مجلة العلوم الاجتماعية

مقابلة

التجربة اليمنية وتطلعاتها

علي ناصر محمد

أبحاث

التكامل الاقتصادي العربي: بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية

جميل طاهر

الحركة الإسلامية المغربية وانتخابات 1997 التشريعية

حسن قرنفل

المنهج الإسلامي وعلاج المشكلات النفسية الاجتماعية

إبراهيم رجب

المنهجية والرسائل الجامعية العربية: دراسة حالة

سعود الضحيان/عبدالله الدليمي

سلوك النمط (أ) في علاقته بالميول والاختيار المهني

هدى جعفر

مناقشات

الفكر العربي: الماضي، الحاضر، الآفاق

فيصل دراج

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

المجلد 26 العدد 4 شتاء 1998



الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.

6 دنانير لسنتين، 8 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.

40 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.

مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 110 دولارات لسنتين، 150 دولارا لثلاث سنوات.

وتدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا



عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

Email: JSS@KUCØ1.Kuniv.edu.kw

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية محكمة تعنى في حقول:

الاقتصاد، السياسة، الاجتماع، علم النفس، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، الجغرافيا البشرية والسياسية

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, Electronic on line & CD-ROM;
Historical Abstracts and America: History and Life;
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts.

ISSN - 0253-1097

سياسة النشر

مجلة دورية فصلية محكمة تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية فيما يتجاوز دراسة الحالة أو العينة الضيقة. لذا ترحب المجلة بالدراسات التي تتفادى التخصصية الضيقة، والرقمية المبالغ فيها والجداول الكثيرة. وتفتح المجلة بابها للدراسات النوعية بأنواعها من دون أن تستثني الدراسات الكمية ذات القيمة والفائدة، وتشجع الدراسات التي تقارن بين اقتصاديات مختلفة أو أنظمة وسياسات وحقب متفاوتة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة، كالربط بين الاقتصاد وعلم النفس، أو بين السياسة والاجتماع.. وهكذا. وبرغم تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والاسلامية، إلا أنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، كما وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:
مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965)
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..
فاكس وهاتف: 4836026 (00954)
E-mail: JSS@KUCØ1.KUNIV. EDU. KW

Visit our web site

http://KUCØ1.KUNIV. EDU.KW/˜JSS

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
شتاء 98 – مجلد 26 – عدد 4

افتتاحية العدد

بقلم: شفيق ناظم الغبرا*

مع كل عدد جديد يزداد ارتباط فريق العمل في مجلة العلوم الاجتماعية بمسؤولية المحافظة على أرث المجلة ومتابعة تطويرها. لهذا يتحول السعي للارتقاء بالمجلة لآلية يومية تفرض نفسها على جدول أعمال الفريق.. ولكن الدافع الأكبر في عمل وتطوير المجلة هو الدفء الكبير الذي يشعرنا به القارئ والمتابع، الأستاذ الجامعي والمحكم، المفكر والمثقف.

ومن جديد المجلة ومن قديمها يمكن القول انه وفضلاً عن إدخال المجلة في عام 98-1997 في عدد من الفهارس العالمية الخاصة بالأبحاث وملخصاتها، ومع حصول المجلة منذ خريف 1998 على الفهرسة التابعة للجمعية الاقتصادية الأميركية، ومع البدء بترجمة مراجعات الكتب العربية الخاصة بالمجلة منذ 1998 في Bulletin التابع لجمعية دراسات الشرق الأوسط الأميركية MESA، استمرت المجلة في عملية التطوير. فمؤخراً تم فتح صفحة للمجلة Web page على الانترنيت إضافة إلى حصول المجلة على عنوان لها للتراسل على الانترنت. وفي صفحة المجلة الخاصة في الانترنيت هناك معلومات دائمة عن هوية المجلة وأسرة تحريرها وطريقة الاشتراك فيها، كما ان ملخصات الأبحاث التابعة للمجلة تنشر كاملة.

لقد قطعت المجلة حتى الآن شوطاً هاماً في سعيها لتحقيق سياسة النشر الجديدة القائمة على نشر أبحاث اجتماعية سياسية واقتصادية ونفسية وجغرافية تربط الفكر بحركة الواقع وتطوراته. فقد ناشدنا في السابق وسوف نناشد دائماً الأسرة البحثية بضرورة أن تتحلى بمزيد من الوضوح في سعيها لمخاطبة الهموم العامة التي تحيط بالثقافة الخاصة بالعلوم الاجتماعية العربية.. فالبحث الاجتماعي الجيد مرتبط بالقيمة التي يضيفها على أبحاث سبقته، وبالقيمة التي يطرحها على الباحثين في مرحلة لاحقة لكن قيمته الأكبر ترتبط بمقدرته على محاورة الثقافة العربية الاجتماعية (والتي تحوي كل فروع العلوم الاجتماعية) والتعامل مع المشكلات والتحديات التي تواجه الفرد والفئة والمجتمع في العالم العربي. ان محاورة الثقافة العربية الاجتماعية أحد أهم أهداف المجلة. فثقافتنا نخرتها ندرة الحوار، وسطحية الأحكام، وشكلية الأبحاث، ونخرتها حالة الخوف من التعبير الحر والرأي الواضح والمباشر.

---

* رئيس التحرير وأستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت.

ويمكن القول بأن الثقافة الاجتماعية في شتى مجالات العلوم الاجتماعية التي تبرز في ظل لغة النزاع المنتشرة في بلادنا: الحرب العراقية الايرانية، الغزو العراقي للكويت، أزمات العراق الدائمة مع الأمم المتحدة، الصراع العربي الاسرائيلي، من الصعب ان تبدع ثقافة حوارية تساهم في النمو الروحي والفكري والانساني للفرد العربي. بل من الصعب على ثقافة النزاع أن تبدع ثقافة توازن وحوار واصلاح سلمي، اجتماعي واقتصادي وسياسي ونفسي. الثقافة العربية ضائعة اليوم بين الماضي والحاضر، وهي ضائعة بين الواقع والخيال، وهي كثيراً ما تجنح نحو التمني بأكثر ما تهيئ لاصلاح الواقع وتغيره ضمن شروط التغير والاصلاح الاجتماعية، ما أحوجنا اذن للتفكير بثقافة جديدة تساعدنا في إعادة صياغة واقعنا بما يتناسب وتحديات المستقبل، الاقتصادية والسياسية والانسانية.

لهذا، قد يكون لزاماً علينا ان نسعى، أولاً، لتحويل الثقافة العربية الاجتماعية إلى ثقافة محورها الرئيسي الانسان، أي أن يكون الانسان محوراً قائماً بذاته، بصفته طرفاً مجدداً محاوراً وطرفاً رئيسياً لجميع قيم التغير. لقد انطلقت كل الأديان وانطلق الاسلام من أن الانسان هو أساس كل شيء، بل ان كان استعباد الانسان هو هدف القمع واستغلال السلطة أليس تحريره وتطويره هو هدف السلام والديموقراطية والحقوق والحداثة والتجديد والاسلام؟

ان الثقافة المتجددة والجديدة يجب أن تأخذنا باتجاه التعامل مع معضلات وقضايا تؤثر في توازن مجتمعاتنا. لنأخذ، على سبيل المثال، مشكلة الأقليات: كيف نتعامل معها، وهل من طرق جديدة لاستيعاب دورها ايجابياً؟ كيف يتحول الفرد العربي باتجاه الانتاج وما هي وسائل تجاوز التراجعات الاقتصادية في المجتمع العربي؟ ولنأخذ مشكلة الحركات الاسلامية: هل من طريقة لاشراكها في السلطة أو في الحكم، وهل يساعد هذا على تحويلها لحركات أقل غلواً وأقل تشدداً؟. ونتساءل عن حالة الأسرة في قطر عربي أو أكثر، ونتساءل عن حالة الفرد النفسية ومدى تراجع أو تخلف الدراسة النفسية للمجتمع والفرد العربي.. لنتحاور، اذن، حول حقوق الانسان، حول علاقة الاقتصاد بدور المرأة، حول حقوق المرأة وحقوق الفرد، حول الفساد في أجهزة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. لنأخذ مشكلة الغرب والشرق والبحث في كيفية تجاوزها بما يحفظ مصالح الأقطار العربية المعنية؟ البحث يجب أن يتعامل مع مشكلات ومعضلات قائمة في المجتمع الصغير وفي الدولة الأكبر وفي الاقتصاد المجهري والاقتصاد الكلي، وهكذا في مجالات العلوم الاجتماعية الأخرى.

موضوعات العدد:

في هذا العدد جهزنا لقراء المجلة مجموعة من الأبحاث المتنوعة فضلاً عن مقابلة ومناقشة فكرية... إذ نستهل العدد بمقابلة مع الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد الذي يرأس المركز العربي للدراسات الاستراتيجية في دمشق. في هذه المقابلة نتعرف على مسؤول يمني سابق عاصر وقاد المرحلة الاشتراكية ولا يزال له دوره السياسي والثقافي من خلال علاقاته اليمنية ومن خلال تواجده في رئاسة المركز في دمشق. في

هذه المقابلة يتحدث علي ناصر محمد عن أمور عدة تهم اليمن وتهم منطقة الخليج والبلاد العربية وتعكس نظرته للعولمة وللاسلام.

أما في أبحاث المجلة، فقد بدأنا ببحث اقتصادي هام كتبه جميل طاهر من المعهد العربي للتخطيط في الكويت وعنوانه «التكامل الاقتصادي العربي: بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية». في هذا البحث نجد أن المفكر طاهر يسعى إلى تقييم الآثار المحتملة للسوق الشرق أوسطية وآثار الشراكة المتوسطية على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي. ان هذا البحث يثير الكثير من الأسئلة ويقدم الكثير من المعلومات.

وفي البحث الثاني الذي كتبه حسن قرنفل من كلية الآداب في جامعة شعيب بالمغرب نتعرف على «الحركة الاسلامية المغربية وانتخابات 1997 التشريعية». فلقد شهدت الانتخابات التشريعية في المغرب 1997 لأول مرة دخول ممثلين عن الحركة الاسلامية إلى مجلس النواب. ويتساءل الباحث عن السبب الذي أدى إلى موافقة حكومة المغرب عام 1997 على مشاركة الحركة الاسلامية في الانتخابات. كما انه يوضح جملة الأسباب التي أدت إلى فوز المرشحين الاسلاميين في عدد من الدوائر الانتخابية التي تحسب على المعارضة التقليدية؟

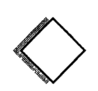
وفي البحث الثالث من العدد وعنوانه «المنهج الاسلامي وعلاج المشكلات النفسية الاجتماعية» يحاول ابراهيم رجب من الجامعة الاسلامية العالمية في ماليزيا تطبيق منهج اسلمة العلوم الاجتماعية على دراسة المشكلات النفسية الاجتماعية. ووفق تعبير الباحث تسعى أسلمة العلوم الاجتماعية إلى «ايجاد نوع من التكامل بين معطيات الوحي الاسلامي ونتائج العلوم الاجتماعية الحديثة». وبالرغم من تعدد الآراء حول مدى وجود علوم اجتماعية لها طابع اسلامي، إلا ان منهج اسلاميه المعرفة يشكل أحد جوانب العلوم الاجتماعية التي يتبناها فريق يدعو إليها ويعتبر ان تطويرها أمر ممكن. ويؤكد الباحث أن هذه الدراسة تبقى محاولة جزئية ومرحلة أولية في هذا المجال.

ويطرح علينا في البحث الرابع الباحثان سعود الضحيان وعبدالله الدليمي من قسم الدراسات الاجتماعية في جامعة الملك سعود بحثاً بعنوان «المنهجية والرسائل الجامعية العربية: دراسة نقدية». ويتعامل هذا البحث الذي يهم الباحث والطالب الجامعي مع المنهج السائد في وضع الرسائل الجامعية العربية في مجالات العلوم الاجتماعية. فبينما يشكل اسهام التراث النظري والاشراف الأكاديمي وقدرات الطالب البحثية أساساً من أساسيات الاضافة العلمية في الدراسات العليا، إلا أن الباحثين يجدان نقصاً كبيراً في مجال تحديد المشكلة وتطبيق المنهج العلمي من قبل الكثير من طلبة الدراسات العليا في الجامعات العربية.

أما في البحث الأخير فتقدم إلينا هدى جعفر طاهر من قسم علم النفس، جامعة الكويت، بحثاً قيماً ومفيداً عنوانه «سلوك النمط (أ) في علاقته بالميول والاختيار المهني». وقد عرفت الباحثة السلوك «أ» بأنه «أي شخص ينهمك في كفاح مرير لانجاز المزيد والمزيد في أقل وقت ممكن، ولو كان ذلك على حساب أشياء أخرى أو أشخاص آخرين». وقد أظهرت النتائج ان الأفراد من هذا النمط أكثر ميلاً للأعمال التي تنتمي للبيئة الفنية للأعمال المستقلة ثم البيئة المغامرة التجارية.

ونختتم العدد بمناقشة كتبها فيصل دراج، المستشار في المركز العربي للدراسات الاستراتيجية في دمشق. في هذه المناقشة «الفكر العربي: الماضي، الحاضر الآفاق» نتعرف على بعض من الحوارات والأطروحات السياسية التي تساهم في الثقافة العربية والتي تخرج إلى حيز الحوار العام من سوريا. فوفق دراج نجد ان علاقة الماضي بالحاضر يجب ان لا تقوم على تسليف الحاضر للماضي وجعله تابعاً له، بل على العكس يجب تحويل الموروث إلى لحظة راهنة وجزء من الثقافة الحديثة النامية. ويرى الباحث انه من السذاجة التحدث عن رؤية عربية خالصة أو فكر عربي نقي، ذلك لان الفكر العربي يخلق أسئلته في إطار مجتمع إنساني عالمي تتقلص فيه الحدود يوماً بعد يوم في المحصلة يدعو دراج إلى اعتبار الزمن الحاضر زمناً أساسياً يستند إليه الفكر العربي وهو يقرأ الماضي، كما يجب أن يعتمد الفكر العربي على الحاضر وهو ينظر إلى «الآخر» الذي انجز ثورات عملية ومعرفية متعددة.

ولا ننسى التنويه بالعديد من مراجعات الكتب الحديثة القيمة التي نحرص على إبقائها ضمن أبواب المجلة الثابتة.



التجربة اليمنية وتطلعاتها
مقابلة مع الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد

حاوره: منصور مبارك*

رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية السابق علي ناصر محمد، مقيم اليوم في دمشق، حيث يرأس المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ويشرف على أعماله من موقع المهتم بقضايا العرب المتعددة الأبعاد. لعل، علي ناصر محمد، الأول في العالم العربي الذي يخرج من السلطة إلى ميدان العلم والبحث.

■ **نبدأ معك بالسؤال من يكون علي ناصر محمد؟**

ولدتُ ونشأت في اليمن، محافظة أبين عام 1940، تخرجت من معهد المعلمين، والتحقت بسلك التربية والتعليم، ولأن جنوب اليمن كان محتلاً من قبل الاستعمار البريطاني، إنخرطت في العمل الوطني والتزمت مع رفاقي في مناهضة الاستعمار والعمل على إخراجه من اليمن، ولذا، فقد إلتحقت بدورة عسكرية في عام 1965 في قوة الصاعقة بمصر. تحملت بعد التخرج العديد من المسؤوليات في عدد من المناطق كمسؤول عن القطاعات العسكرية تحت لواء الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل، وهي الجبهة التي كانت تقود نضال الشعب اليمني ضد الاحتلال البريطاني.

وبعد أن تكلل نضالنا بالاستقلال في نوفمبر من عام 1967، إتجهنا لبناء الدولة الوطنية المستقلة وتحملت العديد من المسؤوليات، بدءاً من محافظ للجزر اليمنية صبيحة الاستقلال، ثم وزيراً للادارة المحلية عام 1968 ووزيراً للدفاع عام 1969، فرئيسا للوزراء عام 1971، وأخيراً رئيساً لليمن الديموقراطية من عام 1980 حتى عام 1986.

منذ أن توليت السلطة العليا في اليمن الديموقراطية، كرئيس للوزراء ورئيس لها، عملت على إصلاح الأوضاع مبتدئاً بسياسة للانفتاح الداخلي على القطاع الخاص وقطاع المغتربين الذين كانوا، في ذلك الوقت، يمثلون رصيداً معطلاً في الاقتصاد الوطني. كما عملت على تنشيط التجارة والبناء في اليمن الديموقراطية... وعلى الصعيد اليمني، حيث علاقات الشطرين اليمنيين كانت محكومة بالتوتر والنزاعات والحروب، سعيت لفتح حوار

* من أسرة تحرير المجلة.

جاد مع صنعاء من أجل التعاون وبناء منظومة من المصالح المشتركة بين الشطرين. وعلى الصعيد العربي، بدأت بتطبيع العلاقات مع جيراننا من دول الجزيرة التي كانت علاقاتنا متوترة معها.

مجموع هذه الخطوات أو هذه السياسة التي اتبعتها، لم تكن تلقى قبولاً لدى بعض قيادات الحزب الاشتراكي الذي كان يحكم اليمن الديموقراطية، مما أدى إلى خلافات حادة وتوترات بيني وبينهم تفجرت في الصدام الذي حدث في 13 يناير 1986 في عدن، وأدى إلى خروجي منها إلى صنعاء، ومن بعدها إلى دمشق حيث أسست المركز العربي للدراسات الاستراتيجية الذي أترأسه حالياً.

■ **اليوم، وبعد كل هذه السنوات والأحداث المتتالية، ما رؤيتكم لتجربة جمهورية اليمن الديموقراطية؟**

تجربة اليمن الديموقراطية، اعتبرها غنية، وتستحق الدراسة الوافية. لقد كانت تجربتنا إجتهاداً قدم إيجابيات معينة، كما اكتنفته العديد من السلبيات. فمن جانب، تمكنا من توحيد (23) سلطنة ومشيخة في جنوب اليمن، وبنينا دولة بسطت نفوذها على كامل الأراضي في الجنوب. وعملنا الكثير في مجال التربية والتعليم ومحو الأمية. لقد استلمنا البلد وليس فيه الا مدرسة ثانوية واحدة، فعممنا التعليم المجاني وبنينا المدارس في كل محافظة ومدينة وأنشأنا الجامعة، ونظمنا حملات محو الأمية. وفي مجال الصحة كذلك، عممنا الرعاية الصحية. وفي الجانب الثقافي والإجتماعي أنشأنا الفرق المسرحية والغنائية واعطينا المرأة دوراً كبيراً تمارسه في حياة البلد... لقد عملنا الكثير في سبيل بناء الدولة ومؤسساتها، حتى صارت تتمتع بنظام إداري ومالي جيد.

غير أن السلبيات كذلك كانت كثيرة. لقد كانت الدولة تمارس صلاحياتها بشدة مما أدى إلى إيذاء الكثير من المواطنين. ففي بدايات التجربة عومل القطاع الخاص كعدو، وعطل بالكامل، ما انعكس سلباً على الحياة الاقتصادية والتنمية. وكان الهامش الديموقراطي في حياة الناس شحيحاً، بحيث لم يسمح بالعمل السياسي إلا من خلال الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان هو نفسه يعاني من ضيق الهامش الديموقراطي للتحرك في أوساطه، الأمر الذي أدى إلى تصفيات دموية للعديد من قياداته، وأوصله في الأخير إلى الانفجار الذي حصل في يناير 1986. باختصار أقول إنها تجربة تحتاج إلى دارسة موضوعية متأنية.

■ **بعد هذه الأحداث هل لديكم نية للعودة إلى المسرح السياسي في بلدكم؟**

لم أبتعد عن العمل السياسي بمفهومه الواسع فأنا على إتصال مستمر بالرئيس وبقيادات البلد وبكل الأحزاب بما فيها الحزب الاشتراكي اليمني وأحزاب المعارضة، كما أنني على إتصال مستمر برجالات اليمن ومواطنيها.

■ **كيف ترى الوحدة اليمنية؟ وما عوامل استمراريتها وقوتها؟**

الوحدة اليمنية كانت حلم اليمنيين، وقد تحققت بحمدالله، وهي تحتاج، دائما إلى

جهود جميع اليمنيين للحفاظ على نمائها وازدهارها... إنها تحتاج إلى تعزيز الوحدة الوطنية باستمرار، وإلى تعميم العدل وشعور جميع المواطنين بالمساواة والعدالة، كما أنها تحتاج لبناء دولة قوية مهابة، تشيع الأمن والاستقرار في المنطقة وتسهل الاستثمار والتنمية في الداخل... تحتاج إلى إدارة مبسطة وبعيدة عن الفساد والتعقيدات الروتينية. إنني اعتبر أن قيام الوحدة اليمنية واستعادتها بداية لمشروع حضاري واسع ومستمر وليس نهاية لأمانينا، أي أن مهمتنا الجدية بدأت بعد تحقيق الوحدة.

■ **في المدة الأخيرة لوحظ أن القبائل اليمنية تعمد إلى خطف الأجانب لتوجيه الأنظار إليها... هل يشكل هذا الأمر دليلاً على استمرار تاثير القبلية في المجتمع اليمني؟**

القبيلة موجودة في المجتمع اليمني، كما هي في العديد من المجتمعات العربية، وكذلك تأثير القبلية... ولكن ظاهرة الاختطافات ظاهرة سلبية، لم تكن من عادات القبيلة اليمنية... بل إن عادات القبائل اليمنية تركز على إكرام الضيف والاحتفاء به وحمايته.

وعلى الدولة فرض هيبتها في كافة أرجاء اليمن. صحيح أن المختطفين يقومون بالاختطاف، لتحقيق مطالب خاصة بهم أو بمنطقتهم، وصحيح أنهم لا يؤذون الرهائن. ولكن الاختطاف في حد ذاته سلوك سلبي، وينعكس سلباً على البلد، ويخلق عدم استقرار وعدم اطمئنان وينزع الثقة. إن اليمن أحوج ما يكون للأمن والاستقرار حتى يتفرغ للتنمية والأعمار.

■ **يرى البعض أن اليمن مرتبط عضويا بدول مجلس التعاون الخليجي ويرى البعض الآخر عدم احقية اليمن في الانتماء إلى هذا المجال الإقليمي. ما هو رأيكم؟**

علاقات اليمن الحالية بدول مجلس التعاون ينقصها الكثير. نحن نعتقد أن اليمن، عضوياً، جزء من هذه المنظومة. فاليمن عمق لدول الجزيرة والخليج وهو خزانه البشري، وامتداده الجغرافي. واستراتيجياً، لا يمكن الحديث عن أمن واستقرار دول الجزيرة والخليج بدون اليمن وأمنها واستقرارها. ولذا، كما أؤكد دائماً، سواء كان اليمن ضمن مجلس التعاون أو خارجه فإن دوره ومستقبله مرتبطان بهذه المنظومة.. وحتى لو انضم اليمن لأي إطار إقليمي آخر فإن ذلك لا يلغي دوره في الجزيرة والخليج، بل يجعله أكثر أهمية وجدوى.

■ **كيف تقيمون العلاقات اليمنية الكويتية؟**

العلاقات اليمنية الكويتية تاريخية فنحن نذكر للشعب الكويتي تشكيله للجان مناصرة الثورة في اليمن. وبعد انتصار الثورة في صنعاء وانتصار الثورة في عدن، بدأت الكويت بتقديم الدعم المادي وبالمساهمة في بناء العديد من المنشآت والمؤسسات، كالمستشفيات والمدارس والكليات. وقد نشأت علاقات متميزة بين جامعتي عدن وصنعاء وجامعة الكويت، وكذلك بين مختلف المؤسسات العلمية والعملية وغيرها من المؤسسات. وشعبنا يذكر بتقدير دور الكويت دولة وشعباً في مسار التنمية اليمنية شمالاً وجنوباً.

■ **مشاكل الحدود بين الدول العربية مخزون قابل للانفجار السياسي والعسكري أحيانا، كيف تنظرون إلى مشاكل الحدود العربية؟**

أعتقد أن وجود اختلافات حول الحدود، هو أمر طبيعي... ولكن أن تتحول هذه الاختلافات إلى نزاع وإلى صدامات مسلحة، فهذه مسألة غير طبيعية في العلاقات العربية - العربية. فتلك الحدود معظمها من مخلفات الفترة الاستعمارية ولا شك أنها قسمت حينها على مقاسات مصالح الدول الاستعمارية ولم تراع التوازن السكاني أو القبلي أو الأثني أو التاريخي... وبهذا المعنى فإنها قابلة للخلاف وليست مرضية للجميع... وهذا ما فهمته الدول الافريقية. ولكن تفاديا للخلافات والنزاعات أقرت أفريقيا في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، إعتراف جميع الدول وإحترامها لتلك الحدود، وذلك بالرغم من الأخطاء والعيوب التي تتضمنها. وقد قامت أفريقيا بذلك بإغلاق باب لا تستطيع تلك الدول تحمل النتائج الوخيمة لفتحه. وأعتقد أنه على العرب الاستفادة من ذلك وحل أي خلاف عبر الحوار الأخوي والودي ثنائياً.

■ **وهل ينطبق ذلك على مشاكل الحدود اليمنية؟**

أعتقد أن اليمن تعمل على حل خلافاتها الحدودية في إطار هذا الفهم وهذه الرؤية. فالحدود اليمنية العمانية رسمت وتم الأتفاق عليها عبر المفاوضات الثنائية وبروح الأخاء وبمراعاة مصالح الشعبين اليمني والعماني. كما أن مشاكل الحدود البحرية مع اريتريا حلت عبر التحكيم المتفق عليه من قبل الدولتين. والمباحثات اليمنية السعودية مستمرة لحل خلافات الحدود. وأعتقد بمزيد من الصبر والتفاوض الأخوي ستصل الدولتان إلى حل لهذا الخلاف بما يخدم مصالح البلدين والشعبين وبما يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة.

■ **كيف تنظرون لعلاقات العرب مع دول الجوار؟**

إننا نضع هذا الموضوع في صلب إهتمامنا في المركز العربي للدراسات الاستراتيجية. وأفردنا في معظم الندوات التي عقدناها محوراً لدراسة هذه العلاقة، حيث لا يمكن مناقشة واقع الأمة العربية ومستقبلها بدون دراسة علاقاتها بدول الجوار. إذ يستطيع الإنسان الفرد تغيير جاره، لكن الدول والشعوب لا تستطيع ذلك وعليها البحث عن قواسم مشتركة ومصالح مشتركة بينها وبين جيرانها حتى تبقى العلاقات ودية وتخدم الأمن والاستقرار وتخدم مصالح كل الشعوب.

وبما أننا نطلب من جيراننا تفهم مصالحنا، يجب علينا أيضاً بذل مساعٍ أكبر لتفهم مصالحهم وطمأنتهم، وعلى الجانبين الانطلاق من حق الجوار وحل أية اختلافات تنشأ بين الطرفين بالحوار وعبر المفاوضات السلمية.

■ **علمنا أنكم قمتم بزيارة لإيران مؤخراً؟ ما الهدف من الزيارة وماذا حققتم من ورائها؟**

إيران دولة جارة ومسلمة، ودولة إقليمية كبيرة، يجب الاقتراب منها والتعرف عليها عن كثب، خاصة بعد ثورتها الإسلامية ووقوفها إلى جانب قضية العرب الأولى، قضية فلسطين.

وعندما وجهت لي الدعوة من قبل الحكومة الإيرانية لبيت الدعوة، وانتهزت هذه الفرصة للتعرف على تراث الشعب الإيراني وعلى ثورته، وواقعة الحالي، وقد قابلت هناك العديد من المسئولين، على رأسهم سماحة الشيخ هاشمي رفسنجاني والسيد الدكتور حسن روحاني نائب رئيس مجلس الشورى والدكتور كمال خرازي وزير الخارجية والدكتور على أكبر ولايتي مستشار مرشد الثورة والمهندس حسين موسوي مستشار رئيس الجمهورية والسيد صادق حرازي وكيل وزارة الخارجية، كما التقيت العديد من الأساتذة والمفكرين والباحثين، كذلك ألقيت محاضرة عن العلاقات العربية – الإيرانية في معهد الدراسات السياسية والدولية، فضلاً عن ذلك أجريت حوارات مكثفة حول العلاقات بين إيران وبين الدول العربية وناقشنا التعاون بين المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ومعهد الدراسات التابع لوزارة الخارجية الإيرانية ووقعنا إتفاقاً للتعاون بين المركزين.

■ **كيف تنظرون إلى التسوية السلمية في الشرق الأوسط؟**

لقد إختار العرب السلام خياراً إستراتيجياً. وعملوا الكثير من أجل تحقيق هذا الهدف، ولكننا بالمقابل لا نلمس من الإسرائيليين جدية في ذلك، فهم يتنصلون حتى من الاتفاقات غير المتكافئة التي وقعوها مع الفلسطينيين، ويغيرون أسس الاتفاقات التي بدأ العرب بها مسيرة السلام في مدريد، ويعلنون أنهم يريدون الأرض والأمن والسلام. إن على الجميع إن أرادوا السلام أن يعملوا من أجل سلام شامل وكامل، أي سلام يعيد الأرض لأصحابها – يعيد الجولان، ويعيد جنوب لبنان ويعيد الأراضي والحقوق الفلسطينية، ويعترف للفلسطينيين بدولة. وعاصمتها القدس. هذا هو السلام الشامل والكامل. هذا هو السلام الدائم. أما أية إتفاقات تفرض إنطلاقاً من موازين القوى المختلفة حالياً، فإن الأجيال القادمة لن تقبله.

■ **الإسلام السياسي ظاهرة مؤثرة في العالم العربي والإسلامي، ما هو تقييمكم لهذه الظاهرة؟**

نحن شعوب مسلمة، ويشكل الإسلام عقيدة راسخة في عالمنا، وهو تاريخ وحضارة، ورؤية أيضاً. ولكننا قد نختلف مع البعض الذي يريد أن يستعمل الإسلام أداة في الصراع السياسي، لأن الإسلام عقيدة إلهية يجب أن تكون فوق الاستعمالات الآنية في الصراع على السلطة.

ومن جانب آخر، فالإسلام أيضا تراث الجميع ويجب ألا يخضع لمفهوم أقلية تنصب نفسها مالكة لحق التأويل والتفسير الذي يقود إلى إدعاء إمتلاك الحقيقة ورفض المسلم الآخر وتكفيره، بدعوى إمتلاك هذه الحقيقة. الإسلام يجب أن لا يستعمل استعمالاً حزبياً وسياسياً ضيقاً.

■ **بينما تزداد الظاهرة الإسلامية نجد أن العولمة مستمرة في اجتياح مجتمعاتنا. كيف تنظرون إلى العولمة، وهل ترون أن العرب قادرون على مواجهة تحدي العولمة والانخراط فيها؟**

العولمة، كما أعتقد، هي نتيجة إنتصار أميركا والغرب على الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية من جانب، ومن جانب آخر، هي حصيلة التقدم الهائل في ثورة المعلومات والاتصالات. ففي النقطة الأولى، اعتبرت أميركا والغرب أن الأيديولوجيات سقطت وأن الليبرالية نجحت نهائياً... وبالتالي، نجحت معها مقولاتها في حرية اقتصاد السوق وغيره. وفي النقطة الثانية، فإن ثورة المعلومات والاتصالات حولت هذا العالم فعلا إلى قرية كونية، يمنع الدول والمجتمعات من سد الأبواب والنوافذ والانكفاء على الذات. وتسعى أميركا والغرب إلى الاستفادة من ذلك إلى أقصى حد، في فرض رؤاهم وقناعاتهم على الآخرين، ويعملون على إسقاط كثير من المسلمات السابقة، مثل سيادة الدولة، وحرية التجارة، ضمن مفهوم يغلب مصالحهم، فضلا عن تعميم رؤيتهم الخاصة للديموقراطية وحقوق الإنسان، بصرف النظر عن تراث الآخرين في هذا الجانب. لذا، فاستحقاقات العولمة كبيرة بالنسبة لنا، وهناك حقائق جديدة يجب الاستعداد لها في القرن المقبل، وعلى الدول العربية أن تعمل من أجل تحديد موقعها ومستقبلها في ظل هذه الحقائق الجديدة.

الاقتصاد العربي مفكك والعالم يسير في إتجاه الكيانات الكبرى. فالدول العربية مفككة وأوروبا تتوحد. الديموقراطية لم نتعامل معها بجدية حتى الآن ولم نستطع أن نطور حتى مفهوم الشورى الإسلامية ليستجيب لمتطلبات العصر، وهكذا الأمر في كل جانب: الاعلام. الثقافة، التجارة، الإدارة. أعني، سواء رضينا بمفاهيم العولمة أو لم نرض بها، علينا أن نستعد لكيفية التعامل مع متطلبات المرحلة الجديدة.

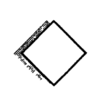
■ **المركز العربي للدراسات الاستراتيجية؟ ما الغرض من إنشائه... إلى ماذا يهدف؟**

بعد تخليَّ عن السلطة فكرت كثيراً في عمل قومي يسهم في بلورة رؤى عربية مستقبلية. ومن تجربتي في السلطة، استشعرت القصور الكبير الذي كنا نعاني منه في اليمن، والذي أعتقد أن العديد من الدول العربية تعاني منه، وهو القصور في الدراسات والأبحاث الجادة التي يجب تقديمها لصانع القرار العربي وللمسؤولين بصفة عامة، وكذلك القصور في تنمية الوعي الجماهيري العام تجاه واقعه ومستقبله، وهذا كله قادني إلى تأسيس المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، الذي يسعى لبحث ودراسة الواقع العربي وتعقيداته، وتقديم رؤى لتجاوز صعوباته، فضلا عن استشراف ملامح المستقبل العربي. كما يسعى المركز لتنظيم عمل المثقفين العرب وتنشيط اللقاءات بينهم والنظر في حال الأمة، وهو في هذا الاطار يعقد ندوات يجمع فيها مفكرين من مختلف الأقطار العربية ومن مختلف المدارس الفكرية. فقد عقدنا عدداً من الندوات ناقشنا خلالها موقع الوطن العربي في القرن المقبل وتأثير القوى المختلفة على الأمة العربية، وعلاقاتها مع جيرانها. كما ناقشنا في العديد من الندوات التعارض القائم بين الواقع القطري والأماني القومية،

وناقشنا قضايا التضامن العربي ودور جامعة الدول العربية وتأثير المتغيرات الدولية والاقليمية على العرب... ومؤخراً عقدنا ندوة للبحث في مشروع حضاري نهضوي عربي للقرن المقبل.

■ **هل للمركز نية تجاه الاستمرار في اصدار منشورات على غرار كتاب «حركة القوميين العرب»؟**

لقد كان كتاب «حركة القوميين العرب: النشأة، التطور، المصير» بداية أولى لدراسة موضوعية نقديه لتجارب الحركات السياسية العربية. ونحن الآن في صدد نشر أربعة كتب عن الأحزاب الإسلامية، الأحزاب القومية، الأحزاب اليسارية والاشتراكية، الأحزاب الليبرالية. وسيصدر الكتاب الأول عن الأحزاب الإسلامية، خلال عام 1999. والكتاب يتناول تجربة هذه الأحزاب الإسلامية منذ بداية القرن وحتى يومنا هذا.



التكامل الاقتصادي العربي: بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية

جميل طاهر*

كانت تجربة العمل العربي المشترك بشكل عام والتكامل الاقتصادي العربي بشكل خاص، تحت مظلة الجامعة العربية على امتداد نصف قرن من الزمن فاشلة بمعظم المقاييس، ابتداء من قيام جامعة الدول العربية عام 1945 وانتهاء باحتلال العراق لدولة الكويت عام 1990 وما ترتب عليها من حرب الخليج الثانية عام 1991 واتفاقات أوسلو عام 1993 مروراً باتفاقات الوحدة الاقتصادية العربية، والسوق العربية المشتركة ومؤتمر قمة عمان عام 1980 وإنشاء التجمعات العربية الإقليمية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربي (1981) ومجلس التعاون العربي (1988) والاتحاد المغاربي (1989). ولم تستطع جامعة الدول العربية ومؤسساتها، خلال ما يقارب من خمسين عاماً، أن تحقق إنجازاً يذكر في مجال العمل العربي المشترك. فلا السوق العربية المشتركة أنجزت ولا اتفاقية الدفاع العربي المشترك نفذت، ولم يُعطَ التكامل الاقتصادي العربي بمفهومه الصحيح أهمية تذكر.

انطلاقاً من مرحلة التشتت الماضية والفشل الذريع في تجربة التكامل الاقتصادي العربي، فضلاً عن فراغ إقليمي مؤسسي عربي، فقد عجلت حرب الخليج الثانية وما تلاها بإطلاق رصاصة الرحمة على مشروع التكامل الاقتصادي والعمل العربي المشترك. وفي ظل أوضاع دولية ذات تغيرات كبيرة، وفي ضوء مصاعب غاية في التعقيدات والمنافسات الإقليمية المليئة بالخوف وانعدام الثقة، وفي حالة متقدمة من التشتت العربي، السياسي والاقتصادي والثقافي، بدأ الحديث عن ترتيبات اقتصادية للمنطقة تهدف لتعزيز التعاون الإقليمي بحيث يتم تدعيمه أوجه التعاون الاقتصادي باعتبارها قادرة على تحقيق الأهداف السياسية. وفي هذا السياق بدأ الحديث عن النظام الشرق أوسطي، من جهة، والشراكة المتوسطية في مرحلة لاحقة، من جهة أخرى، والتي تتمثل في مجموعة من الترتيبات والمنظومات والأنساق الإقليمية ذات المساحات الجغرافية المختلفة من حيث عدد المنضوين في كل إطار وتتمثل كذلك عملية بناء نظام إقليمي انطلقت من مؤتمر مدريد عام

* خبير، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
تمثل الورقة رأي كاتبها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة التي يعمل بها الباحث.

1991 بالنسبة للشرق أوسطية مروراً بالدار البيضاء وعمان والقاهرة، ومن برشلونة (1995) بالنسبة للشراكة المتوسطية.

على الرغم من التقاء الأوسطية والمتوسطية عند جملة من المفاهيم مثل شمولية الأمن، والمدخل التعاوني لحل النزاعات وأهمية إنشاء نظام إقليمي جديد له مؤسساته وقواعد سلوكه، إلا أنهما قد يختلفان من حيث هويتهما وآفاقهما ومنطلقاتهما. ففي حين أن إسرائيل هي محور الشرق أوسطية، فإن الاتحاد الأوروبي هو محور المتوسطية. وبالتالي هناك خوف، إلى حد ما مبالغ فيه، من أن تؤثر مثل هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي بشكل خاص والعمل العربي بشكل عام، من خلال فك وإعادة تركيب دول المنطقة في ترتيبات ظاهرها اقتصادي وجوهرها سياسي بناء على أسس جغرافية أكثر منها قومية. ومع القناعة بارتباط مثل هذه الترتيبات الإقليمية، بالصراع العربي - الإسرائيلي وتسويته السياسية، فإن نجاحها سيتوقف، وبشكل رئيسي، على القدرة على إيجاد تسوية سلمية لهذا الصراع بجميع أبعاده، سواء في ما يتعلق بالجانب الفلسطيني - الإسرائيلي والدولة الفلسطينية، أو الجانب السوري واللبناني. وبما أنه لن يكون هناك مثل هذه التسوية، في المدى القصير والمتوسط، فمن الأهمية بمكان التركيز على حل هذا النزاع وآليته وطبيعته أكثر من التركيز على الخوف مما يأتي بعده أو يترتب عليه، كما هو حادث في الوقت الحاضر.

الفشل السياسي في التكامل الاقتصادي العربي

أشبع العديد من المفكرين وصُنّاع القرار العربي موضوع التكامل الاقتصادي العربي بحثاً، منذ منتصف القرن الحالي وحتى وقتنا الحاضر. وعلى الرغم من تمتع الأقطار العربية بخصائص تساعد في تحقيق التكامل المرجو، إلا أن تجارب التكامل باءت بالفشل لأسباب قد يكون ظاهرها اقتصادياً، وإنما جوهرها سياسي. ففي الوقت الذي عقدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في آذار/مارس 1957 ولم يتم التصديق عليها إلا بعد 7 سنوات، عقدت معاهدة روما بين ست دول أوروبية غربية وقد قامت على أثرها السوق الأوروبية المشتركة ومن ثم الاتحاد الأوروبي في 1993/1/1. لقد كانت مسيرة نصف قرن من التكامل الاقتصادي العربي محاطة بالإحباط والفشل منذ قيام جامعة الدول العربية عام 1945 وحتى الوقت الحاضر والعرب يدخلون القرن الواحد والعشرين.

لو نظرنا إلى المحطات الرئيسية في مسيرة التكامل الاقتصادي لوجدنا أن الخمسينات شهدت اتجاهاً قوياً نحو التكامل مع إنشاء المجلس الاقتصادي عام 1950، والذي وافق على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين الأقطار العربية عام 1953. وفي مرحلة لاحقة تم إقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (في 1957/6/30) التي أكدت على التحرير الكامل للتبادل التجاري، وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال فضلاً عن تنسيق السياسات الاقتصادية وتوحيدها. وقد تم إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1962 وقد اقتصرت عضويته على ثلاث عشرة دولة عربية، ما أثر سلباً على التزام الدول الأعضاء بعملية التكامل الاقتصادي في مرحلة لاحقة والتي تمثلت بإنشاء السوق العربية المشتركة عام 1964 (انظر الملحق ص 22-24).

وتميزت فترة الخمسينات والستينات بالتركيز على التبادل التجاري، بدون أن يكون هناك اهتمام يذكر بالتكامل الاقتصادي في معناه الصحيح. وقد تم التأكيد، في اتفاقية السوق العربية المشتركة على إقامة منطقة للتجارة الحرة يجري تنفيذها على مراحل تصل إلى اتحاد جمركي يؤدي إلى إزالة القيود على حركة السلع بين الدول الأعضاء، وإلى إقامة حاجز جمركي تجاه العالم الخارجي. وحتى هذا لم يتحقق وبقي التبادل التجاري هو المدخل الرئيسي للتكامل، على الرغم من تشابه هياكل الأقطار العربية وبالتالي منتجاتها السلعية (السيد علي 1986، 49-50). وبناء عليه نظر الكثيرون إلى السوق العربية المشتركة باعتبارها تراجعاً عن مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

على الرغم من إنشاء مؤسسات ومنظمات عربية مشتركة مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (1968) الذي تشارك في عضويته جميع الأقطار العربية وتقتصر عملياته على الأقطار العربية التي تحتاج إلى الدعم المالي والفني، حيث يقدم قروضاً ميسرة لدعم المشاريع التنموية في القطاعات الاقتصادية المختلفة. ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (1968)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية (1970)، واتفاقية انتقال رؤوس الأموال العربية (1972) والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار (1974)، وصندوق النقد العربي (1975)، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (1976)، فإن معظم هذه المؤسسات وآلية عملها، والبعض الآخر بطبيعة الاقتصادات العربية وأنظمتها السياسية. وعلى الرغم من ازدياد حجم المشاريع العربية المشتركة بفضل توافر رؤوس الأموال النفطية، وبخاصة في الدول العربية المصدرة للنفط، إلا أن فعاليتها في التأثير على مسيرة التكامل الاقتصادي لم تكن كبيرة إذ أنها لم تؤد إلى حدوث درجة من الترابط العضوي الإنتاجي والتسويقي بين الأقطار العربية. فقد أدت الظروف الاقتصادية المحلية المتمثلة في اختلاف مصالح وتوجهات واهتمامات الأقطار العربية ونظرتها لأهمية المشروعات المشتركة ودورها في اقتصاداتها، والظروف الدولية المتمثلة بالتغيرات في توجهات واستراتيجيات الدول الصناعية، والظروف الاقتصادية الذاتية للمشاريع المتمثلة في ارتفاع تكاليف الانتاج والتشغيل وانخفاض الانتاجية وعدم القدرة على التسويق والمنافسة، إلى زعزعة ثقة الدول الأعضاء في أهمية بقاء هذه المشاريع. وقد أدى كذلك تردي الأوضاع الاقتصادية في عدد من الدول المستضيفة لها، وعدم قدرتها على الوفاء بديونها لقاء استهلاك منتجات المشاريع المشتركة، إلى عزوف الدول العربية الغنية عن تقديم المزيد من المساعدات ما أدى في النهاية إلى خسارة هذه المشاريع وإغلاق الكثير منها مثل مصنع مكررات الحديد في البحرين والتابع للشركة العربية للتعدين والذي تعرض لخسائر جسيمة أدت إلى توقف العمل فيه عام 1986 بعد أن عمل لمدة عام واحد (الربيعي 1990).

تزامنت بداية الثمانينات مع انعقاد مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان في نوفمبر 1980 والذي يعتبر ذو أهمية كبيرة على مسيرة العمل العربي المشترك تشريعياً وليست ممارسة. فقد تم إقرار ثلاث وثائق رئيسية تمثلت في ميثاق العمل الاقتصادي العربي، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، واستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية. لكن،

وعلى الرغم من أن هذه الوثائق تميزت بمبدأ التكامل الاقتصادي الإنتاجي التنموي، إلا أنها لم تستند على مبدأ الإلزام للدول الأعضاء، ما أدى إلى تجميد هذه الاستراتيجيات حتى وقتنا الحاضر. وفي الوقت نفسه، أبرمت اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين دول الجامعة العربية في 1981/2/27 التي أقرت بوضوح أهمية التكامل الاقتصادي كوسيلة لتعزيز التنمية العربية. وعززت هذه الاتفاقية باتفاقية أخرى للتجارة الحرة تم التوقيع عليها في فبراير عام 1997، تتماشى مع أوضاع الأقطار العربية من جهة، ومع أحكام منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى، على أن يتم تنفيذها خلال عشر سنوات ابتداء من مطلع عام 1998. وقد شهدت الثمانينات كذلك إنشاء تجمعات عربية إقليمية ظاهرها اقتصادي وباطنها أو جوهرها سياسي، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربي (1981) ومجلس التعاون العربي (1989) واتحاد المغرب العربي (1989). وقد رأى بعض الاقتصاديين أن مثل هذه التجمعات تعتبر عائقاً أمام التكامل الاقتصادي نتيجة لتكريسها التجزئة الإقليمية ولتأكيدها على التباين الاقتصادي والاجتماعي بين الأقطار العربية[1]. ومع نهاية عقد الثمانينات، وفي ظل وجود محاور بين الأقطار العربية، وأهداف قد تتعارض مع بعضها، وفي الوقت الذي تداعى العمل العربي المشترك ومؤسساته بشكل عام والتكامل الاقتصادي بشكل خاص، زاد تمزق وتآكل الجسد العربي في حروب داخلية ومشاكل بين دول الجوار. وجاء الاجتياح العراقي لدولة الكويت ليدخل العرب عقد التسعينات وهم في حالة من التشرذم والتمزق، وتحول التكامل الاقتصادي العربي إلى مجرد شعارات وتم استبداله بمحاور وأحلاف، مع اختلاف كبير في المصالح وليس بتباين الرؤى حولها.

لقد أدت أسباب اقتصادية وأخرى سياسية لفشل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي بشكل خاص والعمل العربي المشترك بشكل عام خلال فترة جاوزت نصف قرن من الزمن. وقد تمثلت الأسباب الاقتصادية في الخلل الهيكلي في اقتصادات الأقطار العربية واعتمادها الكبير على العالم الخارجي، والاعتماد على المدخل التبادلي للتكامل في وقت يتضاءل الفائض الانتاجي لدى الأقطار المعنية وتنخفض نسبة التجارة البينية، اهتزاز الثقة بالمشروعات العربية المشتركة وبأهميتها في اقتصادات الدول المعنية. إلا أنه كان للأسباب السياسية دور أكبر في فشل مسيرة التكامل الاقتصادي، إذ طالما كانت الدوافع السياسية والأمنية المحرك الرئيسي للتكامل الاقتصادي العربي. تمثلت هذه العوامل في غياب وضعف الإرادة السياسية نتيجة لعدم إدراك الفوائد المتبادلة للتكامل الاقتصادي وتغليب النظرة القصيرة الأجل على الطويلة المدى بحيث طغت المصالح العالجة على المنافع الآجلة، واختلاف الأنظمة السياسية وبالتالي الأولويات السياسية والاقتصادية، وعدم الثقة في مؤسسات العمل العربي المشترك والأجهزة القائمة عليها، فضلاً عن عدم الالتزام بما يصدر عنها من توصيات. وبالتالي، يمكن القول أن التكامل فشل اقتصادياً لأسباب سياسية.

ونتيجة لفشل مسيرة التكامل الاقتصادي بشكل خاص ومسيرة العمل العربي بشكل عام، فقد أصبح هناك فراغ مؤسسي إقليمي، وأخذت تظهر توجهات قديمة/ حديثة ويعاد الطرح بمشاريع تدعو إلى إنشاء تجمعات اقتصادية إقليمية تجمع دول المنطقة، بغض النظر عن قومية وطبيعة هذه الدول، كالسوق الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية.

لقد أدى اجتياح العراق لدولة الكويت عام 1990 وما ترتب عليه من حرب الخليج الثانية عام 1991، فضلاً عن عوامل أخرى، إلى إطلاق رصاصة الرحمة على النظام العربي الإقليمي، وأخذت تظهر مواليد سياسية جديدة لها أبعاد إقليمية وليست قومية، قد يكون لها تأثير على التكامل الاقتصادي العربي في ضوء متغيرات محلية وإقليمية ودولية متداخلة ومترابطة، مثل العولمة واتفاقيات التجارة الحديثة (منظمة التجارة الدولية) والتوجهات نحو إنشاء تكتلات اقتصادية، فضلاً عن هيمنة السياسة الأميركية من خلال ما عرف بالنظام العالمي الجديد.

النظام الشرق أوسطي والشراكة المتوسطية

على الرغم من قدم الدعوة نحو إنشاء سوق أوسطية في المنطقة، إلا أن هذه الدعوة لم تأخذ درجة عالية من الاهتمام إلا مع بداية التسعينات في ضوء انتهاء الحرب الباردة بما آلت إليه، واحتلال العراق لدولة الكويت، وبالتالي حرب الخليج الثانية، وتلاها في مرحلة لاحقة، اتفاقات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام 1993. وقد رأى عدد من المفكرين والباحثين، وبخاصة الغربيون منهم، أن حرب الخليج الثانية جعلت الأقطار العربية تشبه دول أميركا اللاتينية التي تربطها معاً لغة وثقافة مشتركة وديانة وتاريخ مشتركين، إلا أنها ليست موحدة في كيان سياسي مشترك. وبالتالي، رأى الباحث أنه أصبح لدى الأقطار العربية إحساس بأن الخطر الأكبر يأتي من أقطار عربية أخرى وليس من إسرائيل. (ثابت 1995؛ Lewis 1992).

على الرغم من كل ما كتب عن مفهوم الشرق أوسطية، إلا أن مصطلح أو تعريف «الشرق الأوسط» لا يزال، هو نفسه، غامضاً إلى حد ما. فالبنك الدولي – مثلاً – يشير إلى هذه المنطقة بأنها تضم الدول الواقعة بين المغرب غرباً حتى إيران شرقاً، حيث هناك دول عدة تتنوع اقتصاداتها بشكل كبير. في الوقت نفسه، يرى آخرون أن الشرق الأوسط هو عبارة عن منطقة تضم فضلاً عن المشرق العربي ووادي النيل، كلاً من إيران وتركيا وآسيا الوسطى. وهناك تعريف آخر يضم الأقطار العربية وإسرائيل (الجبالي 1996، 10؛ حداد 1994). ومع أن مفاهيم مختلفة للشرق أوسطية، إلا أنها تتشابه، إلى حد ما، بغض النظر عن أصل هذه المفاهيم. يتركز المفهوم الغربي – مثلاً – على بناء تعاون إقليمي في الشرق الأوسط يقوم على مرتكزين أساسيين، أحدهما جغرافي والآخر اقتصادي، كبديل عن التعاون الإقليمي المبني على أساس قومي سياسي، وبالتالي يتم اعتراف الدول العربية بإسرائيل وإدماجها في النظام الإقليمي للمنطقة (ثابت 1995، 18) من خلال تعاون إقليمي عبر ثلاثة مراحل: أولاً، التعاون في مجالات علمية مع شق الطرق الإقليمية وإقامة محطات اتصال وبدائل للطاقة. ثانياً، تطوير مصادر المياه من خلال مشروعات عدة في البحر الميت/ العقبة، نهر الأردن.. إلخ. ثالثاً، تنمية البنية الاقتصادية وفتح الأسواق المحلية بحيث يتم التبادل التجاري بين دول المنطقة (ثابت 1995، 19؛ كيالي 1992، 68). ويشير وليام كوانت عضو مجلس الأمن القومي الأميركي السابق وأحد خبراء السياسة الخارجية الأميركية إلى أن الولايات المتحدة تريد أن ترى تغييراً حقيقياً في بنية نظام «الشرق الأوسط» بحيث يتم تبديل النظام العربي المبني على البعد القومي

والذي يستبعد تركيا وإيران وإسرائيل، بنظام «شرق أوسطي متجانس» يضم، وبشكل رئيسي، هذه الدول الثلاث، مع ضرورة إنشاء اقتصادات إقليمية على أساس السوق المفتوحة ونظم سياسية ديموقراطية (Quandt 1994, 29-30).

الشرق أوسطية، إذن، عبارة عن ترتيب خاص بين دول المنطقة يقوم على أساس تبادل المزايا التفضيلية بحيث يلتزم كل طرف إعطاء الآخر مزايا للتبادل التجاري لا تنسحب على طرف ثالث ليس عضواً في السوق، مع ما يعنيه ذلك من دخول البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق العربية من دون قيود جمركية، كذلك الحال بالنسبة إلى دخول البضائع العربية إلى السوق الإسرائيلية (الجبالي 1996، 11). وبالتالي يبقى التركيز في الوثائق العربية على أهمية قيام منطقة للتجارة الحرة بين إسرائيل والأقطار العربية، باعتبارها المرتكز الرئيسي للترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة، باعتبار أن «المبادلات التجارية توحد الشعوب، وتخلق أنماطاً من الاعتماد المتبادل ونسيجاً من المصالح المشتركة» (عبدالفضيل 1994). وقد أكدت ورقة بروكسل في أيار/مايو 1992، على أن قيام «منطقة التبادل الحر» تعتبر العصبة الأساسية في الترتيبات الاقتصادية الجديدة (Rhein 1993).

على الرغم من عدم اختلاف الطرح الإسرائيلي للشرق أوسطية عن الطرح الأميركي الغربي، إلا أنه يبقى أكثر دقة ووضوحاً في إعطاء دور رئيسي للاقتصاد الإسرائيلي ضمن الترتيبات الإقليمية المطروحة. وبناء على هذا التصور يتم اتخاذ إجراءات لبناء الثقة بين الأقطار العربية وإسرائيل من بينها إيجاد مؤسسات إقليمية تتكون على أساس مركزي وتنتخب من الأفراد على غرار مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وبالتالي، يتأسس النظام الشرق أوسطي على نظام إقليمي وليس قومياً، بحيث ترى شعوب المنطقة في النهاية أن حل المشكلات الاقتصادية والتعامل معها يعتبر أهم من النزاعات القومية (كيالي 1992). ولا شك أن المفهوم الإسرائيلي يتجنب النظر إلى قضايا رئيسية في الصراع العربي الإسرائيلي مثل فلسطين والأراضي المحتلة والسيادة والمستوطنات والتي لها أبعاد رئيسية وتؤثر بشكل مباشر على مثل هذه الترتيبات المطروحة. وعلى الرغم من محاولة الباحث تجنب الخوض في الجانب السياسي لهذه الترتيبات والتركيز فقط على الجانب الاقتصادي، إلا أنه من الصعوبة بمكان فصلها عن بعضها وبخاصة عندما يتعلق الأمر بنظام جديد له كل هذه الأبعاد ويشتمل على تصورات سيكون لها أكبر الأثر على شعوب المنطقة العربية. ذلك أنه، ومن أجل التغلب على التطلعات القومية لدى شعوب المنطقة والتي أنتجت تبايناً في مستويات المعيشة والتنمية، فإن شيمون بيريز مهندس مثل هذه الترتيبات، يرى ضرورة دمج الإقليم في شبكة من الروابط تتمثل في نزع السلاح، والماء والتكنولوجيا الحيوية والقضاء على الصحراء بهدف توفير الغذاء، وإنشاء بنية تحتية للنقل والاتصالات لاستغلال ميزة التقارب الجغرافي، وتشجيع السياحة لأنها تخلق فرص عمل ولها أبعاد سياسية كبيرة لحاجتها للاستقرار والأمن (ثابت 1995، 28؛ Peres 1993).

بدون الدخول في تفصيلات الترتيبات المتعلقة بالنظام الشرق أوسطي من حيث طبيعتها وأهدافها وآلية عملها، يمكن القول أن معظم التصورات تكاد تتفق في أن هذا

النظام الجديد سوف يتحدد من خلال ثلاثة مستويات رئيسية (عبدالفضيل 1994، 92-93): الأول، إقامة تجمع اقتصادي «ثلاثي» يجمع بين الأردن وفلسطين وإسرائيل، على نمط الاتحاد الاقتصادي القائم بين «دول البينيلوكس» الأوروبية الثلاث ذات الاقتصادات الصغيرة وهي بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ (سلامة 1994). الثاني، إقامة منطقة للتبادل التجاري قبل عام 2010 (Free Trade Area) تضم كلاً من مصر والأردن وفلسطين وسوريا ولبنان وإسرائيل. الثالث، إقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي، تشمل فضلاً عن منطقة التبادل التجاري، بلدان مجلس التعاون الخليجي يتم من خلالها انتقال رؤوس الأموال، وخصوصاً من الدول المصدرة للنفط. وبالتالي تتداخل هذه المستويات مع بعضها بحيث تؤدي كل مرحلة إلى مرحلة أخرى لاحقة. وكما هو ملاحظ تتجاهل كل هذه المراحل الطابع القومي الذي يميز الأقطار العربية والعمل العربي المشترك بشكل عام، والتكامل الاقتصادي العربي، بشكل خاص. وبالتالي، فقد اعتمدت المشاريع الأساس أو المعيار الجغرافي، بحيث تم عزل المغرب العربي عن المشرق العربي في الوقت الذي يتم دمج أقطار غير عربية في المشرق العربي مثل إسرائيل وتركيا وأبعدت منه العراق والسودان واليمن، مثلاً. ومع قناعة الباحث بأن هذه مجرد توجهات لم يدخل منها حيز التنفيذ – وبشكل جدي – ما يذكر، وأن النظام الشرق أوسطي يبدو بلا مستقبل في صورته الحالية، ولأسباب عدة، فإنه وقبل الخوض في انعكاساته على التكامل الاقتصادي العربي بشكل خاص والعمل العربي المشترك بشكل عام، يبقى من الضروري الالتفات، ولو بشكل جزئي، إلى ترتيبات وتجمعات اقتصادية أخرى يتم الإعداد لها في مناطق عربية أخرى قد تكون لها انعكاسات مماثلة على مسيرة التكامل. والمقصود بهذه الترتيبات الأخرى هو الشراكة المتوسطية.

إن الترتيبات المتوسطية، من جهة، والشرق أوسطية، من جهة أخرى، يلتقيان عند جملة من المفاهيم والاعتبارات مثل المدخل التعاوني لحل النزاعات، وأهمية إنشاء نظام إقليمي جديد له مؤسساته، وقواعد سلوكه، إلا أنهما يختلفان وبشكل رئيسي على أرض الواقع من حيث الأهداف والآفاق. فالشرق أوسطية، مثلاً، تعمل على إدماج إسرائيل في اقتصادات المنطقة وبشكل رئيسي، في حين أن المتوسطية تمثل توجهاً يتم معه الانتقال من العلاقات الثنائية إلى المتعددة الأطراف. كذلك، بينما إسرائيل تمثل محور الشرق أوسطية، تمثل دول الاتحاد الأوروبي محور المتوسطية (حتي 1996). كذلك تبدو المتوسطية ذات أبعاد جغرافية أضيق مقارنة بالشرق أوسطية التي ما زالت تبحث عن أعضاء جدد أكثر فاعلية. وفي الوقت الذي تبحث عن قبول دولي وإقليمي، لا يبدو أن المتوسطية تعاني من مثل هذا النقص في الشرعية في كيانها، وبالتالي فهي تتطلع إلى بلورة مؤتمر للتعاون والأمن في المتوسط والذي سيحتاج إلى بعض من الوقت ليرى النور (حتي 1996، 94).

في الحقيقة لم يكن البحر المتوسط، ولأسباب عدة، بعضها إقليمي والآخر دولي، في مجال اهتمام المجموعة الأوروبية كوحدة إقليمية اقتصادية وسياسية واجتماعية، على الرغم من الاهتمام الكبير للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقاً في هذه المنطقة من

العالم. وقد ابتعدت الجماعة الأوروبية عن الاهتمام المتوسطي، نتيجة للمصالح الخاصة التي أفرزت مشاكل كبيرة بين أعضاء هذه المجموعة المتمثلة بالموقف الفرنسي المتشدد والمتميز الهادف إلى إيجاد مجموعة متوسطية في إطار المجموعة الأوروبية من جهة، والموقف الألماني والبريطاني المدعوم من الولايات المتحدة التي لا ترغب في مثل هذا التوجه، من جهة أخرى (أمين 1992). وبالتالي، جاء انعقاد مؤتمر برشلونة في نوفمبر/ 1995 بهدف إيجاد شراكة متوسطية جديدة تهدف إلى بلورة إطار شامل من حيث الدول والقضايا المطروحة بناء على مقترحات وأفكار سياسية شاركت فيها أطراف رسمية وغير رسمية بهدف صياغة مفهوم متوسطي بالنسبة لأوروبا[2].

ويتمثل المفهوم المطروح للشراكة المتوسطية في إعادة تنميط للعلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها على الضفاف المتوسطية، بناء على ما تقتضيه مصالحها السياسية والأمنية. وقد استند الطرح الجديد لفكرة الشراكة والتعاون المتوسطي إلى التعاون الاقتصادي كمحور للعلاقات التي يمكن تعزيزها في منطقة البحر المتوسط، في ضوء المصالح المشتركة وحجم التبادلات التجارية، مما سيؤدي إلى تطور العلاقات السياسية والثقافية والاجتماعية بين دول وشعوب المنطقة (مطر 1997). وقد تبنى الاتحاد الأوروبي مثل هذا الطرح بحيث سعت السوق الأوروبية المشتركة والمجموعة الأوروبية إلى إقامة علاقات تعاون اقتصادي وتبادل تجاري مع الدول العربية، في صيغة حوار متوسطي، بدون أن تكون هناك أبعاد سياسية وثقافية، وهو ما كانت تطالب به دول جنوب المتوسط العربية (مطر 1997، 65).

في ضوء اهتمام وثيقة برشلونة بالمجال الاقتصادي والتجاري، فقد دعت الوثيقة إلى إنشاء مجال أوروبي متوسطي مبني على التبادل الحر للتجارة وإلغاء الحواجز الجمركية بين شركاء المنطقة، عبر اتفاقيات جديدة للشراكة الأوروبية - المتوسطية، واتفاقيات التبادل الحر بين شركاء الاتحاد. وقد دعت الوثيقة إلى الانتهاء من إقامة هذه المنطقة مع حلول عام 2010 لخدمة حوالي 600 مليون مستهلك في مختلف المجالات، مع الالتزام بالاتفاقيات والترتيبات المتعلقة بمنظمة التجارة الدولية (مطر 1997، 68؛ الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط 1996). وعليه، فإن مثل هذا التوجه يتطلب تطوير سياسة اقتصاد السوق في دول المنطقة بعيدا عن تدخل الدولة في مجالات النشاط الاقتصادي، وتطوير الهياكل الاقتصادية مع تطوير وإعطاء القطاع الخاص أهمية أكبر وأولويات واضحة ومحددة. وقد نادت الوثيقة بتوفير المناخ الاستثماري، وخصوصاً في دول جنوب المتوسط، من خلال إلغاء الحواجز والمعوقات أمام حركة رأس المال، بحيث يتم تعزيز الاستثمار الأجنبي في المنطقة. وتؤكد ركائز الشراكة المتوسطية التجارية والاقتصادية والمالية المذكورة على أنه مشروع يمثل شراكة تستند إلى نموذج منطقة التجارة الحرة، وتستعين بتعاون اقتصادي ومالي أقوى من جميع النماذج السابق تطبيقها ضمن هذه المنطقة (العياري 1996). من هنا، بدأ الاتحاد الأوروبي عملية تحول جذري من سياسة للتعاون مع دول المتوسط كانت تقوم على منح بعض الامتيازات التجارية، إلى اتفاقيات شراكة متعددة الأطراف. وقد ساهمت عوامل عدة في مثل هذا التحول نحو هذه

الترتيبات الاقتصادية والسياسية والمتمثلة بالمتوسطية، منها، على سبيل المثال، عملية السلام في الشرق الأوسط التي كانت حافزاً لأوروبا على التفكير في إيجاد نوع من التعاون أو الشراكة المتوسطية تضم عدداً من الأقطار العربية وإسرائيل، محاولة إيجاد دور رئيسي لأوروبا مقابل الدور المتزايد للولايات المتحدة الأميركية، التي حاولت فرض تصورها لهياكل التعاون الإقليمي المطلوب إنشاؤها، وبخاصة بعد قمتي الدار البيضاء وعمان (حتى 1996، 97) كذلك لا تزال أوروبا تحاول أن يكون لها دور رئيسي في دول المشرق العربي من خلال مثل هذه الشراكة، وتجري عملية رئيسية لتعميق الحوار مع دول مجلس التعاون الخليجي، برغم قناعتها في صعوبة مثل هذه المهمة لأسباب تتعلق بالنفوذ الأميركي، مع العلم أن دول المجلس الأوروبي تستورد حوالي 22% من وارداتها النفطية من دول مجلس التعاون والتي تمثل سوقاً رئيسياً للصادرات الأوروبية (حتى 1996).

وجاء المؤتمر الوزاري الأوروبي – المتوسطي الذي عقد في مالطا خلال الفترة 15-16 ابريل 1997 بمثابة مؤشر آخر على الدور الأوروبي في الشراكة المتوسطية حيث يجمع المؤتمر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فضلاً عن 12 دولة متوسطية تشمل المغرب والجزائر وتونس ومصر والأردن وسوريا ولبنان والسلطة الفلسطينية وإسرائيل وتركيا وقبرص. وقد حاولت الدول المشاركة في المؤتمر التركيز على تطبيق البرنامج المشترك، الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995، والاتفاق على خطة عمل قصيرة المدى لتحقيق تقدم ملموس وعملي في مجالات التعاون المختلفة، خاصة المجال الأمني وما يرتبط به من إدارة ومعالجة لأزمات وحالات التوتر وعدم الاستقرار. وعلى المدى المتوسط طرح ومعالجة القضايا ذات الصلة المباشرة بمستوى معيشة سكان دول المنطقة وتحسين إنتاج الغذاء والتبادل التجاري وتحسين مجالات الاستثمار خاصة في الاتصالات والسياحة والتي تشهد ازدهاراً في غالبية دول المنطقة الأوروبية – المتوسطية. ويمثل مؤتمر مالطا فرصة جيدة لتقوية وتعزيز العلاقات والروابط الاقتصادية والثقافية بين دول حوض المتوسط.

ولا شك أن هناك تداخلاً ما بين هذه الترتيبات الاقتصادية. فقد كان لظهور التوجهات الشرق أوسطية – والذي نادت به في البداية الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل والمغرب، على أثر اتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وقمتي الدار البيضاء (1994). وعمان (1995) والتي تغطي الشرق الأدنى والشرق الأوسط بالإضافة إلى جزء من المغرب العربي –، أثراً رئيسياً على مشروع الشراكة المتوسطية والذي تم إقراره في نوفمبر 1995 في برشلونة. فالاتحاد الأوروبي، والذي يعتبر طرفاً غير مباشر، في الشرق الأوسط الجديد. يهمه أن يكون مشاركاً فعالاً في مثل هذه الترتيبات. وبالتالي يمكن أن يضع في الاعتبار الأبعاد والموازين الجديدة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية والتي ستنتج عن ظهور النظام الشرق أوسطي والذي يضم شمال أفريقيا أو جنوب المتوسط.

لا شك أن المنطقة العربية مقبلة على مرحلة اختبار فعلي نتيجة للتجمعات الإقليمية الجديدة المتمثلة «بالشرق أوسطية» و«المتوسطية». لقد كانت النظرة القطرية المجردة وراء عجز النظام العربي، وما أقر من تنسيق وتكامل اقتصادي بين الأقطار العربية منذ

إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945، مروراً بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية (1957) والسوق العربية المشتركة (1964) ومؤتمر عمان (1980)، كان مجرد آمال ولم يدخل حيز التنفيذ بالمفهوم الصحيح للتكامل الاقتصادي. وبالتالي، فقد ساعد هذا الفراغ المؤسسي الإقليمي العربي، فضلاً عن عوامل أخرى، في ظهور مثل هذه التجمعات الإقليمية والتي قد يكون لها انعكاسات كثيرة على مستقبل العمل العربي المشترك بشكل عام والتكامل الاقتصادي العربي بشكل خاص. وإذا بقيت الأقطار العربية مشغولة بالدوائر المتوسطية والأوسطية، فقد تجد نفسها تزداد بعداً عن دوائر إقليمية أخرى في المنطقة. لذا يجب أن ينظر لهذه التجمعات نظرة جدية بدون المبالغة في تأثيراتها، من جهة، وبدون التقليل من مخاطرها على مسيرة التكامل الاقتصادي، من جهة أخرى.

انعكاسات الشرق أوسطية والمتوسطية

ونحن نحاول قراءة طبيعة وحجم تأثير هذه التجمعات على التكامل الاقتصادي العربي، لا بد أن أذكر، ثانية، أن الشرق أوسطية والمتوسطية لم تؤد إلى فشل المشروع التكاملي العربي بأي حال من الأحوال، وإنما العكس هو الصحيح، أي أن فشل هذا المشروع بعد تجربة عمرها حوالي نصف قرن من الزمان، كما بينا، قد أدى، من ضمن عوامل أخرى، إلى ظهور مثل هذه التوجهات الإقليمية. لقد كان هناك فراغ إقليمي مؤسسي في المنطقة العربية لأسباب عدة، تم التطرق إلى معظمها، وهو ما دفع في اتجاه إنشاء مثل هذه التجمعات. هذا لا يعني أنه لن يكون لها انعكاسات على مسيرة التكامل، وإنما نحتاج إلى إلقاء نظرة جادة ومتأنية على طبيعة هذه التأثيرات، السلبي منها والإيجابي، بدون المبالغة في الخوف منها، من جهة، أو الاستهتار بها وبتداعياتها، من جهة أخرى.

استندت التوجهات الإقليمية، سواء الشرق أوسطية أو المتوسطية، إلى ركيزتين رئيسيتين: الأولى تتمثل بالانفتاح الاقتصادي على جميع أقطار العالم بشكل عام، وعلى دول منطقة الشرق الأوسط العربية وغير العربية، بما فيها إسرائيل ودول البحر المتوسط بشكل خاص، ضمن اعتبارات النظام القائم على نظام السوق والتجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف. وتتمثل الثانية في التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف، الذي يستند إلى الانفتاح الكامل بين دول المنطقة تجارياً، ويهدف إلى إقامة تجمع إقليمي شرق أوسطي بديل عن تجمع إقليمي عربي في حالة الشرق أوسطية، وفي تجمع إقليمي يضم دول جنوب البحر المتوسط العربية والمجموعة الأوروبية في حالة المتوسطية. ولن يكون هذا التعاون الإقليمي على شكل سوق مشتركة أو اتحاد جمركي، وإنما نظام متعدد الأطراف، للقطاع الخاص فيه دور رئيسي، بينما يتم إنشاء منطقة تجارة حرة على مراحل زمنية وجغرافية (السيد علي 1995، 21؛ مصطفى 1995، 17). وعلى الرغم من محاولتنا تحليل طبيعة هذه الترتيبات، إلا أن من الاهمية بمكان الإشارة إلى أن محتويات السوق الشرق أوسطية والتوجهات المتوسطية، لا تزال، وإلى حد ما، مجهولة وغير واضحة الأبعاد والمعالم. فليس هناك مشروع كامل مقدم كمشروع للنظام الشرق أوسطي أو الشراكة المتوسطية، إذ أن ما يطرح يبقى عبارة عن أفكار وتصريحات وآراء وكتابات تنشر من حين لآخر لتعكس وجهة نظر أطراف مختلفة (الجميل 1994) لها مصالح معينة، وفق

تصورات أميركية وإسرائيلية وغربية في حالة السوق الشرق أوسطية، وأوروبية وإسرائيلية في حالة الشراكة المتوسطية. وسنحاول في ما تبقى من هذه الدراسة قراءة تداعيات النظام الشرق أوسطي والشراكة المتوسطية على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وهل سيكتب لأي منهما أو لكليهما النجاح؟

الشرق أوسطية

يجب التأكيد على أن التسوية السياسية لقضية فلسطين، بشكل خاص، وللصراع العربي – الإسرائيلي، بشكل عام، كانت ولا تزال تشكل القاعدة الرئيسية التي يمكن أن يبنى عليها مستقبل الشرق الأوسط، وبالتالي التعاون الإقليمي بين أقطاره. وحتى لو زاد التعاون والتنسيق بين الدول الشرق أوسطية واتسعت قاعدته واتضحت آلياته ومؤسسات، فإنه سيبقى قاصراً وبحاجة إلى صيانة مستمرة طالما لم تكتمل التسوية السياسية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية. فعلى الرغم من تركيز الجانب الإسرائيلي في قمة عمان (1995) على أن التنظيمات الإقليمية تعتبر المفتاح الرئيسي للأمن والاستقرار، وأن العلاقات الاقتصادية والتعاون لا ينبغي لها أن ترتبط بعملية السلام (الجبالي 1996، 16-15؛ Government of Israel 1995)، استند الموقف المصري على أن التعاون الدائم يعتمد أساساً على إنهاء حالة الصراع التي مرت بها المنطقة برمتها (الجبالي 1996، 18-19؛ Government of Egypt 1995). وعليه، فقد اعتمدت الاستراتيجية المصرية ثلاثة محاور تمثلت بالاستقرار السياسي، وضبط التسلح والأمن، وأخيراً التعاون الاقتصادي في المنطقة[3]. فعملية السلام، إذن، تعتبر العامل الأساسي في نجاح النظام الشرق أوسطي، مع الأخذ في الاعتبار العامل الزمني وأهميته في الحكم على مثل هذه الترتيبات. فإن نجحت التسوية السياسية بأبعادها المختلفة والتي تتطلب انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية وإقامة دولة فلسطينية، فقد يكون هناك تعاون وترتيبات إقليمية تشمل أقطاراً غير عربية بما فيها إسرائيل. وقد ينظر إلى هذه الترتيبات باعتبار أن لها انعكاسات على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي والذي سيأتي ربما في المرتبة الثانية أو الثالثة من اهتمامات الأقطار العربية.

على الرغم من الاتجاه السائد نحو التسوية السلمية للصراع منذ سنوات طويلة. سواء دولياً أو إقليمياً (يوسف 1994)، إلا أن السلام لا يزال بعيداً. وبالتالي، فإن الحديث عن السوق الشرق أوسطية والتجمعات الإقليمية المترتبة عليها يعتبر نوعاً من المبالغة ويحمل معه درجة عالية من الحساسية إزاء مشاريع قد تظهر، ولكن تأثيراتها ليس بالضرورة في المدى المنظور، وبخاصة أن الاتجاه نحو التسوية يسير ببطء ضمن اعتبارات تاريخية وفي ضوء علاقات وتفاعلات متشابكة محلية وإقليمية ودولية، ما يجعل احتمالات الصدام قائمة بحيث يبقى هناك مد وجزر. وبدلاً من التسوية السياسية يبقى هناك مجرد إدارة مستمرة للأزمة أكثر من تسويتها. والدليل على ذلك البطء الذي تسير فيه المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في الوقت الحاضر، حتى قبل أن تصل للقضايا الرئيسية والتي تعتبر جزءاً أساسياً من الصراع مثل قضية القدس والمستوطنات.. الخ. وحتى التصور القائل بأن الوصول إلى حل نهائي لتطبيق الاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية يحتاج على الأقل إلى

10-7 سنوات، يعتبر متفائلاً إذا ما وضعنا في الاعتبار ظهور قوى معارضة لمسيرة السلام، وخصوصاً في الجانب الإسرائيلي، كما حدث في الانتخابات الأخيرة (مايو 1996) في وقت تمر العملية السلمية في أصعب مراحلها (أحمد 1994، 62). والأمر نفسه ينطبق على المسارات السورية واللبنانية، والتي قد تتوه في مفاوضات طويلة تحدث خلالها تغيرات عدة، سواء محلية في الدول المعنية أو إقليمية أو دولية.

التسوية النهائية ما زال أمامها العديد من السنوات، ما يعني أنها ستكون عرضة لهزات في ظل موازين إقليمية ودولية قد تكون مختلفة عما هي عليه الآن. والخوف من تداعيات النظام الشرق أوسطي على الوحدة العربية وعلى النظام القومي العربي وما شابه ذلك يعتبر مبالغاً فيه، وبخاصة أنه كان لضعف النظام العربي ومسيرته التكاملية خلال نصف قرن أكبر الأثر في ظهور النظام الشرق أوسطي وأية ترتيبات أخرى مماثلة، وذلك لفراغ المنطقة العربية من أية ترتيبات مؤسسية إقليمية تقوم على تحقيق المصالح المشتركة فضلاً عن الاعتبارات القومية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الأخرى. ومن الأولى في هذه المرحلة بالذات الاهتمام بما تبقى من ترتيبات ومراحل لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي من خلال دراسة أهداف وطبيعة كل مرحلة، أكثر من الاهتمام بترتيبات ما بعد الاتفاق وما بعد التسوية السياسية، والتي أصبحت جزءاً من الطرح اليومي لعدد كبير من المفكرين العرب، تخلله خلاف أيديولوجي ورفض نظري ولفظي للعديد من التطورات الدولية والإقليمية وأحياناً المحلية. فجميع الاتفاقيات التي تعقد حالياً بين إسرائيل وبعض من الأقطار العربية لن تستطيع إقناع الشارع العربي بشراء سلع إسرائيلية أو التعامل بشكل جدي مع المعطيات الإسرائيلية، يبرز فقط مع قرب عقد أوسطي القمة السنوية، وبعدها يعود كل شيء إلى سابق عهده.

حتى لو نظرنا إلى النظام الشرق أوسطي ليس من خلال ضرورة التسوية السياسية والتي ما زالت بعيدة، وإنما من خلال أنه صيغة مطروحة لإعادة ترتيب المنطقة بناء على أسس إقليمية وليست قومية، وأن هذه الترتيبات قد بدأت فعلياً من خلال اتفاقيات وقعت بين الأطراف المعنية سواء في قمم الدار البيضاء، وعمان، والقاهرة، أو من خلال اتفاقيات ثنائية، ما تشكل خطوات على طريق الشرق أوسطية، فما فرص نجاحها ودرجة تأثيرها؟

مع القناعة في أن بداية النظام الشرق أوسطي، المستند حالياً إلى معادلات دولية معينة والمتمثلة بالنظام العالمي الجديد وهيمنة السياسة الاميركية، - خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي - قد تزامنت مع مرحلة مهمة من تمزق وتشتت الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العربية ضمن نظام الجامعة العربية، فإن فرص نجاح هذا النظام، وبخاصة على المدى القصير، تعتبر محدودة بحيث لن يخرج هذا النظام عن كونه إطاراً هزيلاً لترتيبات إقليمية محدودة. وبالتالي، فالتعامل معه ومقاومته ستكون أسهل، وبخاصة إذا كانت هناك صحوة جادة في المؤسسات العربية لغرض تحقيق أهداف سعت إليها طويلاً. فالترتيبات الشرق أوسطية بشكلها الحالي لا تزال تستند على طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي بدون النظر إلى عوامل أخرى مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية والتي تعتبر بذوراً جيدة لصراعات وتناقضات كثيرة ستمر بها المنطقة. كذلك هناك أقطار

في المنطقة تعتبر خارج هذه الترتيبات على الرغم مما لها من تأثير في الحفاظ على التوازن، كإيران والعراق مثلاً، فضلاً عن عدم ضمان استمرار المعادلة الدولية التي تدعم مثل هذه التوجهات بشكلها الخاص على المدى الطويل.

فالنظام – كما يبدو – سيكون هزيلاً تتنازعه التناقضات والأولويات، إلا إذا كانت هناك تسوية سياسية تضع في الاعتبار القضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة بشكل خاص، والصراع العربي – الإسرائيلي بشكل عام، فضلاً عن الحفاظ على حقوق الإنسان وزيادة في حجم المشاركة السياسية والقضاء على الفوارق الاجتماعية.. وهذه على المدى القصير تبدو بعيدة المنال لأسباب كثيرة. فالسوق المشتركة، والتي هي أحد عناصر النظام الشرق أوسطي، مع ما تقتضيه من تحرير عناصر الإنتاج (رأس المال والأيدي العاملة)، محكوم عليها بالفشل قبل أن تبدأ. فتحرير رؤوس الأموال لن يستطيع توفير موارد للدول الأعضاء من داخلها، بينما إسرائيل ترفض حرية انتقال الأيدي العاملة والأفراد لاعتبارات، ليست فقط سياسية وأمنية وإنما عرقية (الإمام 1994). فبالتالي، السوق الشرق أوسطية بمعناها الصحيح غير واردة على الإطلاق، وخصوصاً في المدى القصير وربما المتوسط.

نعرف أن الأقطار العربية تشكل الجزء الرئيسي من ترتيبات السوق الشرق أوسطية والتي سيبنى عليها التجمع الإقليمي المنشود، ونعرف كذلك أن تجربة هذه الأقطار في التكامل والتعاون الاقتصادي لم تكن ناجحة، حتى وهي تضم أقطارا تجمعها العديد من العوامل المشتركة.. فكيف إذن ستكون درجة نجاحها وهي تضم إسرائيل؟ بالتالي، يصبح الخوف من هذا النظام والترتيبات المتعلقة به، أولاً مبالغاً فيه ما يؤدي إلى ردات فعل مدروسة وغير مدروسة، وثانياً يعتبر سابقاً لأوانه وذلك لضرورة الاهتمام بالمراحل الحالية لتسوية الصراع وليس بما يتبعها وما قد يترتب عليها، كالشرق أوسطية أو المتوسطية. وبالتالي، فإن مفهوم السوق الشرق أوسطية كترتيب خاص بين الأقطار العربية وإسرائيل، والمبني على قرارات حكومية فقط، هو أمر سابق لأوانه لوجود صعوبات موضوعية تجعل مثل هذه الترتيبات عديمة الجدوى كالتفاوت في درجة التطور الاقتصادي بين دول المنطقة، وتباين أنظمتها السياسية والاقتصادية وسياساتها التجارية وبنياتها التحتية. ويرى عدد كبير من الاقتصاديين أن فشل التجارب التكاملية العربية لا يوفر أساساً جيداً ومنطقياً لنجاح أية ترتيبات تكاملية جديدة على أساس شرق أوسطي خاصة في المدى القصير والمتوسط (النجار 1994، 188؛ أبو علي 1995، 17).

هناك كذلك مبالغة في تقدير المكاسب التي ستحصل عليها إسرائيل ضمن الترتيبات المشار إليها أعلاه، كقيامها بدور الوسيط المالي بين الاقتصادات العربية والدول الرأسمالية، مثلاً، وتهديد الصناعات الناشئة في دول الجوار، كمصر وسوريا، والتفوق التكنولوجي. وقد أشارت دراسات عدة إلى أن قيام إسرائيل بدور الوسيط المالي لا يعتبر احتمالاً وارداً، وخصوصاً أن العلاقات والجسور مفتوحة بين الأقطار العربية والاقتصادات المتقدمة بحيث لن يكون هناك حاجة إلى وسيط معين. قدرة إسرائيل على تهديد الصناعات الناشئة في الأقطار العربية سوف تكون محدودة، لأن هناك

صناعات عدة وبخاصة من منطقة الشرق الأدنى والتي تعتبر أكفأ من الصناعات الإسرائيلية، تنافس الصناعات العربية. وبالتالي، لن تضيف الصناعات الإسرائيلية الكثير. ومع أن التقدم التكنولوجي الإسرائيلي يعتبر حقيقة واقعة، إلا أن تأثيره العسكري على الأقطار العربية أكثر حدة وأهمية من تأثيره في زمن السلم (الفانك 1992، 8) ولذا، فمن الأولى الخوف والحذر من التفوق العسكري أكثر من أي شيء آخر.

خلصت دراسة مقدمة لاجتماع خبراء حول استراتيجيات وسياسات التصنيع والتي عقدت في البحرين خلال الفترة 20-30 نوفمبر 1995 (نظمتها الاسكوا بالتعاون مع منتدى البحوث الاقتصادية) إلى أنه في حالة رفع المقاطعة الاقتصادية عن إسرائيل، لن تكون هناك منافسة بين المنتجات الإسرائيلية والعربية وبخاصة على المدى القصير. وقد اعتمدت الدراسة على أرقام قياسية معينة تبين تشابه هيكل الصادرات لـ 128 منتجاً مصنفاً على الحد الثالث، (three digit SITC) بين إسرائيل وعدد من الأقطار العربية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لجنوب وغرب آسيا (الاسكوا) (Elshinnawy 1995). يتمثل التشابه بين صادرات إسرائيل السلعية الرئيسية وصادرات عدد من الأقطار العربية في الأدوية والغزل والنسيج والأقطان. وبينما يعتبر الأردن ومصر من أكبر مصدري الأدوية، يتمتع الأردن بميزة نسبية كبيرة في هذه السلع. في الوقت نفسه، لا تتمتع إسرائيل بأية ميزة نسبية في إنتاج وتصدير المنتوجات النسيجية والأقطان (Elshinnawy 1995; Yeats 1995). وبالتالي، فإن قدرة إسرائيل على منافسة الصادرات العربية في هذه المجالات، في المدى القصير، تعتبر محدودة. إلا أنه، وعلى الرغم من ذلك، تبقى هناك هواجس تدور حول مدى تأثير السوق الشرق أوسطية، في حالة وجودها، على العمل العربي المشترك وعلى الهياكل الاقتصادية العربية وبالتالي على التكامل الاقتصادي، وخصوصاً أنه لا يمكن فصل الأبعاد السياسية عن الاقتصادية في مثل هذه الترتيبات، حتى وإن اعتبرت إسرائيل مجرد دولة عادية مثلها كمثل تركيا أو إيران بدون أن يكون لها أية خصوصية معينة (السيد علي 1986، 18-19).

هناك تصورات، قد يكون مبالغاً بها، ترى أن السوق الشرق أوسطية سيكون لها تأثير سلبي على مسيرة التكامل الاقتصادي من خلال تفكيك وإعادة تركيب النظام العربي بشكل عام واقتصاداته بشكل خاص. ويتم من خلال هذا السيناريو تقسيم الأقطار العربية إلى أنظمة مندمجة في أطر إقليمية تضم دولاً عربية وغير عربية. فمثلاً، يتم فصل المشرق العربي عن المغرب العربي. وبالتالي، يصبح مفهوم التكامل الاقتصادي ناقصاً جزءاً رئيسياً له أبعاد جغرافية وقومية. ودمج إسرائيل في مثل هذه المنظومة، مع المشرق العربي مثلاً، ضمن نظام تعاون اقتصادي وأمني سوف ينعكس سلباً على الاقتصادات العربية وذلك لتطور الاقتصاد الإسرائيلي وطبيعة هياكله المختلفة. وفصل العراق عن المنظومة العربية ومحاولة دمجه في تجمعات إقليمية أخرى، من جهة، وعزل وتهميش دور كل من السودان والصومال واليمن وضمهما إلى تجمعات خاصة بإفريقيا، من جهة أخرى، ستكون له تداعيات كثيرة على فكر وممارسة التكامل الاقتصادي العربي (الجميل 194، 24-25؛ سلامة 1994).

قيام السوق الشرق أوسطية قد يزيد من فرص اتباع الأقطار العربية لسياسات اقتصادية وتجارية خاصة بها، إما على نطاق مؤسسي كإغلاق سوق دول مجلس التعاون أمام البضائع والعمالة العربية بحيث تبقى سوقاً مشتركة لأعضاء المجلس، وفي الوقت نفسه الابتعاد عن النزاع العربي - الإسرائيلي بشكل أو بآخر، أو على شكل فردي كرغبة المغرب بتقوية علاقاته الاقتصادية مع أوروبا بدون الاهتمام بأولوية التكامل الاقتصادي العربي. والشيء نفسه ينطبق على السودان وجيبوتي وموريتانيا التي أدخلتها أوروبا ضمن عدد من الاتفاقيات للتبادل التفضيلي، ولا تعتبر نفسها معنية كثيراً بالصراع العربي - الإسرائيلي (أحمد 1994، 80). ويرى مثل هذا التصور أن حجم الانتاج السلعي وتحسن نوعيته في إسرائيل والمرتبط بالتطور التكنولوجي، يعتبر كبيراً مقارنة بالسوق الإسرائيلية، مما يؤدي إلى زيادة صادرات السوق الإسرائيلية للأقطار العربية، بينما لا تستفيد هذه الأقطار من السوق الإسرائيلية نتيجة لضعف القدرة التنافسية لمكونات ناتجها القومي (النجفي 1996، 21-22). وإذا وضعنا في الاعتبار هيكل الصادرات العربية والذي يتركز في المواد الأولية والتي يعتبر تأثيرها في التغيرات الهيكلية منخفضاً مقارنة بالصادرات الإسرائيلية التي تشكل السلع المصنعة نسباً كبيرة فيها، فسوف نكتشف حجم الفجوة الواسعة في المسارات التنموية بين الاقتصاد الإسرائيلي والعربي. ومثل هذه الفجوة سوف تنعكس سلباً على مسيرة التكامل الاقتصادي نظراً لاتجاه الأقطار العربية إلى السوق الإسرائيلية لاختلاف هيكلها الاقتصادي. وسوف يتم تعزيز بعض من الاختلالات الهيكلية العربية، مثل العجز في الميزان التجاري والديون الخارجية والتضخم.. الخ (النجفي 1996، 22؛ غرفة تجارة وصناعة قطر 1994، 114).

حيث أن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد الموارد والسلع الوسيطة والتي تمثل حوالي 50% من الواردات الإسرائيلية، وتصدير السلع الصناعية والتي تمثل حوالي 65% من الصادرات الإسرائيلية (Clawson and Rosen 1991, 13)، فقد يتحول العديد من الأقطار العربية، في ظل ترتيبات السوق الشرق أوسطية، إلى بلدان مصدرة للمواد الأولية اللازمة للصناعات الإسرائيلية من خلال التبادل التجاري بين الصناعات (عبدالفضيل 1994، 97-98). وسيكون تأثير ذلك على التكامل الاقتصادي العربي سلبياً بحيث تتكامل بعض من القطاعات الاقتصادية العربية مع القطاعات الإسرائيلية أكثر من تكاملها مع بعضها. وتشير دراسة للمفوضية الأوروبية عن تنمية التبادل التجاري في إطار منطقة حرة للتجارة تجمع بين كل من مصر وسوريا والأردن ولبنان والكيان الفلسطيني، إلى أن حجم صادرات هذه الأقطار سيكون حوالي 30 بليون دولار عام 2010، تكون حصة إسرائيل منها 50% (عبدالفضيل 1994، 99؛ Rhein 1993). وبالتالي، سيتم تكريس الموقع المتخلف للاقتصادات العربية في إطار التقسيم الدولي والإقليمي للعمل، من خلال إعادة توزيع الأنشطة بين إسرائيل والاقتصادات العربية بحيث يتم نقل بعض من الصناعات وخطوط الإنتاج المتقادمة من إسرائيل إلى الاقتصادات العربية (نورالدين وفوزي 1992، 21). وعليه، ستكون هناك آثار سلبية للسوق الشرق أوسطية، فيما أنشئت، ولكن في ظل فرضيات محددة وواضحة، يتمثل أهمها في ضرورة وجود تسوية سياسية للصراع العربي - الإسرائيلي. وبالتالي، فإنني

أتفق مع الدراسات والكتابات، على الرغم من قلتها، التي ترى أن هناك مبالغة في الخوف من خطورة السوق الشرق أوسطية على الاقتصادات العربية، بشكل عام، وعلى التكامل الاقتصادي العربي، بشكل خاص. فالشرق أوسطية بمفهومها المطروح حالياً، لن ترى النور في المدى القريب لأنها تعتمد أساساً على التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي، والتي لا يبدو أنها ستحصل في المدى المنظور لأسباب عدة تم التطرق إليها. وحتى لو تم البدء ببعض الترتيبات الخاصة بهذه السوق من خلال اتفاقيات وارتباطات معينة، فإن فرصها في النجاح تبدو ضئيلة في ظل عدم حدوث تغير جذري في الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لدول المنطقة.

بالتأكيد هناك آثار على التكامل الاقتصادي العربي، لكن من الأهمية بمكان أن ينظر إليها بموضوعية ومنهجية واضحة بدون المبالغة فيها وإعطائها بعداً أيديولوجياً ودعائياً فقط. فإذا كان المشروع الشرق أوسطي يمثل تحدياً لمشروع التكامل الاقتصادي العربي، فقد كان التفكك العربي وضعف القدرة العربية وغياب النظام العربي بمفهومه الصحيح السبب الرئيسي وراء ظهور السوق الشرق أوسطية. وقد كانت الدعوة إلى السوق الشرق أوسطية محصلة طبيعية لتفتت الاقتصاد العربي، خصوصاً في ظل التوجهات نحو التكتلات الاقتصادية العملاقة (سلامة 1994، 50-52).

ومع القناعة في أن فرص نجاح الترتيبات الجديدة تعتبر ضئيلة، إن لم تكن معدومة، على المدى الطويل، فقد تكون هذه فرصة جيدة لإعادة النظر، وبشكل جدي وعقلاني في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي والتي تبدو ضعيفة جداً في الوقت الحاضر. فلا يزال هناك بعض من الإيمان بهذه التوجهات في الشارع العربي، وبخاصة إذا ما أعيدت هيكلة المؤسسات الإقليمية، مع الوضع في الاعتبار أن الأقطار العربية هي كيانات مستقلة ذات سيادة على مواردها الطبيعية يجب احترامها. وحتى مع وجود إسرائيل كدولة في المنطقة، فليس بالضرورة أن يكون لها معاملة خاصة، إذ يمكن اعتبارها كأي دولة غير عربية مثل تركيا وإيران بدون إعطائها أي معاملة تفضيلية على حساب قطر عربي آخر، أو المصلحة العربية العامة (إسماعيل 1995، 22؛ النجار 1994) من هنا ضرورة أن يعاد النظر بشكل رئيسي وجاد في العمل العربي المشترك في ظل منظمات التكامل والتعاون العربي، وخصوصاً إذا ما تم إدخال تعديلات جوهرية على طبيعة وأهداف وآليات التكامل، في ضوء تجربة فاشلة في التكامل الاقتصادي العربي خلال نصف قرن من الزمن مثل الاحتفاظ بخصوصية كل قطر عربي وحقه في تحديد سياساته الاقتصادية بدون أن تتعارض مع الأهداف العامة للتكامل، فضلاً عن الالتزام بالاتفاقيات الموقعة، وإلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات والاكتفاء بمبدأ الأغلبية.

لا شك أن تعلق العديد من المفكرين والاقتصاديين بفكرة النظام العربي مقارنة بالنظام الشرق أوسطي، لا يعطيه أي فرصة بالنجاح إذا بقيت آلياته وطبيعته وأهدافه على ما كانت عليه خلال السنوات الماضية. فالجامعة العربية ومؤسساتها الكثيرة لم تؤثر في تطور الاقتصادات العربية خلال السنوات الطويلة، إذ إنها لم تسهل في يوم من الأيام انتقال العمالة من الأقطار العربية الفقيرة إلى الغنية ولم تؤسس لها، ولم تضع ضوابط

لحماية العمالة المتنقلة. كذلك لم تنجح في تأسيس عملية تبادل حر للسلع (أحمد 1994، 64). وبالتالي، قد تمثل السوق الشرق أوسطية أحد التحديات الرئيسية التي قد تعيد الحرارة إلى هذه المؤسسات وإلى توجهاتها التكاملية.

الشراكة المتوسطية

عندما اجتمع سبعة وعشرون وزيراً للخارجية من دول أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط في برشلونة في أواخر نوفمبر 1995، بدت اتفاقيات التعاون بين المجموعة الأوروبية وجيرانها في جنوب البحر المتوسط تنم عن عدم تجانس. فقد بدأت الشراكة المتوسطية غير متجانسة. فمثلاً، دولتان وهما قبرص ومالطة سوف تشكلان اتحاداً جمركياً معا لمجموعة من غير أن تنضما إلى مجموعة ماستريخت، دولتان وهما تونس وإسرائيل تربطهما بالمجموعة اتفاقيتا شراكة جديدة بدأ العمل بها في يناير 1997، ويمكن ضم المغرب إليها، دولتان وهما الأردن ومصر بدأتا مفاوضات مع المجموعة بهدف عقد اتفاقيات جديدة، دولتان وهما الجزائر وسوريا فضلاً عن السلطة الفلسطينية ما زالت في مرحلة مناقشات أولية، أربع دول وهي الجزائر ولبنان وسوريا، وربما ليبيا، لن تشملها اتفاقية الشراكة (العياري 1996، 63).

لا شك أن انعكاسات التوجهات المتوسطية على التكامل الاقتصادي العربي يعتبر أقل بكثير من تأثير السوق الشرق أوسطية. فبينما تعتبر إسرائيل المحور الرئيسي للشرق أوسطية، بما تحمله من تناقضات ورفض من قبل الأطراف الأخرى، يعتبر الاتحاد الأوروبي المحور الرئيسي للشراكة المتوسطية والتي تعبر عن تحول من الاتفاقيات الثنائية إلى المتعددة الأطراف. ولا تعاني المتوسطية من أي نقص في القبول الدولي، مثلما هي الحال بالنسبة للشرق أوسطية التي تتطلع إلى الحصول على شرعية دولية وإقليمية بحيث يكون هناك إجماع على قبولها. لكن مثلما هي الحال في السوق الشرق أوسطية، فالشراكة في منطقة تتصف بالتشتت والتي تتمثل باختلافات سياسية واقتصادية وأيديولوجية لن تسمح لحوض المتوسط بأن يتحول لمجموعة متجانسة ومتعاونة بما يكفي لتوفير شريك متكافىء للمجموعة الأوروبية. فحوض البحر المتوسط يضم المغرب العربي الذي يعاني من أزمات، وبلاد المشرق العربي التائهة بين الترتيبات الجديدة وعملية السلام، وأوروبا المتقدمة والمتطورة. فمنذ أواخر الثمانينات وحتى اتفاقية الشراكة لم يكن هناك سوى اتفاقيات ثنائية بين المجموعة الأوروبية وجيرانها الجنوبيين، من مثل اتفاقيات المشاركة الثلاث الموقعة مع تونس وإسرائيل والمغرب والتي تم التفاوض عليها كل على حدة. وسنجد أن الاتفاقات الثنائية وطريق التفاوض الثنائي هو الذي سيسود في النهاية وليس المتعدد الأطراف. وبالتالي، سيكون تأثير الشراكة المتوسطية على التكامل الاقتصادي محدوداً، إلى حد ما، لتميزه بالثنائية. ومنهج الثنائية يناسب كذلك احتياجات وظروف أقطار المغرب العربي خصوصاً أنها كانت عاجزة عن تحديد سياسة مشتركة ومتناسقة في موضوع الشراكة المتوسطية (العياري 1996، 13-15).

لا تختلف الصورة كثيراً بالنسبة لدول المشرق العربي التي تمر بظروف أكثر تعقيداً، وبخاصة أن إسرائيل تتمتع بعلاقات تجارة حرة مع دول المجموعة الأوروبية. فالعلاقات الثنائية قد تعتبر هي القاعدة في استراتيجية الشراكة المطروحة، وبالتالي، فإن تأثيرها السلبي على مسيرة التكامل الاقتصادي يعتبر محدوداً. وكون المشروع يرتكز على خلق تدريجي لمنطقة تجارة حرة بحلول عام 2010، فسوف توجد أنظمة صغيرة وضعيفة اقتصادية هي دول جنوب البحر المتوسط في مواجهة أنظمة اقتصادية متقدمة هي دول المجموعة الأوروبية، سيكرس عدم التوازن في التجارة وسيؤدي إلى زيادة العجز في الموازين التجارية والجارية لدول جنوب البحر المتوسط. فالتفاوت في دخل الفرد بين منطقتي شمال وجنوب المتوسط في الازدياد وبشكل مستمر حتى في الدول التي تطبق برامج إصلاح اقتصادي كالمغرب وتونس حيث قدر البنك الدولي عام 1994 متوسط دخل الفرد في دول منطقة شمال المتوسط بحوالي 18000 دولار في السنة مقارنة بـ 700 دولار في دول الساحل الجنوبي للبحر المتوسط. وفي الوقت الذي رصدت قمة كان التي انعقدت في يوليو/ تموز 1995، 4,6 بلايين وحدة نقدية أوروبية لدعم المشروعات والمبادرات في دول المنطقة، رصد الاتحاد الأوروبي ضعف هذا المبلغ تقريباً لدعم دول شرق ووسط أوروبا، مع أن عدد سكان دول منطقة البحر المتوسط يبلغ 230 مليون نسمة، بينما لا يتجاوز تعداد السكان في دول منطقة شرق ووسط أوروبا 96 مليوناً (كالبا 1997). ويلاحظ كذلك أن المبالغ التي خصصتها المجموعة الأوروبية لدعم دول منطقة المتوسط خلال الفترة 95-1999 تعتبر أقل من ثلث نسبة الفائض التجاري الذي حققته المجموعة من نشاطها التجاري مع الـ 12 دولة المتوسطية، فضلاً عن ليبيا، في عام 1995. بينما يتجاوز نصف الفائض التجاري الذي حققته دول المجموعة من تجارتها مع دول المنطقة عام 1993 (كالبا 1997).

أظهر انعقاد المؤتمر الوزاري الأوروبي – المتوسطي الذي عقد في مالطا، خلال الفترة 15-16 أبريل 1997، فشل الاتحاد الأوروبي في احتواء ومعالجة الفوارق الاقتصادية بين دول شمال وجنوب حوض البحر المتوسط، والتي لن تتم إلا في المدى الطويل. ومع أن التجارة الحرة قد تؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين دول شمال وجنوب حوض البحر المتوسط، إلا أنه لا توجد ضمانات بأن ذلك سيؤدي إلى إزالة الفروقات الاقتصادية. فزيادة صادرات المجموعة الأوروبية لدول جنوب المتوسط ستنعكس سلباً على ميزان المدفوعات في العديد من هذه الدول والتي تعاني أصلاً من هذه المشكلة. وبالتالي، فإن إنشاء منطقة حرة ستؤدي إلى ازدياد الفوارق المالية بما يجعل من الصعوبة في مكان جذب وتشجيع الاستثمارات الخارجية. وعليه، فإن تأمين الفرص لنجاح مؤتمر مالطا، والذي جاء تعزيزاً للشراكة المتوسطية، كان مرهوناً بمدى تركيز المشاركين من الأعضاء على معالجة الأسباب التي تقف عائقاً أمام الاستفادة من مثل هذه الشراكة، أكثر من الوقوف أمام الناتج. وما لم تتوفر آليات وتوجهات مفصلة، حتى في الجزئيات، لتحدد سبل تطبيق وعمل منطقة التجارة الحرة في المستقبل، القريب، فليس من المرجح أن يتحقق هذا الهدف بحلول عام 2010 كما هو مخطط له.

لقد اعترضت بعض الأقطار العربية مثل مصر وسوريا على إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر لأنها ستؤدي إلى فتح الأسواق العربية للمنتجات الأوروبية في الوقت الذي تلاقي المنتجات العربية، بما فيها النفط، مزيداً من إجراءات التعقيد. كذلك لن يطبق مبدأ المعاملة بالمثل على التبادل الحر بين أطراف الشراكة على المنتجات الزراعية والتي تمثل جزءاً رئيسياً من صادرات الدول العربية الأعضاء، بحيث يتم إحلال نوع من العلاقة التفضيلية (مطر 1997، 70).

في الحقيقة إن الخوف من الشراكة المتوسطية أقل بكثير مما هو من السوق الشرق أوسطية وخصوصاً أنه لا توجد حساسية كبيرة في الشارع العربي إزاء التعاون مع أوروبا مثلما هو الأمر مع إسرائيل. وهكذا، فالعامل السياسي يعود إلى الظهور ثانية بحيث يسيطر على مجريات الأمور. فقد جاءت فكرة الشراكة المتوسطية تبحث عن ديبلوماسية المقايضة بين السياسة والاقتصاد. فالعرب كانوا يبحثون عن موقف أوروبي يدعمهم في الصراع العربي – الإسرائيلي– والأوروبيون يبحثون عن أسواق وعقود تجارية. وبالتالي، كان التركيز العربي كلياً على السياسة من دون أن يستطيعوا توظيف إمكاناتهم المتاحة في ذلك، في حين حاولت أوروبا التركيز على الاقتصاد (حتي 1996، 88-89). ولكي تصبح الشراكة مع أوروبا منتجة، لا بد لها أن تخطو خطوات واسعة في مجالين أساسيين وهما السياسي والاقتصادي. إن السبب في عدم وصول الشراكة إلى مستوى النجاح هو تعذر المسيرة السلمية بفعل التعنت الإسرائيلي. وستبقى هذه الشراكة مجمدة ولن تحقق أي إنجاز أو نجاح في غياب تطورات إيجابية في المسيرة السلمية التي تعتبر القاعدة التي بنيت عليها الشراكة المتوسطية.

في إطار حرب الخليج وتداعياتها من جهة، وعملية السلام العربية – الإسرائيلية من جهة أخرى، تبدو المتوسطية والأوسطية كمحاولتين لصياغة نظام إقليمي جديد في منطقة عاشت زلازل الحرب والسلام. وعلى الرغم مما طرح في أن المغرب العربي مصيره الاندماج مع المجموعة الأوروبية في ظل الشراكة المتوسطية، ما يؤثر على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي مستقبلاً، إلا أن هذا يبدو بعيد الاحتمال في الوقت الحاضر، في ضوء عدم التوازن بين دول جنوب البحر المتوسط والمجموعة الأوروبية، من ناحية مستوى الدخل والهياكل الاقتصادية من جهة، وسيطرة الاتفاقات الثنائية على الترتيبات المعقودة من جهة ثانية. وفي الوقت نفسه، يمكن النظر إلى المتوسطية كدافع للتكامل الاقتصادي العربي إذا ما أحسن استغلالها. فإذا فتحت السوق الأوروبية أمام المنتجات المغربية والأردنية والمصرية.. الخ، فربما يساعد ذلك في جذب لرؤوس الأموال العربية للاستثمار في الأقطار العربية ذات العجز المالي والفائض البشري في ضوء وجود أسواق لهذه السلع في أوروبا.

خاتمة

جاءت الدعوة للسوق الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية كمحصلة لتفتت وتمزق الاقتصاد العربي، ولفشل مشروع التكامل الاقتصادي العربي خلال نصف قرن من الزمن. لقد كانت هناك عوامل اقتصادية كثيرة جعلت مشروع التكامل الاقتصادي يتعثر، إلا أن العوامل السياسية التي تمثلت بالنزعة إلى القطرية وغياب الإرادة السياسية والتي بلغت

ذروتها مع الاحتلال العراقي لدولة الكويت، أدت إلى عدم الاهتمام بالتكامل الاقتصادي بشكل خاص والعمل العربي المشترك بشكل عام. وبالتالي، يصبح واضحاً أن فشل مشروع التكامل الاقتصادي اقتصادياً يعود لأسباب معظمها سياسية. فالترتيبات الإقليمية الجديدة الممثلة بالسوق الشرق أوسطية والمتوسطة جاءت تتويجاً لخطوات عدة خلال فترة طويلة من الزمن كرست الاتجاه التناقضي والتنافري بين الاقتصادات العربية. وبالتالي، فإن هاجس قيام ونشوء هذه التجمعات لا يمثل تحدياً إضافياً للعرب بقدر ما يشكل عملية تبين عجزهم، خلال فترة جاوزت نصف قرن، عن إنشاء سوق عربية مشتركة أو وقف التشرذم والتمزق العربي.

في الوقت الذي يجب البعد عن المبالغة والتهويل في خطورة السوق الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية على التكامل الاقتصادي العربي، فإن الموضوع يجب أن ينظر إليه بعقلانية وموضوعية، كمعرفة إمكانيات وفرص نجاحه في ضوء متغيرات بعضها محلية والأخرى إقليمية ودولية، تمر بها المنطقة. فالترتيبات الشرق أوسطية لا يبدو أنها سترى النور في المدى القريب لأنها تعتمد على التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي، والتي لا يبدو أنها ستنجز في المدى القصير أو المتوسط. وحتى لو كانت مؤتمرات واتفاقيات تدعم مثل هذه الترتيبات، فإن فرص نجاحها لا تبدو كبيرة في ضوء عدم حدوث تغير جذري في الأنظمة السياسية والاقتصادية وفي طبيعة الصراع العربي – الإسرائيلي. وقد يكون هناك انعكاسات للترتيبات الجديدة، وبخاصة منها السوق الشرق أوسطية، على التكامل الاقتصادي العربي، إلا أنه يجب إعطاؤها حقها من التشخيص بدون المبالغة في أبعادها، انطلاقاً من مبدأ إلقاء اللوم على الآخرين في العديد من الأقطار العربية في ظل ما يعرف بنظرية «المؤامرة». فالانزلاق كلياً وراء الشرق أوسطية والمتوسطية غير مفيد، كما أن التشكيك فيهما أيضاً غير مفيد ولا يخدم الاقتصادات العربية. وبالتالي، فإن أثر السوق الشرق أوسطية، وخصوصاً بشكلها المطروح، على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي بأبعاده المختلفة، والخوف منها، يعتبر وهماً أكثر منه حقيقة واقعة، وذلك لكونها، أي السوق الشرق أوسطية، مبنية على فرضيات معظمها غير واقعي مثل علاقات تجارية وحدود مفتوحة في ظل بطء شديد في مسيرة السلام الفلسطينية – الإسرائيلية بشكل خاص، والعربية – الإسرائيلية بشكل عام، وخصوصاً أن النظام مبني أساساً على عدم العدالة، من جهة، وعلى عدم وجود تجانس من جهة أخرى، ما يؤدي في النهاية إلى ظهور تناقضات في داخله تعيق حركته ونجاحه. في الوقت نفسه، لم يضع هذا النظام في الاعتبار سوى الصراع العربي – الإسرائيلي في الوقت الذي تمتلىء المنطقة بالصراعات الأخرى.

حتى تصبح السوق الشرق أوسطية حقيقة واقعة وليس وهماً أو خيالاً، هناك ضرورة لتوفر ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية، من أهمها إيجاد تسوية عادلة ومقبولة للصراع العربي الإسرائيلي بجميع أبعاده، بناء على اتفاقيات محدودة في توافر قبول دولي وإقليمي. وفي مثل هذه الحالة قد يزول الخوف والحساسية من التعامل مع مثل هذه الترتيبات الإقليمية. وفي اعتقاد الباحث أن مثل هذا التوجه لن يتم في المدى القصير.

وفي الوقت نفسه، ستواجه العرب تحديات كثيرة وصلبة في القرن المقبل، لن تكون الشرق أوسطية والمتوسطية أولها ولا آخرها. فالتسوية السياسية وترتيبات السلام العربي – الإسرائيلي، إن وجدت، وما يصاحبها من مد وجزر تصبح أكثر أهمية وتحظى بأولوية، لدراسة أبعادها وأهدافها وطبيعتها، من الاهتمام بما يترتب على هذا السلام وما يأتي بعده، والذي لا يبدو قريباً في الأفق. وحتى مع فرضية التسوية السياسية، لا يعني السلام الدخول مع إسرائيل في نظام تبادل تجاري حر، إذ لا يوجد على الساحة العربية، من يؤيد قيام سوق حرة أو منطقة تبادل تجاري يجري فيها انتقال عناصر الإنتاج بحرية، كما يجري في السوق الأوروبية المشتركة مثلاً، لأنه سيكون لها انعكاسات سلبية على الاقتصادات العربية. كما أنه ستبرز تحديات محلية تتمثل في تعزيز المشاركة السياسية والتأكيد على حقوق الإنسان العربي الأساسية، التي تعتبر ذات أبعاد كثيرة، والتي ستنعكس في النهاية على آلية قبول ورفض مثل هذه الترتيبات الإقليمية. ومع تسليمنا بعدم التهويل والمبالغة في مخاطر الترتيبات التي تبدو في الأفق، من جهة، وفي مكاسب إسرائيل منها، من جهة أخرى، إلا أنه من الأهمية التأكيد على أن حجم المخاطر على الجانب العربي والمكاسب على الجانب الإسرائيلي سوف تنخفض إذا ما أدركت الأقطار العربية طبيعة المخاطر وعملت على إعادة تنظيم الاقتصاد العربي من خلال الانتقال من دائرة الأماني والأقوال إلى دائرة الأفعال والالتزام، في ظل توفر إرادة سياسية يتم في ضوئها وضع استراتيجية للتكامل الاقتصادي يحدد أهدافه وطبيعته وأسسه، مع الاحتفاظ بخصوصية كل قطر عربي وحقه في تحديد السياسات الاقتصادية التي يتبعها.

الهوامش

(1) يضم مجلس التعاون في عضويته كلاً من: المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عُمان. وضم مجلس التعاون العربي عند إنشائه في عضويته كلاً من: مصر والعراق والأردن واليمن، إلا أن عقد هذا المجلس انفرط مع اجتياح العراق لدولة الكويت عام 1990. ويضم اتحاد المغرب العربي في عضويته كلاً من: المغرب والجزائر وموريتانيا وتونس وليبيا. تضم التجمعات الثلاثة 15 دولة عربية يشكل مواطنوها أكثر من 65% من سكان الوطن العربي، وتتصرف في 90% من موارد الطاقة التقليدية، وفي 75% من الموارد الزراعية والمائية.

(2) لقد ظهرت نشاطات فكرية وسياسية كان معظمها يصب في اتجاه بلورة مفهوم جديد للعلاقات الأوروبية مع جنوب المتوسط في ضوء المتغيرات الدولية. وقد غاب المفهوم العربي عن مثل هذه النشاطات. فقد أصدرت المفوضية الأوروبية دراسة في أيلول/ سبتمبر 1993 تحت عنوان «العلاقات المستقبلية والتعاون بين الجماعة والشرق الأوسط» هدفت إلى بحث احتمالات اشتراك كل من مصر وإسرائيل والأردن ولبنان والأرض المحتلة وسوريا في عملية تكامل إقليمي تهدف إلى تدعيم التسوية السلمية. وحملت دراسة أخرى للمفوضية عنوان «تقوية السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي: إقامة شراكة أوروبية متوسطية» ذلك تجاوباً مع المجلس الأوروبي الذي عقد في برشلونة في حزيران 1992. في الوقت نفسه كان هناك دراسة مقدمة من المفوضية إلى كل من المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي تحت عنوان «حول تنفيذ التعاون المالي والتقني مع الدول المتوسطية غير الأعضاء، وحول التعاون المالي مع تلك الدول كمجموعة». وكذلك صدرت دراسة في آذار/مارس 1995 حول تدعيم السياسة المتوسطية بحيث حملت مقترحات لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية.

(3) بينما كانت معظم المشاريع التي تم الاتفاق عليها، خاصة في قمة عمّان، هي مشاريع أردنية – إسرائيلية، فضلاً عن مشروع الربط الكهربائي بين إسرائيل والأردن ومناطق الحكم الذاتي ومصر ومنطقة سياحية في منطقة العقبة وإيلات، ركزت المشاريع المقترحة من قبل الجانب المصري على قطاعات البنية التحتية والنقل والاتصالات والطاقة والسياحة، فضلاً عن الزراعة.

التكامل الاقتصادي والعمل العربي المشترك

1997-1945

الاتفاقيات والمؤسسات	التاريخ	الأهداف ومدخل التكامل
أولاً: 1960-1955		
(1) الاتفاقيات:		
أ – إنشاء الجامعة العربية	1945	بداية العمل العربي المشترك
ب – المجلس الاقتصادي	1950	
جـ – تسهيل التبادل التجاري	1953	تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين الأقطار العربية. لم يتم عمل ذو أهمية على مستوى التكامل، وكان هناك تركيزاً على المدخل التبادلي للتكامل.
د – الوحدة الاقتصادية العربية	1957	التحرير الكامل للتبادل التجاري وحرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص وتنسيق السياسات الاقتصادية وتوحيدها. وقد واجهت عقبات كثيرة ولم تنفذ لأسباب اقتصادية وسياسية.
ثانياً: 1980-1960		
(1) الاتفاقيات:		
أ – السوق العربية المشتركة	1964	تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة، تصل إلى اتحاد جمركي في مرحلة لاحقة بحيث يتم إزالة القيود على حركة السلع بين الدول الأعضاء (لم يتم توحيد الرسوم الجمركية تجاه الخارج). ولم يكن هناك التزام واضح في طبيعتها وأهدافها.
ب – انتقال رؤوس الأموال العربية	1972	جاءت استجابة لزيادة عائدات النفط العربية. إلا أنه لا زال هناك عقبات كثيرة أمام انتقال رؤوس الأموال.
(2) المؤسسات والمنظمات العربية المشتركة		
أ – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	1968	يهدف إلى منح قروض ومساعدات للدول ذات العجز لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الحيوية. ويعتبر من أكثر المؤسسات العربية المشتركة كفاءة.
ب – منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)	1968	تنسيق السياسات الاقتصادية البترولية. توفير الظروف الملائمة لرأس المال وخبرة المستثمرين في صناعة البترول. إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة البترول.
جـ – المنظمة العربية للتنمية الزراعية	1970	
د – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	1974	تهدف إلى تقديم ضمان مالي للمستثمرين العرب الذين يستثمرون في الأقطار العربية الأخرى.

هـ - صندوق النقد العربي	1975	يهدف إلى تمويل العجز في موازين مدفوعات الأقطار العربية. وقد أصبح يمول التجارة البينية لاحقا (مدخل تبادلي للتكامل)
و - الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	1976	مشروع تتكامل فيه المدخلات التي تتطلبها التنمية الزراعية وأنواع التمويل الإنمائي
(3) المشاريع المشتركة		
أ - في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:		
الشركة العربية للتعدين	1974 (الاردن)	تهدف إلى القيام بالاعمال الفنية والصناعية والتجارية المتعلقة بالتعدين بما فيها الكشف عن الخامات واستخراجها ومعالجتها ونقلها وتسويقها.
الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	1974 (سوريا)	تقوم بالأعمال المتعلقة بانتاج وتصنيع ونقل وتسويق المنتجات الحيوانية والإعلان.
الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	(1975) (الاردن)	تهدف إلى القيام بالأعمال الفنية والصناعية والتجارية المتعلقة بالصناعات الدوائية بما فيها إنتاج الكيماويات الدوائية، والمساهمة في تنمية الصناعات الدوائية القطرية.
الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	1976 (العراق)	تهدف إلى تأسيس وإنشاء وتمويل مشاريع وشركات صناعية في الأقطار العربية بهدف الإسهام في تحسين التكامل الاقتصادي.
ب - في نطاق منظمة أوابك		
الشركة العربية البحرية لنقل البترول	1973 (الكويت)	سعت إلى تأسيس أسطول عربي لنقل النفط لتخفيف الاحتكار الأجنبي. ولم ينجح في المهمة لعدم وجود حماية لها.
الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن	1974 (البحرين)	تهدف إلى تقديم خدمات فنية للسفن والناقلات، وقد واجهت صعوبات تشغيلية كثيرة.
الشركة العربية للاستثمارات البترولية	1974 (السعودية)	تهدف إلى تمويل المشروعات والصناعات البترولية.
الشركة العربية للخدمات البترولية	1977 (ليبيا)	تهدف إلى إنشاء شركات متخصصة في فرع أو أكثر من فروع الخدمات البترولية.
الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار	1980 (ليبيا)	تهدف إلى القيام بعمليات الحفر البري والبحري وصيانة الآبار والقيام بالعمليات الفنية الأخرى المصاحبة للحفر.
الشركة العربية لجس الآبار	1983 (العراق)	متخصصة في تنفيذ عمليات جس الآبار وتثقيب البطانات بالإضافة إلى نقل التقنية الحديثة.

ثالثاً: 1980-1997		
(1) الاتفاقيات		
أ – مؤتمر القمة الحادي عشر ميثاق العمل الاقتصادي القومي استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك استثمار رؤوس الأموال	1980	من أكثر مؤتمرات القمة العربية تعاملاً مع التكامل الاقتصادي (على الأقل نظرياً) من خلال التصديق على ثلاث مواثيق رئيسية. لم يتم الالتزام بهذه المواثيق بأي شكل من الأشكال.
ب – تيسير التبادل التجاري والتحتية	1981	أقرت أهمية التكامل الاقتصادي كوسيلة لتعزيز التنمية. لكنها لم تحدد مفردات السلع التي تعفى من الرسوم ولا زالت تركز على المدخل التبادلي للتكامل.
جـ – تيسير التبادل التجاري	1991	هدفت إلى وضع اتفاقية 1981 موضع التنفيذ.
د – إنشاء منطقة تجارية حرة عربية	1997	يعتبر إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير التبادل التجاري الموقعة عام 1981. وقد تم تحديد القواعد والأسس للاتفاقية بهدف تحرير التبادل التجاري. بحيث يتم تنفيذها خلال عشر سنوات ابتداء من أوائل 1998.
(2) التجمعات الإقليمية		
أ – مجلس التعاون لأقطار الخليج العربية	1981	يضم المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان. يعتبر من أكثر التجارب العربية الإقليمية نضجا وتنظيما.
ب – اتحاد المغرب العربي	1989	يضم كلاً من المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، ويهدف إلى تسهيل انتقال الأفراد والتبادل التجاري وإقامة مشاريع مشتركة. لم يبدأ العمل بشكل جدي إلا في سبتمبر 1991.
جـ – مجلس التعاون العربي	1989	كان يضم كلاً من مصر والعراق والأردن واليمن. وقد انتهى مع اجتياح العراق لدولة الكويت.
(3) المشاريع المشتركة		
أ – مشروعات الأمن الغذائي العربي	1983	
ب – الشركة العربية للاستثمارات السمكية	1985 (المغرب)	
جـ – الشركة العربية للاستثمار الزراعي	1986 (البحرين)	

تم تجميع بيانات الجدول من قبل الباحث

المصادر

أبو علي، سلطان

1995 «مشروع السوق الشرق أوسطية»، ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حول الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، بيروت، نوفمبر.

أحمد، يوسف

1994 العرب وتحديات النظام «الشرق أوسطي»: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية، المستقبل العربي (179) يناير: 54-76.

أمين، سمير وآخرون

1992 قضايا استراتيجية في المتوسط، الفارابي، بيروت: 68-73.

الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط

1996 التجارة العربية البريطانية، السنة 3 (4) كانون الثاني/ يناير: 20-21.

إسماعيل، محمد زكريا

1995 «النظام العربي والنظام الشرق أوسطي» المستقبل العربي (196) حزيران/ يونيو: 4-26.

الإمام، محمد محمود

1994 «في الشرق الأوسط»، العربي، 1994/12/9.

ثابت، أحمد

1995 «مخاطر وتحديات المشروع الشرق أوسطي»، مستقبل العالم الإسلامي السنة الخامسة (14) فبراير: 7-43.

الجبالي، عبدالفتاح

1996 «قمة عمّان بين أوهام السلام وطموح التسوية» ورقة عمل المستقبل العربي (204) فبراير: 5-37.

الجميل، سيار

1994 «المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم/ من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية»، المستقبل العربي (184)، حزيران/ يونيو: 4-27.

حتي، ناصيف

1996 «مستقبل العلاقات العربية – الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية» ورقة عمل للحلقة النقاشية حول مستقبل العلاقات العربية – الأوروبية، المستقبل العربي (205) مارس/ آذار: 88-100.

حداد، أنطوان

1994 «مستقبل التسوية بين العرب وإسرائيل: اتجاهات التطبيع والممانعة»، حلقة نقاش، شؤون الأوسط (27) آذار/ مارس: 72.

الربيعي، نزار

1990 «أزمة التعاون الاقتصادي العربي: المشاكل والحلول - نموذج المشاريع العربية المشتركة» التعاون (17) آذار/ مارس: 60-78.

ستيفن كاليا

1997 «الحوار الأوروبي - المتوسطي وآفاق السلام والاستقرار»، الشرق الأوسط (6709)، الجمعة، 11\4\1997.

سلامة، غسان

1994 «أفكار أولية عن السوق الأوسطية»، المستقبل العربي (179) كانون الثاني/ يناير: 67-89.

عبدالفضيل، محمود

1994 «مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية: التصورات - المحاذير - أشكال المواجهة»، المستقبل العربي (79) يناير: 90-124.

السيد علي، عبدالمنعم

1986 **الوحدة النقدية العربية،** سلسلة الثقافة القومية (7) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

السيد علي، عبدالمنعم

1996 «التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي: التناقض والتداخل والبدائل» المستقبل العربي (214) ديسمبر: 4-28.

العياري، الشاذلي

1996 «إعلان برشلونة: تحليل نقدي على ضوء اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية» بحوث اقتصادية عربية (5) ربيع: 5-65.

غرفة تجارة وصناعة قطر

1994 «التعاون الاقتصادي العربي وتحديات السوق الشرق أوسطية» مجلة دراسات اقتصادية، نيسان/ ابريل: 114.

الفانك، فهد

1992 «الأبعاد الاقتصادية للحل السلمي» ورقة مقدمة في ندوة النتائج الإقليمية للتسوية السلمية في الشرق الأوسط. منتدى الفكر العربي، عمّان، أيلول/ سبتمبر.

الكيالي، ماجد

1992 «النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأميركية الإسرائيلية»، الفكر الاستراتيجي العربي (41) يوليو/ تموز: 68.

مصطفى، نيفين عبدالخالق

1995 «المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي»، المستقبل العربي 17 (193) آذار/ مارس: 17.

مطر، عبدالرحمن

1997 «أسئلة برشلونة: قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي – المتوسطي»، المستقبل العربي (15) يناير/ كانوني الثاني: 5-73.

النجار، سعيد

1994 «البلاد العربية واقتصاديات السلام»، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل حول الآثار الاقتصادية المحتملة لاتفاقية غزة – أريحا، عمّان، تشرين الأول/ أكتوبر.

النجفي، سالم توفيق

1996 «الإشكالية الاقتصادية الشرق أوسطية، رؤية عربية»، المستقبل العربي (209) تموز/ يوليو: 13-29.

نورالدين، محمد وعصام فوزي

1992 «مسارات التفاعلات الاقتصادية على التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي» ورقة مقدمة إلى منتدى الفكر العربي، عمّان.

Clawson, and Rosen

1991 The Economic Consequences of Peace, for Israel, The Palestinians, and Jodran. Unpublished document Washington, D.C.

El Shinnawy, A.

1995 "The Potential for Israeli Manufactured Exports to ESCAW member Countries: Risks and opportunities". PP 303-320 In Industrial Strategies and Policies Managerial and Entrepreneurial Skills Under Conditions of Global and Regional Change: proceedings of Expert Group meeting, Bahrain, November 20-23.

Government of Israel

1995 Development Options for the Middle East, Draft #3. October.

Government of Egypt

1995 Egypt's Perspectives: Regional Economic Development and Cooperation. October.

Lewis, B.

1992 "Rethinking the Middle East". Foreign Affairs 71(4) Fall.

Peres, S.

1993 The New Middle East. New York: Henry Holt & Co. Inc.

Quandt, W.

1994 Peace Making Paradox: The Clinton Administration and Arab-Israeli Negotiations. Paper Presented in a seminar on the Pressent Negotiations and the Settlement of Arab-Israel Conflict. Cairo, Cairo University Center for Political and Research Studies. January: 29-30.

Rhein, E.

1993 Future Cooperation between Mashrak Countries and Israeal in The field of Trade: Blue print for the 21st Century. Unpublished Document, Brussels, February.

Yeats, A.

1995 Export Prospects of the Middle Eastern Countries: A Post Uruguay Round Analysis. Presented in a conference on Liberalization of Trade and Investment. Economic Research Forum, Istanbul. September 16-18.



الحركة الإسلامية المغربية وانتخابات 1997 التشريعية

حسن قرنفل*

شهدت الانتخابات التشريعية التي نظمت في المغرب سنة 1997 دخول ممثلين عن الحركة الإسلامية إلى مجلس النواب لأول مرة، وبذلك يكون المغرب، على غرار بعض الدول الإسلامية الأخرى، قد تمكن من إدماج الإسلاميين في العمل السياسي المؤسساتي. وجاء ذلك بعد مسيرة طويلة حاول خلالها ممثلو الحركة الإسلامية، أو أحد فصائلها على وجه التحديد، طمأنة السلطة إلى رغبته في ممارسة اللعبة السياسية في المغرب كما حددت قواعدها في السابق. ولم تحصل هذه الحركة على الضوء الأخضر للمشاركة في هذه الانتخابات إلا بعد تقديم الضمانات الكافية للالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية.

وقد انطلقنا في معالجتنا لهذا الموضوع من سؤالين أساسيين، هما: لماذا سمحت السلطة لممثلي الحركة الإسلامية بالترشيح لهذه الانتخابات مع أنها اعترضت على ذلك في الانتخابات السابقة؟ وكيف تمكن المرشحون الإسلاميون من الفوز في عدد من الدوائر الانتخابية التي تحسب على المعارضة، مع أن هذه الأخيرة تملك حضوراً قويا فيها. كما أنها لم تتحمل أية مسؤولية حكومية، الأمر الذي يستبعد تفسير تحول الناخبين عنها بالتصويت العقابي؟

اقترحنا كجواب عن السؤال الأول الفرضية التالية: مع السماح لممثلي الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية – وهو الحزب الذي يحتوي الإسلاميين – بالمشاركة في الانتخابات التشريعية، حاولت السلطة المغربية اختبار الإقبال الذي تلقاه الأفكار الأصولية داخل مختلف شرائح المجتمع، وحث المعارضة السابقة – المتكونة أساساً من أحزاب اجتماعية – ديموقراطية – على المزيد من الاقتراب من أطروحاتها واختياراتها – أي السلطة – والقبول بقواعد اللعبة السياسية كما حددت من قبل من جهة، ورغبت من خلال تشجيع دخول بعض ممثلي الحركة الإسلامية إلى مجلس النواب، في العمل على نزع هالة النزاهة والاستقامة عن الإسلاميين بإقحامهم في مجال العمل السياسي الذي يقتضي مشاركة تامة في اللعبة بطقوسها وخططها وتحالفاتها من جهة أخرى. واقترحنا بالنسبة للسؤال الثاني الفرضية التي ترى أن الأمر يعود إلى اختفاء أو تراجع التصويت

* أستاذ مشارك (Associate Prof.)، كلية الآداب جامعة شعيب الدكالي، المغرب.

طبقا للانتماء الحزبي، حيث انتهى الناخب المغربي. في ما يبدو، إلى تبني موقف أخلاقي يحكم بواسطته على شخصية المرشح وسلوكه، بغض النظر عن الهيئة السياسية التي ينتمي إليها. وبما أن المرشحين الإسلاميين هي في غالبيتهم شباب عرفوا بسلوكهم الأخلاقي المستقيم، ولم يسبق لهم أن مارسوا أية مسؤولية جماعية أو حكومية، فقد مال الناخبون إلى التصويت لهم، حتى لو لم يكونوا يتبنون مواقفهم.

مع أن الفرضية الأولى تقتضي مرور الوقت للحكم على مدى صلابتها، إلا أن بعضا من المؤشرات تميل إلى تأكيدها، من ذلك، مثلا، قبول الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي، الحزب المعارض في الولاية النيابية السابقة، تكليفه من طرف العاهل المغربي بتشكيل الحكومة، مع أنه لم يحصل سوى على 17.5% من المقاعد داخل مجلس النواب، كما أن حلفاءه التقليديين لا يملكون العدد الكافي من المقاعد داخل المجلس من أجل دعمه، ما يعني، بشكل من الأشكال، الانتصار المؤقت استراتيجية السلطة المشار إليها سابقا. وقد قبلت أحزاب المعارضة السابقة تشكيل حكومة إئتلافية بالتنسيق مع أحزاب كانت تعتبرها في السابق أحزابا إدارية، وبرر زعماء المعارضة السابقة موقفهم هذا بأن عدم تحملهم المسؤولية التنفيذية سيفتح الباب أمام كل أنواع التطرف.

الحركة الإسلامية في المغرب

يجمع كثير من الباحثين الاجتماعيين المهتمين بالحركة الإسلامية المعاصرة على أن انتشار الإيديولوجيات التحديثية في الدول العربية، سواء في شكلها الاشتراكي أو الليبرالي، وإبعاد الدين عن أهم النقاشات السياسية والاقتصادية، كان وراء انتشار الخطاب الإسلامي؛ فإذا كانت الحداثة الغربية قد حققت نوعاً من النجاح المحدود خلال الستينات، فإنها لم تتأخر في إظهار فضلها في تجاوز التحديات الكبرى التي طرحت على الدول العربية. ولعل أهم هذه التحديات هو فشل الأنظمة العربية في مواجهة الوجود الصهيوني في المنطقة. بل إن هذا الفضل اعتبره البعض عقابا إلاهيا نتيجة ابتعاد المسلمين عن دينهم (Lamchichi 1989, 108). غير أن الوقائع والأحداث تظهر أن التجربة المغربية لا يمكن إدماجها في هذا الإطار، باعتبار أن الإسلام هو الدعامة الإيديولوجية الأساسية للحكم، وهو لهذا يحظى بمكانة خاصة لا مثيل لها في باقي دول المغرب العربي الأخرى. فالدستور ينص على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة (الفصل السادس من دساتير 1972، 92، 96). وعلى أن الطابع الإسلامي للدولة لا يمكن أن يتعرض لتعديل دستوري، فضلا عن كون الملك يأخذ صفة أمير المؤمنين (الفصلان 100 و101 دستور 1992، والفصل 106 من دستور 1996) على خلاف باقي الدول الإسلامية، ويحرص على احترام الإسلام (الفصل 19 من دساتير 1972، 1992، 1996). كما أن مدونة الأحوال الشخصية تلتزم بالتعاليم الإسلامية كما يراها الفقه المالكي. والالتزام بمبادىء الدين الإسلامي في كل الأماكن العامة قاعدة تحترم بشكل تام. إذ يعاقب القانون الجنائي، مثلا، كل مغربي مسلم يأكل خلال شهر رمضان – أثناء فترة الصيام طبعا– بعقوبة تصل إلى السجن لعدة شهور (المادة 222 من القانون الجنائي). كما سبق للسلطة أن تبنت خلال الستينات نظام الصلاة في أماكن العمل والمؤسسات التعليمية وإعادة الاعتبار للتعليم الديني بتشجيع الكتاتيب

القرآنية. أما البرامج التعليمية فتتوفر على حصص وافية من التعليم الديني في كل المراحل التعليمية. هذا إضافة إلى كون العاهل المغربي يستخدم الخطاب الديني في كل تدخلاته وتوجيهاته: ويستضيف مرة كل سنة، خلال شهر رمضان، مجموعة كبيرة من علماء الدين الذين يأتونه إلى المغرب من مختلف دول العالم من أجل المشاركة في الحلقات الدراسية الدينية. إضافة إلى الأحزاب السياسية في المغرب، التي كانت أيضا، توظف الخطاب الديني في إيديولوجيتها وبرامجها. وكذلك حزب الاستقلال، إلى جانب فئات أخرى من المجتمع المغربي، يعتبر نفسه ناطقاً رسمياً باسم الإسلاميين. ففي مؤتمره الحادي عشر أكد المؤتمرون على ضرورة العودة إلى الإسلام باعتباره عنصر إدماج وتنمية اجتماعية وأساس الهوية الوطنية ومصدر السلطة والقوانين (Chronique marocaine 1982, 414-613). ويبرز هذا الإلحاح على الطابع الإسلامي بشكل أكبر في الوقت الحاضر، وقد تضمنه التقرير المذهبي للمؤتمر الثاني عشر للحزب (حزب الاستقلال 1989، 40-41).

المجال الديني لم يكن في لحظة ما مهملا سواء من طرف السلطة الحاكمة أو من طرف الأحزاب السياسية، إلا أن هذا لم يمنع ظهور حركة إسلامية في المغرب على شاكلة باقي الدول العربية الإسلامية الأخرى التي عرفت الظاهرة. وقد كانت «الشبيبة الإسلامية» أول جمعية إسلامية ذات أهمية سياسية يعرفها المغرب المعاصر. وقد تأسست هذه الحركة فعليا سنة 1969، وقانونيا في شهر نوفمبر 1972، تاريخ إيداع ملف تأسيسها لدى سلطات مدينة الدار البيضاء (ضريف 1992، 225). ولهذا التاريخ دلالة خاصة سواء على المستوى الداخلي، حيث تأسست في تلك الفترة النواة الأولى للحركة الماركسية (تأسست «حركة 23 مارس» في مارس 1970 وحركة «إلى الأمام» في غشت من نفس السنة وهما حركتان يساريتان) (الشاوي 1992، 11)، أو على المستوى العربي إذ يوافق هذا التاريخ معالم انحدار الأيديولوجيا الناصرية بعد هزيمة 1967، وقد لاقت حركة «الشبيبة الإسلامية» نجاحاً كبيراً ما بين 1972 و1975. تمثل في إقبال عدد كبير من الشباب على الجمعية التي كانت تركز على تلامذة المراحل الإعدادية والثانوية. ويرجع سبب هذا النجاح، حسب أحد الباحثين، إلى كون عبدالكريم مطيع، رئيس الجمعية، قد تبنى تكتيكا مزدوجا تجاه السلطة. فقد حرص مطيع على العمل في الإطار القانوني وسعى في خطابه الموجه إلى السلطة، على تأكيد الطابع الديني والتربوي للجمعية، الأمر الذي لم يكن يتعارض مع فلسفة النظام، كما أن مطيع أكد على عدم نية الجمعية في مباشرة أي عمل سياسي، وأنها جمعية تمثل جماعة من المسلمين، وليس جماعة المسلمين بإطلاق، كما أن وسيلتها الوحيدة إلى تحقيق ذلك هو توضيح العقيدة الإسلامية وتبسيطها والدعوة بالتي هي أحسن. وفي الوقت نفسه. كانت الجمعية تضع على رأس أهدافها محاربة الإلحاد الذي يبثه التيار الماركسي. وهنا كانت الجمعية تلتقي مع السلطة التي تبنت سياسة شبيهة بتلك التي تبنتها أنظمة عربية أخرى، والقاضية بضرب اليسار بالأصوليين (ضريف 1992، 227).

إلا أن حركة «الشبيبة الإسلامية» وبتورطها في اغتيال المناضل اليساري عمر بن جلون دقت أول مسمار في نعشها. إذ كان ذلك بداية سلسلة من المشاكل الداخلية

والتنظيمية، التي ستعرفها الحركة والتي ستؤدي في النهاية إلى اختفائها. فبمجرد تنفيذ جريمة القتل ضد ابن جلون سارع مطيع إلى مغادرة البلاد. وعمل على تسيير حركته من الخارج من خلال هيئة قيادية عينها. إلا أن مجموعة من الخلافات بين الأعضاء ستؤدي إلى تعطيل الجمعية أولا، وإلى انسحاب عدد كبير من أعضائها لاحقا. وستتوالي بعد ذلك حملة الانشقاقات داخل «الشبيبة الإسلامية» فقد أدت إدانة العدالة المغربية لعبد الكريم مطيع إلى تبني هذا الأخير خطابا نقديا حادا تجاه السلطة. ما أصبح يهدد الحركة في الداخل بالشلل. وهنا ستعمد جماعة من الأعضاء السابقين في الحركة بزعامة عبدالإله بن كيران إلى إنشاء جمعية مستقلة هي «الجماعة الإسلامية»، وذلك بعد أن أعلنت صراحة عن قطيعتها النهائية مع «الشبيبة الإسلامية» وإدانتها الواضحة لعبدالكريم مطيع وعدم مسؤوليتها عن كل ما يصدر عنه أو يقوم به (يتيم 1997).

أهم ما يمكن استخلاصه من التجربة القصيرة «للجماعة الإسلامية» هو أنها تبنت مجموعة من الأهداف والمبادىء التي سبق أن تبنتها أغلب الحركات الإسلامية في العالم العربي، والتي يظهر استلهامها الواضح من جماعة الإخوان المسلمين في مصر. والطريق المسدود الذي آلت إليه حركة «الشبيبة الإسلامية» أدى بجمعية «الجماعة الإسلامية» إلى تبني استراتيجية مهادنة في مواجهة السلطات الرسمية، فقد امتاز خطابها بالاعتدال والمرونة، وعدم التعرض بالنقد المباشر للحكومة والأجهزة السياسية الرسمية، وتركيز نقدها وحملاتها على اليسار والفكر الماركسي. كما أنها رصدت جزءاً كبيراً من عملها للاهتمام بقضايا المسلمين في العالم، كما كان شأن المجاهدين الأفغان في السابق وشأن مسلمي البوسنة والهرسك في ما بعد. وقد مكنتها استراتيجيتها هذه من تجنب المواجهة المباشرة مع النظام، وجعل صحافتها تبقى بعيدة عن مضايقة الرقابة. أكثر من ذلك شجعتها هذه الوضعية على إظهار طموحات سياسية واضحة. فقد أبدت رغبتها في معانقة العمل السياسي. ومن إجل الالتواء على القانون الذي أصبح يميل إلى منع ظهور أحزاب سياسية إسلامية في دول المغرب العربي، عمدت الجمعية إلى تغيير اسمها ليصبح «جمعية الإصلاح والتجديد». وفي هذا الإطار اعترف محمد يتيم عضو اللجنة التنفيذية للحركة والناطق الرسمي باسمها، بأن إطلاق إسم «الجماعة الإسلامية» على حركته «كان ينطوي على قدر من الاستفزاز غير المقصود للآخرين»[1]. وفي شهر مايو (أيار) 1992 تقدم عبدالإلاه بن كيران إلى سلطات الرباط بطلب تأسيس حزب سياسي تحت إسم «حزب التجديد الوطني»، إلا أن هذا الطلب قوبل بالرفض، وقد بعث والي الرباط برسالة جوابية إلى عبدالإلاه بن كيران بعد مرور عشرة أيام، يخبره فيها بأنه لا يمكن الاستجابة لطلبه، لأن مبادىء الحزب تتعارض مع التشريعات المعمول بها[2]. ويبدو أن السلطات بنت رفضها على المادة الخامسة من قانون الحزب التي تقول: أن الحزب يهدف إلى تأكيد الهوية الإسلامية للشعب المغربي وتعميمها. الأمر الذي يفترض أن الحزب سيعمل على إلغاء التشريعات والقوانين غير المستمدة من الشريعة الإسلامية. وقد كانت الانتخابات المحلية لاكتوبر 1992 مناسبة للتعرف على الموقف الحقيقي للسلطة من هذا التنظيم الإسلامي، ولا سيما أن هذا الأخير كان قد أعلن في السابق عن رغبته في المشاركة في المؤسسات السياسية القائمة، واستعداداً لذلك أعلنت حركة «الإصلاح والتجديد» عن

اندماجها في «الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية» التي يقودها الخطيب ذو التوجه الإسلامي. وللتذكير فإن هذا الحزب الذي ظهر إلى الوجود سنة 1958 بعد صراع شديد مع السلطة ومع حزب الاستقلال بقي 14 عاما، أي حتى 1972، يقدم نفسه حزبا مدافعاً عن المغاربة ذوي الأصول البربرية الامازيغية، قبل أن يرسخ توجهه الإسلامي الذي برز في رسالة وجهها الخطيب إلى العاهل المغربي وفي مواقفه الداعمة للثورة الإيرانية والمجاهدين الأفغان، ثم مسلمي البوسنة والهرسك. إلا أن الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية وبعد إندماج حركة الإصلاح والتجديد داخل هياكلها قررت عدم المشاركة في الانتخابات الجماعية لسنة 1992، وهو الموقف الذي رفضته حركة «الإصلاح والتجديد»، وكان ذلك وراء تجميد هذه الأخيرة لنشاطها داخل حزب الخطيب.

يبدو أن السلطة تراجعت مؤقتا عن موقفها تجاه الحركة الإسلامية بمناسبة الانتخابات التشريعية الجزئية التي نظمت يوم 26 أبريل 1994، والتي شهدت لأول مرة في تاريخ المغرب المعاصر مشاركة مرشحين ينتميان إلى الحركة الإسلامية (المقرئ الإدريسي 1997، 10). والظاهر أن حركة الإصلاح والتجديد اختارت أن تختبر قوتها السياسية في مدينتين تقعان على الحدود المغربية وتتمتع فيهما الحركة الإسلامية بحضور متميز. ولسنا في حاجة إلى القول بأن حزب **الشورى والاستقلال** الذي اختار المرشحين الإسلاميين أن يتقدما معه، لا تربطه أية علاقة تذكر بالحركة الإسلامية[3]. ولا يستبعد أن يكون قد وافق على تزكية هذين المرشحين بعد تلقي الضوء الأخضر من الإدارة، التي تعتبر حزب الشورى والاستقلال أحد الأحزاب المقربين إليها. ولم يتمكن المرشحان الإسلاميان من الفوز، وإن كانا قد حصلا على المرتبة الثانية من حيث عدد الأصوات.

يمكن أن نتساءل لماذا كل هذا الحرص من إسلاميي «الإصلاح والتجديد» على الانتماء إلى حزب سياسي؟ فإذا كان الهدف هو ممارسة العلم السياسي فيمكن القيام بذلك من خلال تقديم مرشحي هذه الحركة إلى الانتخابات التشريعية كمستقلين. وخصوصا أن الدستور لا يمنع صراحة المستقلين من الترشيح. والواقع أن هذا الحل أصبح مستبعدا منذ أن أعلن العاهل المغربي في أحد خطبه سنة 1984، قبل انطلاق الانتخابات، أنه لن يسمح للمستقلين بالترشيح إلى البرلمان. وقد أصبحت وزارة الداخلية المغربية ابتداء من هذا التاريخ ترتكز على هذا الخطاب الملكي من أجل منع ترشيح المستقلين. ومن هنا فإنه لا حل أمام الإسلاميين، إذا كانوا يرغبون في ممارسة العمل السياسي والاشتغال داخل المؤسسات المنتخبة إلا إنشاء حزب خاص بهم – وقد قاموا بمبادرة في هذا المجال باءت بالفشل – أو البحث عن حزب يحتويهم. وكان من الممكن أن ينتموا إلى حزب الاستقلال وخصوصا أنه يتشبث بالطابع الإسلامي للدولة ويضعه على رأس أولوياته. وبالفعل، فقد كانت هنالك محاولات حذرة من الطرفين لتحقيق ذلك في أواخر الثمانينات، إلا أن حزب الاستقلال كان عليه في هذه الفترة أن يختار بين احتواء الإسلاميين فيضمن قاعدة كبيرة من الشباب الإسلاميين المتحمسين للعمل السياسي، ولكنه كان سيثير في الوقت ذاته حفيظة السلطة التي لن تقف مكتوفة الأيدي أمام مثل هذا

الاحتواء، وبين التحالف مع أحزاب المعارضة المتواجدة داخل مجلس النواب، وكلها ذات توجه يساري. وقد انتهى حزب الاستقلال إلى اختيار الحل الثاني.

بعد إقفال أبواب حزب الاستقلال في وجه إسلاميي «الإصلاح والتجديد» لم يبق أمام هؤلاء إلا التوجه إلى عبدالكريم الخطيب وحزب الحركة الدستورية. وقد فشلت محاولة الاندماج التي تمت خلال سنة 1992، وانتهت حركة الإصلاح إلى تجميد نشاطها داخل أجهزة حزب الحركة الدستورية. مع اقتراب موعد الانتخابات سنة1997 عاودت قيادة حركة «الإصلاح والتجديد» التفكير والبحث عن تنظيم سياسي يضمن لها العمل داخل المؤسسات المنتخبة، وتم الاتصال من جديد بالحركة الدستورية ولكن على أساس أن يكون الاندماج في صيغة أخرى. ولهذا الغرض جرى عقد مؤتمر استثنائي للحزب في يونيو 1996 حضرة بشكل مكثف إسلاميو «الإصلاح والتجديد». وقد أفضت أشغال المؤتمر إلى دخول عدد من القادة الإسلاميين إلى الأمانة العامة للحركة الشعبية الدستورية التي ظل يترأسها عبدالكريم الخطيب. وقد تأسس ميثاق الاندماج بين «الإصلاح والتجديد» و«الحركة الدستورية» على ثلاثة التزامات هي: الإسلام، الملكية الدستورية، ونبذ العنف (يتيم 1997). ولم تتوقف حركة الإصلاح والتجديد عند هذا المستوى، بل تمكنت في أغسطس (آب) 1996 من إبرام اتفاق آخر مع جمعية إسلامية أخرى هي «رابطة المستقبل الإسلامي» يرأسها أحمد الريسوني. يقضي باندماج الجمعيتين في جمعية واحدة، وإعطاء إسم جديد لها هو جمعية «الاصلاح والتوحيد» التي أصبح يرأسها منذ ذلك الوقت أحمد الريسوني. وبذلك تكون هذه الحركة قد انتهت إلى تبني استراتيجية خاصة. وهي العمل على واجهتين: الواجهة السياسية، وتتم داخل الحركة الدستورية، وهدفها هو هدف كل الأحزاب السياسية المنافسة: تحضير برامج سياسية والمشاركة في الانتخابات والحضور في المؤسسات المنتخبة: والواجهة الدعوية الفكرية وتضطلع بها حركة الإصلاح والتوحيد التي ظلت محتفظة باستقلاليتها عن حزب الخطيب وبهياكلها وتنظيمها الداخلي.

وحين نتأمل المسار القصير لهذه الحركة الإسلامية المغربية - الإصلاح والتجديد سابقا - نجد أنه ينقسم إلى مرحلتين. المرحلة الأولى: منذ نشأتها إلى حدوده 1990. وقد كانت خلال هذه المرحلة متأثرة بحركة الإخوان المسلمين في مصر، سواء من حيث التصور النظري أو منهج العمل أو الهيكلة الداخلية للحركة. واحتلت كتابات أبو الأعلى المودودي وسيد قطب مكانة بارزة في التصورات النظرية والعملية للحركة.

أما في المرحلة الثانية والتي تنطلق مع بداية التسعينات فقد شرعت حركة «الإصلاح والتجديد» (سابقا) في إعادة النظر في مرتكزاتها الفكرية والعملية والهيكلية، وخصوصا بعد اطلاعها على كتابات راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة الإسلامية في تونس. الذي ينادي بضرورة المشاركة في الحياة السياسية الوطنية والاندماج في نظام الأحزاب والتعاون مع باقي الفئات والجمعيات السياسية الأخرى. وقد جسد هذا التحول رغبة حركة «الإصلاح» الملحة في إنشاء حزب سياسي، وبعد أن تعذر ذلك، تم الاندماج

في أحد الأحزاب السياسية الموجودة من أجل ممارسة العمل السياسي القائم على التنافس الحزبي الديموقراطي.

إذا كنا قد ركزنا في حديثنا بخصوص الحركة الإسلامية في المغرب على حركة «الإصلاح والتوحيد» فإن هذا لا يعني إطلاقا بأنها تحتكر العمل الحركي الإسلامي، بل على العكس من ذلك، فإن الحديث عن هذه الحركة لا يستقيم إلا بالإشارة إلى جمعية أخرى منافسة هي جمعية «العدل والإحسان» التي يقودها عبدالسلام ياسين. وعلى خلاف حركة «الإصلاح والتوحيد» فإن جمعية عبدالسلام ياسين - حتى الآن على الأقل - لا تبدي أية رغبة في ممارسة العمل السياسي كما سطرت قواعده وحددت ضوابطه، ولا تتوانى الحركة عن انتقاد كل الأحزاب السياسية والتنظيمات المشاركة في المؤسسات الحالية بما فيها حركة «الإصلاج والتوحيد» (قرنفل 1997أ؛ السبتي 1995، 120).

لقد برز اسم عبدالسلام ياسين لأول مرة على الساحة السياسية المغربية سنة 1973، حين بعث رسالة مفتوحة إلى العاهل المغربي ضمنها كثيراً من الإنتقادات للنظام السياسي المغربي الذي عاب عليه أساسا ابتعاده عن التعاليم الدينية الإسلامية. ومن أجل الخروج من هذه الوضعية طالب عبدالسلام ياسين بالالتزام بستة مبادىء: أولها الإبتعاد عن النموذج الغربي المتبع والمهيمن على المجتمع المغربي الذي أصبح بذلك مجتمعا جاهليا، وثانيها أن على الحاكمين أن يعلنوا توبتهم ونيتهم في إصلاح الإسلام والمسلمين، وثالثها العمل على توزيع عادل للثروة يستفيد منه كل المسلمين وأن يتخلى الحاكمون عن احتكارهم للمال، ورابعها اختيار مجلس من العلماء يكون بمثابة الهيئة التي تقدم النصيحة والشورى. وإلغاء كل الأحزاب السياسية، وتمكين علماء الدعوة من إظهار أخطائها وتجاوزاتها للتعاليم الدينية. والاعتماد على مجموعة من الضباط الشباب المخلصين. لأن الجيش يشكل القوة المنظمة الوحيدة في البلاد، تكون مهمتهم مراقبة تصرفات السلطة ومدى التزامها بالتعاليم الدينية وبالنهج الصحيح، وخامسها الإبتعاد عن كل من النموذج الإشتراكي والنموذج الرأسمالي، وابتكار اقتصاد إسلامي قائم على التوزيع العادل للخيرات وإلغاء الظلم الإجتماعي والفقر، وسادسها التوبة العامة التي يتم بموجبها التخلي عن كل المستحدثات العصرية المتناقضة مع الإسلام.

بعد سقوط حكم الشاه في إيران ونجاح الثورة الإسلامية عمل ياسين على إصدار مجلة إسلامية هي الجماعة التي أصدر منه 18 عدداً. وقد مكن إصدار هذه المجلة من استقطاب عدد كبير من الأشخاص الذين أخذوا يساهمون مع عبدالسلام ياسين في تحرير مواضيع المجلة، وسرعان ما سيتم التفكير في خلق تنظيم سيطلق عليه اسم أسرة الجماعة إنطلاقا من هذه المجموعة الصغيرة، ثم سيصبح العدل والاحسان ابتداء من سنة 1987. وعلى خلاف جماعة الإصلاح والتجديد التي لم تعرف مواجهة حادة مع السلطة، فإن تنظيم عبدالسلام ياسين شهد سلسلة من الإصطدامات مع أجهزة الدولة غالبا ما كانت تنتهي باعتقال أعضاء الجماعة والمسؤولين عنها بالخصوص. كما أن وضع مرشد الجماعة تحت الإقامة المحروسة عمل باستمرار على تصعيد الوضع مما اقتضى تدخل قوات الأمن أكثر من مرة من أجل فض المتجمهرين أمام منزل ياسين. وإذا كانت

جماعة الإصلاح والتجديد قد أبدت كثيرا من المرونة في تعاملها مع السلطة وأجهزة الدولة فإن جماعة العدل والإحسان ظلت متشبثة بموقفها المتشدد من الدولة، وجعلت على رأس مطالبها رفع الحظر عن مرشدها عبدالسلام ياسين ووضع دستور إسلامي قبل الشروع في أي حوار. وهكذا لم تشارك في الانتخابات التي نظمت عام 1979.

الرهان الانتخابي

من أجل التعرف على الرهان الانتخابي لانتخابات 1997 التشريعية لا بد من التذكير بطبيعة النظام السياسي المغربي. فالدستور المغربي (دستور 1996) ينص على أن المغرب ملكية دستورية تعتمد التعددية الحزبية وتقر بالفصل بين السلطات الثلاثة: التنفيذية والتشريعية والقضائية، إلا أن نفس الدستور يعطي للملك دورا أساسيا في الحياة السياسية المغربية. فهو أمير المؤمنين والقائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ويرأس المجلس الأعلى للقضاء. كما أنه يملك صلاحية اختيار الوزير الأول وإعفائه، فضلا عن أن الخطابات التي يوجهها إلى مجلس النواب أو إلى الشعب لا يتبعها أي نقاش. كما أن في إمكان الملك أن يطالب بقراءة ثانية لأحد القوانين التي يصادق عليها البرلمان.

إن الانتخابات التشريعية التي نظمت في نوفمبر – تشرين ثاني 1997 هي أول انتخابات مغربية سابقة لأوانها. وهنا لا بد من التذكير ببعض المحطات السياسية والمعطيات الدستورية. إن كل الدساتير المغربية ابتداء من دستور 1970 مرورا بدستور 1972 فدستور 1992 كانت تنص على أن البرلمان المغربي يتكون من غرفة واحدة هي مجلس النواب الذي ينتخب ثلثاه بالاقتراع المباشر والثلث الأخير بالإقتراع غير المباشر. وإذا كانت الأحزاب المعارضة تستطيع في بعض الانتخابات أن تفوز بنسبة لا يستهان بها من المقاعد في الإقتراع المباشر. فإنها كانت تتعثر في الاقتراع غير المباشر المخصص لممثلي الفلاحين ورجال الأعمال والصناعة والاجراء وممثلي الجماعات المحلية. وفي الانتخابات التي نظمت سنة 1993 والصناعة والاجراء وممثلي الجماعات المحلية. وفي الانتخابات التي نظمت سنة 1993 احتجت أحزاب المعارضة على نتائج الاقتراع غير المباشر إلى درجة أن الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي - أول حزب معارض – استقال من مسؤولياته الحزبية احتجاجا على سلوك الإدارة خلال هذه الإنتخابات إذ اتهمت بتدخلها لصالح مرشحي الأحزاب الموالية لها. وقد أثر ذلك تأثيراً حاسما على التطورات اللاحقة التي عرفتها الساحة السياسية المغربية، التي شهدت ارتفاع صوت أحزاب المعارضة، للمطالبة بالدخول إلى الحكومة من خلال التركيز على المطالبة بانتخاب كل أعضاء مجلس النواب بطريقة مباشرة، وهو ما استجاب له دستور 1996 الذي نص على خلق غرفة ثانية هي مجلس المستشارين التي ينتخب كل أعضائها بواسطة الاقتراع غير المباشر، إضافة إلى مجلس النواب (الغرفة الأولى) الذي ينتخب كل أعضائه بواسطة الاقتراع المباشر.

وقد شكل الإعلان عن مشروع دستور 1996 بداية انفراج سياسي خصوصا بعد أن استجاب هذا الدستور لمطلب من المطالب الأساسية الذي كانت تلح عليه أحزاب

المعارضة، وهو انتخاب كل أعضاء مجلس النواب عن طريق الإقتراع المباشر. ودخلت أحزاب المعارضة بهذه المناسبة مرحلة سياسية جديدة تمتاز بتزكية المؤسسات السياسية القائمة، إذ أنها دعت مناضليها وعموم المواطنين إلى التصويت لصالح دستور 1996. وفي حماة جو التفاؤل السياسي هذا وقعت كل الأحزاب السياسية المغربية - المشاركة في الانتخابات السابقة - ميثاقا مع الحكومة سمي «ميثاق حسن السلوك» تعهدت فيه جميع الأطراف: الحكومة ممثلة في وزارة الداخلية المشرفة على تنظيم الانتخابات، والأحزاب السياسية، بالاحترام الحرفي لقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية.إذن فالمعطيات الأولى كانت تشير إلى أن الانتخابات التي ستنظم خلال 1997 ستكون حاسمة سياسيا وستمكن المغرب أخيرا من الدخول إلى نادي الدول الديمقراطية التي تفرز الانتخابات التي تنظمها النخب التي تضطلع بالمسؤوليات التنفيذية والتشريعية.

ولأجل ذلك فإن جل الأحزاب والتنظيمات السياسية أبدت حماساً كبيراً لخوض غمار هذه التجربة، وتم تسجيل مشاركة رقم قياسي من الأحزاب في هذه الانتخابات (ستة عشر حزبا). وإذا كانت أحزاب المعارضة قد اعتادت في السابق الدخول إلى المعركة الانتخابية من أجل التعريف ببرامجها واقتراحاتها وتصوراتها السياسية والنخب التي تؤطرها، من دون اهتمام كبير بالحصول على أغلبية المقاعد داخل البرلمان وتسلم مقاليد المسؤولية التنفيذية، فإن انتخابات 1997 على عكس ذلك تماما أظهرت الرغبة الكبيرة لكل الأحزاب في الحصول على أكبر قدر ممكن من المقاعد، ما جعل نسبة المنافسة مرتفعة جدا، بلغت في المعدل أكثر من عشرة مرشحين للمقعد الواحد، وتجاوزت في بعض الدوائر خمسة عشر مرشحا للمقعد، وهو ما يعكس الأهمية الكبرى التي أولتها كل التنظيمات السياسية لهذا الاستحقاق الانتخابي، والرغبة الملحة للنخبة السياسية في تحمل المسؤوليات التنفيذية والتشريعية. غير أن الإقبال الكبير على المشاركة في الانتخابات من طرف مرشحي الأحزاب لا يجب أن يحجب عنا حقيقة أساسية، وهي كون هذه الانتخابات قد نظمت في ظروف صعبة اقتصادياً واجتماعياً، إلى درجة أن أصواتاً كثيرة - على رأسها العاهل المغربي - ارتفعت منادية بضرورة إيقاف تدهور الوضعية العامة للبلاد، وإلا فإن الأمر سيؤدي إلى كارثة حقيقية. وبالفعل فإن المؤشرات الاقتصادية كانت تشير إلى ضعف نسبة النمو بل وتراجعه مقارنة بالسنوات الماضية.

وقد أدى كل هذا إلى اشتداد حدة الأزمة الاجتماعية التي يعكسها بشكل جلي ارتفاع نسبة العاطلين، التي يمكن أن تتجاوز نسبة 25% من السكان النشيطين في الحواضر الكبرى. فضلا عن ذلك فإن النظام التعليمي المعتمد في مختلف مراحله (ابتدائي، ثانوي، عالي) تبين عجزه عن مسايرة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يجعل خريجي التعليم لا يجدون عملا، فيلتحقون بآلاف العاطلين الذين أصبحوا خطرا حقيقيا يؤرق كل الأسر والمؤسسات.

تقدمت الأحزاب السياسية خلال الحملة الانتخابية ببرامجها الانتخابية التي حاولت من خلالها أن تستميل الناخبين بتقديم مجموعة من الوعود تهم مختلف المجالات الحيوية.

وقد استحوذ قطاع الشغل والتنمية الاقتصادية وإصلاح التعليم على حصة الأسد في برامج كل الأحزاب السياسية. إلا أن صعوبة هذه الملفات الشائكة جعلت هذه الأحزاب تشير إشارات مقتضبة إلى رغبتها في معالجة هذه المشاكل من دون عرض للتفاصيل وللإجراءات الملموسة التي ستعمد إلى اتخاذها لتحقيق وعودها وبرامجها. وبفعل وجود شبه إجماع حول المشاكل التي تعاني منها البلاد فإن البرامج الإنتخابية جاءت متشابهة في ما بينها إلى درجة يصعب معها التمييز بين الأحزاب. وقد نتج عن ذلك أن الحملة الانتخابية التي قادتها هذه الأحزاب اتسمت بصفة عامة بالرتابة وغياب الحماس عن مؤطريها ومتابعيها. وقد وجد قادة الأحزاب صعوبة كبرى في حث الناس على الانضمام إلى تجمعاتهم الانتخابية، إذ لم يتجاوز معدل الحاضرين في هذه التجمعات 330 شخصا في التجمع الواحد...

جاءت النتائج مخيبة لآمال الجميع: السلطة والأحزاب السياسية. فقد سجلت أضعف نسبة مشاركة عرفها المغرب منذ شروعه في تنظيم الانتخابات: 58% من المسجلين. كما سجلت نسبة عالية من الأوراق الملغاة، بلغت قرابة 15% من المشاركين: الأمر الذي أصبح يعني أن أقل من 50% من الناخبين قد شاركوا بالفعل في هذه الانتخابات (صحيفة «العلم» وصحيفة «الاتحاد الاشتراكي» 1997/11/16) .

وفضلا عن ذلك فإن قرابة أربعة ملايين ناخب قد صوتوا تصويتا ضائعا، أي صوتوا لمرشح لم يتمكن من الفوز، بينما صوت 20% من الناخبين المسجلين فقط على مرشحين فائزين. وهذا راجع بالأساس إلى كون شكل الاقتراع المعتمد: الاسمي الأحادي، يعطي الفوز للمرشح الحاصل على الأغلبية من الأصوات. وهكذا تمكن من الفوز عدد كبير من المرشحين الذين لم يحصلوا على أكثر من 30% من الأصوات المعبر عنها في دوائرهم!

أما في ما يخص الأحزاب فإن سبعة منهم من ضمن ستة عشر حصلت على 85% من المقاعد. ولم تتمكن أحزاب المعارضة (الكتلة) من الحصول سوى على 102 مقعدا، بينما حصلت الأحزاب الموالية للإدارة على قرابة 200 مقعدا، وهو ما أصبح يعني بأن هذه الانتخابات لم تسفر عن تحولات أساسية، وأوضحت الوضعية السابقة مرشحة للاستمرار لمدة نيابية جديدة.

المشاركة الإسلامية في الانتخابات

ظلت الشكوك، وإلى آخر لحظة تحوم حول مشاركة أو عدم مشاركة الاسلاميين في الانتخابات. فعلى الرغم من انتمائهم القانوني إلى حزب سياسي معترف به ورغبتهم في المشاركة، واستعدادهم لها، قرر زعيم الحزب الدكتور عبدالكريم الخطيب في آخر لحظة عدم خوض الحزب الانتخابات بدعوى ضعف تمثيله، الأمر الذي أغضب القادة الإسلاميين المنضمين إلى الحزب، فوجهوا دعوة إلى أعضاء جمعية «الإصلاح والتوحيد» للتقدم إلى الانتخابات كمستقلين. وهو ما حصل فعلا. وقد تمكن زهاء مائة منهم من مجموع 24237 مستشارا جماعيا من الفوز.

وعندما اقترب موعد الانتخابات التشريعية خشي الإسلاميون من تكرار التجربة وحرمانهم من المشاركة بقرار منفرد من زعيم الحزب. فمارسوا ضغوطا شديدة عليه من أجل الاستجابة لطلبهم. ويبدو أن الدكتور الخطيب لا يملك حرية التصرف تماما في هذه المسألة، فهو لا يقدم على خطوة من الخطوات في هذا الاتجاه إلا بعد استشارة السلطة مخافة إثارة غضبها. ولذا فإنه مع قرب حلول موعد الاقتراع واشتداد الضغوط على أمين الحزب من أجل دخول غمار هذه التجربة، أجرى هذا الأخير مجموعة من الاتصالات مع الديوان الملكي ومع وزير الدولة في الداخلية، أعلن بعدها تقديم حزب الحركة الدستورية مرشحين لهذه الانتخابات. إلا أن مجموع مرشحي الحزب لم يتجاوز 140 مرشحا، مع أن عدد الدوائر الانتخابية يبلغ 325 دائرة. وهذا لا يعني أن هذا الحزب لقي صعوبات في العثور على العدد الكافي من المرشحين المناسبين. فحركة التوحيد والإصلاح تضم المئات من الشباب ذوي التكوين العالي والخبرة في العمل الجماهيري والمستعدين لخوض غمار هذه التجربة الانتخابية، بقدر ما يعني أن تقديم 140 مرشحا فقط هو إشارة إلى السلطة بأن الهدف من المشاركة في الانتخابات ليس الحصول على الأغلبية داخل البرلمان. وإنما إسماع صوت الإسلاميين كأقلية داخل مجلس النواب. وهو الحل الذي اهتدى إليه، في ما يبدو، زعيم الحزب والسلطة من أجل حل معضلة مشاركة الإسلاميين[4].

ويجب الاعتراف بأن الإسلاميين قد وفقوا إلى حد كبير في إدارة حملتهم الانتخابية، وساعدهم في ذلك، أولا، الاهتمام الإعلامي المكثف بهم، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، إذ لم يمض يوم واحد من الأيام المخصصة للحملة الانتخابية من دون أن يجري زعماء الحركة استجوابات ولقاءات صحفية تعرف بهم وببرامجهم؛ وثانيا، توفقهم الكبير في اختيار المرشحين. فقد تم تقديم مجموعة من الفعاليات المعروفة باستقامتها ونزاهتها، ما جعل الكثير من الناخبين يتعاطفون معهم حتى وإن لم يشاركوهم توجهاتهم السياسية.

ومن أجل التعرف على الخصائص السوسيو - مهنية للمرشحين الإسلاميين نقدم الجدول التالي:

الخصائص الاجتماعية المهنية - مهنية لمرشحي الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية

المهنة	عدد المرشحين	المهنة	عدد المرشحين	المهنة	عدد المرشحين
رجال تعليم	77	تجار ومقاولون	10	فلاحون	3
أطباء	14	مهندسون	4	مهن أخرى	14
موظفون	12	محامون	3	دون إشارة	3
المجموع	140				

ويظهر هذا الجدول أن أكثر من نصف المرشحين الإسلاميين ينتمون إلى سلك

التعليم، منهم 17 أستاذا جامعيا. وهنا لا بد من الإشارة إلى التشابه الكبير بين البنية الاجتماعية - مهنية للمرشحين الإسلاميين ومرشحي المعارضة خصوصا منهم أولئك المنتمين إلى أحزاب اجتماعية - ديموقراطية. وكما هو الأمر بالنسبة لدول أخرى. فلا غرابة أن يفضل رجال التعليم جناح المعارضة سواء كانت ديمقراطية أم إسلامية. باعتبار أن مهنة التعليم تساعد ممارسها، بفعل استقلالية عمله، على تبني مواقف سياسية واجتماعية ليست بالضرورة هي المواقف الرسمية من دون أن يؤثر ذلك على مستقبله المهني. فضلا عن كون قطاع التعليم من أكثر القطاعات المؤطرة نقابيا، وهو ما يساهم في تبلور الميل نحو المعارضة بفعل الصراعات النقابية المستمرة. ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن هناك فرقا أساسيا بين تخصصات رجال التعليم الذين تقدموا مع الأحزاب المعارضة الأخرى والمرشحين الإسلاميين. فرجال التعليم الإسلاميون يدرسون، في معظم الأحيان، مواد التربية الإسلامية والمواد الدينية بصفة عامة. سواء تعلق الأمر بأساتذة التعليم الثانوي أو الجامعي وهذا يذكرنا بما كان يلاحظ في السابق من ترشيح أحزاب المعارضة لأساتذة الفلسفة. وهو ما يجعل انتماءهم إلى الحساسية الإسلامية انتماء مشروعا ومنطقيا. كذلك تلاحظ أن الأطباء يأتون في المرتبة الثاني بعد رجال التعليم، وهنا لا بد من التذكير بعنصرين أساسيين ساهما في إقبال الأطباء على الجناح الإسلامي. الأول هو أن معظم هؤلاء الأطباء الإسلاميون يشتغلون في القطاع العام، وهنا فإن ما قيل بخصوص رجال التعليم صالح أيضا بالنسبة لوضعيتهم. إذ يلاحظ إقبال كبير من القطاع الصحي على العمل النقابي، ولا يؤثر العمل السياسي أو النقابي على المستقبل المهني للطبيب.

كما أن أطباء القطاع العام بفعل ضعف أجورهم. وتدهور وضعيتهم الاجتماعية مقارنة مع أطباء القطاع الخاص يجدون أنفسهم أقرب إلى خطاب سياسي معارض يطالب برفع الأجور وتحسين ظروف العمل، أما العنصر التفسيري الثاني، فهو ما أصبحت تشهده كليات الطب في السنوات العشر الأخيرة من سيطرة الطلبة الإسلاميين عليها وخوضهم لكثير من المعارك النضالية الناجحة، الشيء الذي يعني أن الأطباء الذين ترشحوا مع حزب الحركة الدستورية هم في حقيقة الأمر زعماء سابقون للحركة الطلابية داخل كليات الطب.

إذا كانت التركيبة الاجتماعية المهنية للمرشحين الإسلاميين تكشف من هيمنة الموظفين التابعين للدولة والقطاع العام، فإنها تظهر أيضا - وهذا طبيعي - ضعف تمثيل قطاعات مهنية أخرى، كما هو الشأن بالنسبة لرجال الأعمال وكبار التجار يسجلون تمثيلا يكاد يكون رمزيا (7% من مجموعة المرشحين) مع العلم أن المرشحين الذين تم تصنيفهم في خانة رجال الأعمال ليسوا في واقع الأمر سوى مقاولين صغار أو تجار متوسطين. كذلك نلاحظ ضعف تمثيلية الفلاحين، مع أن قرابة 48% من سكان المغرب يقيمون في الوسط القروي. وهذا أيضا أمر طبيعي لأن الأمر لا يقتصر على الحركة الإسلامية وحدها بل يهم أيضا مرشحي المعارضة، باعتبار أن الفلاحين في كل دول العالم يميلون إلى تبني مواقف سياسية محافظة وتقليدية، لأنهم يخشون من تأثر مصالحهم ووضعيتهم

الاجتماعية بفعل إنتمائهم إلى المعارضة. إلا أن أغرب ما يلاحظ بخصوص الإنتماء الاجتماعي المهني – للمرشحين الإسلاميين هو ضعف حضور المهندسين والمحامين. وإذا كان الأمر بالنسبة للمهندسين يكاد يكون عاديا، إذ تبين من خلال تجارب انتخابية سابقة (قرنفل 1997ب، 157) أنهم لا يميلون كثيرا إلى العمل السياسي والحزبي ويستثمرون وقتهم وإمكاناتهم من أجل زيادة مداخيلهم وإنشاء مقاولاتهم الخاصة، ويفضلون في حالة الإقبال على السياسة الأحزاب الموالية للسلطة، فإن الأمر بالنسبة للمحامين مختلف تماما. لأن كل الأحزاب السياسية الأخرى سواء منها المعارضة أم الموالية للسلطة قد قدمت نسبة هامة من المحامين. وفي كل دول العالم يميل المحامون إلى الاشتغال بالسياسة، لأن السياسة تعتمد أساساً على الفصاحة والخطابة والإقناع، وهي الأسلحة والأدوات الأساسية التي يستخدمها المحامي في مهنته. وحين نلاحظ ضعف إقبال المحامين على الإسلاميين فإن الأمر يطرح أكثر من تساؤل. وربما يمكن العثور على أحد عناصر الجواب في ما تضمنه برنامج الإسلاميين من ضرورة إلغاء نظام التأمين الغربي المعمول به في المغرب والنظام البنكي، وهذان القطاعان – التأمين والبنوك – من مجالات العمل الأساسية للمحامين والمصدر الأساسي لرزقهم!.

كذلك تبين بخصوص فئات سن مرشحي الحركة الإسلامية أن متوسط سنهم هو ما بين 35 و45 سنة. وبأن قلة صغيرة من المرشحين تجاوزت أعمارهم خمسين سنة، على خلاف ما لوحظ بالنسبة للأحزاب الأخرى التي رشحت أشخاصا يتجاوزون في معظم الأحيان خمسين سنة. وهذا يكشف عن الطابع الشاب للنخبة الإسلامية التي لم يعد أفرادها – بغض النظر عن البرامج أو الإيديولوجيات التي يدافعون عنها – يجدون مكانا لهم داخل الأحزاب الأخرى. كما تبين أن أكثر من 70%من المرشحين حاصلون على تعليم عال، وهو من بين أعلى النسب التي سجلت في هذه الانتخابات، إلا أنه يجب التذكير بأن الأمر يتعلق بتعليم ديني أو إسلامي في معظم الأحوال. حيث يشكل خريجو كليات الشريعة وشعبة الدراسات الإسلامية في كليات الآداب نسبة كبيرة من المرشحين الحاصلين على تعليم عال.

على غرار باقي الأحزاب المشاركة في هذه الانتخابات تقدم حزب الحركة الدستورية ببرنامج انتخابي. وقد واجه محررو هذا البرنامج تحدياً كبيراً وهو إظهار حزب الإسلاميين بصفته حزبا لا يختلف عن بقية الأحزاب، وهذا يعني اعتماد رؤية واضحة وعقلانية لحل المشاكل المطروحة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ومحاولة الظهور كحزب متميز عن باقي الأحزاب الأخرى من جهة أخرى. ويبدو أن منظري الحزب نجحوا إلى حد كبير في مواجهة هذا التحدي. فحين نطلع على البرنامج المفصل الذي تقدم به الحزب، والذي يهم كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية يتبين لنا أنه ليست هنالك فروق كبيرة بين هذا الحزب وغيره من الأحزاب المنافسة، وبالخصوص الأحزاب المعارضة، سواء تعلق الأمر بطرح المشاكل أو بتقديم الحلول. ولعل هذا يتضح بشكل جلي عند قراءة الاقتراحات التي تقدم بها الحزب للخروج من الأزمات التي تتخبط فيها المالية العامة للدولة إذ نجد من بين هذه الاقتراحات.

الدعوة إلى إصلاح الإطار المحاسبي وكذا مشروع إعداد الميزانية العمومية من أجل شفافية أكبر على مستوى وثائق الميزانية، وتقوية أنظمة الرقابة المالية، واعادة النظر في الترخيص بالاقتراض الممنوح للسلطة التنفيذية، وإصلاح نظام الصفقات الحكومية وبرمجة أداء مستحقاتها. وتوسيع نطاق تطبيق قواعد المحاسبة العامة، جعل سياسة الموازنة في خدمة النمو الاقتصادي من خلال تخفيض مستوى الأنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة الكفيلة بتنشيط الدورة الاقتصادية وتحسين المداخيل الضريبية، واصلاح مؤسسة الخزينة العامة للمملكة من أجل تقليص تكاليف القروض والعمل على تقليص حجم الدين الخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الخام... (انظر البرنامج الانتخابي لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، الراية 1997/11/6).

يمكن أن نستخرج ملاحظتين أساسيتين من هذا الجانب من البرنامج المتعلق بإصلاح ميزانية الدولة – والذي يمكن تأكيده أيضاً بما جاء من اقتراحات في الجانب الجبائي الضريبي – الملاحظة الأولى، خلو كل هذه الاقتراحات من أية إحالة إلى الإسلام أو الاقتصاد الإسلامي. الملاحظة الثانية وهي مرتبطة بالأولى، تشابه هذه المقترحات مع تلك التي قدمتها باقي أحزاب المعارضة[5]. ويبدو أن البرنامج الذي تقدمت به الحركة الدستورية موجه إلى السلطات الحكومية وإلى المتتبعين للحياة السياسية المغربية. المغاربة منهم والأجانب، من أجل التأكيد على أنه لا داعي للتخوف من الإسلاميين المغاربة – (التجربة الجزائرية كانت حاضرة بقوة في هذه الانتخابات) فهم ينتمون إلى حزب كباقي الأحزاب يتبنى منهجا عقلانيا في التخطيط والتسيير، وبأن تحمل الإسلاميين لمختلف أنواع المسؤوليات، تنفيذية كانت أو تشريعية، لن يؤدي إلى خلخلة الأسس الثقافية والحضارية والاقتصادية للمجتمع المغربي.

غير أن حزب الحركة الدستورية لو اقتصر على هذا النوع من الخطاب لما تمكن من إظهار خصوصيته وتميزه القائم أساساً على تبني المبادىء الإسلامية في كل مجالات الحياة، لهذا عمد الحزب خلال حملته الانتخابية، وعبر التجمعات التي أقامها في مختلف الدوائر إلى تبني خطاب أكثر تشددا يظهر بجلاء قطيعة هذا الحزب مع باقي الأحزاب المغربية. وقد تجلى ذلك بالخصوص في إهمال الحديث عن الجانب الاقتصادي للأزمة المغربية والتركيز أساساً على الجانب الأخلاقي. وهكذا نجد عبدالإلاه بن كيران عضو الأمانة للحزب ينتقد في أحد التجمعات الانتخابية الأحزاب السياسية كلها لأنها اكتفت في مطالبها وجهدها بالجانب المادي. «وكأن الخبز هو كل شيء في حياة المجتمع». ثم يضيف: «لقد اشتغلت الحكومات المتعاقبة ومعها الأحزاب بالجانب الاقتصادي، وفي هذا الجانب منزلق خطير، فحين تصبح أموال الدولة أو أموال الحزب بين يديك، فهل ستفكر في الناس أو في نفسك؟ الإسلام يأمرك أن توزع على الناس ولا تستبقي منها إلا حاجتك، وهذا ما لم ينتبه إليه ولاة أمورنا». أما بالنسبة للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، فإن الحزب في تجمعاته الخطابية يرجعها إلى ابتعاد المغاربة عن التعاليم الدينية في مجال المعاملات الاقتصادية، إذ يقول بن كيدان أن «النظام الربوي هو سبب الأزمات الاقتصادية في العالم وهو سبب تجمع الثروات في أيدي قلة قليلة وانقطاع أمل شرائح واسعة من

شعبنا. هذا النظام غير صالح لنا وتحظى البلاد في الوقت الحالي بدكاترة وعلماء اقتصاد قادرون على استيعاب الواقع والاجتهاد من أجل إعطاء حلول إسلامية يعم خيرها كل المجتمع». ويستطرد ابن كيران موضحاً أن «المشكل في المغرب (...) ليس مشكل برنامج بقدر ما هو مشكل الإنسان الذي لم يترب على كتاب الله» (الراية 1997/11/13).

ولعل أهم ما جاء في الحملة الانتخابية التي قادها حزب الحركة الدستورية هو تأكيده على أنه سيعمل من داخل البرلمان على نشر الدعوة إلى الإسلام، أي دعوة البرلمانيين إلى الإلتزام بالمبادىء الإسلامية. لأن الإسلام، كما يرى الحزب، ليس مجرد عبادة بل هو أيضا نظام سياسي اقتصادي على النخبة السياسية المغربية أن تتبناه وتعمل على ترسيخه. وتجدر الإشارة إلى أن الإسلاميين حرصوا على إضفاء طابع ديني إسلامي على العملية الانتخابية، وفي هذا الصدد عملت صحافة الحركة الدستورية على نشر فتوى ليوسف القرضاوي، خلال الحملة الانتخابية، تقول «بأن الانتخاب شهادة وعلى كل مسلم أن يكون أمينا في شهادته» (جريدة العصر، 1997/11/3).

بصفه عامة فإن مرشحي الحركة الدستورية قادوا حملة انتخابية نظيفة، أدت إلى تعاطف الناخبين معهم وتصويتهم لصالحهم في كثير من الدوائر الحضرية. وقد حصلوا حسب النتائج المعلنة على تسعة مقاعد من مجموع 325 مقعداً. وهي النتيجة التي اعتبرها الحزب انتصارا كبيرا له (انظر البلاغ الصادر عن الحزب بعد ظهور النتائج، الراية 1997/11/20).

لقد فاز النواب الإسلاميون في دوائر تقع في كل من الدار البيضاء وطنجة وتطوان ووجدة وأنزكان، وكلها دوائر كانت تعد بمثابة قلاع للمعارضة السابقة، سواء تعلق الأمر بحزب «الاتحاد الاشتراكي» أو بحزب «الاستقلال». فكيف يمكن تفسير انتقال ناخبي هذه الدوائر من التصويت على المعارضة السابقة إلى مرشحي الحركة الإسلامية، مع العلم أن المعارضة لم تتحمل أية مسؤولية حكومية ما بين انتخابات 1993 التي سجلت فوز مرشحيها في هذه الدوائر، و1997، سنة إجراء الانتخابات الأخيرة، ما يعني أن تصويت هذه الدوائر لصالح المرشحين الإسلاميين ليس تصويتا عقابيا، أو على الأقل ليس بالمعنى التقليدي للتصويت العقابي؟

في محاولة للإجابة عن هذا التساؤل سنستعين بنتائج بعض من الدراسات الانتخابية التي ظهرت في الولايات المتحدة وأوروبا. وأول هذه الدراسات هي تلك التي أنجزتها مجموعة البحث التي يرأسها Campbell. وكانت نقطة انطلاق هذه الأبحاث التحولات العميقة التي سجلتها اختيارات الناخبين في السبعينات، فقد أصبح يلاحظ انتقال الناخبين من حزب إلى آخر بين انتخابات وأخرى. وقد أخافت هذه الظاهرة المراقبين والمتتبعين السياسيين لأنها أضحت تشير إلى إمكانية انهيار الأنظمة السياسية الغربية. وكان نموذج مدرسة ميشيكان المتمحور حول التماهي الحزبي (Campbell et al. 1960)، الذي أنجز خلال الخمسينات، قد بشر بنوع من الاستقرار السياسي والانتخابي في الولايات المتحدة. إذ اعتبر التماهي الحزبي خاصية أساسية تميز كل الناخبين وتنتقل من جيل إلى آخر. فهو يوجه مباشرة تصويت الناخب ويؤمن استمرارية النظام السياسي، وهذا راجع لكون التقابل السياسي يعكس في الحقيقة تقابلا اجتماعيا. فالتقابل الحزبي القائم بين الجمهوريين

والديموقراطيين يوازيه تقابل اجتماعي بين عمال الشمال الشرقي والطبقة الوسطى البروتستانتية. وقد أكد هذه النظرية في بريطانيا أيضا باتلر الذي أوضح أن الانتماء إلى الطبقة العاملة في بريطانيا يرافقه تماهٍ مع الحزب العمالي. والانتماء إلى الطبقة الوسطى يرافقه تماهٍ مع الحزب المحافظ. وحسب هذه النظرية فإن الأزمات الاقتصادية الكبرى والأزمات الدولية وحدها قادرة على زعزعة هذا الارتباط (Butler & Stokes 1969).

إلا أن نموذج مدرسة ميشيكان أعيد النظر فيه ابتداء من السبعينات من طرف بعض المختصين الأنكلوساكسونيين، وقد ظهرت معطيات جديدة تشير إلى ما أن هناك نسبة متراجعة من الناخبين تملك بالفعل تماهيا سيكولوجيا قويا ومستمراً مع حزب معين، وإن التماهي الحزبي يحدد بشكل أقل قرار التصويت، فيما يلعب الانتماء الحزبي للمرشحين دورا أقل في تحديد المعايير التي توجه اختيار الناخبين، بينما أصبح المواطنون أقل حماسا للأحزاب السياسية، بحيث أصبح التماهي الحزبي ينتقل بشكل أقل من جيل إلى آخر (Nie, Verba & Petrocik 1976; Gromberg 1989).

انطلاقا من نتائج هذه الأبحاث يمكن القول أن الناخبين بصفة عامة لم تعد تربطهم روابط وثيقة بالأحزاب السياسية بفعل ضعف الانتماء الحزبي والتماهي مع إيديولوجية معينة، وإن الناخبين لا يصوتون للأحزاب السياسية بل لمرشحي، ومن هنا الدور الكبير الذي أصبح يلعبه اختيار المرشح المناسب فالحزب الحاضر بقوة في دائرة انتخابية معينة يمكن أن ينهزم بسهولة إذا لم يوفق في اختيار مرشحيه، لأن ارتباط الناخبين بالحزب ليس ارتباطا غير مشروط، وكثيرا ما يتغير من انتخابات إلى أخرى» إذا صدر عن الحزب ما يضعف ثقة الناخبين فيه، كما أن الولاء للأحزاب لم يعد شيئاً تتوارثه الأجيال نظرا لضعف تأثير الآباء على أبنائهم بفعل تأثير وسائل الإعلام وعلاقات الصداقة والتمدرس وبفعل متغيرات جديدة ظهرت في المجالات الاجتماعية والسياسية تستدعي باستمرار إعادة النظر في الاختيارات الانتخابية.

وقد أضاف الباحث الدانمركي معطيات جديدة من خلال دراسة مقارنة للأنظمة السياسية والانتخابية لثلاثة عشر دولة أوروبية ما بين 1984 و1977، انتهى فيها إلى أن عدم استقرار الناخبين، وانتقالهم من اختيار حزب إلى آخر يهم كل الأنظمة السياسية الأوروبية بدرجات متفاوتة. ووجد الباحث أن هنالك علاقة ارتباط بين ارتفاع عدد الأحزاب السياسية المتنافسة وتذبذب التصويت وتغيره (Pederson 1979, 20). وهكذا لوحظ ارتفاع في نسبة الوفاء للأحزاب في الأنظمة السياسية القطبية القائمة على قطبين سياسيين قويين، بينما سجل انخفاض النسبة في الأنظمة السياسية التي يؤطرها عدد كبير من الأحزاب.

يمكن أن نقول إذن بالنسبة لفوز الإسلاميين المغاربة في دوائر اعتادت التصويت للمعارضة السابقة، إن عدم وفاء ناخبي هذه الدوائر للأحزاب التي صوتوا لها في السابق.

لا يعود إلى خصوصية مغربية، بل هو ظاهرة سجلت في عدد كبير من الأنظمة السياسية المعاصرة، مع فرق أساسي هو أن الأمر لا يتعلق بتصويت عقابي بالمعنى المتعارف عليه، لأن هذه الأحزاب المعارضة السابقة لم تتحمل أية مسؤولية حكومية. ويمكن التأكيد أن هذه الأحزاب لم تتمكن من الفوز في هذه الدوائر لأنها لم تتوفق في

اختيار المرشحين. فالناخبون المغاربة لا يحملون ولاء مطلقا لأي حزب من الأحزاب، بل إن علاقتهم بالأحزاب تحددها جملة من المعطيات أهمها شخصية المرشح وحضوره في الدائرة. أما المرشحون الإسلاميون فقد استفادوا من عنصر الجدة. فهم دخلوا الانتخابات لأول مرة، الأمر الذي جعل كل المحبطين من السياسة القائمة يرون فيهم ملاذا يلجأون إليه وخصوصا أن الإسلاميين قادوا حملة انتخابية نموذجية استعمل فيها الحوار والقرب من الناخبين، وهي أمور أساسية خصوصا حين يتعلق الأمر بدوائر تحتضن فئات من المهمشين: عاطلون، نشيطون في اقتصاد الظل نازحون جدد من القرى. فضلا عن ذلك يجب الإشارة إلى أن الأداء السيء للعديد من مسؤولي الجماعات المحلية في هذه الدوائر، والذين كانوا في معظم الأحيان ينتمون إلى المعارضة، أساء إساءة بليغة إلى هذه الأخيرة. ومع ذلك، فإن المتأمل لنتائج الانتخابات التشريعية لنوفمبر(تشرين ثاني) 1997 بشكل دقيق يكتشف أن النجاح الذي حققه حزب الحركة الدستورية لا يمكن اعتباره نجاحاً كبيراً للإسلاميين. فقد حصل مرشحو الحزب على 264324 صوتا من مجموع أكثر من 13 مليون من الناخبين، وهو ما يمثل 4,14٪ من الأصوات المعبر عنها و2,06٪ من المسجلين. كما أن مرشحي الحزب حصلوا في المعدل على 1888 صوتا في الدائرة. وهو ما جعل الحزب يحتل المرتبة الثامنة بين الأحزاب وراء حزبين من أحزاب المعارضة السابقة وخمسة أحزاب موالية للإدارة. أما نواب الحزب التسعة فقد حصلوا في المعدل على 7810 صوتا في الدائرة محتلين بذلك أيضاً المرتبة الثامنة.

في الجدول التالي بيان بأسماء النواب الإسلاميين الفائزين وأسماء الدوائر التي فازوا فيها ونسبة المشاركة ونسبة الأصوات التي حصلوا عليها.

اسم النائب	الدائرة	نسبة الأصوات المعبر عنها مقارنة مع عدد المسجلين	نسبة الأصوات التي حصل عليها	
			(6)	(7)
أحمد العماري	الشراردة. فاس	% 36.8	% 33.15	% 12.2
الأمين بوخبزة	سيدي المنظري تطوان	% 54.7	% 49.39	% 25.7
سعد الدين العثماني	إنزكان	% 47.51	% 47.22	% 22.4
مصطفى الرميد	الإدريسية البيضاء	% 42.2	% 47.47	% 20
المقرىء أبو زيد	الرجاء البيضاء	% 46.6	% 54.34	% 25.3
عبدالعزيز أفتاتي	وجدة	% 30.76	% 30.12	% 9.26
عبدالله سبابو	طنجة	% 38.5	% 34.84	% 13.4
رشيد المدور	الدار البيضاء	% 37.66	% 33.60	% 12.65
نور الدين قربال	الدار البيضاء	% 42.4	% 37.25	% 15.8

إن نجاح المرشحين الإسلاميين في دوائرهم لم يكن نجاحا يعكس إجماع الناخبين في هذه الدوائر إذ نجد أن مرشحَين فقط تمكنا من الفوز بالأغلبية المطلقة، ويتعلق الأمر

بوجهين بارزين من وجوه حركة «الإصلاح والتوحيد» في المقابل فاز بعض من المرشحين الإسلاميين بنسبة ضئيلة من الأصوات لم تتجاوز في بعض من الدوائر 30٪ من الأصوات المعبر عنها. وفضلا عن ذلك فإن مشاركة الإسلاميين في هذه الانتخابات لم يسبغ على هذه الأخير المصداقية الضرورية التي كانت ستتبلور من خلال المشاركة المكثفة، إذ نجد أن معدل المشاركة في الدوائر التي فاز فيها الإسلاميون شبيه بالمعدل المسجل على الصعيد الوطني، بل إن بعض هذه الدوائر سجلت أضعف النسب الوطنية، كما هو الشأن في طنجة وفاس ووجدة. وبتعبير آخر فإن معدل المشاركة المنخفض الذي أصبح يسجل بانتظام في كل الانتخابات التشريعية المغربية لا يرجع إلى غياب الإسلاميين، فترشيحهم في حوالي نصف الدوائر في انتخابات 1997 لم يؤد إلى ارتفاع نسبة المشاركة. وهكذا جاءت نسبة الأصوات المعبر عنها في الدوائر التي فاز فيها الإسلاميون متراوحة بين 45.7٪ من المسجلين كأعلى نسبة و30.76٪ كأدنى نسبة.

أما بخصوص الفئات الاجتماعية المهنية، التي ينتمي إليها هؤلاء النواب الإسلاميون، فقد جاءت متماثلة. أو نجد أن سبعة منهم ينتمون إلى قطاع التعليم الثانوي والعالي ومحاميا وطبيبا مع العلم أن الأمر يتعلق بطبيب نفساني سبق له أن درس مواد الفقه والشريعة في كلية الآداب، أما التكوين العلمي لهؤلاء النواب فهو متماثل أيضا، فأغلبهم حاصلون على تعليم ديني وخريجو المعاهد الإسلامية أو شعبة الدراسات الإسلامية في كليات الآداب، وحتى النواب الذين حصلوا في السابق على تكوين مغاير، فإنهم سرعان ما تحولوا إلى تدريس العلوم الدينية. الأمر الذي يمكن أن ينبىء بالصعوبات التي ستعترض هؤلاء النواب في ما يخص تتبع العمل التشريعي داخل لجان مجلس النواب، بفعل ضعف خبرتهم وافتقارهم إلى التكوين العلمي أو الحقوقي المناسب.

الهوامش

(1) حوار مع محمد يتيم. جريدة الراية عدد 22 مايو (أيار) 1992.

(2) الرسالة الجوابية لوالي الرباط كما أوردتها جريدة الراية عدد 23 يونيو 1992.

(3) دافع عبدالواحد معاش وكاتب عام حزب الشورى والاستقلال الذي ترشح معه المرشحان الإسلاميان سنة 1994 عن أحد مالكي الحانات ومحلات بيع الخمور في إحدى القضايا الكبرى التي شهدتها مدينة الدار البيضاء خلال سنتي 93 و94، وقد جاء في مرافعته أن موكله يدفع الضرائب ويمارس تجارة مرخصا بها.

(4) هذا ما أكده الدكتور الخطيب في أحد الحوارات التي أجريت معه بمناسبة الانتخابات: «إن هدفنا ليس الحصول على مقاعد في البرلمان، ولكن التعريف بالحزب وبرامجه وتبليغ خطاب سياسي جديد للشعب وكذلك للإدارة لتعرف أننا معتدلون ولسنا متطرفين كما يروج البعض». العصر 1997/10/24.

(5) يمكن مقارنة هذا البرنامج مع برنامج «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» وهو حزب يساري قومي لتلمس نقط الالتقاء الكثيرة بين البرنامجين، المنظمة 97/11/3.

(6) نسبة الأصوات التي حصل عليها النائب مقارنة مع مجموع الأصوات المعبر عنها.

(7) نسبة الأصوات التي حصل عليها النائب مقارنة مع مجموع المسجلين في الدائرة.

المصادر

السبتي

1995 الصحوة الإسلامية بالمغرب، مطبعة النجاح، الدار البيضاء.

الشاوي، عبدالقادر

1992 اليسار في المغرب 1970-1974. منشورات على الأقل، الدار البيضاء.

المقرىء الإدريسي، أبو زيد

1997 حالة استثناء... في الإنتخابات البرلمانية. منشورات الراية، الدار البيضاء.

ضريف، محمد

1988 الأحزاب السياسية المغربية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء.

1992 الإسلام السياسي في المغرب. منشورات المجلة المغربية لعلم الإجتماع السياسي، الدار البيضاء.

قرنفل، حسن

1997 أ المجتمع المدني والنخبة السياسية. إفريقيا الشرق الدار البيضاء.

1997 ب النخبة السياسية والسلطة. إفريقيا الشرق الدار البيضاء.

يتيم محمد

1997 حركة التوحيد والإصلاح، التجربة الوحدوية، التوجهات العامة، الصحوة.

Bourdieu, L.

1979 La Représentation politique. in Actes de la recherche en Sciences Sociales n°30.

Butler, D. & Stokes, D.

1969 Political change in Britain, London: Macmillan.

Campbell, A.; Converse, P.; Miller, W.; & Stokes, D.

1960 The American Voter, New York: JohnWileyand Sons.

Carré, O.

1982 L'Islam et l'Etat dans le Monde d'aujourd'hui P.U.F. Paris.

Chekroun, M.

1991 Islamisme, messianisme et utopie au Maghreb. in A.S.S.R. n°75.

Etienne, B.

1987 L'islamisme radical. Paris: Hachette.

Grumberg, G.

1989 L'instabilité du comportement électoral in Explication du vote. P.F.N.S.P. Paris.

Guillaume, G.

1982 Islam et politique an Magreb.

Kepel, G.

1990 Intellectuels et militants de l'Islam contemporain eds. Paris: Seuil.

Lamchici, A.

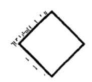
1989 Islam et contestation au Maghreb. Paris: L'harmattan.

Nie, N. Verba, S. & Petrocik, J.

1976 The changing American voter. Cambridge, Mass: Harvard University Press.

Pederson, M.

1979 "The dynamics of European party systems: Changing patterns of electoral volatility". European Journal of Political Research. 7. Mars: 20.



المنهج الإسلامي وعلاج المشكلات النفسية الاجتماعية

إبراهيم عبدالرحمن رجب*

لا يخفى على المتتبع الواعي للمسيرة الفكرية لمشروع إسلامية المعرفة أن الحديث عن أي «تطبيقات» لمنهجية التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية على أحد الموضوعات المحددة في هذه المرحلة من عمر المشروع يعتبر أمراً سابقاً لأوانه إلى حد كبير. ذلك أن أخص ما يتميز به «المنهج» الاتساق والتتابع المنتظم، الذي يستحيل معه القفز فوق أي مرحلة من المراحل إلى ما يليها، من دون مبررات علمية أو منطقية كافية. ولكن الحقيقة أن مراجعة الصورة الكلية لتقدم المشروع من الناحية «العملية» قد تبرر اللجوء إلى شيء من التغاضي عن بعض متطلبات حركة الفكر المنهجية استجابة لمتطلبات حركة المشاركين بالفكر من الناحية البشرية. فنحن نواجه اليوم موقفاً أصبح فيه العديد من المشاركين في المشروع يتساءلون: وماذا بعد؟

لقد انتهينا إلى الاقتناع التام بالمبررات العلمية التي تقوم عليها فكرة إسلامية المعرفة، كما تبين لنا بوضوح أن جوهر هذا المفهوم إنما يكمن في التكامل بين معطيات الوحي ومنجزات الخبرة الإنسانية، ثم إننا ندرك أن هناك تصورات مطروحة بالفعل لخطوط عريضة لمنهجية يمكن أن يتحقق بها هذا التكامل بين هذين النوعين من العلوم، ولكن هذه الإنجازات جميعاً تبدو لنا معلقة في فضاء التنظير، ما لم يتم تطبيق هذه المنهجية بشكل محدد ملموس، تتبين معه معالم هذه العملية المستمرة (إسلامية المعرفة) التي نأمل أن تنتهي بنا إلى تجاوز الفصل التعسفي الذي لا يزال قائماً بين ما يسمى بالعلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية والذي لم يعد له ما يبرره.

والواقع أن من يطالبون بنتائج تطبيقية ملموسة للأطر التصورية العامة لفكرة إسلامية المعرفة قد يكون لهم بعض العذر، ذلك أنهم يرون أنه وعلى الرغم من وضوح الإسهامات الباكرة للرواد الأوائل في إغناء مفهوم إسلامية المعرفة وبمكوناته الأساسية (خصوصاً عند الفارقي 1992) فإنه لم يحدث تقدم كبير على مستوى ترجمة تلك الأطر التصورية إلى إجراءات منهجية تتم من خلالها عملية أسلمة المعرفة (خصوصاً عند تطبيقها في نطاق العلوم الاجتماعية) وتنتقل بها إلى مرحلة البحوث التطبيقية المنظمة، التي يمكن أن تكون بدورها بمثابة النواة التي يكون لها من إمكانات التراكم حولها ما

* أستاذ (Professor)، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا.

يسمح لكل باحث أن يبدأ من حيث انتهى إخوانه على الوجه المألوف في مسيرة العلم.

ومن هنا فإن هدفنا من هذه الورقة - في ضوء مما تقدم - ليس إلا مجرد الاستجابة لتلك الحاجة المحددة، وذلك بتقديم بيان عملي ملموس، نحاول فيه تطبيق منهجية إسلامية العلوم الاجتماعية أو التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية (في أحد أوجهها فقط كما سنبين في ما بعد) في دراسة موضوع يمكن أن يمثل هما مشتركا للجميع في زمان كثر فيه الحديث عما يعانيه الناس من أمراض اجتماعية الا وهو: (أ) النظر في أسباب وقوع الأفراد في المشكلات الشخصية أو ما يطلق عليه عند أهل الاختصاص المشكلات النفسية الاجتماعية psychosocial problems (ب) طرق مساعدة الأفراد على تجاوز تلك المشكلات من منظور إسلامي.

وحتى بالنسبة لهذا الهدف المحدود فإنه من الضروري أن نشير إلى أنه ليس بالإمكان استيفاء متطلبات كل جانب من جوانب البحث المنهجية على الوجه المرغوب في ورقة محدودة الأهداف كتلك التي بين أيدينا، فاقتصرت المحاولة هنا على ما يشبه اللمحات التي تشير إلى ما يمكن أن يقوم به أي باحث في كل خطوة من خطوات منهجية التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية، أكثر من أن يكون استقصاء للموضوع ذاته بأي حال من الأحوال.

المسلمات والمنطلقات الأساسية

أولاً، بالنسبة لمفهوم إسلامية المعرفة: لا يخرج مفهوم إسلامية المعرفة عند تطبيقه في نطاق العلوم الاجتماعية عما قدمه إسماعيل الفاروقي 1982، حيث عرّف أسلمة العلوم على وجه الإجمال بأنها «إعادة صياغة العلوم في ضوء الإسلام»، وخصوصاً عندما فصّل ذلك فأوضح أن تحقيق أهداف أسلمة العلوم يتطلب (1) فهم واستيعاب العلوم الحديثة في أرقى حالات تطورها، والتمكن منها، وتحليل واقعها بطريقة نقدية لتقدير جوانب القوة والضعف فيها من وجهة نظر الإسلام. (2) فهم واستيعاب إسهامات التراث، المنطلق من فهم المسلمين للكتاب والسنة في مختلف العصور، وتقدير جوانب القوة والضعف في ذلك التراث في ضوء حاجة المسلمين في الوقت الحاضر، وفي ضوء ما كشفت عنها المعارف الحديثة. (3) القيام بتلك القفزة الابتكارية الرائدة اللازمة لإيجاد «تركيبة» تجمع بين معطيات التراث الإسلامي وبين نتائج العلوم العصرية بما يساعد في تحقيق غايات الإسلام العليا.

ثانياً، بالنسبة للمنهجية العامة لإسلامية المعرفة: يمكن تقسيم منهجية إسلامية المعرفة عندما تطبق في دراسة أحد الموضوعات التي تقع في عصرنا هذا في نطاق العلوم الاجتماعية (كالموضوع الذي بين أيدينا) إلى مرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولى مرحلة التنظير، والمرحلة الثانية مرحلة البحوث، ولكل مرحلة منهما خطواتها على الوجه التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة بناء الإطار النظري المتكامل، وتتضمن: أ - حصر إسهامات العلوم الاجتماعية المتصلة بالموضوع وذلك عن طريق: (1) حصر النظريات والقضايا والتعميمات والمفاهيم المتصلة بالموضوع في الكتابات العلمية التي تمثل الوجهة السائدة

في فهم الموضوع the paradigm وفي الآراء المنشقة عليها (بوجه خاص). (2) إلقاء نظرة نقدية فاحصة على تلك الإسهامات (بنوعيها) في ضوء التصور الإسلامي للكون والإنسان والوجود. (3) استبقاء المفاهيم والتعميمات والأطر النظرية التي صمدت للنقد والتي تتمشى مع التصور الإسلامي، واستبعاد ما بني من تلك المفاهيم على مسلمات خاطئة.

ب - حصر البصائر التي تتضمنها معارف الوحي والتراث الإسلامي ذات الصلة بالموضوع، وذلك من خلال: (1) استقصاء الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المتصلة بالموضوع، والكشف عن المقصود بها في كتب التفسير والشروح المعتبرة. (2) حصر إسهامات علماء المسلمين من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين بما يرتبط بالموضوع، مع تعريضها لنظرة نقدية فاحصة تضعها في إطار الظروف التي ظهرت تلك الإسهامات في نطاقها. (3) الجمع بين البصائر المختارة من بين تلك المصادر جميعها مما يطمئن إليه عقل الباحث وقلبه توصلا إلى مايشبه أن يمثل في نظره التصور الإسلامي لموضوع الدراسة.

ج - بلورة الإطار التصوري الجامع بين بصائر الوحي وما صح من ثمار الخبرة الإنسانية من خلال: (1) إعادة ترتيب المشاهدات المحققة التي توصل إليها المشتغلون بالعلوم الاجتماعية من خلال البحوث العلمية المنضبطة، وإعادة تفسيرها في ضوء الأطر النظرية المستمدة من معارف الوحي من جهة، وباستثمار الأطر النظرية المستقاة من تراث العلوم الاجتماعية بعد ثبوت اتساقها مع التصور الإسلامي، من جهة أخرى. (2) صياغة ذلك الإطار التصوري المتكامل (الجامع لبصائر الوحي وما صح من ثمار الخبرة الإنسانية) في شكل أنساق استنباطية تسمح باستخلاص فروض يمكن التحقق من صدقها ومعرفة مدى اتساقها مع السنن الإلهية في الأنفس وفي الآفاق.

المرحلة الثانية - مرحلة البحوث والممارسة المنضبطة لاختبار الإطار التصوري المتكامل وتطويره، وتتضمن: (1) استنباط فروض مستمدة من الإطار التصوري (أو النظري) المتكامل الذي تم التوصل إليه في نهاية المرحلة الأولى، والتحقق من صحة تلك الفروض من خلال البحوث العلمية المنضبطة، وكذلك استنباط مبادىء مبنية على تلك الأطر التصورية يتم اختبارها بالممارسة المهنية في مهن المساعدة الإنسانية (كالخدمة الاجتماعية والتوجيه والإرشاد النفسي). (3) إذا لم تثبت صحة الفروض، أو عجزت مبادىء الممارسة المهنية عن تحقيق الإصلاح المتوقع في الأفراد والمجتمعات، فإنه يتم القيام بمراجعة الإجراءات المنهجية والممارسات التي اتبعت لإعادة التأكد من سلامتها، أو إعادة النظر في الأطر التصورية المتكاملة التي انطلقنا منها وتعديلها في ضوء المشاهدات المحققة. (4) يستمر إجراء البحوث والممارسات المهنية على هذا المنوال، ويتم نشر نتائجها في الدوريات العلمية، وبذلك تتعرض لنقد علمي من الأفراد العلميين المتخصصين، ويؤدي هذا التنامي العلمي إلى التراكم الكمي والكيفي للنتائج الصحيحة، بحيث تصب ثمار هذا كله في كتب جامعية رصينة مؤصلة إسلامياً، تفصيل مراحل تلك المنهجية (رجب أ 1996).

في ضوء ما سبق يتبين لنا على الفور أن أي حديث في الوقت الحالي عن تطبيق هذه المنهجية لا يمكن أن ينصب إلا على المرحلة الأولى، فقط، من مراحل عملية التأصيل

الإسلامي للعلوم الاجتماعية، وهو ما يتصل بمحاولة بناء نظرية تكاملية تكون بمثابة نقطة الانطلاق لبرامج بحثية أو ممارسات مهنية منضبطة (في المرحلة الثانية)، بهدف التحقق من صحة تلك الأطر النظرية، فهذا - وهذا وحده - هو الضمان لاتساق تلك الأطر النظرية مع الحقائق المشاهدة والسنن الإلهية المودعة في هذا الوجود والحاكمة عليه.

ثالثاً، المنظور الإسلامي للإنسان (باعتباره موضوع الدراسة): إن أي محاولة تطبيقية لمنهجية إسلامية المعرفة في نطاق العلوم الاجتماعية كتلك التي بين أيدينا لا يمكن أن تتم في فراغ، ونجاحها في الحقيقة إنما يتوقف على قدر استنادها إلى تصور واضح للطبيعة البشرية والحياة الاجتماعية في ضوء التصور الإسلامي. ويلاحظ أن هذا الموضوع لم تتم خدمته حتى الآن بطريقة منظمة تصلح للاستفادة منها بشكل مباشر، ومن أجل ذلك فإنه يتعين علينا قبل النظر في قضية التطبيق أن نطرح هنا المسلمات التي ننطلق منها حول هذا الموضوع، وتتمثل في ما يلي: (1) لا يرى المشتغلون بالعلوم الاجتماعية الحديثة في الإنسان إلا كائناً مادياً لا يخرج عن كونه امتدادا للظواهر الطبيعية الأخرى، فلا ترى فيه إحدى النظريات إلا أنه آلة منتظمة (وإن كانت شديدة التعقيد)، ولا ترى فيه أخرى إلا أنه حيوان تدفعه غرائزه (وإن عبرت هذه الغرائز عن نفسها بطرق مختلفة)، أما من «اكتشفوا» أخيراً أنه «إنسان» فقد اعترفوا بتأثير الجوانب العقلية المعرفية في سلوكه ولكن حتى هؤلاء قد توقفوا بدورهم دون الاعتراف بأي مكان للروح المتجاوزة لحدود المادة كأحد المكونات الأساسية للطبيعة الإنسانية (أجروس وستانسيو 1989,81-93). (2) التصور الإسلامي يميز بين مفهومين للإنسان، الإنسان بالمعنى العام وهو «كل منتصب القامة مختص بقوة الفكر واستفادة العلم» والإنسان بالمعنى الخاص وهو «كل من عرف الحق فاعتقده والخير فعمله بحسب وسعه»، (3) الإنسان إذن «كائن فريد» خلقه الله سبحانه وتعالى - مبدع هذا الكون وصاحب التصرف المطلق فيه - وفضّله على كثير من خلقه تفضيلا، وقد اقتضت مشيئته تعالى خلق الإنسان لغاية أو لوظيفة رئيسة تتمثل في «عبادة الله» المتضمنة لمعرفته وتعظيمه وطاعة أمره والقيام بما شرع لعمارة الأرض التي استخلفه فيها. (4) الإنسان مخلوق من عنصرين «جسد» من طين و«روح» نورانية من أمر الله تحل في الجسد فتحييه، وينتج عن اندماج الروح والبدن «نفس» تدبر هذا المخلوق وتعطيه وحدته وتكامله. (5) يترتب على الطبيعة المادية الطينية للجسد وجود ميل طبيعي في النفس للإفراط وتجاوز الحدود، وذلك لغرض محدد هو المحافظة على بقاء الإنسان واستمرار وجوده حيا، مما ينتج في النفس صفات مثل «نفاذ الصبر والاستعجال» لما ليس عندها، و«الشح والبخل» بما عندها، و«البطر والفرح والعُجب» بما تراها تميزت به عن الآخرين و«الجزع واليأس والهلع» عندما تفقده، و«المراء واللدد في الخصومة» إن تنازعته مع الغير.. وهكذا (راجع الآيات الكريمة: المعارج 91-21، الإسراء 11، 83، 100، فصلت: 49، الشورى: 48، العلق: 6).

(6) إذا تُرك لتلك الصفات «التجاوزية» الفرصة لأن تعبر عن نفسها تعبيراً حراً غير مقيد فإنها تصبح غير وظيفية dysfunctional بمعنى أن تبنّي تلك الصفات على نطاق واسع وبشكل مطرد من جانب الأفراد يتعارض مع متطلبات بقاء الإنسان في حياة

اجتماعية تعاونية منظمة، مع أن تلك الحياة الاجتماعية لازمة لإشباع حاجاته المتعددة، لأنه لم يُخلق قادراً على إشباعها منفرداً أبدا. (7) هنا يأتي دور الطبيعة «الروحية» للإنسان، والتي تمثل عنصر «ارتباط الإنسان بربه وخالقه»، والتي تقوم بمعادلة أو موازنة تلك الاتجاهات التجاوزية التي تتصف بها المكونات البدنية، بما يعطي الإنسان قيمته الحقيقية كإنسان، ويتجلى هذا الدور المحوري للعوامل الروحية من خلال النظر في ما يلي: (أ) صفات الله جل وجلا، (ب) الإشهاد، (ج) دور الرسل، (د) النتائج الوجدانية والسلوكية. (8) دور الإيمان باليوم الآخر، باعتبار المعاد هو «الحياة الأخرى». (9) دور القلب، محور الحياة الروحية الذي يمثل الرباطة بين «المعرفة والاعتقاد»، من جهة، و«السلوك والإرادة من جهة أخرى». (10) مجاهدة النفس، التي يحتل مفهومها مكاناً محورياً في الحياة الداخلية للإنسان المسلم. (11) من هذا يتبين أنه لا يمكن بأي حال فهم «الإنسان» أو تفسير سلوكه في حياته الفردية أو الاجتماعية إلا في ضوء ذلك البعد الروحي المتصل «بوعي» الإنسان بوجود ربه ومليكه، و«معرفته» بصفات الخالق وأسمائه وكمالاته، وما يترتب على ذلك من نوع «صلته» وصفة ارتباطه بالله عز وجل، ودرجة استعداده لملاقاته في «اليوم الآخر» يوم البعث والجزاء. فهذا البعد الروحي هو الذي يعطي حياة الإنسان معناها الحقيقي، وهو ما يميز هذا التصور بوضوح ويباعد بينه وبين غيره من التصورات البشرية المادية التي تقف عند حدود الحياة الدنيا، ﴿ذلك مبلغهم من العلم﴾ (النجم، 30). (12) ناتج التفاعل بين العوامل الروحية والعوامل البدنية: يمكن القول اختصاراً أنه: (أ) بالقدْر الذي تسود الفطرة السليمة العارفة بربها والمتصلة به يكون التوافق بين الإنسان ونفسه، وبينه وبين خلق الله، بل بينه وبين الوجود كله، وبينه وبين ربه، (ب) وبالقدر الذي تسود دفعات الغرائز الدنيا وتكبت الفطرة السليمة يكون اضطراب الإنسان داخلياً، ويكون شعوره بعدم التوافق مع الخلق، وبالتنافر مع هذا الوجود، وتتنزل «الشياطين» بالتحريض والتزيين لضمان استمرار الإنسان في هذا الطريق المهلك.

تشخيص المشكلات النفسية الاجتماعية التي تواجه الفرد

مفهوم المشكلات الفردية أو المشكلات النفسية الاجتماعية: يتفق المشتغلون بالعلوم الاجتماعية ومهن المساعدة الإنسانية عموماً في أن الإنسان مدني بطبعه، بمعنى أنه بطبيعة تكوينه يحتاج للحياة في جماعة أو مجتمع يتعاون فيه مع غيره على إشباع حاجاته وحاجاتهم. ولكن الحياة في جماعة تتضمن الدخول في عدد هائل من التفاعلات الاجتماعية التي لا بد من تنظيمها، مما يؤدي إلى ظهور عدد من النظم الاجتماعية (كالنظام الأسري والنظام الاقتصادي والنظام التعليمي... الخ) التي يضم كل منها عدداً من المؤسسات والترتيبات المادية التي يتم في إطارها إشباع الحاجات الإنسانية، ثم إن التفاعلات التي تتطلبها عملية إشباع الحاجات في نطاق كل منها تحاط بمجموعة من المعايير والقيم التي تضبطها، والذي يعنينا هنا هو أن النظم الاجتماعية في النهاية تتضمن مجموعة من المكانات الاجتماعية status التي يحتلها الأفراد بحسب موضعهم في ذلك النظام (مثل مكانة الأب، الابن، الزوجة في النظام الأسري، أو مكانة التلميذ، المعلم في النظام التعليمي وهكذا..)، ثم إن المجتمع يرتب توقعات للأدوار role expectations التي

ينبغي على شاغل كل مكانة من هذه المكانات أن يقوم بها، فإذا تصرف شاغلو المكانات واقعياً على الوجه المتوقع منهم فيما يتصل بأداء أدوارهم فيقال عندئذ أنهم متوافقون اجتماعياً، أما إذا عجز الأفراد عن القيام بمتطلبات شغلهم لمكانتهم الاجتماعية (الأب الذي يقصر في رعاية أبنائه، التلميذ الذي يتكرر رسوبه أو يتعاطى المواد المخدرة، العامل متكرر الغياب عن العمل أو المعرض للحوادث بصورة متكررة...) فهنا يقال أنهم غير متوافقين اجتماعيا maladjusted، وعادة ما يصحب ذلك اضطراب في العلاقات الاجتماعية بينهم وبين من ترتبط مكانتهم الاجتماعية بهم (النزاع بين الزوج والزوجة، مشاجرات التلميذ مع زملائه أو معلميه..)، وهنا يبدأ الحديث عن وقوع الفرد في المشكلات الفردية أو الشخصية أو المشكلات النفسية الاجتماعية psychosocial أي المشكلات التي تتفاعل فيها شخصية الفرد بجوانبها البدنية والنفسية مع قوى البيئة الاجتماعية.

وبطبيعة الحال فإن حياة الأفراد لا يمكن أن تخلو من المواقف الصعبة أو حتى الإشكالية التي يتمكن من التعامل معها سواء بمفرده أو مستعيناً بأفراد أسرته أو أصدقائه، ولكن المواقف والصعوبات والمشكلات الشخصية قد تستمر وتستعصي على تلك المحاولات والجهود الذاتية للحل، وقد يلجأ الفرد إلى إحدى المؤسسات الاجتماعية المتخصصة طلباً للمساعدة، ولكنه أيضاً قد لا يفعل، وهنا قد تتفاقم المشكلة وتؤدي إلى مضاعفات تهدد استمرار العلاقات الطبيعية مع المحيطين بالفرد، فيخرج الموقف من الاختيار إلى الاضطرار عندما يتم تحويل صاحب المشكلة (من جانب مدير المدرسة أو قاضي محكمة الأحداث مثلا) إلى الأخصائي الاجتماعي أو إلى فريق المساعدة المهنية الذي قد يضم غيره من الأخصائيين النفسيين أو المشتغلين بالتوجيه والإرشاد (سنستخدم اصطلاح «الأخصائي» للدلالة على أي من هؤلاء المتخصصين) لدراسة حالته وعلاجها، وعادة ما يطلق على الفرد الذي يتقدم طالباً المساعدة بنفسه أو محولاً من الجهات المختصة، اصطلاحاً «العميل»، وتكون المهمة الأولى التي تواجه الأخصائي هي محاولة فهم الظروف والعوامل النفسية والأسرية والبيئية (الجيرة، المدرسة، مكان العمل... الخ) التي تفاعلت في الموقف حتى انتهت إلى تلك الصورة الإشكالية، ثم إنه في ضوء تشخيص المشكلة على هذا الوجه يعمل الأخصائي على وضع خطة علاجية تمكن العميل ليس فقط من تجاوز الموقف الإشكالي المباشر بل إلى العمل على إحداث التغييرات الملائمة في اتجاهات العميل وسلوكياته ليصبح أكثر قدرة في المستقبل على القيام بأعباء حياته في حدود المكانات الاجتماعية التي يشغلها، وفي نطاق توقعات الأدوار الاجتماعية المرتبطة بتلك المكانات. وفي ضوء هذا يتبين لنا أن نجاح الفريق العلاجي إنما يتوقف، وإلى حد كبير، على توافر قاعدة نظرية متماسكة لتفسير تلك المشكلات تكون أساسا للتشخيص ولتحديد طرق التدخل العلاجية الفعالة لمساعدة العميل على مواجهتها.

موقف العلوم الاجتماعية الحديثة من فهم أسباب المشكلات النفسية الاجتماعية: إذا رجعنا إلى الكتابات النظرية الحديثة للتعرف على التفسيرات التي تقدمها لنا المشكلات الشخصية أو النفسية الاجتماعية psychosocial, personal التي تواجه الفرد فإننا سنجد أن القليل من تلك الكتابات قد اهتم بهذا المستوى من المشكلات الشخصية، بينما نجد بدلاً

من ذلك عدداً كبيراً من النظريات الجزئية المتنافسة التي تحاول تفسير هذه المشكلات أحياناً كمشكلات نفسية بحتة، حتى وإن أعطت قدراً هامشياً من الاعتبار للجوانب الاجتماعية، أو أحياناً أخرى كمشكلات اجتماعية بحتة يندر أن تعطي القدر الملائم من الاهتمام للأبعاد النفسية. ومن هنا - ورغم هذا الثراء النظري - نجد أن أياً من تلك الأطر النظرية لم تفلح في تقديم صياغة تفسيرية متكاملة لهذا النوع من المشكلات، فنرى - على سبيل المثال - أن بعض الكتّاب يرون أن المشكلات إنما ترجع في أساسها إلى الصراع النفسي (بين جوانب النفس المختلفة)، كما يرى آخرون أن المشكلات عبارة عن سلوك يتم تعلمه من خلال مثيرات بيئية خارجية، ولكننا نجد من جهة أخرى من يركزون جهودهم على تحليل المشكلات على أنها مشكلات «اجتماعية» فيميزون بين عملية التفكك الاجتماعي disorganization social وبين السلوك الانحرافي deviant behavior، ويرون أن هاتين الفئتين متشابكتان متفاعلتان في الواقع تؤدي كل منهما إلى الأخرى، بحيث أنك إذا تعرضت لدراسة أي مشكلة واقعية فستجد ما يشير إلى كل منهما ولكن بدرجات متفاوتة (merton 1976, 25-26).

يقارن عدد من المؤلفين بين التفكك الاجتماعي والسلوك الانحرافي بقولهم أنه «إذا كانت نظرية التفكك الاجتماعي تركز على التغير الاجتماعي وما يؤدي إليه من اضطراب المعايير والنظم الاجتماعية، فإن نظرية السلوك الانحرافي تركز على انحراف الفرد عن المعايير الاجتماعية»... وبلغة أخرى، فإن تفسير السلوك الانحرافي يقوم على الافتراض بأن المعايير الاجتماعية العامة سليمة، ولكن، لسبب أو لآخر، فإن الأفراد لم تتم تنشئتهم تنشئة اجتماعية صحيحة تضمن التزامهم بتلك المعايير. ثم إن هناك عدداً من النظريات المفسرة للسلوك الانحرافي، تقوم إحداها على أن تنشئة الفرد قد تتم أحياناً في إطار «ثقافة فرعية انحرافية» deviant subculture كما في حالة من ينشأون في أحياء متخلفة تشيع فيها المعايير الانحرافية، بينما ترى الأخرى أن السلوك الانحرافي يرجع إلى متابعة الفرد لمعايير يراها المجتمع والثقافة الفرعية انحرافية ولكنها تعتبر سوية في نظر جماعة مرجعية أخرى reference group يتوحد معها الفرد ويتخذها مرجعاً موجهاً لسلوكه، كما ترى نظرية ثالثة أن السلوك الانحرافي يكون متوقعاً عندما تحول أوضاع بنائية مستقرة في المجتمع - وبشكل مضطرد - من دون إتاحة الفرصة لبعض من فئات المجتمع للحصول على الوسائل المشروعة التي تمكنهم من تحقيق الأهداف المرغوب فيها وفق الإطار الثقافي السائد (anomie theory) وهكذا (Rubingtion and Weinberg 1995).. وبصفة عامة، فإننا نلاحظ أن التفسيرات التي تقدمها لنا تلك الأطر التصورية تتسم بالتركيز على الآليات والعمليات الاجتماعية من جهة، وبالنسبية الثقافية من جهة أخرى. فالتركيز على التغير الاجتماعي والتفكك الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي يجعل المشكلات الاجتماعية الواسعة النطاق تبدو وكأنها أمر طبيعي تحتمه ميكانيكية هذه الآليات الاجتماعية التي لا ترحم، وأما التفسيرات التي تركز على دور المعايير الاجتماعية والثقافات الفرعية فإنها تبدأ وتنتهي من القيم الاجتماعية السائدة أيا كانت تلك القيم، فتحيل التفسير إلى قضية فنية بحتة تتم فيها مضاهاة توجهات الثقافات

الفرعية والسلوكيات الفردية على القيم التي تبنتها الثقافة الحاضرة في المجتمع. أما نقد تلك القيم المجتمعية من منظور أرقى فإن هؤلاء العلماء يرونه خارج نطاق مهمتهم.

إذا انتقلنا إلى الكتابات المهنية في محيط الخدمة الاجتماعية كإحدى مهن المساعدة الإنسانية، فإننا سنجد أنها تعكس الأطر التصورية السابقة التي وجدناها عند المتخصصين في علم الاجتماع، مع محاولة لإيجاد قدر من التكامل بينها وبين ما يقدمه المتخصصون في علم النفس تفسيراً للمشكلات ذات الطبيعة النفسية التي تواجه الأفراد، والواقع أنه يمكننا - مع المخاطرة بالوقوع في قدر من التبسيط الزائد - القول بأن كتابات الخدمة الاجتماعية تنظر لأسباب هذه المشكلات الفردية أو الشخصية باعتبارها تتمثل في ما يلي: (1) النقص أو القصور في إشباع الحاجات الإنسانية (مع تعريف الحاجات تعريفاً ضيقاً يكاد ينصب أساساً على الحاجات المادية ثم ما يتبعها من حاجات نفسية واجتماعية) وما يترتب على ذلك القصور في إشباع الحاجات من إحباط وعدوان. (2) ما يترتب على استمرار القصور في إشباع الحاجات من مشكلات في العلاقات مع الآخرين وفي التوافق الاجتماعي، وهو ما يعبر عنه بالمشكلات المتصلة بعملية «أداء الوظائف الاجتماعية» social functioning. (3) العمليات الاجتماعية الأشمل التي تحيط بهذا كله كالتغير الاجتماعي وما يؤدي إليه من تفكك اجتماعي social disorganization يتصل بقصور النظم الاجتماعية عن القيام بوظائفها بكفاءة.. وتتفاوت المحاولات المختلفة للتنظير بعد ذلك في تركيزها على عامل أو آخر من تلك العوامل، أو حتى في التركيز على الديناميات التي تندرج تحت أي عامل منها بذاته، أو في تشكيلة العوامل التي تجمع بينها كأسباب للمشكلات، في حين يرى غيرهم أن المشكلات ترجع إلى تفاعل العوامل الذاتية مع العوامل البيئية.

الدوافع والحاجات الإنسانية: رأينا في ما سبق أن تفسير المشكلات النفسية/ الاجتماعية يدور أساساً حول فكرة إشباع «الحاجات الإنسانية» - أو بالأحرى الحرمان من إشباعها - فإذا تأملنا توصيف تلك الحاجات الإنسانية في الكتابات المعاصرة، فإننا نجدها تنحو منحى مادياً متطرفاً قاصراً على هذه الدنيا، ينسجم مع النظرة للطبيعة الإنسانية على الوجه الذي ألمحنا إليه. ويحتل ابراهام ماسلو مكانا خاصاً جداً في ما يتعلق بنظرية الدوافع الإنسانية a theory of human motivation التي قدمها عام 1943، والتي أعيدت طباعتها ما يزيد عن عشرين مرة وما زالت توجه فكر المشتغلين بالعلوم الاجتماعية ومهن المساعدة الاجتماعية إلى اليوم، إذ رأى أن الدافعية تحركها «الحاجات الإنسانية الأساسية» the basic needs التي رتبها في شكل هرم متدرج hierarchies of prepotency قاعدته الحاجات الفيزيولوجية physiological needs (كالحاجة إلى الطعام والشراب والجنس) يليها حاجات الأمن أو السلامة safety needs (من المرض أو ما يهدد الحياة) يليها الحاجة إلى الحب والتعاطف والانتماء love needs ثم الحاجة إلى التقدير واحترام الذات والشعور بالاحترام والتقدير من جانب الآخرين esteem needs، وأخيراً الحاجة إلى تحقيق الذات needs for self-actualization أي تحويل إمكانات الفرد واستعداداته إلى واقع متحقق بالفعل. وبالرغم من أن ماسلو، في آخريات حياته، قد عدل

نظريته في بحث مهم نشره عام 1967 بعنوان «نظرية في الدوافع الأرقى» a theory of metamotivation، حيث ذكر أنه قد تبين له أنه حتى بعد أن يحقق الإنسان ذاته فإنه يظل مدفوعاً بحاجات «روحية» تدفع الناس لتكريس حياتهم لرسالة نبيلة أو واجب أو مهمة «خارج أنفسهم» يضحون بكل شيء من أجلها، إلا أنه - لنزعته التطورية - لم يسلّم أبداً بأي وجود متمايز للروح (يتجاوز الوجود المادي) واعتبر أن الأمر لا يخرج عن كونه نوعاً من الحيوانية الأرقى! وحتى مع هذا فإن نظريته الأخيرة هذه لم تلق من الذيوع معشار ما لقيته نظريته القديمة.

في ضوء هذا العرض يتبين لنا بوضوح أن العلوم الاجتماعية الحديثة تبدو وكأنها قد عقدت العزم وجمعت الهمة على أن لا ترى في الإنسان إلا كيانه المادي في نطاق هذه الحياة الدنيا كما رأينا، وأن تعتبر أن الإنسان لا يمثل إلا امتداداً تطورياً لعالم الحيوان (لاحظ أن بحوث ماسلو وتجاربه في مقتبل عمره منذ 1932 قد اقتصرت تماما على دراسة سلوك القردة العليا وغيرها من أنواع الحيوان)، أما النظرة الإسلامية للحاجات فإنها تقوم بدلاً من ذلك - على ما فصلناه عند الحديث عن الطبيعة الإنسانية - على أساس أن هناك حاجة أولية مهيمنة على جميع الحاجات - لأنها ضامنة لإشباعها جميعاً - ألا وهي الافتقار إلى الله عز وجل والمتضمنة في قوله تعالى: ﴿يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله، والله هو الغني الحميد﴾ (فاطر: 15) حيث يفسر ابن كثير «أنتم الفقراء» بقوله «أي أنتم محتاجون إليه في جميع الحركات والسكنات»، كما فسر الفخر الرازي «إلى الله» بأن في هذا إعلاما من الله بأنه لا افتقار إلا إليه، وأن هذا يوجب عبادته لكونه مفتقراً إليه سبحانه، وعدم عبادة غيره لعدم الافتقار إلى غيره، فالإنسان في حاجة إلى الله لأنه سبحانه وتعالى هو الذي خلقه وسخر ما في السماوات وما في الأرض لإشباع حاجاته الدنيوية، وكل إنسان، كائناً من كان، في حاجة إلى شكر الله - بعبادته - حتى تقضي احتياجاته في الدنيا وفي الآخرة أيضاً.

إذن، فالإسلام ينظر للحاجات المادية وغير المادية باعتبار أن لكل منها مشروعيته، ولكنه ينظر لإشباع كل الحاجات جميعها من منظور لا يتوقف فقط عند حدود هذه الحياة الدنيا، بل يربط دوماً بين كل ما في الدنيا وبين الآخرة التي هي دار القرار، فيجعل إشباع الحاجات الدنيوية «وسيلة» طيبة للقيام بمهام العبودية لله ولا يجعل ذلك الإشباع غاية في ذاته. وإذن، فإنه على عكس ما يظن المتخصصون في العلوم الاجتماعية المعاصرة (إضافة إلى ما في أقوالهم من حق) فإن من الممكن القول أن حاجات الإنسان في المنظور الإسلامي تقع في فئتين رئيسيتين على الترتيب الآتي: (1) الافتقار إلى الله عز وجل، والحاجة إلى الارتباط به والاستمساك بحبله المتين. (2) الحاجات المادية والنفسية والاجتماعية «الدنيوية». والمنظور الإسلامي يقوم على الارتباط الوثيق بين هذين النوعين من الحاجات، بشكل يتوازى مع الارتباط الوثيق بين الروح والبدن، اللذين منهما يتكون الإنسان ولكن مع أولوية وهيمنة النوع الأول من الحاجات على الوجود الإنساني ككل.

في ضوء ذلك الفهم فإن بإمكاننا القول - بصورة مبدئية - بأن التصور الإسلامي لتفسير المشكلات الفردية أو المشكلات الشخصية النفسية الاجتماعية يقوم على مبدأين

أساسيين يمكن صياغتهما في شكل قضايا يمكن استنباط فروض قابلة للاختبار منها في ما يلي:

المبدأ الأول، إن انقطاع أو ضعف صلة الإنسان بالله عز وجل يعتبر في ذاته سبباً «ضرورياً وكافياً وحده» لوقوع الفرد في المشكلات الشخصية والمشكلات المتصلة بالعلاقات الاجتماعية في هذه الحياة الدنيا، كما يكون فوق ذلك سبباً للهلاك في الآخرة، ويصدق ذلك عند كل مستويات إشباع الفرد للحاجات الدنيوية المذكورة. وتفسير ذلك أن انقطاع الصلة بالله أو ضعفها يؤدي إلى افتقاد إشباع النوع الأول من الحاجات، الا وهو افتقار الروح إلى الارتباط بخالقها وبارئها الذي ليس لها من دونه من ملجأ أو ملاذ، هذا من جهة، كما أن انقطاع الصلة بالله أمر يجلب سخط الله وغضبه وخذلانه للعبد من جهة أخرى. فالإنسان إذا افتقد اليقين بالله سبحانه وتعالى، وإذا ضل عن طريق الله الذي اشترعه لعباده، فإنه يتخبط في إشباع حاجاته الدنيوية (المادية والنفسية والاجتماعية) على غير هدى من الله، فيبالغ مبالغة شديدة في الجزع من أي نقص في إشباع تلك الحاجات التي هي عنده غاية الغايات، وفوتها لا يعوض لا في عاجل ولا في آجل (في الدنيا والآخرة)، فتتأثر بذلك حالته الانفعالية، وقد يمتد التأثير إلى إحداث أعراض بدنية/ نفسية psychosomatic، وعلى الجانب الآخر... فإن من توفرت له الموارد الوافرة لإشباع حاجاته المادية يميل إلى الطغيان والتجاوز، فيكون بذلك سبباً في المشكلات لنفسه ولغيره، ومن ذلك نستنتج أن نقص المعرفة واليقين بالله تعالى يؤدي إلى وقوع المشكلات سواء أشبعت الحاجات المادية على أرقى مستوى أو كان الحرمان والافتقار إلى الموارد.

المبدأ الثاني، إن القصور في إشباع الحاجات الدنيوية (المادية والنفسية والاجتماعية) سبب ضروري – ولكنه ليس كافياً وحده – لوقوع الفرد في المشكلات الشخصية والمشكلات المتصلة بالعلاقات الاجتماعية، وذلك على أساس أنه حتى في حالة وجود مثل ذلك القصور في الموارد المادية مع حسن الصلة بالله سبحانه وتعالى فإن المشكلات التي يواجهها الفرد تكون أقل حدة بكثير – ويتوقف الأمر على درجة ونوع تلك الصلة بالله جل وعلا. وتفسير ذلك أن المنظور الإسلامي يقوم على أن للإنسان ولا شك حاجاته الدنيوية التي بها قيام حياته واستمرارها، ولكن هذه الحاجات تتسم أيضاً بأنها شديدة النسبية نتيجة لما يتميز به الإنسان من مرونة مدهشة في هذا الصدد. فإذا نظرنا إلى الحاجة إلى الطعام كمثال لوجدنا أن الإنسان في الأساس تكفيه «لقيمات يقمن صلبه» ولكنه مع ذلك قد يتجاوز في طلبه إشباع تلك الحاجة تجاوزاً كبيراً بحيث تتطلب الكثير والكثير لإشباعها. ومن هنا فإن الناس عندما يواجهون بظروف يفتقدون فيها من الموارد ما يشبع حاجاتهم الدنيوية فإنهم قد يتعرضون للمشكلات، ولكن درجة الشعور بالإحباط وحجم العدوان المصاحب لهذا الشعور يتوقف على عوامل عدة. ويبدو لنا أن التصور الإسلامي يقوم على أن أهم هذه العوامل – مرة أخرى – هو نوع صلة الإنسان بربه، فالإنسان الذي يوقن بأن له رباً يملك خزائن كل خير في الأرض أو في السماء، وأنه الكريم المرتجى عفوه والمأمول عطاؤه، ولكنه أيضاً يؤمن بأن الله يعطي ويمنع بقَدر وفقاً

لحكمته وعلمه بما يصلح خلقه، فإنه لا بد أن يوقن إما بقرب الفرج في العاجل وبضمان التعويض عما فاته في الدنيا، وإما بالأجر العظيم الذي وُعده الصابرون في الآخرة، بما يؤدي إلى الاطمئنان النفسي الذي يقلل معدلات التوتر والإحباط والعدوان – التي تصاحب بشكل طبيعي نقص إشباع الحاجات – بل وقد تؤدي إلى استبعاد مثل هذه المشاعر والاتجاهات كلية في بعض الحالات وعند بعض الأشخاص.

نود أن نذكِّر هنا بأن غرضنا الأساسي في هذا البحث ليس هو حصر أو استنفاد العوامل المؤثرة في إحداث المشكلات النفسية الاجتماعية بقدر لفت الأنظار إلى العوامل الفريدة التي يتميز بها التصور الإسلامي عن التصورات الوضعية الشائعة بيننا اليوم، بما يؤدي – إن شاء الله تعالى – إلى مناقشة تلك الصياغات وإجراء الحوار حولها، بما يمهد الطريق أمام إجراء الدراسات والبحوث التي تختبر تلك الأطر النظرية.

التدخل المهني في علاج مشكلات الفرد

يتضمن التدخل المهني لعلاج المشكلات الفردية أو المشكلات النفسية الاجتماعية في التصور التقليدي للخدمة الاجتماعية جانبين أساسيين يترابطان أشد الترابط وهما: (1) تقدير الموقف أو الحاجة أو المشكلة أو السلوك assessment، في ضوء افتراضاتنا الأساسية حول الطبيعة الإنسانية، وفي ضوء النظريات المفسرة للسلوك الإنساني في محيطه الاجتماعي، وفي ضوء فهمنا للأسباب العامة لتلك المشكلات، واسترشادا بالنسق القيمي للمجتمع وأهدافه العامة، ويتضمن ذلك: (أ) جمع البيانات الدقيقة حول الوضع الراهن الذي يعايشه العميل بدءاً من وصف الشخصية... إلى مسح الظروف البيئية... إلى توصيف طبيعة العلاقات بين الشخص والبيئة في الوقت الحاضر. (ب) مقارنة الوضع الراهن بالسمات المعيارية التي تحدد ما هو «طبيعي» أو «سوي» بالنسبة لمن هم في مثل الخصائص الديموغرافية للعميل، في ضوء النظرية (أو النظريات) المعتمدة. (ج) الانتهاء بتحديد مناطق أو مواضع الافتراق عن النمط المعياري، ومضاهاتها بمتلازمات الأعراض syndromes التي تتضمنها نظرية الممارسة practice theory. (2) التدخل المهني intervention الذي يستهدف إحداث تأثيرات محددة، باستخدام الوسائل والأدوات المناسبة، في ضوء تقدير الموقف، وفي إطار النظريات العلمية والنسق القيمي والفلسفة العامة للمهنة والمجتمع.

من الواضح أن هذه المهام تنطلق من النموذج العام لحل – المشكلات – problem - solving في ضوء الدراسة المنظمة للموقف، وأنها مصاغة بشكل عام يسمح بتطبيقها بشكل مرن في ضوء الأطر الثقافية والدينية للمجتمع، إدراكاً من المنظرين للاختلاف والتنوع الشديد بين المجتمعات في هذا الصدد. ومن هنا، فإن «بنية» هذا النموذج تسمح بشكل كبير بتحميله من الداخل «بالمحتوى» النظري والقيمي الملائم للمجتمع المعين الذي تتم الممارسة في إطاره. وفي ضوء ذلك، فإن من الممكن استخدام التصور الإسلامي بسهولة ويسر لكي يكون نقطة الانطلاق في هذا النموذج من دون أي تعسف، كما أننا لسنا في الواقع بأي حاجة إلى إجراء أي تعديلات جوهرية عليه من هذه الناحية (بنية النموذج) وإن كنا بحاجة لإعادة نظر شاملة في «المحتوى» الشائع في الكتابات التقليدية عند غيرنا.

تقدير الموقف في المنظور التقليدي:

محور الاهتمام في كل ما يتصل بحل المشكلات النفسية الاجتماعية هو «العلاقات الاجتماعية» أو «التفاعلات التي تتم بين الناس وبيئاتهم» أو ما يتصل «بأداء الوظائف الاجتماعية»، بحيث ينصب الاهتمام على تحسين قدرة الناس على القيام بمطالب حياتهم، والمساعدة على تخفيف مشكلاتهم وكروبهم، ومساعدتهم في تحقيق آمالهم الفردية والجمعية. وقد بذل العديد من المنظرين جهوداً لتحديد ماهية تلك الصعوبات والمشكلات والحاجات التي تتدخل الخدمة الاجتماعية للمعاونة في مواجهتها، فرأى البعض (northen 1987, 172-173) أن مشكلات العملاء إنما تدور حول أداء الأدوار role Performance وخصوصاً في ما يتصل بما يلي:

(1) قصور أو نقص الإمكانات المادية، سواء منها ما اتصل بضعف في القدرات الشخصية يعوق أداء الأدوار، أو ما اتصل بنقص في المعرفة والتدريب والإعداد. (2) اضطرابات الشخصية. (3) تناقض متطلبات الأدوار الاجتماعية، كعدم القدرة على التوفيق بين عدد من الأدوار المهمة، أو عدم القدرة على الارتفاع إلى مستوى توقعات الآخرين، أو غموض توقعات الأدوار وتناقضها.

وقد قدم آخرون تصنيفاً للمشكلات التي تتصدى لها الممارسة، يقوم على أساس النظر للمشكلات باعتبار أنها في جوهرها، تمثل «رغبات غير مشبعة»، وفي ضوء ذلك يمكن تقسيم هذه المشكلات إلى الفئات الآتية: (1) الصراع في العلاقات الشخصية بين الأفراد. (2) مشكلات في العلاقات مع المنظمات الرسمية. (3) صعوبات في أداء الأدوار الاجتماعية. (4) صعوبات في اتخاذ قرارات هامة. (5) اضطرابات انفعالية نشأت كردود أفعال لمواقف صعبة. (6) نقص الموارد. (7) اضطرابات نفسية وسلوكية أخرى.

والمتأمل للطريقة التي ينظر بها الأخصائيون الاجتماعيون لمشكلات العملاء – والتي في ضوئها يتم التدخل المهني للخدمة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة – سرعان ما يتبين له أن محور الاهتمام فيها جميعا يدور حول أمرين أساسيين: (أ) إشباع الحاجات الدنيوية. (ب) مواجهة ما يرتبط بنقص الإشباع من صعوبات في العلاقات مع الآخرين – أيضا في نطاق هذه الحياة الدنيا – أو ما يرتبط بهذا كله من اضطرابات في النفوس والعقول تنغص على الناس عيشهم.

لا يجادل إلا مكابر في أهمية العوامل المذكورة، فهي تتصل اتصالا مباشرا بنوعية الحياة والمعاناة اليومية للناس، وهي تستحق أن يبذل الأخصائيون الاجتماعيون وغيرهم من المهنيين المتعاونين معهم جهودهم للمساعدة في مواجهتها، ولكن الأسئلة التي تطرح نفسها بقوة هنا – في ضوء ما تعرضنا له في ما سبق – هي: (1) هل يمكن فهم مشكلات العملاء – حتى ما اتصل منها بإشباع الحاجات المادية والدنيوية بصفة عامة – من دون دراسة مدى تأثرها بالجوانب الروحية المتصلة بصلة الإنسان بربه؟ (2) هل يمكن أن يبنى التدخل المهني لمساعدة العملاء على مواجهة تلك المشكلات الدنيوية ذاتها، مع الإصرار على إغفال تلك العوامل الروحية؟ (3) وحتى لو سلمنا جدلا بأن في الإمكان فهم تلك المشكلات الدنيوية والمساعدة على حلها مع إغفال العوامل الروحية، فإن للمرء أن يتساءل

عن مدى جدوى المعونة التي نقدمها للناس والتي تأخذ بأيدي العملاء في سعيهم لتجاوز عقبات محدودة تعترض حياتهم الدنيا، وتتوقف دون مساعدتهم على النجاة بأنفسهم من غضب الله في الدنيا وفي الآخرة.

إن من الضروري للمشتغلين بالعلوم الاجتماعية أن ينتبهوا إلى أنه لم يعد من الممكن تجاهل أمثال تلك القضايا الجوهرية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الإطار التصوري الذي لا محيص – من الناحية العلمية – من الانطلاق منه في فهم الإنسان على الوجه الذي بيناه. إن الصرامة العلمية لتقتضي منا أن نتعامل مع الموقف بشجاعة بدلا من الاختباء وراء مقولات فلسفة العلوم في القرن التاسع عشر، بزعم حيدة وموضوعية لا أصل لهما، فلسفة لا ترى في الوحي (الذي كانت تمثله الكنيسة) إلا خرافات وضلالات، أو في أفضل الظروف لا ترى فيه إلا وعظاً وإرشاداً لا محل لهما في محيط «العلوم» الاجتماعية، ونحن في حل من الالتزام بمثل تلك الآراء التي تعرضت للنقد الشديد في إطار الفلسفة الجديدة للعلم (أجروس وستانسيو 1989؛ رجب 1996؛ Capra 1982).

تقدير الموقف في التصور الإسلامي:

عملية تقدير الموقف – في المنظور الإسلامي – ينبغي من دون شك أن تتضمن دراسة ما يتصل بالحاجات الدنيوية (المادية والنفسية والاجتماعية) غير المشبعة، ولكنها أيضا ينبغي أن تتضمن قبل هذا وبعده تقدير الموقف أيضا فيما يتعلق «بنوع صلة العميل بربه» سواء من النواحي المعرفية المتعلقة بصحة الاعتقاد والسلامة من البدعيات والشركيات، أو من النواحي القلبية الوجدانية أو السلوكية التعبدية بالمعنى الضيق للعبادات وبالمعنى الواسع «للعبادة» الذي يشمل طاعة الله فيما أمر ونهى في كل جوانب الحياة. وقد يبدو هذا المطلب غريبا في عيوننا التي عاشت طويلا في رحاب – أقصد في ضيق – منطلقات البحث الامبيريقية (التي تقتصر على دراسة ما هو محسوس) التي تحصر الدراسة «العلمية» في نطاق السلوك «الموضوعي» الظاهر على الوجه الذي وصل إلينا من الغرب العلماني، ولكن عجبنا قد يزول عندما نرى أن عدداً من كبار رجال الخدمة الاجتماعية الغربيين، أنفسهم، قد بدأوا في المطالبة بالاهتمام بالنواحي الروحية والأخلاقية عند تقدير الموقف ودراسة العميل وبيئته. فقد دعا بعضهم إلى توسيع نطاق مفهوم الشخص في البيئة person-in-the-environment الذي يعتبر محور ارتكاز الخدمة الاجتماعية لكي يشمل ليس فقط دراسة علاقات العميل مع البيئة الاجتماعية، وإنما أيضا مع العالم فوق – الإنساني، أو مع «الحقيقة المطلقة»، كما يطالبون بضرورة التوصل إلى معايير لتقدير درجة الارتقاء الروحي والأخلاقي للعميل moral and spiritual development بل إن بعضهم قد اقترح بالفعل (Canda 1988, 246) بعض المعايير التي يرى أنها تصلح مبدئيا لتقييم أو قياس درجة الارتقاء الروحي للعملاء مثل: (أ) درجة رضاء العميل عن حياته. (ب) درجة الاهتمام والحدب التي تشيع في علاقات العميل مع الآخرين. (ج) القدرة على إدراك المعاني الأخلاقية السامية «في المواقف المعقدة». (د) الاستعداد لتقبل فكرة حتمية الموت والمرض وما يشابهها مما يتحدى شعور الإنسان بمعنى الحياة وهدفها.

على أي حال، فلا شك أننا مطالبون ببذل جهود كبيرة لبلورة أدوات تصلح لقياس مثل هذه المفاهيم لاستخدامها في تقدير موقف العملاء من الناحية الروحية أو الدينية، والواقع أنه لا يبدو أن هناك ما يمنع من استخدام اصطلاح «مستوى التدين» أو اصطلاح «درجة الارتقاء الروحي» للتعبير عن فكرة «نوع صلة العميل بالله سبحانه وتعالى» التي تعنينا في تقدير موقف العميل. ونحن نتوقع أن تتسم عملية تقدير الموقف في التصور الإسلامي بالشمول، فتضم ما يتصل بالحاجات الدنيوية المادية كما تضم ما يتعلق بالنواحي الروحية المتصلة بصلة العميل بربه، ومن الطبيعي أننا لن نركز هنا على تفصيلات ما يتعلق بالنوع الأول من الحاجات (الدنيوية والمادية والنفسية والاجتماعية) على اعتبار أن المراجع التقليدية تفيض بها، ولكننا سنركز بدلا من ذلك على النوع الثاني (المتصل بالحاجات الروحية) وبالتفاعل بينهما. وفي هذا المقام فإننا نتوقع أن تنتهي نتيجة عملية تقدير الموقف، بالنسبة للعملاء، إلى ظهور واحدة من الحالات الثلاث الآتية:

(1) أن يكون العميل صحيح الاعتقاد (مقيما على التوحيد الخالص بريئا من الشركيات والبدعيات)، وأن يكون هذا الاعتقاد الصحيح عميقا بدرجة يهيمن معها على القلب والوجدان، ويكون مقترنا بسلامة الفطرة ونقائها، وهنا فإننا نتوقع أن يكون السلوك في جملته مطابقا للشرع، مستهدفا ما يرضي الله سبحانه وتعالى. كما نتوقع أن مثل هذا الشخص إذا ابتلي بشيء من الخوف أو الجوع أو بنقص في الأموال والأنفس والثمرات فإنه يكون من الصابرين المحتسبين الطامعين في حسن العوض من الله في الدنيا، الموقنين بحسن الجزاء في الآخرة، ويترتب على ذلك أن يكون سعيه لمواجهة أي مشكلات تصادفه سعيا متزنا غير مشوب بالجزع أو الفزع أو الخوف أو الاضطراب، وأما إذا ابتلي مثل هذا الشخص بفتنة الوفرة في النعم والخيرات فإن هذا لن يؤدي إلى الطغيان أو التجاوز أو الوقوع في الانحرافات.

(2) أن يكون العميل صحيح الاعتقاد أيضا، ولكن هذا الاعتقاد الصحيح لا أثر له على القلب والوجدان، بمعنى أن الشخص يواجه حالة من عدم الارتباط بين الفكر والعاطفة، فأقواله تعبر عن اعتقادات صحيحة، ولكن هذه الأقوال لا تصل إلى تحريك القلب والوجدان، ما يعني عجز هذا النوع من الاعتقاد عن جمع الهمة بالقوة الكافية في اتجاه فعل المأمورات واجتناب المحظورات، وهنا فإننا سنلاحظ اضطرابا في السلوك، لأن مداخل الشيطان على مثل هذا الشخص تكون كثيرة، وميله مع ما تهوى النفس شديدا، فنجد العميل يخلط عملا صالحا وآخر سيئا، وبالتالي فإن استجاباته عندما يواجه الابتلاء بالشر أو الابتلاء بالخير تتفاوت تفاوتا كبيرا.

(3) أن يكون العميل سقيم الاعتقاد، يختلط التوحيد عنده ببعض الشركيات أو البدعيات، وهنا فإننا نتوقع أن يكون مثل هذا الشخص مصابا بأمراض القلوب التي وصفها العديد من أهل العلم، سواء منها ما كان من أمراض الشبهات أو أمراض الشهوات، فثقة مثل هذا العميل في الله وصدق التوكل عليه تكون محل نظر شديد، كما أن احتمالات انخراطه في التجاوزات في إشباع الشهوات تكون كبيرة، ومن هنا يكون الخذلان نصيبه،

فتجده يصاب بالهلع والجزع الشديد عند الابتلاء بالنقص كما يصاب بالشح والطغيان أن رآه استغنى، وفي كل الأحوال فهو مصدر للمشكلات لنفسه ولغيره.

وسائل التدخل المهني:

مرة أخرى، فإننا نذكر بأن طريقة التدخل المهني للخدمة الاجتماعية في نطاق التصور الغربي يمكن توصيفها في كلمات قليلة على الوجه التالي: (1) تقديم الموارد الناقصة التي يمكن أن تشبع حاجات العملاء. (2) إصلاح العلاقات الاجتماعية المضطربة. (3) مساعدة العملاء في أداء أدوارهم الاجتماعية. (4) تقديم المعونة النفسية والتشجيع الكافي لطمأنة العملاء أنهم ليسوا وحدهم.

إذا نظرنا إلى الكيفية التي يتم من خلالها تقديم تلك الخدمات لوجدنا على رأسها: (أ) تكوين «العلاقة المهنية» بين الأخصائي والعميل، وهي علاقة مساعدة مهنية تقوم على تقبل العملاء كما هم، مع إشعارهم بالرغبة في مساعدتهم، يمهد الطريق أمام تقبل العملاء للخطة العلاجية، فهي بمثابة المعبر الذي تنتقل فوقه خدمات المؤسسة ودعم المجتمع. (ب) استخدام موارد المؤسسة والمجتمع في إشباع حاجات العميل الدنيوية، سواء في ذلك المجتمع المحلي (القرية – الحي – المدينة) أو المجتمع الأكبر، تستوي في ذلك الموارد الحكومية أو غير الحكومية.

أما أساليب ومهارات التدخل أو العمل المباشر مع العملاء في هذا الإطار فهي مختلفة يذكر منها: مهارات الدراسة، الملاحظة، فن المقابلة، الاتصال اللفظي وغير اللفظي، القدرة على فهم المشاعر، القدرة على المشاركة الوجدانية، تقدير نقاط القوة في الشخصية، فهم خريطة المؤثرات البيئية، القدرة على وضع الخطط العلاجية، التوضيح، التشجيع والتدعيم، المواجهة، الوساطة، الدفاع، المفاوضة، المساندة، فهم المجتمع المحلي، القدرة على تعبئة الموارد لمصلحة العميل، تعديل البيئة، المتابعة، التقويم.

على الرغم من أهمية هذه الاستراتيجيات العامة وتلك الأساليب الفنية فإنها ليست كافية للاستجابة لمتطلبات العمل المهني في التصور الإسلامي – على الوجه الذي رأيناه في الفقرات السابقة – في نتائج عملية تقدير الموقف، والتي تأخذ الأبعاد الروحية في الاعتبار، ومن هنا فإنها – مرة أخرى – بحاجة إلى الاستكمال في بعض الجوانب كما أنها حتى بالنسبة لما يعتبر منها ذا فائدة كبيرة لا بد من أن توضع في نصابها في الموقع الذي يمليه التصور الإسلامي. فمن الواضح ابتداء أنه ينبغي لنا أن نستصحب نتائج عملية تقدير الموقف بالصورة التي انتهينا إليها في الفقرات السابقة، وهنا فإننا سنتبين أن كل فئة من الفئات الثلاث من العملاء ستتطلب نوعا مختلفا من التدخل المهني الذي يلائمها، ولعله قد تبين لنا أن هذه الأنواع الثلاثة تتدرج فيما بينها تصاعديا فيما يتصل بدرجة حاجتنا للتركيز على نوع صلتها بالله كأساس للمساعدة على مواجهة النواحي الإشكالية في موقفها. إن النوع الأول – على العكس من النوعين الثاني والثالث – سيعتبر نوع الحياة الروحية عنده من نقاط القوة التي يمكن استثمارها لزيادة فاعليته في مواجهة الموقف أو الصعوبة التي صادفته، ومن هنا فإننا سنمر على هذا النوع مرورا سريعا لكي نركز على النوع الثاني باعتباره أكثر حاجة للمساعدة في هذه الجوانب الروحية من النوع

الأول. ولما كان النوعان الثاني والثالث، من جهة أخرى، مشتركين في معظم الخصائص العامة مع حاجة الأخير لنوع إضافي من المساعدة لتصحيح الجوانب الاعتقادية فإننا - لتجنب التكرار - سنركز في النوع الثالث على هذه المشكلة الإضافية مكتفين بما أوردناه مما هو مشترك في التعامل مع النوع الثاني من العملاء. ونود أن نعيد التأكيد هنا - مرة أخرى - على أن الاستراتيجيات والأدوات التي نصفها في ما يلي لا تستبعد الاستراتيجيات والأدوات الفنية التقليدية، ولكنها من جهة تستكملها، ومن جهة أخرى تضعها في مواضعها الملائمة بعد أخذ الأبعاد الروحية في الاعتبار.

النوع الأول: حالة سلامة الاعتقاد، مع حياة القلب، وصفاء الفطرة: يلاحظ أن الأخصائي لا يتوقع أن يواجه صعوبة كبيرة في العمل مع مثل تلك الحالات للأسباب الآتية: (1) أن هذه الحالات لن تكون معقدة بتفاعلات نفسية، أو مشوشة بمضاعفات وجدانية منعكسة عن المشكلات أو الصعوبات الدنيوية المعتادة. (2) إن تعامل هذا النوع من الأشخاص مع الأخصائي أو مع غيره يتصف عادة بالاستقامة والبعد عن الالتواء، ما يتوقع معه التزام العميل بالصدق، وإمكانية الاعتماد على التزامه بالخطط العلاجية. (3) إن عناصر القوة في الشخصية تكون كبيرة ما يتيح مدى أوسع من فرص العمل مع العميل لتجاوز الموقف الحالي. وهنا تتمثل الاستراتيجية المستخدمة في تقديم العون المادي أو المتصل بالعلاقات الاجتماعية أو غيرها بحسب الحاجة في: (أ) ففي حالة احتياج العميل إلى موارد مالية فإن من المناسب هنا الاكتفاء بتقديم «العون المادي» حيث لن توجد عادة مضاعفات انفعالية أو روحية من النوع الذي يتطلب معونة أكثر عمقا. (ب) وفي حالة مواجهة العميل لصعوبات في العلاقات مع آخرين نتيجة لعدم كفاية خبراته ومهاراته الاجتماعية، فإن من المناسب هنا تقديم العون الاجتماعي المتمثل في «التدريب على المهارات الاجتماعية» اللازمة لمساعدته على مواجهة تلك الصعوبات. (ج) وقد يحتاج العميل من هذا النوع إلى «معونة تيسيرية» من نوع التوسط brokerage أو الدفاع advocacy أو المفاوضة negotiation عند التعامل مع المنظمات الرسمية التي يخرج التعامل معها عن نطاق خبراته السابقة.

النوع الثاني: حالة صحة الاعتقاد من دون هيمنته على القلب: إن مثل هذا العميل عندما يواجه مشكلات أو صعوبات في حياته الدنيوية، أو عندما يعاني - من دون إدراك كامل - من الآثار المترتبة على عدم التزامه القلبي والسلوكي بما «يعرف» أنه الحق يكون في حالة من القلق والاضطراب والتردد، فهو قد يتذكر ما يقضي به سلامة اعتقاده فيصبر على مواجهة المواقف الصعبة حينا، ولكنه يعود للجزع أحيانا كثيرة لأنه يسلم نفسه لنفسه أكثر من تسليمها لخالقه ومولاه، والصعوبة الأولى التي تواجه الأخصائي الاجتماعي المسلم في العمل مع هذا العميل تكمن في مقاومته الشديدة للاعتراف بالتقصير في حق نفسه وفي حق ربه، أو في الاعتراف بأن الخطة التي اختطها لنفسه في الحياة تبتعد في جوانب جوهرية عما يلزمه به اعتقاده الصحيح، وكلما فاتحه الأخصائي في هذا الأمر فإن العميل يسابقه في ترديد «الأقوال» التي تعبر عن عقيدة صحيحة، مع دفاعات شديدة يحاول أن يمنع بها نفسه أو الأخصائي من النفاذ إلى حقيقة ولائه القلبي

غير المستقر. ويرجع السبب في مثل هذا التشبث الزائد بالاعتمادية على النفس والثقة بها – الذي يحول دون كمال الاستسلام لله عز وجل والاعتماد عليه – إلى ما سبق أن عرضناه عن الطبيعة الإنسانية. والإنسان بحكم قرب الإشباعات الدنيوية من نفسه على هذا الوجه يميل إلى الظن بأن السعادة تتحقق طرديا مع ازدياد إشباع مرغوبات النفس، بمعنى أنه كلما ازداد إشباع الحاجات البدنية الدنيوية ازدادت السعادة، ولا يخطر على البال – إلا بتوجيه وتعليم وخبرة شخصية وتدريب – حقيقة أن الإنسان كائن معقد يحوي إلى جانب البدن (الذي يسير وفقا للقاعدة المذكورة) روحا قد تسير في «عكس الاتجاه» بمعنى أنه كلما أغرق الإنسان وتجاوز في إشباع حاجاته الدنيوية قلت سعادته «الكلية»، وكلما قل الإشباع ازدادت السعادة الكلية (أي التي تشمله كله ككائن حي مكون من بدن وروح). وإذن فإن العلاج هنا يتمثل أساسا في معاونة العميل على مقاومة أنس النفس (الجبلي) بالماديات لإفساح المجال أمام أنس الروح بالعبادات والطاعات التي تفتح الطريق أمام حسن الصلة بالله سبحانه وتعالى، ومن هنا يصبح «التحكم في النفس» والسيطرة عليها لتوجيهها نحو خدمة الإنسان الكلي (بدناً وروحاً) بدلاً من خدمة حاجات البدن وحدها، هو المفتاح لحل الموقف الإشكالي، فبه يتمكن المرء من الإمساك بزمام نفسه وقيادتها في الطريق الذي يحييها، ومن ثم يتمكن من الإمساك بزمام حياته كلها ليوجهها بنعمة الله إلى ما يرضي الرب. ولكن هذا يتطلب عملية إعادة – تعليم ضد التيار كما يقولون، أي تغيير التوجُّه البشري ضد ما تهواه النفس، أي تحويلها من الاعتماد على المخلوقين (الذات – الآخرين) لجلب ما يظن الإنسان أنه ينفعه (المال – الجاه – الشهوات)، إلى الاعتماد على الله سبحانه وتعالى والاطمئنان إلى أن في ذلك أكبر ضمان لتحقيق كل المرغوبات على الوجه الذي يرضي الرب ويحقق أكبر حاصل ممكن من الخير الكلي في الوقت ذاته. ويتطلب التعامل مع هذا النوع مع العملاء استخدام استراتيجية متعددة الأوجه، تستهدف معاونة العميل على إعادة النظر في حياته واستعادة توازنه، يتولى الأخصائي في إطارها الأخذ بيد العميل خلال كل مرحلة أو وجه من أوجهها على النحو التالي:

(1) إنشاء العلاقة المهنية القائمة على الأخوة في الله بين الأخصائي والعميل لأنها هي أساس النجاح في تحقيق الأهداف النبيلة التي يريد الأخصائي تحقيقها، وذلك للاعتبارات الآتية: (أ) أنها حجر الزاوية في تقبل العميل للأخصائي. (ب) وأنها الأساس في قبول تدخل الأخصائي في ما يعتبر من أخص وأخفى جوانب حياة الإنسان: الجانب الروحي – الاعتقادي. (ج) وهي الأساس في تقبل الخطة العلاجية من جانب العميل. (د) وهي من العوامل المساعدة على التزام العميل بتنفيذ الخطة العلاجية. ولكن هذا المستوى من «العلاقة المهنية»، بهذا المعنى الموسع، يثير التساؤل عن نوع توجه المعالج أو المرشد أو الأخصائي الاجتماعي القادر عليه، ويشير بوضوح إلى أهمية اختيار أولئك المهنيين وإعدادهم الإعداد الكافي ليكونوا هم أنفسهم من أهل السلامة في الاعتقاد والحياة في القلب والاستقامة في السلوك، وكلما اقترب المهنيون المساعدون من هذا النموذج المثالي ازدادت احتمالات نجاحهم في العمل من منظور إسلامي.

هناك قضية أخرى تتصل بكيفية تعامل الأخصائي الاجتماعي المسلم مع ما قد يحدث من رفض بعض من أنواع العملاء للتعاون مع الأخصائي على هذا المستوى المتعمق الذي يتطلبه العمل من المنظور الإسلامي، وهنا فإننا نقترح أن يكون لدى الأخصائي الاستعداد دائما للعودة بالتعامل مع العميل - في مثل هذه الحالة - إلى مستوى التعامل الأكثر سطحية الذي ألفناه في الكتابات التقليدية للخدمة الاجتماعية والذي يقتصر على الأمور الدنيوية القريبة، على أن يتم هذا الانتقال - إذا حدث - بنفس راضية من دون أي غضاضة أو مرارة من جانب الأخصائي انطلاقا من الإيمان بأن «الهدى هدى الله» وبأن الله سبحانه وتعالى يعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب ولا يعطي الدين إلا لمن أحب وضمانا لعدم انقطاع العلاقة بين الأخصائي والعميل، بل إن من الممكن القول أن عملية الرجوع إلى المستوى المألوف من التعامل بنزاهة وتجرد من جانب الأخصائي لا يزيد العميل إلا اطمئنانا إليه وقد يكون هذا هو الضمان لعودة العميل لطلب المعونة في الوقت الذي يناسبه، وبالإيقاع الذي تحتمله حالته.

2 - مساعدة العميل على الاعتراف بأنه يواجه مشكلة لا يستطيع حلها وحده ومساعدته على الاعتراف بأنه بحاجة للمساعدة والاعتراف بأن حل المشكلة يتطلب ما هو أكثر من مجرد الحصول على المساعدة السطحية المألوفة فقبول العميل بكل هذه الحقائق شرط لا بد منه لتوافر الرغبة والعزم على تحقيق التغييرات الجذرية التي يتطلبها العلاج من المنظور الإسلامي، ولعل ما يعين الأخصائي في هذه المهمة أن يدرك أن العميل ما دام يواجه في الوقت الحالي صعوبة أو ضائقة أو مشكلة فإنه يكون مهيأ للتخلي عن حالة الشعور الزائف بالسيطرة على وجوده (أن رآه استغنى) الذي يرتبط في أحوال السلامة بشيء من الكبر الذي يعوق الاعتراف بالقصور أو التقصير. ومن هنا فإن الموقف الإشكالي قد يكون من مظاهر رحمة الله به إذ أنه يعطيه الفرصة لرؤية الواقع من منظور جديد فيقبل المساعدة في توجيه حياته بشكل أكثر عمقا في اتجاهات أكثر صحة وأقرب إلى تحقيق رضاء الله سبحانه وتعالى.

3 - البدء في إجراءات تقديم العون والمساعدة لإشباع الحاجات الدنيوية (المادية والنفسية والاجتماعية) التي تتطلبها مواجهة الموقف العاجل الذي يعاني منه العميل على الوجه المعهود في الممارسة المهنية التقليدية، وذلك حتى يطمئن العميل من جهة - لرغبة الأخصائي الحقيقية في مد يد العون له وحتى لا يتوهم - من جهة أخرى - أن العمل من منظور الإسلام يتنكر لإشباع الحاجات الإنسانية الطبيعية أو ينكرها.

4 - مساعدة العميل - في الوقت ذاته - في إعادة النظر في الطريقة التي يسوس بها حياته حاليا، وإدراك العلاقة بين الطريقة التي يحيا بها وبين الوقوع في المشكلات ليتبين له أنه يسير في طريق مسدود، طريق الاعتماد على البشر بدلا من الاعتماد على رب البشر، وليتبين له أنه لا خيار أمامه - إذا لم يحدث التغيير المرغوب - إلا استمرار السير في طريق الشقاء النفسي والمعاناة الروحية، في مقابل ما يمكن أن يحققه من خير بالتغير والسير في طريق التوكل على الله سبحانه وتعالى والرضا بحكمه - على أساس أنه لا يكون في ملكه إلا ما يريد وأنه لا يرضى لعباده إلا الطاعة والامتثال لأمره وإلا خذلهم

ووكلهم إلى أنفسهم وإلى حياة من الضياع والخسران في الدنيا وفي الآخرة - فإذا أراد الله للعميل التوفيق فأراد معرفة الطريق فيتم الانتقال معه إلى الخطوة التالية، وإن أعرض ونأى بجانبه ولم يرد إلا الحياة الدنيا فإن الأخصائي - بعد أن بذل جهده - لا يكون أمامه إلا التسليم بموجب ﴿إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء﴾ (القصص: 56)، ثم تنبيه العميل إلى أنه على استعداد دائما للمساعدة، والدعاء له بخير، مع تجنب ما يوحي بالإزراء به أو توجيه اللوم إليه.

5 - بدء برنامج «التنمية الروحية» المتدرجة مع العملاء الذين استجابوا لما يحييهم، والذي يستهدف إزالة الأدران الذي أحاط بالقلب واستعادة صفاء الفطرة ونقائها، والذي يتم من خلال التدريب على القيام بمقادير محسوبة من كل من العبادات والطاعات، في إطار مواقف الحياة العادية. ويلاحظ أن نجاح هذا البرنامج في هذه المرحلة مرهون باقتناع العميل بحاجته إلى التغيير، واقتناعه بحاجته إلى الانتقال من الحياة التي تركز على الحاجات الدنيا وحدها إلى الحياة التي تركز على الحاجات «الكلية» للإنسان - أي إلى إحياء روحه مع عدم التنكر لحاجات بدنه، وهذا يقتضي مساعدة الأخصائي للعميل على اختيار المستوى الملائم كما ونوعا من بين الوسائل والأدوات الآتية، والسير به بشكل متدرج في معارجها بحسب وسعه ووفق درجة استعداده - في الوقت الذي يتم فيه التعامل مع الموقف الإشكالي، ويتم تقديم الخدمات المادية والعينية المناسبة لمن هم في مثل حالته. هذه الوسائل هي: (أ) العبادات، (ب) الطاعات، (ج) الذكر والتلاوة.

6 - إعادة النظر في المشكلة الأصلية وفي طرق الاستجابة لمواقف الحياة في ضوء جديد: إذا نجحت جهود الأخصائي والعميل في تحقيق مستوى أرقى من النمو الروحي عند العميل فإنه يكون الآن مستعدا لما يلي: (أ) مراجعة المشكلة أو الموقف الذي احتاج بسببه إلى المساعدة، والتعرف إلى الأسباب الحقيقية لمشكلاته ثم اتخاذ الإجراءات الواقعية لمواجهة المشكلة أو الموقف وفقا للخطة العلاجية التي يتفق عليها مع الأخصائي. (ب) مراجعة توجهاته في الحياة بطريقة جذرية، واستعادة توازنه فيها، بما يكفل له - بإذن الله - سيطرة على نفسه ليسير في طريق الله ضمن وفد عباده الصالحين.

7 - التدعيم والتثبيت: إن تحقيق أي مرتبة أرقى من مراتب الحياة الروحية لا يعني الثبات عليها، فالقوى المؤثرة إيجابا وسلبا في التكوين الإنساني فعالة متحركة على الدوام، ومن هنا فإن من الضروري معاونة العميل على حماية مواقعه وتثبيت دعائمها، بل والعمل الدائب نحو كسب مواقع جديدة وذلك من خلال التأكيد على الثقة في الله جل وعلا، وتوقع التوفيق منه سبحانه وتعالى لمن أقبل على سلوك طريقه، والاطمئنان إلى معونته ونصره لمن أطاعه واتقاه، مما يؤدي إلى تثبيت قلب العميل، ومعاونته على الاستمرار على النهج حتى يلقى ربه غير مبدل.

النوع الثالث: حالة فساد الاعتقاد وسقم القلوب: يتمثل العلاج في هذه الحالة أساسا في العمل على تصحيح العقيدة أولا، حتى ينفتح الباب أمام إمكانية إصلاح القلب، ويتضمن ذلك تحديد مناطق الاختلال في الاعتقاد، التي ترتب عليها متابعة الأهواء والشهوات، التي تسببت بدورها في حدوث المشكلات السلوكية التي يواجهها العميل، ثم

العمل على إزالة تلك الاختلالات، وإعادة تعليم العميل ما ينبغي أن يحل محلها من سليم الاعتقاد سواء قام الأخصائي بذلك بنفسه أو بالتعاون مع أهل العلم ممن هم أقدر منه على ذلك الأمر. وعلى كل حال، فإن العمل مع هذا النوع من العملاء يتطلب إلماما كافيا من جانب الأخصائي بأشكال الانحرافات العقدية الهامة الشائعة في منطقة عمله، كما يتطلب تمرسا في فهم الجوانب المتصلة بها وبالرد عليها في نطاق علوم أصول الدين. ويلاحظ أنه بعد إتمام مرحلة تصحيح العقيدة من الشركيات والبدع والخرافات، فإن على الأخصائي الاجتماعي المسلم أن يسير في تدخله المهني وفقا للاستراتيجيات التي سبق وصفها بالنسبة للعملاء من النوع الثاني، والتي لا نحتاج إلى تكرارها هنا مرة أخرى.

الخاتمة

لقد حاولنا في هذه الورقة تقديم مثال عملي لتطبيق «المرحلة الأولى» من مراحل منهجية إسلامية المعرفة على أحد الموضوعات المهنية المتخصصة في محيط الخدمة الاجتماعية، وغيرها من مهن المساعدة الإنسانية. وبالتالي، فإنه سيكون من الميسور على القارىء المتخصص متابعة الموضوع سواء من جهة «المحتوى» أو من جهة «إجراءات التطبيق» للمنهجية، أما القارىء غير المتخصص فقد لا تعنيه بعض تفصيلات المحتوى، والطبيعي أن ينصرف الاهتمام في هذه الحالة إلى عملية التطبيق وإجراءاتها، ولهذا فإننا قد اختطلنا طريقا وسطا في العرض رجونا أن يحقق هدفنا المحدود، فلم نقصد استيفاء الموضوع عرضا كما ينبغي لحاجة القارىء المتخصص. إلا أنه من الضوروري أن نؤكد، الآن، مرة أخرى، على ما سبق أن ذكرناه من قبل وهو أن هذه المحاولة «جزئية» بمعنى أنها تقتصر على المرحلة الأولى من مراحل منهجية التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية، ألا وهي مرحلة «التنظير» كما قدمنا، وأن نؤكد أن مثل هذه المحاولة إنما تمهد السبيل أمام المرحلة الثانية ألا وهي مرحلة «البحوث والممارسة» للتثبت من القيمة العلمية والعملية لهذا الاجتهاد البشري، من جهة، ثم لتطويره وتفصيل محتواه وزيادة تمايزه، من جهة أخرى، وذلك على الصورة المتعارف عليها في حركة العلم وتقدمه الدائب.

قد يكون من المفيد أن نعطي هنا عددا من الأمثلة لبعض من التساؤلات والقضايا المستمدة من هذا الإطار التصوري المتكامل الذي عرضنا بعض عناصره في الصفحات السابقة، والتي يمكن استنباط فروض منها يتم اختبارها في «مشروعات بحثية» وكذلك عددا من الأمثلة للقضايا التي يمكن اختبارها من خلال «الممارسة المهنية» في العمل المباشر مع العملاء الذين يواجهون هذا النوع من المشكلات. فأما بالنسبة للتساؤلات والقضايا القابلة للاختبار فمن أمثلتها ما يلي: (1) هل توجد علاقة بين درجة الارتقاء الروحي (أو درجة التدين) عند الفرد وبين احتمال (عدم) الوقوع في المشكلات الشخصية أو النفسية الاجتماعية؟ (2) وإذا ثبت وجود هذه العلاقة فأي مكونات هذا المفهوم أكثر ارتباطا (قدرة على التنبؤ) بالوقاية من المشكلات الشخصية أو النفسية الاجتماعية (أداء العبادات، أنواع الطاعات الملموسة، الاتجاهات النفسية المميزة للارتقاء الروحي..)؟ (3) ما هي العوامل التي تفسر «تكرار» وقوع الأفراد في المشكلات الشخصية أو النفسية الاجتماعية، وما هو موقع العوامل الروحية بين هذه العوامل؟ (4) كيف تتفاعل العوامل

الروحية مع بقية المتغيرات السوسيولوجية الأخرى لإحداث أعراض المشكلات الشخصية النفسية الاجتماعية؟ (5) مع ثبات درجة الارتقاء الروحي: هل يتناسب احتمال الوقوع في المشكلات الشخصية أو النفسية الاجتماعية طرديا مع نقص إشباع الحاجات الدنيوية التي يعتبرها الفرد أساسية؟ (6) دراسات تقويمية لتقدير مدى فاعلية العلاج من المنظور الإسلامي في مواجهة أنواع محددة من المشكلات: السلوك العدواني، المشكلات الدراسية، الجريمة، إدمان المخدرات... الخ. (7) دراسات تقويمية لتقدير مدى فاعلية العلاج من المنظور الإسلامي مع أنواع العملاء: بحسب السن (الأحداث، المراهقون، البالغون)، نمط المعيشة (الريف، الحضر)، التعليم (المتعلمون، غير المتعلمين). (8) دراسات تقويمية لتقدير مدى فاعلية العلاج من المنظور الإسلامي بحسب درجة حدة المشكلة التي تم تحويل العميل بسببها.

أما بالنسبة للقضايا التي يمكن اختبارها والممارسات التي يمكن بلورتها تطويرا للنموذج الإسلامي في التدخل المهني من خلال «الممارسة المهنية» في العمل المباشر مع العملاء الذين يواجهون هذا النوع من المشكلات فمن أمثلتها: (1) إلى أي مدى يستجيب العملاء لمحاولة الأخصائي في التعمق لتقدير الموقف في ما يتصل بنوعية حياتهم الروحية؟ (2) ما هي – تحديدا – أشكال وصور المقاومة التي يبديها العملاء من النوع الثاني لجهود الأخصائي عند محاولة مساعدتهم على إدراك وجه الارتباط بين مشكلاتهم وبين نوعية حياتهم الروحية؟ (3) ما هي الأساليب الفنية التي يمكن أن يتبعها الأخصائي عند ظهور كل صورة من صور المقاومة؟ (4) حصر ألوان الاحتياج والقصور المحددة التي عادة ما تواجه العملاء من النوع الأول، وتحديد أنسب الأساليب التي تستخدم في معاونتهم. (5) تصنيف العملاء من النوع الثاني إلى فئات أكثر تفصيلا بحسب درجة النقص في هيمنة الاعتقاد على الوجدان والسلوك ودراسة أنسب الأساليب للتعامل مع كل صنف.

هذه فقط بعض من الأمثلة التي ذكرت بغرض الدلالة على الاتجاه الذي يمكن للبحوث والممارسة أن تسير فيه، وكما ذكرنا فإن نتائج هذه البحوث والممارسات إذ يتم نشرها في الدوريات العلمية المتخصصة، وإذ يتم مراجعتها ونقدها والحوار حولها بين المتخصصين، ستمثل البدايات الحقيقية الأولى للمادة العلمية المؤصلة إسلاميا على وجه الحقيقة، لأنها تكون – عندئذ – قد خضعت للتمحيص، وتم التأكد من مطابقتها للشواهد والسنن الإلهية في الأنفس والمجتمعات.

المصادر

رجب، إبراهيم عبدالرحمن

1996 أ التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية الرياض: دار عالم الكتب، «منهج التوجيه الإسلامي للعلوم الاجتماعية» المسلم المعاصر، السنة 20، مايو/ يوليو، العدد (80).

رجب، إبراهيم عبدالرحمن

1996 ب «منهج التوجيه الإسلامي للعلوم الاجتماعية» المسلم المعاصر، السنة 20، مايو/يوليو، العدد (80).

1992 «التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية» بحث قدم في مؤتمر التوجيه الإسلامي للعلوم، الذي نظمته رابطة الجامعات الإسلامية وجامعة الأزهر، القاهرة، إبريل.

أجروس وستانسيو

1989 العلم في منظوره الجديد، ترجمة كمال خلايلي، سلسلة عالم المعرفة العدد (134) فبراير، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الفاروقي، إسماعيل

1982 «أسلمة المعرفة» المسلم المعاصر، العدد (32).

ابن عاشور، الطاهر

1984 تفسير التحرير والتنوير، تونس: الدار التونسية.

الدباغ، عفاف إبراهيم

1994 المنظور الإسلامي لممارسة الخدمة الاجتماعية، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية للبنات بالرياض، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ومكتبة المؤيد بالرياض.

Capra, F.

1982 The turning point: science, society and the rising culture. London: Flamingo.

Canda, E.

1988 "Spirituality, religions diversity, and social work practice" Social Casework 69 April: 238-247.

Merton. R.

1976 "The sociology of social problems", PP 25-26 In R. Merton, and R. Nisbet eds., contemporary social probelems, 4th ed, New York: Harcourt.

Northen, H.

1987 "Assessment of direct practice", in Encyclopedia of Social Work, 18th ed. vol (1): 171-183.

Rubingtion, E & Martin, W

1995 The study of social problems, 5th ed, New York: Oxford Univ. Press.

المنهجية والرسائل الجامعية العربية: دراسة حالة

سعود بن ضحيان الضحيان*
عبدالله حمد الدليمي**

يعرف معظم من له صلة بالدراسات العليا في جامعاتنا أن لعبارة «عنق الزجاجة» المستعارة في لغتنا مدلولاً واقعياً في مرحلة إعداد الرسائل الجامعية، ففي هذه المرحلة يواجه الطلاب مشكلات عدة تؤثر في المدة التي يقضونها فيها، بل وكذلك في الكيفية وطبيعة العمل الذي ينتجونه في النهاية «الرسالة» أو «الأطروحة». ومن أنواع تلك المشكلات، ما هو مشكلة إدارية أو إجرائية أو منهجية. والنوع الثالث، من دون شكّ، أهم تلك المشكلات وأكثرها أهمية بالنسبة للأهداف المنشودة في إعداد الرسالة؛ وهي تبدأ من لحظة اختيار موضوع الرسالة حتى آخر خطواتها المتمثلة في تحليل النتائج وإعداد قائمة المراجع. وتتطلب المشكلات المذكورة دراسة متعمّقة، لما لها من دلالات واسعة ليس بالنسبة للطلاب وللجامعة وللنظام التعليمي والقائمين عليه فحسب، بل والمجتمع جميعه، باعتبار أن المجتمع هو المتقبل لنتائج مؤسساته العلمية وهو النتاج الذي يساعد على ترشيد برامجه وسياساته.

نظراً لما تمثله المنهجية في صورتيها العلمية والعملية في إجراء البحوث (نقصد بالعلمية القدرات الذهنية للطالب في الفهم والتحليل والتفسير، بينما تعني العملية الخطوات والمراحل المتعلقة بجمع المادة العلمية) من أهمية بالغة في الشكل النهائي للبحوث في مرحلة الدراسات العليا، فإن فقدانها سوف ينعكس سلباً على المستوى العلمي الذي تظهر فيه تلك الرسائل، والمتمثل في افتقارها إلى الإضافات العلمية. ويعتقد الباحثان، أن موضوع الإضافة العلمية في الدراسات العليا ذو علاقة وثيقة بثلاثة محاور، من أهمها: إسهام التراث النظري بمستوياته العديدة في منهجية إجراء البحوث العلمية: أهمية الإشراف الأكاديمي في إجراء الرسائل العلمية، قدرات الطالب البحثية والذهنية في تحديد مشكلة بحثه وصياغته.

* أستاذ مشارك (Associate Prof.) قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.
** أستاذ مساعد (Assistant Prof.) قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

في المحور الأول نجد أنه وعلى الرغم من وفرة المؤلفات المنهجية في المكتبة العربية، إلا أن ذلك لم يساعد معظم طلاب الدراسات العليا في تجاوز مرحلة الفهم الصحيح لإجراء البحوث العلمية، وذلك لظروف عدة فلقد لاحظ الباحثان، من خلال مراجعة عدد من الرسائل العلمية، تكرار الاعتماد على مرجع واحد أو اثنين في ما يتعلق بمنهجية إجراء البحوث، من دون بذل أي جهد في الاطلاع على كتب أخرى حديثة في مناهج البحوث وتصميمها، والتي قد تحمل أفكاراً علمية جديدة في مجال البحث العلمي، وقد يرجع تكرار استخدام المراجع نفسها في إجراء بحوثهم إلى محاولة تقليد لمنهجيّة البحث في الرسائل التي تمت إجازتها. الأمر الذي يؤدي إلى سطحية المعالجات العلمية. وفي هذا الصدد، نتساءل: ما هي أسباب تكرار الاعتماد على مراجع محددة ومكررة في العديد من الرسائل الجامعية؟ ويرى عنصر (1994، 63)، في تناوله لهذه القضية، أن ذلك يرجع إلى تأثير الكتب المتداولة في الجامعة، وبخاصة المكتوب منها بالعربية، إذ تبدو هذه الكتب وكأنها لا تخضع لأية ضوابط علمية، مما جعلها استنساخاً وترجمة مشوهة للأفكار والأطروحات الأصلية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى سطحية الأفكار وسذاجتها، بل وعدم إبداعها. ومن الطبيعي أن تتعمّق هذه السطحية كلما إطردت عملية التشويه والاستنساخ.

من هنا، اتجه الباحثان إلى مراجعة عدد من تلك المراجع ودراستها للتعرف على الكيفيّة التي تمت بها معالجة منهجيّة إجراء البحوث. ويرجع الباحثان سبب عدم تجاوز معظم طلاب الدراسات العليا لمرحلة الفهم الصحيح لمنهجيّة إجراء البحوث إلى الالتباس المتعلق بمعالجة موضوع المنهجيّة في المؤلفات العربية، ومن خلال قراءة عدد من تلك المراجع، نستخلص بعض القضايا المهمة التالية: (أ) تناول هذه المراجع لموضوعات منهجية متنوعة ومتباعدة ومختصرة، من دون توضيح كيفية الاستفادة من المناهج في الواقع والتطبيق. (ب) عدم الاتفاق في ترجمة المصطلحات العلمية يضع الطالب في حالة من الالتباس في إدراك المفاهيم العلمية (فرح والسالم 1979، 35).(ج) تزويد القراء بكم هائل من المعلومات المتنوعة في صفحات قليلة، يجعلها (أي المعلومات) مختصرة جداً ولا تقدم للطالب الفهم الصحيح لخطوات البحث العلمي وأساليبه، ما يؤثر في قدرته على تحديد مشكلة بحثه وصياغتها. (د) عدم تخصيصه كتباً في المناهج العلمية، بل اعتماده في مؤلفه على ما هو موجود في المكتبة العربية، وبالتالي فإن هذا النوع من المؤلفات لم يأتِ بجديد. (هـ) يميل عدد من المؤلفين إلى وضع كتب متخصصة في المناهج، ومنطلقة من طبيعة تخصص المؤلف (مثل: مناهج البحث في علم الاجتماع، في الإدارة، في الخدمة الاجتماعية، في التربية، في الإعلام.. الخ). وهذه النقطة تفتقد إلى عنصر الدقة. فمن المعروف أن المناهج تتصف عادة بالشمولية وتختلق من حيث التطبيقات؛ فالمنهج موحّد في العلوم الاجتماعية، والاختلاف يعود إلى كيفية استخدام ذلك المنهج في التخصص المحدد وتوظيفه.

وفي ما يتعلق بالمحور الثاني نلاحظ أن المكتبة العربية تفتقر إلى بحوث ودراسات متعلقة بدور الإشراف الأكاديمي في إعداد الرسائل العلمية وتنفيذها، فمن المعروف أن مساهمة المشرف الأكاديمي على إجراء البحث العلمي تساعد الطالب في تجاوز العديد من

العقبات التي تواجه الطلاب، ونقصد بمساهمة الإشراف الأكاديمي في هذا الموضوع متابعة الطالب على المستويات التالية: التوجيه علمياً وعملياً والتأكد من تطبيق الطالب للمنهج العلمي والتحقق من مدى التزامه بوحدة أجزاء وعناصر البحث وترابطها، ويعتقد الباحثان أن المستويات الثلاثة السابقة تشكل جوهر استخدام خطوات المنهج العلمي في إجراء البحوث العلمية، فإذا نجح الإشراف الأكاديمي في متابعة الطالب، فإن النتيجة ستكون مثمرة. فضلاً عن ذلك فإن تقارب الاهتمامات العلمية للمشرف الأكاديمي على موضوع بحث الطالب يضيف بعداً أساسياً في تجاوز الصعوبات العلمية والعملية، لأن الشرف في هذه الحالة سوف يكون قادراً على توجيه الطالب مباشرة إلى القضايا ذات الصلة بموضوع البحث، الأمر الذي سوف يساعد الطالب على استغلال قدراته الذهنية في الإبداع والابتكار.

أما المحور الأخير فنقصد به، قدرة الطالب على توظيف الخبرات العلمية والعملية المكتسبة من الإشراف الأكاديمي والمعرفة النظرية في مدى التزامه بالإجراءات المنهجية السليمة منذ لحظة تفكيره في موضوع بحثه حتى تحليل نتائج دراسة تقريره النهائي وكتابته. وتلعب قدرة الطالب الذهنية دوراً أساسياً في تعظيم أو تقليص الاستفادة من هذه المصادر المعرفية (المعرفة النظرية) وبعد استفادة الطالب من تلك المرحلة يجد نفسه أمام مواجهة احتمالين يتمثل الأول في التفاعل الإيجابي مع الخبرات العلمية والعملية من أجل الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تشكل إضافة علمية، بينما يقتصر الاحتمال الثاني على التفاعل الروتيني مع هذه المصادر المعرفية دون إبداع أو ابتكار الأمر الذي يجعل نتائجه ليست سوى تكرار لما اطلع عليه وتعرض له. ونظراً لأهمية القدرات الذهنية والفنية لدى الطالب في تحديد مشكلة البحث وصياغتها بصورة علمية صحيحة تلك التي سوف تساهم، من دون شك، في التتابع المنطقي لبقية الإجراءات المنهجية الأخرى، فقد ركز الباحثان على تناول هذا المحور. باعتباره المحك الأول لمدى استجابة الرسالة لأي إضافة علمية تذكر.

مشكلة البحث

تم اختيار هذا الموضوع، لا لأنه يمثل نقطة البدء في كتابة الرسائل والأبحاث العلمية، بل لما له من أثر بيِّن على مدى تمكن الطالب من تحقيق الإضافة العلمية الجديدة. وفي هذا الصدد يجدر بنا بوصفنا باحثين أن نتذكر ملاحظة حاجي خليفة (القرن العاشر الهجري) القيّمة، حيث يقول:

> «ثم إن التأليف على سبعة أقسام لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها وهي: إما شيء لم يُسبق إليه فيخترعه، أو شيء ناقص يتممه، أو شيء مغلق يشرحه، أو شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه» (صيني 1994، 124).

ولكي يتحقق ذلك الهدف، على الطالب، أولاً، أن يضع في ذهنه بعضاً من الأسئلة التي تفتح له الطريق، والتي منها: ماذا أبحث؟ لماذا أبحث؟ أين أبحث؟ ومن أبحث؟ وكيف أبحث؟ (الهواري 1993، 36)، فإذا تحققت تلك المطالب للطالب فإن مهمة الباحث في تحديد مشكلته البحثية وصياغتها، يصبح أمراً أكثر يسراً وسهولة.

ويرى الباحثان أن تناول أي مشكلة بحثية يتطلب الكشف عن ثلاثة أبعاد بالنسبة لأي باحث وهي: كشف الغموض الذي يكتنف المتغير التابع (مؤشرات المشكلة). والتعرف على المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على المتغير التابع (المعرفة النظرية)، والتعرف على شدة ارتباط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع واتجاهها (تفسير وتحليل النتائج).

في ما يتعلق بالمشكلة التي تمت معالجتها في هذه الدراسة، وجد الباحثان أن هناك نسبة كبيرة من الرسائل العلمية لا تتضمن إضافة علمية جديدة تستحق الذكر (البعد الأول). ويعتقد الباحثان أن غياب تحقيق الإضافة في الرسائل العلمية يعود إلى عدم إتباع الإجراءات المنهجية السليمة. فإذا لم تحقق تلك الرسائل العلمية الإضافة الجديدة في نتائجها، فإن هناك خللاً يكتنف عملية تحديد المشكلة التي اختارها الطالب وصياغتها. وهذا يعني أن هناك علاقة قوية بين تحديد مشكلة البحث وصياغتها بأسلوب منطقي وواضح وتحقيق الإضافة العلمية الجديدة، فالإضافة العلمية تعد هدفاً لكل بحث جديد، ولها أيضاً دور أساسي في الإجراءات المتبعة في إعداد الرسائل العلمية بما فيها الاستنتاجات العلمية. إستناداً إلى ذلك فقد تولدت لدى الباحثين قناعة بأن بعضاً من الرسائل العلمية المجازة لم تأت بجديد يذكر، ما جعلهما يركزان على قضية التحديد والصياغة لمشكلة البحث مدخلاً لمعرفة المتغيرات التي تساهم في تحقيق الإضافة العلمية (البعد الثاني). وذلك باعتبار أن تحديد مشكلة البحث وصياغتها تشكلان الخطوة الأولى على طريق الالتزام بالإجراءات المنهجية اللاحقة.

من هنا، وجد الباحثان أن هناك غموضاً يكتنف قضية إرتباط تحديد مشكلة البحث وصياغتها في بعض الرسائل العلمية (عينة البحث) بالإضافة إلى العلمية، عدم قدرة عدد من طلاب الدراسات العليا على تفسير العلاقات الارتباطية(شدتها واتجاهها) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع يؤدي في النهاية إلى قصور في تحقيق الإضافة العلمية المتوقعة.

ويعد الهدف الرئيسي من إجراء هذه الدراسة التعرف على قدرة الطلاب على تفهم الأبعاد الثلاثة للمشكلة البحثية التي سبق ذكرها لتحقيق الإضافة العلمية المنشودة.

مفاهيم الدراسة

مشكلة البحث[1]: يُعد تعريف مصطلح «مشكلة البحث» من أكثر الأمور جدلاً ونقاشاً في البحوث الاجتماعية والإنسانية، فبعض الباحثين يعتبر أن الوصول إلى تحديد المتغير أو المتغيرات (المستقلة) التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع هي مشكلة البحث، بينما يرى آخرون توضيح طبيعة العلاقة (شدتها واتجاهها) التي تربط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع هي مشكلة البحث.

يتفق الباحثان مع العديد من الباحثين في أن المشكلة البحثية هي، في حقيقة الأمر، عبارة عن غموض أو مجهول يجعل الطالب في موقف يعجز فيه عن تفسير ذلك الغموض أو ذلك المجهول، الأمر الذي يدفعه للبحث والتقصي للوصول إلى الحقيقة (الإضافة العلمية المتوقعة). وعن طريق البحث العلمي يتم كشف وتوضيح ذلك الغموض أو المجهول الذي يكمن – في واقع الأمر – في حدود المتغير التابع وينجلي ذلك الغموض

عندما ينجح الطالب في التعرف على دور المتغيرات المستقلة المرتبطة بالمتغير التابع عن طريق إبراز شدة العلاقة واتجاهها للوصول إلى توضيح الأسباب والعوامل المكونة لذلك المجهول. وبذا تعني المشكلة: «موضوع يحيط به الغموض، وبأنها ظاهرة تحتاج إلى تفسير، وبأنها قضية موضع خلاف (حسن 1982، 148).

تحديد مشكلة البحث: يعني تحديد مشكلة البحث رسم حدود إطار الظاهرة المدروسة، بمعنى تحديد الظاهرة الجزئية المراد دراستها بشكل دقيق ومحدد، بحيث يساهم في المساعدة في الوصول إلى صياغة واضحة لمشكلة البحث (معتوق 1985، 121؛ عنصر 1994، 60).

صياغة مشكلة البحث: بعد أن يتم تحديد المتغيرات المستقلة independent variables المرتبطة بمشكلة البحث ومجالها scope تأتي مرحلة الصياغة، والصياغة هنا، تأتي على شكل عبارة تقريرية رئيسية statement، أو على شكل سؤال أو أكثر يصف طبيعة العلاقة بين متغير مستقل أو أكثر، والمتغير التابع. وقد يتفرع من العبارة التقريرية أو السؤال الرئيسي عدة عبارات تقريرية فرعية أو أسئلة فرعية تتعلق مباشرة بموضوع البحث (عسكر وآخرون 1992، 64-63).

تتطلب الصياغة تحقيق ثلاثة معايير: التحديد الواضح للمتغيرات المستقلة، وقابلية المتغيرات للقياس ووضوح العبارة التقريرية أو السؤال ودقته من حيث توضيح طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة (عبيدات وآخرون 1992، 73).

الإطار النظري للدراسة: يتفق العديد من الباحثين والمهتمين بالقضايا المنهجية في البحوث الاجتماعية في شأن ما يجب أن يشتمل عليه أي بحث في العلوم السلوكية، بحيث إنهم يؤكدون ضرورة أن يتضمن البحث مجموعة من العناصر الرئيسية، والتي منها: مشكلة البحث – أهداف البحث – تساؤلات البحث – مفاهيم البحث... الخ. ولكن العملية البحثية لا تكتفي بوجود العناصر السابقة فحسب، بل تحتاج إلى تفكير يستند على منهج علمي بحيث يربط أجزاء البحث بصورة منطقية وتسلسل واضح، وإلى مهارات ذهنية تساعد الطالب في دقة الاختيار للمرحلة التي ينطلق منها، وانتقاله من مرحلة إلى أخرى، حتى كتابة التقرير النهائي.

من الأخطاء الشائعة عند العديد من طلاب الدراسات العليا – في إعداد بحوثهم – الاستعجال في تحديد مشكلة البحث، إذ يعمدون إلى اختيار موضوع (البحث) بسرعة، من دون الإدراك أن المطلوب هو إجراء عملية تحديد عقلانية وتحليلية، وليس عملية اختيار تتم انطلاقاً من رغبة العمل (معتوق 1985، 111) وقد يتم تحديد مشكلة البحث من دون أن يسبق ذلك وعي جيد بالمعرفة النظرية المتعلقة بالظاهرة أو بالموضوع محل البحث. وتكمن خطورة الانتهاء من تحديد مشكلة البحث وصياغتها، من غير الاستعانة بقراءات نظرية متعمّقة عن موضوع البحث، ومن دون المعرفة التامة للواقع الاجتماعي لمجتمع الدراسة، أن ذلك يؤدي إلى افتقار الباحث إلى القدرة على إدراك ترابط مكونات البحث وتسلسلها بشكل علمي ومنطقي. فالطالب «لا يستطيع درس أي ظاهرة بمعزل عن حصر حدودها، لأن عملية الحصر من المستمسكات المنهجية التي يملكها المحلل (الباحث)،

والتي تساعد في فهم ما هو مطلوب وما هو غير مطلوب. ودقة تحديد الموضوع تنعكس في ما بعد في وضوح الرؤية ووضوح في فهم الظاهرة الشاملة، التي تتضمن الظاهرة الجزئية التي يتم درسها» (معتوق 1985، 111) كما أنه «لا يمكن صياغة الإشكالية إلا ضمن إطار مرجعي بمثابة المقاربة المعرفية التي يجد فيها الباحث أدوات عمله ووسائلها لإنتـاج المعرفة. هذه الوسائل هي مجموعة المفاهـيم والمقـولات النظرية والإجرائية التي تساعده على بلورة الإشكالية وتعين له الطرائـق والتقنيـات التي بإمكانه الاستعـانة بها في إنجـاز دراسته، سواء في مرحلة جمع المعطيات أو مرحلة تفسيرها أو تحليلها» (عنصر 1994، 60).

يعتقد الباحثان أن الانطلاقة الواعية في تحديد مشكلة البحث وصياغتها تتطلب خطة عملية وعلمية تضبط تحركات الباحث نحو تحقيق الأهداف المرسومة. تمثل تلك الخطة في جانبها العلمي، دليلاً استرشادياً يُمكِّن الباحث من إتباع نهج واضح ومستقيم في معالجة موضوع بحثه، من خلال وضع رسم توضيحي يحدد المراحل التي ينطلق منها، والمتمثلة في: المعرفة النظرية الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، مجتمع مشكلة البحث، خبرات الباحث وإمكاناته، بحيث يوصله هذا السعي المتتابع في النهاية إلى التحديد السليم والمنطقي لمشكلة بحثه(انظر شكل 1 و2) أما في ما يتعلق بالجانب العلمي للخطة، فيتحقق ذلك بمدى قدرة الباحث على استيعاب تلك المراحل وفهمها وتوظيفها في تحديد مشكلة البحث وصياغتها. والغاية المرجوة من الالتزام بالناحية العلمية في هذا المقام هي إعمال العقل في عملية ترابط الأفكار وتسلسلها المنطقي. ولكي يحقق الباحث تلك الخطوة العملية والعلمية، عليه مراعاة أن تكون الخطة مختصرة وواضحة ومحددة وتعتمد على خلفية واسعة من الدراسات والبحوث، وأن تكون مترابطة الأجزاء وتمثل وحدة متكاملة. وأن تكون إجراءاتها مرتبطة ارتباطا مباشراً بتساؤلاتها وفروضها» (عسكر وآخرون 1992، 91).

يشير عنصر (1994، 16) في دراسة أجراها على عينة من بحوث طلبة جامعة عنابة في الجزائر، في الفترة 1980-1993، إلى أنها «لا تتعدى تحديداً سطحياً وبسيطاً لمشكلة ما كما هي مصاغة في المعرفة العامية السائدة. وإذا كان تعبير «تحديد المشكلة» يتكرر في هذه الأعمال فإن ما يثير الانتباه هو أن ذلك لا يتم ضمن إطار نظري معين تكون وظيفته مساءلة الواقع والأدبيات التي تناولته الدراسة، وصولاً إلى تقديم صياغة جديدة أو مغايرة لموضوع البحث انطلاقاً من مقاربة معيّنة وباستخدام مجموعة من الأفكار والمقولات والمفاهيم التي تشكل إطاراً نظرياً ومتماسكاً ومتجانساً يكون بمثابة الموجه والمرشد للباحث ليس في عملية صياغة الموضوع فحسب، بل وعند تحليل آليات تشكل الظاهرة وفهمها وعلاقاتها بغيرها في النسيج الاجتماعي للظواهر».

لتوضيح كيفية إختيار مشكلة البحث بشكل واضح نتصور أن دائرة مشكلة البحث مركز مجموعة من الدوائر؛ التي لا يمكن الوصول إليها إلا بعد تجاوز تلك الدوائر، والتي تمثل(انظر شكل 1): المعرفة النظرية وتشمل التراث النظري المتعلق بمجال البحث والمتصل بعدد من التخصصات الاجتماعية؛ الدراسات السابقة المتعلقة بشكل مباشرة أو

غير مباشرة بموضوع البحث؛ المرجعية النظرية المتمثلة في مراجعة النظريات الاجتماعية (إن وجدت) أو النماذج النظرية التطبيقية المتصلة بمشكلة البحث، والاستعانة بها: الواقع الاجتماعي لمجتمع البحث والمتمثل في تفهم الباحث لطبيعة المجتمع من مختلف نواحيه وبناه؛ الخبرات الشخصية للطالب التي تعني مدى إلمامه بالموضوع الذي يتناوله؛ مشكلة البحث وتعني الهدف المقصود من هذا المسار وتتمثل في توضيح الغموض وعالم المجهول الذي يريد الطالب أن يصل إليه ويكتشفه.

عند الوصول إلى الدائرة السادسة (دائرة مشكلة البحث) يكون الطالب قد تزود بحصيلة علمية وعملية تساعده في تحديد الإجراءات التالية: تحديد مشكلة البحث، والمتمثل في رسم حدود إطار الدراسة النظري؛ صياغة مشكلة البحث، تحديد متغيرات الدراسة المرتبطة بموضوع البحث. الأهداف والتساؤلات؛ الإجراءات المنهجية(المنهج والعينة... الخ) جمع البيانات ومعالجتها؛ عرض وتعميم النتائج (انظر شكل 2).

تكمن خطورة القفز إلى مشكلة البحث مباشرة، من دون إجتياز تلك الدوائر كما يوضحها شكل (رقم 1) في النقاط التالية: (1) قد تكون المسألة التي اختارها الباحث غير قابلة للبحث (عدم توفر الإمكانات المادية والبشرية، فضلاً عن صعوبة القياس واختبار المشكلة). (2) عدم التفريق بين مفهومي المشكلات الاجتماعية والمشكلات البحثية. (3) قد لا يمكن تحقيق الأهداف والتساؤلات المتعلقة بالدراسة(لغياب الدقة العلمية في تحديدها).

(4) عدم القدرة على ربط الإطار النظري (المعرفة النظرية والدراسات السابقة) بمشكلة البحث. (5) غياب الترابط بين وحدات البحث (افتقاد البحث إلى فكرة رئيسية توجه وتربط جميع أجزاء البحث في حلقات مترابطة).

ونسوق مثالاً آخر على ذلك التصور: لو أردنا الوصول إلى قطعة أرض ضمن مخطط سكني داخل حي سكني، لا بد أولاً من معرفة المدينة، ثم يلي ذلك تحديد موقع الحي، ثم رقم المخطط، ثم تحديد المربع وأخيراً تحديد قطعة الأرض (على اعتبار أن قطعة الأرض تمثل مشكلة البحث). فلا يمكن أن تصل إلى قطعة الأرض إلاّ بالمرور بتلك المراحل السابقة، في حين أنك لو حاولت التعرف على موقع القطعة بالنسبة للمدينة، من دون المرور بتلك الخطوات المنطقية، فسوف تواجه بأحد الاحتمالات التالية في تحديد الموقع: أن يتم ذلك عن طريق الصدفة، أو تكرار المحاولة والخطأ، أو عدم القدرة على تحديد الموقع. بيد أن تلك الاحتمالات لا تستند إلى إجراء علمي، كما أن النتائج غير مؤكدة، وبالتالي تضع الباحث في حيرة من أمره، فضلاً عن إضاعة الوقت والجهد في البحث عن شيء مجهول، إذن، لا بد أن يأتي التحديد لمشكلة البحث كخطوة أولى بعد تحديد الإطار العام أو المجال المعرفي، بمعنى أن توضح بشكل أكثر ماهيّة المنطلقات المعرفية وما دور التخصص في ذلك. وتأتي الخطوة الثانية في أن ينطلق الطالب من التصور العام لموضوع بحثه إلى التصور الخاص مزوداً بمنهج سليم وأداة مناسبة لجمع البيانات، وأسلوب منطقي في التحليل؛ وهو ما يجعل بحثه بحثاً علمياً مترابطاً، يستطيع أن يعمم نتائجه، وبالتالي يضيف بعداً جديداً إلى التصور العام الذي انطلق منه (تراكم المعرفة).

مما سبق تقديمه، يتضح أن هناك مشكلتين أساسيتين يعاني منهما طلاب الدراسات العليا على وجه الخصوص، تتعلق الأولى بالكيفية التي تم بها اختيار مشكلة بحثية (the problem)؛ والثانية تتعلق بصياغة تلك المشكلة.

إن معرفة مصدر الإحساس بمشكلة معينة، يساهم، بلا شك، في بلورة مشكلة البحث (the problematic) بصورة جلية. وبعض من الباحثين يرى أن مصدر الإحساس بمشكلة معينة جاء نتيجة سؤال أو فكرة في ذهن الباحث، تحتاج إلى تفسير مقنع لا يتوفر في الوثائق والمصادر المكتوبة، ويتولد هذا الإحساس من خلال مطالعات يومية أو قراءة متخصصة أو مشاهدات يومية ذات علاقة بموضوع البحث، أو عن طريق موقف غامض أو حاجة يصعب تلبيتها. وهناك من يرى أن مصدر الإحساس بالمشكلة هو تحقيق أهداف التغيير المتعمد، بحيث يشمل ذلك التغيير إقناع الناس أو ذوي العلاقة لتقبلهم ذلك التغيير (كتسويق سلعة مثلاً). (رمزون 1995، 42) وهو ما يعني أن هناك ثلاثة مصادر للإحساس بمشكلة البحث: المصدر الأول هو التراث النظري للتخصص الذي تنمي إليه مشكلة البحث، والثاني مشاركة الطالب في التفاعل الاجتماعي ومتابعته لقضاياه ومسائله، والثالث الواقع الاجتماعي لمجتمع الدراسة.

من الأمور التي يعاني منها بعض من طلاب الدراسات العليا، عند طرح أسئلة محددة لاختيار مشكلة ما، والتي تحتمل الإجابة الفورية بنعم أو لا، اعتبارهم أن تلك الخطوة تساعد في تحديد مشكلات بحوثهم، وهذا أمر تنقصه الدقة، ومثال على ذلك: ما هي آثار مرض السكري؟ ما هي أهم خدمات الرعاية الصحية؟. هذه الأسئلة لا تترجم الإشكالية الحقيقية.. لماذا؟ لأنه يمكن الإجابة عن تلك الأسئلة من دون أن تكون هناك مشكلة تحتاج إلى بحث أو دراسة. إن طرح الأسئلة التي يمكن الإجابة عنها بنعم أو لا، لا يمكن أن تكشف مشكلة صالحة للبحث والدراسة والتطبيق، لأنها لا تدع مجالاً للتفسير أو التأويل. كذلك فإن المشكلات التي تقوم على المقارنة بين نسبة انتشار ظاهرة الطلاق (على سبيل المثال) في فترتين مختلفتين لا تعتبر مشكلة بحثية، لأن تلك المقارنات ليست إلا خطوات وسيطة في ترتيب المعلومات من أجل عرضها بطريقة يمكن ملاحظتها وتحديد أوجه الشبه والاختلاف لذلك، فإن افتقادنا إلى التحليل والتفسير والاستنباط والتأويل يعني أنه لا توجد مشكلة (الهمالي 1994، 84). غير أنه لا يمنع عند إجرائنا لبعض من المقارنات أن تتبدى لنا بعض من الظواهر التي تصلح مشكلات بحثية، فمثلاً مقارنة معدلات الطلاق على مدى عقود تاريخية عدة قد تكشف عن ارتفاع معدلات الطلاق، الأمر الذي يجعل من الممكن تناول هذه الظاهرة مشكلة البحث.

بعد اختيار المشكلة، لا بد للباحث أن يأخذ في الحسبان أموراً أخرى، تعد من صميم عملية البحث، والتي منها: أن تكون ضمن تخصص الباحث واهتماماته، وأن يتأكد أن المشكلة قابلة للبحث ميدانياً، وأن يتأكد من الوجود الفعلي لمشكلة البحث، وأن تكون المشكلة جديدة أو يتناولها بصورة مختلفة، وإمكانية تعميم النتائج، وتقدير النفقات، وتقدير عامل الوقت (رمزون 1995، 42-44).

يرى الباحثان أن هناك تصوراً خاطئاً لدى طلاب الدراسات العليا، هو التصور الذي

يشير إلى أن الإنتهاء من جمع المادة العلمية وعرض نتائجها (الكمية) يُعد إضافة علمية. فالواقع أن الإضافة العلمية لا تتحقق إلا بعد تفسير النتائج التي توصل إليها الباحث، ذلك أن الإتيان بمعلومة تضيف شيئاً جديداً إلى المعرفة، يعني أن الباحث حقق الهدف المطلوب من إجراء بحثه. (حمودة 1983، 120) وكذلك من المزالق الأخرى التي قد يرتكبها طالب الدراسات العليا في إعداد بحثه الاعتقاد بأن جمع المعلومات والبيانات عن موضوع معين، والخروج بعلاقات تربط بين متغيرات مختلفة ذات درجة معنوية، أنه بذلك أجرى بحثاً علمياً. والواقع أن ما قام به ليس بحثاً، إنما هو ربط لمتغيرات في ما بينها فحسب. فالعديد من البحوث تنتهي عند الوصول إلى معاملات ارتباط ذات درجة معنوية، التي لا تعدو إلا أن تكون عرضاً إحصائياً لمعالجة تلك البيانات عن طريق الحاسب الآلي. في حين يفترض في الطالب بذل جهده في التحليل والاستنباط وذلك بعد حصوله على تلك النتائج الإحصائية، من خلال ما تثيره تلك الارتباطات من أسئلة، مثل: ما طبيعة هذه العلاقة؟ ما هو السبب أو الأسباب الرئيسية لحدوثها؟ إن الإجابة عن تلك التساؤلات تؤدي إلى تقديم تفسيرات لما تعنيه تلك الإرتباطات، الأمر الذي يتطلب نوعاً من الحوار أو الجدل الذي يجعل ذهن الباحث يدخل في معركة مع الحقائق المتوفرة لديه، أملاً في الكشف عن دلالة تلك الوقائع ومغزاها المعبر عن ذلك الإرتباط وهذا هو الفرق بين الباحث والحاسب الآلي. (جلبي 1986، 48).

إن العلاقة بين المتغيرين ما هي إلا صورة تفسيرية لإرتباط متغير مستقل أو أكثر بالمتغير التابع. ومثال ذلك: عندما نقول إننا نريد أن نبحث عن علاقة ظاهرة الطلاق بظاهرة الانحراف؛ فمشكلة البحث هنا ليست تصوير العلاقة بين هاتين الظاهرتين، إنما هي توضيح أوجه المعاناة والمؤشرات المختلفة لظاهرة الانحراف؛ وبالتالي نريد، أولاً أن نكشف صور الغموض والتعقيد والمجهول من ظاهرة الانحراف، وبعد ذلك نقدم بعض الفروض أو التساؤلات(حسب طبيعة الدراسة)، التي تزودنا ببرهنة وإجابة سابقة لأوانها، وهو أن الطلاق (بوصفه متغيراً مستقلاً) له أثر كبير في إنتشار ظاهرة الانحراف بوصفه متغيراً تابعاً. والقصد من عملية الربط، هو التأكد من مدى شدة إرتباط أوجه المعاناة واتجاهها بظاهرة الطلاق. كذلك إثبات أنه في حالة عدم وجود أي علاقة معنوية للمتغير المستقل(الطلاق) بالمتغير التابع (الانحراف)، فإن هناك عوامل أو أسباباً أخرى غير الطلاق، وتتحدد طبيعة المعالجة العلمية لمشكلة البحث بمستوى إدراك ظاهرة الانحراف والمتغيرات المرتبطة بها.

إن تحليل الإرتباط بين المتغيرات المختلفة، والمبني على القياس العلمي لذلك الإرتباط، لا يمكن إدراكه بصورة واضحة إلا إذا اعتمد ذلك التحليل على صياغة واضحة ومحددة لمشكلة البحث.

مرة أخرى، ندرك مدى حاجة الطالب في التحديد الواضح والجليّ لمشكلة بحثه وصياغتها بأسلوب علمي، حيث يعتبر ذلك خطوة أساسية في تقديم بحث علمي مقبول وممهد الطريق لإضافة علمية جديدة. وتلك الخطوة، إذا تمت، فإنها ستقدم مساعدة مهمة في نجاح الخطوات المنهجية اللاحقة، والمنتهية بالتعميم.

الإجراءات المنهجية

تأتي هذه الدراسة لمناقشة قضية مهمة تستحوذ على اهتمام المهتمين بالقضايا المنهجيّة في البحث العلمي، ولمحاولة كشف الأسباب التي وراء عدم التزام عدد من طلاب الدراسات العليا بالمنهج العلمي في تحديد مشكلة بحوثهم وصياغتها.

منهج الدراسة: حيث إن المادة العلمية التي اعتمدت عليها هذه الدراسة تمثل الجزء المنهجي من مضمون رسائل الماجستير والمتعلق بتحديد مشكلة البحث وصياغتها، لذا نجد أنه من المناسب استخدام منهج تحليل المضمون بقصد تحليل تلك الرسائل ومدى مطابقتها وموافقتها للنهج العلمي من حيث التحديد الدقيق والالتزام بصياغة سلسة ومنطقية لمشكلة الدراسة.

ويُعد منهج تحليل المضمون من المناهج الوثائقية والذي يمثل أسلوباً للبحث يستهدف تقديم وصف موضوعي ونسقي وكمي (الهواري ومصلوح 1994، 149-150). وقد تم تطبيق ذلك المنهج بأن تم تحديد مجموعة من المعايير التي قيست على النحو التالي: (1) وجود مشكلة البحث ولها مستويان: الأول توجد مشكلة، والثاني لا توجد مشكلة. (2) تحديد مشكلة البحث ولها ثلاثة مستويات: واضحة جداً، غير واضحة. (3) صياغة مشكلة البحث ولها أربعة مستويات: واضحة جداً، واضحة، غير واضحة، لا توجد. (4) إرتباط الأهداف بالمشكلة ولها أربعة مستويات: مرتبط تماماً، مرتبط إلى حد ما، غير مرتبط، (5) إرتباط التساؤلات بالمشكلة ولها أربعة مستويات: مرتبط تماماً، مرتبط، مرتبط إلى حد ما، غير مرتبط. وللتأكد من دقة مشكلة البحث وصياغتها، تحديداً وصياغةً، فسيتم قياس مدى إرتباط ذلك ومناقشته وتحليله (مشكلة البحث) بتساؤلات الدراسة وأهدافها. بعد ذلك قام الباحثان بقراءة المادة النظرية لعينة الدراسة وتطبيق المعايير السابقة على الرسائل، ومن ثم جمع التكرارات المتعلقة بكل مستوى من مستويات المعايير السابقة الذكر.

وأخيراً قام الباحثان بتحويل البيانات إلى قيم كمية أمكن من خلالها معالجة المعرفة النظرية بقيم كمية تم تفسيرها.

عينة الدراسة

لقد تم اختيار عينة من رسائل الماجستير المجازة في قسم الدراسات الاجتماعية بشعبتيه(علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية) في كلية الآداب – جامعة الملك سعود في مدينة الرياض، باعتبار أنها تشكل مجتمع البحث لهذه الدراسة. ويعود اختيار تلك الرسائل لكون قسم الدراسات الاجتماعية يتفرد، دون الأقسام المماثلة في الجامعات السعودية الأخرى، بمنح درجات الماجستير لتخصص علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وله تجربة طويلة نسبياً تعود إلى عام 1979م، ويعتبر من أوائل الأقسام التي بدأت بتقديم برنامج الماجستير لكلا الشعبتين.

من هنا، انطلق الباحثان في اختيارهما لحجم عينة الدراسة (انظر ملحق 1) من منطلق تباين الموضوعات التي تناولتها تلك الرسائل العلمية والتي أجيزت في الفترة ما

بين 1406-1415هـ، واختلافها، لما لذلك من إنعكاس على المعالجة المنهجية لمفردات العينة، حيث وجد أن عشرين رسالة من مجموعة الرسائل العلمية للماجستير، والمجازة في تلك الفترة، تمثل ذلك التباين والاختلاف. ويعود السبب لاختيار تلك الفترة لما تمثله من مرحلة متقدمة في استخدام تقنيات حديثة في إنتاج تلك الرسائل والتي منها، على سبيل المثال: إدخال البيانات والمعلومات ومعالجتها بواسطة الحاسب.

تساؤلات الدراسة

يتضح من صياغة مشكلة الدراسة أن هناك جانباً مهماً يستحق البحث والتقصي في شأن قدرة طلاب الدراسات العليا على التعامل مع القضايا المنهجية، وبخاصة تحديد مشكلات بحوثهم وصياغتها. ومن أهداف هذه الدراسة كشف أوجه العجز والقصور وتفسيرها لدى عدد من طلاب الماجستير في عملية التحديد والصياغة لمشكلة البحث. وعلى ضور ذلك، يمكن لنا طرح التساؤلات التالية:

(أ) ما مدى وضوح المؤشرات (indicators)، التي انطلقت منها مشكلة البحث، في دقة تحديد وصياغة مشكلة البحث؟ (ب) ما مدى ارتباط تلك المؤشرات بأهداف البحث وتساؤلاته (المتغيرات variables)؟

نتائج الدراسة

1 - **عرض النتائج**: بعد مراجعة الإجراءات المنهجية لعينة البحث وبعد عملية التبويب المتعلقة بالمعايير المستخدمة لقياس مدى التزام تلك الرسائل (انظر جدول رقم 1) بالإجراءات المنهجية الصحيحة والمتمثلة في وجود مشكلة بحثية من عدمه، وتحديد مشكلة البحث وصياغتها ومدى ارتباط الأهداف والتساؤلات بمشكلة البحث. ويتم قياس وجود مشكلة بحثية من عدمه بواسطة قدرة الباحث على توضيح الغموض وإبرازه أو الخلاف الذي يحيط بموضوع الدراسة. ولتوضيح هذا القياس انظر المثال التالي:

أ - عدم وجود مشكلة بحثية: في رسالة الماجستير الموسومة: «دور المجتمعات القروية في التنمية الريفية في منطقة عسير» بين الباحث أن مشكلة بحثه على النحو التالي «.... وحيث إن عمر أحدث المجمعات القروية في منطقة عسير، وقت إجراء الدراسة، حوالي عشر سنوات، ولأن المادة العاشرة من لائحة القرى وتطويرها أسندت إلى المجتمعات القروية العديد من المهام والأعمال لخدمة المواطنين، فإنه من الضروري التعرف على الدور الذي قامت به المجتمعات القروية في المنطقة» (1413هـ9).

ب- وجود مشكلة بحثية: في رسالة الماجستير الموسومة: «محددات اختيار قطاع العمل لخريجي الأقسام النظرية في الجامعات السعودية» بيّن الباحث أن مشكلة بحثه على النحو التالي: «... وتتجمع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والشخصية والتعليمية لتكوّن محددات قطاع العمل للخريجين، ويعتبر موضوع الدراسة هو معرفة هذه المحددات وعلاقتها بعملية قطاع العمل» (1413هـ،7).

يتم قياس تحديد مشكلة البحث بواسطة قدرة الباحث في رسم حدود إطار الظاهرة

المدروسة، من خلال معيار ذي ثلاثة مستويات (واضح تماماً، واضح، وغير واضح)، كما في المثال التالي:

أ - واضح تماماً: في رسالة الماجستير الموسومة: «أثر العوامل الاجتماعية على الرضا الوظيفي لدى الموظفة السعودية: دراسة ميدانية على الموظفات السعوديات في الأجهزة الحكومية بمنطقة الإحساء» حدد الباحث إطار مشكلة بحثه بأنها: «... في ضوء هذا الإطار سوف نتناول بالدراسة قياس الرضا الوظيفي لدى الموظفة السعودية العاملة بالأجهزة الحكومية في منطقة الأحساء، ومعرفة مدى تأثير بعض العوامل الاجتماعية على درجة الرضا الوظيفي لديها، ويشتمل كل عامل من هذه العوامل على عدة متغيرات كما يلي:

عامل العلاقات الاجتماعية: ويشتمل على متغيرات العلاقة مع الرؤساء. عامل الخدمات الاجتماعية: ويشتمل على متغيرات دعم الأهل أو الزوج - المسؤولية الأسرية- الارتباطات العائلية. وإضافة إلى تلك المتغيرات المستقلة (العلاقات الاجتماعية في العمل - الخدمات الاجتماعية - الوضع الأسري) تحوي الدراسة أيضاً متغيرات وسيطة مثل: العمر، الحالة الزواجية، عدد الأطفال، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، مدة الخدمة، المرتبة الوظيفية، الجهاز الحكومي، وعدد أفراد الأسرة والتي قد تكون لها أثر غير مباشر على الرضا الوظيفي (المتغير التابع)» (1413هـ،3-4).

ب - غير واضح: في رسالة الماجستير الموسومة: «الهجرات العمالية إلى مدينة الجبيل الصناعية: دراسة اجتماعية للدوافع والآثار والتكيف»، حدد الباحث إطار مشكلة بحثه على النحو التالي: «... وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة التطور الصناعي في المملكة العربية السعودية بصفة عامة وإلى التطور الصناعي الذي تشهده مدينة الجبيل الصناعية بصفة خاصة، ويهدف هذا البحث إلى دراسة الهجرات العمالية لمدينة الجبيل الصناعية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وما يرتبط بأهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى الهجرة إلى هذه المدينة والآثار الناتجة عن تلك الهجرة ومدى تكيف العمال المهاجرين على الحياة السائدة في مدينة الجبيل الصناعية، ومقارنة خصائص العمال المهاجرين ودوافع الهجرة وآثارها وتكيفها بين العمال السعوديين وغير السعوديين» (1413هـ،3).

يتم قياس ذلك من خلال التزام الباحث بالمعايير الثلاثة التالية: (1) التحديد الواضح للمتغيرات المستقلة. (2) أن تكون المتغيرات قابلة للقياس. (3) وضوح العبارة التقريرية (انظر المثال الثاني أ).

يتم قياس ارتباط الأهداف بمشكلة البحث من خلال مدى استجابة الأهداف للكشف عن الغموض الذي يكتنف مشكلة البحث، بواسطة ثلاثة مستويات ارتباطية (مرتبطة تماماً، مرتبط، مرتبط إلى حد ما) كما يوضح المثال التالي:

أ - مرتبط تماماً: في رسالة الماجستير الموسومة: «أثر العوامل الاجتماعية على الرضا الوظيفي لدى الموظفة السعودية: دراسة ميدانية على الموظفات السعوديات في الأجهزة الحكومية بمنطقة الاحساء» حدد الباحث الأهداف على النحو التالي: «... تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على درجة الرضا الوظيفي للموظفة السعودية وتحديد أثر بعض

العوامل الاجتماعية على هذا الرضا. ويتفرع هذا الهدف العام إلى أهداف فرعية تتلخص في معرفة كل من درجة الرضا الوظيفي لدى الموظفة السعودية، وأثر البيانات التعريفية على هذا الرضا، وأثر العلاقات الاجتماعية في العمل على الرضا الوظيفي لدى الموظفة السعودية، ومدى تأثير الخدمات الاجتماعية، والوضع الأسري للموظفة على الرضا الوظيفي لدى الموظفة السعودية» (1413هـ، 5).

ب - مرتبط إلى حد ما: في رسالة الماجستير الموسومة: «الهجرات العمالية إلى مدينة الجبيل الصناعية: دراسة اجتماعية للدوافع والآثار والتكيف» حيث حدد الباحث الأهداف التالية: «التعرف إلى التطور الصناعي في المملكة العربية السعودية وذلك من واقع الاحصاءات والبيانات الرسمية الصادرة من الجهات الحكومية الرسمية وغيرها من الجهات المرتبطة بالمجال الصناعي، ومعرفة نوعية العمالة المهاجرة إلى مدينة الجبيل الصناعية سواء أكانت هذه العمالة من داخل المملكة أو من خارجها وذلك من حيث الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومعرفة دوافع هذه الهجرة ومدى اختلاف ذلك بين العمال السعوديين وغير السعوديين. والتعرف على أهم المكتسبات التي اكتسبها العامل بعد هجرته من النواحي التعليمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ومعرفة مدى تكيف العمال المهاجرين (السعوديين وغير السعوديين) مع نمط الحياة السائدة في المدينة، ومدى رغبة هؤلاء المهاجرين في البقاء بمدينة الجبيل أو العودة إلى بلادهم (1413هـ،4).

يتم قياس ارتباط الأسئلة بالأهداف: من خلال مدى ارتباط الأسئلة بأهداف الدراسة، بواسطة ثلاثة مستويات ارتباطية(مرتبط تماماً، مرتبط، مرتبط إلى حد ما) كما يوضح المثال التالي:

أ - مرتبط تماماً: في رسالة الماجستير الموسومة: «أثر العوامل الاجتماعية على الرضا الوظيفي لدى الموظفة السعودية: دراسة ميدانية على الموظفات السعوديات في الأجهزة الحكومية بمنطقة الأحساء» حدد الباحث الأسئلة التالية: هل الرضا الوظيفي للموظفة يختلف حسب متغيرات العمر، المستوى التعليمي، الحالة الزواجية، الدخل الشهري. مدة الخدمة، المرتبة الوظيفية، عدد أفراد الأسرة، نوع الجهاز الحكومي؟ وهل للعلاقات الاجتماعية في العمل أثر على درجة الرضا الوظيفي؟ وهل للخدمات الاجتماعية المقدمة من العمل أثر على درجة الرضا؟ وهل للوضع الأسري أثر في تحديد درجة الرضا الوظيفي للموظفة السعودية؟ (1413هـ،5-6).

ب - مرتبط إلى حد ما: في رسالة الماجستير الموسومة: «الهجرات العمالية إلى مدينة الجبيل الصناعية: دراسة اجتماعية للدوافع والآثار والتكيف» دارت أسئلة الباحث حول أهم الخصائص الديموغرافية للعمال المهاجرين إلى مدينة الجبيل الصناعية وما مدى اختلافات ذلك حسب العمال السعوديين وغير السعوديين، وأهم الخصائص الاجتماعية والتعليمية والثقافية والاقتصادية للعمال المهاجرين ومدى اختلافات تلك الخصائص بين العمال السعوديين وغير السعوديين، وأهم الدوافع والأسباب التي دفعت العمال إلى الهجرة إلى مدينة الجبيل الصناعية ومدى اختلاف تلك الأسباب بين مجموعة العمال

السعوديين وغير السعوديين؟ وأثر تدريب العمال في رفع كفاءة إنتاجية العامل، ومدى تأثير طول فترة إقامة العامل في المدينة على تكيفه مع الحياة فيها، وطبيعة العلاقات الاجتماعية للعمال المهاجرين في ما بينهم ومع رؤساتهم وزملائهم خارج المصنع وداخله، ومدى تأثير العلاقات الاجتماعية بين العمال ورؤسائهم وزملائهم على تكيف العمال، وما إذا كانت الهجرة ساعدت في رفع المستوى الاقتصادي والتعليمي والثقافي للعامل، ومدى ارتباط ذلك بطول فترة إقامته بمدينة الجبيل الصناعية؟ (1413هـ،5).

تحليل النتائج

أ - احتواء الرسائل لمشكلة بحث: يوضح الجدول(رقم 2) وجود مشكلة البحث من عدمها، إذ يتضح أن 17 رسالة لديها مشكلة بحث، بنسبة 85٪ من مجموع عينة الدراسة، في حين نجد أن 3 رسائل(بنسبة 15٪) لا تتضمن مشكلة بحث محددة، ولمعرفة الأسباب التي أدت إلى عدم احتواء 3٪ من تلك الرسائل لمشكلات بحثية، اتضح للباحثين أن تلك الرسائل لم تكن سوى إلقاء ضوء على نشاط معين أو التعرف على اتجاهات أو استعراض لواقع اجتماعي دون أن تكون هناك مشكلة بحثية بعينها يمكن تناولها أو معالجتها. وبالتالي، يمكن أن تعتبر تلك الرسائل دراسات أو بحوثاً تقريرية، لا تتطلب وجود مشكلة بحثية.

ب - تحديد مشكلة البحث: يوضح الجدول (رقم 3) أن 16 رسالة (بنسبة 80٪) كان تحديد مشكلاتها البحثية بشكل واضح جداً أو واضح، بينما تحديد مشكلة رسالة واحدة غير واضح(مع ملاحظة أن هناك 3 رسائل لا تحتوي في الأصل على مشكلات بحثية). وبالرجوع إلى الرسالة التي لم تحدد مشكلتها البحثية بصورة واضحة، اتضح أن حدود مشكلة البحث تجاوزت قضايا متعددة ومتشعبة، أفقد الطالب القدرة على التحديد الدقيق لموضوعه. فمن المعلوم أن تحديد مشكلة البحث، كما أسلفنا يتطلب تحديداً جزيئاً للظاهرة أو موضوع محل الدراسة.

مما سبق، يتضح أن 16 من 17 رسالة احتوت على تحديد واضح لمشكلة البحث فيها. وهذا يعني أن هناك ارتباطاً بين وجود المشكلة وتحديدها، وبذا يتم الإجابة عن التساؤل الأول.

جـ - صياغة مشكلة البحث: يوضح الجدول (رقم 4) أن 5 رسائل جامعية فقط (بنسبة 25٪) تمت صياغة مشكلاتها بصورة واضحة جداً أو واضحة، بينما 12 رسالة (بنسبة 65٪) لم تتم صياغتها بشكل واضح. ولعل السبب في ارتفاع نسبة الرسائل التي لم تحمل صياغة واضحة لمشكلات البحث يعود إلى عدم الوعي الجيد بالمعرفة النظرية لموضوع الدراسة والإلمام بالواقع الاجتماعي لمجتمع الدراسة، الأمر الذي يضعف قدرة الطالب على تحديد مؤشرات الدراسة التي تستند عليها صياغة المشكلة (انظر مفهوم صياغة البحث). ويتضح من الجدول قلة عدد الرسائل التي تحتوي على صياغة لمشكلة البحث، وهذا يعني ضعف الارتباط بين وجود المشكلة وصياغتها، وبذا يتم الإجابة عن التساؤل الثاني.

د - ارتباط الأهداف بمشكلة البحث: يوضح الجدول (رقم 5) أن جميع الرسائل -

---

باستثناء تلك الرسائل التي لا تتضمن مشكلات بحثية - (بنسبة 85٪) ارتبطت أهدافها بمشكلة البحث ارتباطاً تاماً أو ارتباطاً أو إلى حد ما. ونظراً لأن الأهداف متعلقة بمشكلة البحث، فلا يمكن أن تكون هناك مشكلة بحثية، دون أن يصاحب ذلك هدف مرسوم لتلك المشكلة. ويتضح من خلال جدولرقم (2) أن هناك 17 رسالة تحتوي على مسائل بحثية، ما يعني وجود أهداف لتلك الرسائل. ويتضح من الجدول رقم (5) أن هناك ارتباطاً قوياً بين الرسائل المحتوية على مشكلة بحث وبين إهدافها، ويجيب هذا عن تساؤلنا الثالث.

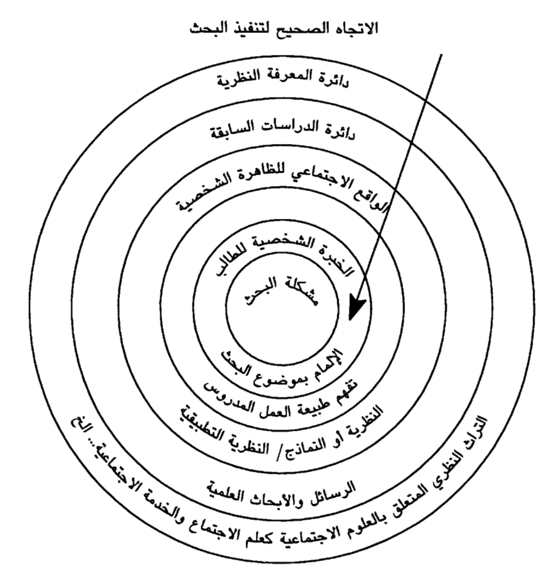
هـ - ارتباط التساؤلات بالأهداف: يوضح الجدول رقم (6) أن هناك 15 رسالة (بنسبة 75٪) ارتبطت فيها تساؤلات البحث بالأهداف ارتباطاً تاماً أو ارتباطاً أو إلى حد ما، بينما رسالتان (بنسبة 10٪) لا يوجد فيهما ارتباط. وبالعودة إلى جدول (رقم 1) نجد كلا الرسالتين لا تحتوي على صياغة لمشكلة البحث، أو أن الصياغة غير واضحة، فإذا لم توجد صياغة لمشكلة البحث بشكل واضح، فإن ذلك يعني زيادة احتمال عدم وضوح الرؤيا بالنسبة لتحديد المتغيرات التي تعتمد عليها التساؤلات وفرضيات الدراسة، وكذلك في عدم وضوح تحديد الإجراءات المنهجية الملائمة، وفي المقابل، نجد في جدول (رقم 1) أن هناك رسائل ترتبط تساؤلاتها بالأهداف على الرغم من عدم وضوح صياغة مشكلة البحث. ويمكن تعليل ذلك بأن الطالب، خلال معالجته لموضوع بحثه، قد يستند إلى دراسات أخرى مشابهة لموضوع بحثه، فيقتبس منها تساؤلات الدراسة وأهدافها، بينما لم يدرك أهمية صياغة المشكلة التي يمكن أن تشكل انطلاقة نحو صياغة محددة لتساؤلات بحثه. ويتضح من الجدول رقم (6)، ارتباط التساؤلات بالأهداف، وهذا إجابة عن التساؤل الأخير.

مناقشة النتائج

لقد وجد الباحثان خلال تناول هذا الموضوع، أن هناك نقاطاً أخرى تستحق البحث والتحليل، وهي متعلقة بمشكلة البحث، مثل: وظيفة المرجعية النظرية في التحليل والتفسير، ذلك أن أهمية ترابط أجزاء البحث تتطلب إضافة تعددية استخدام المناهج البحثية في البحث الواحد.

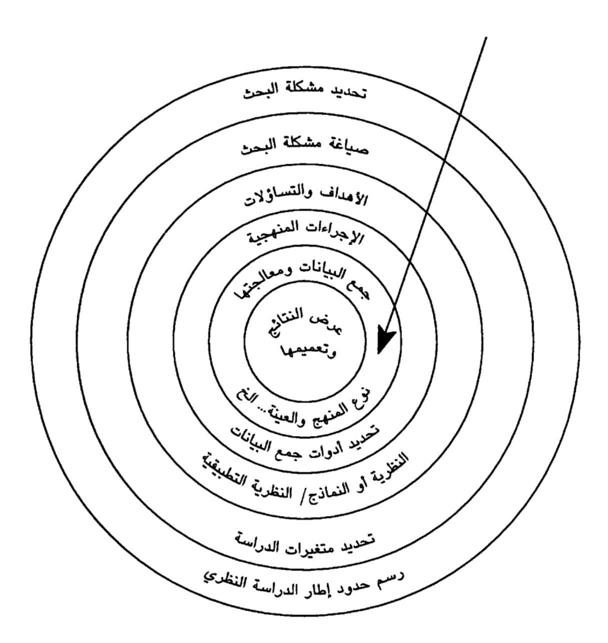
ركزت الدراسة الحالية على مناقشة تحديد مشكلة البحث وصياغته، ومن أهم النقاط التي توصلت إليها الدراسة هي: (1) اتضح عدم قدرة بعض من طلاب الدراسات العليا على التفريق بين تحديد مشكلة البحث وصياغتها. وقد يكون السبب وراء ذلك هو استعجال(أو قفز) بعضهم في تحديد مشكلة البحث دون أن يواكب ذلك الالتزام بالإجراءات العلمية، التي تساعده في الكشف عن مؤشرات الدراسة، إذ أن تلك المؤشرات تعتبر المكونات الأساسية لتحقيق الصياغة، التي أشير إليها، (انظر الأمثلة والشكل رقم 1). (2) اتضح من نتائج الدراسة غياب الصياغة العلمية لمشكلة الدراسة لدى 40٪ من العينة. ويمكن تعليل ذلك بغياب المرجعية النظرية في عملية الصياغة. وفضلاً عن ذلك لوحظ أن طريقة التعبير عن مشكلة البحث لدى بعضهم جاءت بعبارات تقريرية غير محددة الأطر، ظناً منهم أن ذلك الأسلوب يعني صياغة المشكلة، بينما واقع الصياغة. كما حددناه سلفاً. هو تحديد متغيرات الدراسة وطبيعة ارتباطها بالمتغير التابع، ومن ثم صياغة تلك الارتباطات بعبارات تقريرية، مع مراعاة المعايير الخاصة بالصياغة.

يتضح من الدراسة، أن عقبة تحديد مشكلة البحث وصياغتها سوف تستمر في ملازمة طلاب الدراسات العليا إذا لم يكن هناك تدخل من جانب المختصين أو ذوي الاهتمام بمجال الدراسات العليا بقصد توجيه الطلاب نحو أفضل السبل المتاحة لتحقيق مستوى متقدم في إجراء البحوث العلمية منهجياً ونظرياً. وفي رأينا، أن السعي نحو هذا الهدف، يمكن تحقيقه وفق التصور التالي: القراءات المتعمقة في مجال موضوع مشكلة الدراسة؛ الاطلاع الواسع على الدراسات السابقة المتوفرة عن موضوع البحث؛ الأخذ بأسباب التفكير العلمي لطرح مشكلة البحث ومعالجتها؛ الفهم الجيد لمناهج البحث، والقدرة على الاختيار المناسب لمشكلة البحث. فإذا تجاوز الطالب الخطوات السابقة، بشكل مقبول، نقترح أن يعرض موضوع بحثه وقضاياه المنهجية في لقاء أكاديمي ضمن مجال التخصص، ليتسنى له الاستفادة من الملاحظات والمناقشات والجدل العلمي، ولكي يتمكن أخيراً من تجاوز المشكلة الأساسية: تحديد مشكلة البحث وصياغتها.



شكل (1) خطوات تحديد مشكلة البحث

الاتجاه الصحيح لتحديد مشكلة البحث



شكل (2) الإجراءات العلمية لتنفيذ البحث

جدول (1)

تقويم تحديد مشكلة البحث

وصياغتها الخاصة برسائل الماجستير لعينة الدراسة

عدد	مشكلة البحث	تحديد مشكلة البحث	صياغة مشكلة البحث	ارتباط الأهداف بالمشكلة	ارتباط التساؤلات بالأهداف
1	توجد	واضح	لا توجد	مرتبط	مرتبط
2	توجد	واضح	لا توجد	مرتبط إلى حد ما	مرتبط تماماً
3	توجد	واضح جداً	غير واضحة	مرتبط تماماً	مرتبط إلى حد ما
4	لا توجد	–	–	–	–
5	توجد	واضح	لا توجد	مرتبط	لا يوجد
6	توجد	واضح جداً	غير واضحة	مرتبط تماماً	مرتبطة تماماً
7	توجد	واضح	واضحة	مرتبط إلى حد ما	مرتبط إلى حد ما
8	توجد	واضح	واضحة جداً	مرتبط إلى حد ما	مرتبط إلى حد ما
9	توجد	واضح	لا توجد	مرتبط إلى حد ما	مرتبط إلى حد ما
10	توجد	واضح جداً	لا توجد	مرتبط تماماً	مرتبط إلى حد ما
11	توجد	واضح	غير واضحة	مرتبط إلى حد ما	مرتبطة إلى حد ما
12	توجد	واضح	لا توجد	مرتبط	مرتبطة
13	توجد	واضح جداً	واضحة جداً	مرتبط تماماً	مرتبطة تماما
14	توجد	واضح	واضحة	مرتبط تماماً	مرتبطة تماماً
15	توجد	واضح جداً	غير واضحة	مرتبط تماماً	لا يوجد
16	لا توجد	–	–	–	–
17	توجد	واضح	لا توجد	مرتبط إلى حد ما	مرتبط إلى حد ما
18	لا توجد	–	–	–	–
19	توجد	واضح جداً	غير واضحة	مرتبط تماماً	مرتبطة تماماً
20	توجد	غير واضحة	لا توجد	مرتبط	مرتبط

جدول (2)

احتواء مشكلة البحث

مشكلة البحث	التكرار	النسبة المئوية
موجودة	17	%85
غير موجودة	3	%15

جدول (3)

تحديد مشكلة البحث

تحديد المشكلة	التكرار	النسبة المئوية
واضح جدا	10	%50
واضح	6	%30
غير واضح	1	%5
لا ينطبق	3	%15

جدول (4)

وجود صياغة مشكلة البحث

صياغة المشكلة	التكرار	النسبة المئوية
واضحة جدا	3	%15
واضحة	2	%10
غير واضحة	4	%20
لا توجد	8	%40
لا ينطبق	3	%15

جدول (5)

وجود ارتباط أهداف الدراسة بمشكلة البحث

ارتباط الأهداف بالمشكلة	التكرار	النسبة المئوية
مرتبط تماماً	7	%35
مرتبط	4	%20
مرتبط إلى حد ما	6	%30
غير مرتبط	0	%0
لا ينطبق	3	%15

جدول (6)

وجود ارتباط التساؤلات بالأهداف

ارتباط التساؤلات بالأهداف	التكرار	النسبة المئوية
مرتبط تماماً	5	%25
مرتبط	3	%15
مرتبط إلى حد ما	7	%35
غير مرتبط	2	%10
لا ينطبق	3	%15

ملحق: قائمة بمفردات العينة (الرسائل المختارة)

البداح، ناصر محمد

1406هـ الشباب السعودي والتعليم الصناعي، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

التركي، خالد عبدالله

1412هـ عوامل مؤثرة في نجاح الجمعيات التعاونية الزراعية في منطقة القصيم، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

الجودي، دينا

1415هـ عوامل تأخر زواج الفتيات العاملات في القطاع الحكومي، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

الخلف الجوهرة

1412هـ دور الأسرة السعودية في نقل القيم الاجتماعية القرابية، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

الرشيد، بنية

1414هـ أثر ممارسة خدمة الجماعة في إشباع بعض الحاجات النفسية والاجتماعية للأطفال المتخلفين عقلياً، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

الرميح، صالح

1406هـ موقف الشباب الجامعي من العمل الحكومي، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

آل سعود، الجوهرة فيصل

1408هـ الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

السفيان، عبدالله راشدة

1412هـ الهجرات العمالية إلى مدينة الجبيل الصناعية، دراسة اجتماعية للدوافع والآثار. رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

السليم، فاطمة عبدالله

1413هـ أثر العوامل الاجتماعية على الرضا الوظيفي لدى الموظفة السعودية، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية. كلية الأدب، جامعة الملك سعود، الرياض.

الشبيب، حصة سعد محمد

1412هـ العوامل المؤثرة في أداء القيادات النسائية في قطاع التعليم العام بالرياض، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

الشهراني، سعيد سياف

1412هـ دراسة عوامل العود إلى الجريمة في سجون منطقة الرياض، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

الضويحي، إبراهيم

1407هـ القيادة وأثرها في الإنتاجية داخل مجتمع المصنع، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

العكوش الجوهرة

1415هـ الخدمات الاجتماعية لمرضى الفشل الكلوي ومدى أشباعها لبعض احتياجاتهم، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب جامعة الملك سعود، الرياض،

العصيمي، عبدالمحسن أحمد

1413هـ محددات اختيار العمل لخريجي الأقسام النظرية في الجامعات السعودية، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

العمري، عبدالله عايض

1413هـ دور المجمعات القروية في التنمية الريفية في منطقة عسير، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

العمير، موضي عبدالعزيز

1406هـ مؤشرات التغير في مجتمع أرامكو، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

العيدان، نورة عبدالله

1406هـ أثر الخدم على الأسرة السعودية، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

الغريب، عبدالعزيز علي

1415هـ المتقاعدون: بعض مشكلاتهم الاجتماعية ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

الفريح، آمال عبدالله

1413هـ العوامل المؤثرة في مدى استفادة الفتاة من وسائل الترويح المتاحة في مدينة الرياض. رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

القعود، عبدالرحمن

1414هـ دور الأخصائي الاجتماعي في جامعات الملك سعود، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

الموسى، فاطمة عبدالله

1413هـ أثر العوامل الاجتماعية على الرضا الوظيفي لدى المواطنة السعودية، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

هوامش

(1) يغلب على العديد من البحوث الاجتماعية استخدام كلمة «مشكلة problem بـ البحث، بكثرة، بدلاً من لفظ «مسالة». فعلى الرغم من عدم الاختلاف الجوهري في المعنى بين الكلمتين، إلا أن الباحثين يعتقدان أن كلمة «مسألة» أجدر بأن تستخدم في البحوث الاجتماعية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن مصطلح «مشكلة» يحمل غالباً البعد السلبي للظاهرة المدروسة، فضلاً عن أنه يصعب التفريق بين مفهومي المشكلات الاجتماعية (كالطلاق ونحوه) والمشكلات البحثية (كدراسة ظاهرة الطلاق مثلا). وربما جاء استخدام كلمة «مسألة»، والتي يشيع استخدامها في المعادلات الرياضية، ليكون أقرب في المعنى لمفهوم تساؤلات الدراسة. ولكن نظراً للتعارف على مصطلح مشكلة عند العديد من الباحثين وشيوع استخدامها في البحوث الاجتماعية فإن الباحثين يلتزمان بإستعمال كلمة مشكلة بدلاً من مسالة.

المصادر

حسن عبدالباسط

1982 أصول البحث الاجتماعي القاهرة، مكتبة وهبة.

جلبي، علي عبدالرزاق

1986 تصميم البحث والاستراتيجيات الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

حموده، محمد عفيفي
1983 البحث العلمي: أصول وقواعد البحث وكتابة التقارير والبحوث، القاهرة، مكتبة عين شمس.

رمزون، حسين فرحان
1995 قراءات في أساليب البحث العلمي، عمان: دار حنين.

صيني، سعيد إسماعيل
1994 قواعد أساسية في البحث العلمي، بيروت: مؤسسة الرسالة.

عبيدات، ذوقان وآخرون
1992 البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

عسكر، علي وآخرون
1992 مقدمة في البحث العلمي، الكويت، مكتبة الفلاح.

عنصر، العياشي
1994 «وضعية البحث السوسيولوجي في الجامعة». دراسات عربية، العدد (2/1) السنة الحادية والثلاثون 55-86.

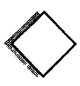
فرح، توفيق والسالم، فيصل
1979 مقدمة في طرق البحث في العلوم الاجتماعية، بيروت، دار المثلث.

معتوق، فريدرك
1985 منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

العمالي، عبدالله عامر
1994 أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته. بنغازي: جامعة قار يونس.

الهواري، عادل مختار
1993 مناهج البحث الاجتماعي، الكويت، مكتبة الفلاح.

الهواري، عادل مختار ومصلوح، سعيد عبدالعزيز
1994 موسوعة العلوم الاجتماعية(مترجم)، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.





مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن جامعة الكويت ـ مجلس النشر العلمي

رئيس التحرير :
أ.د. أمل يوسف العذبي الصباح

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر أربعة أعداد في السنة ، بالإضافة إلى اصدارات خاصة في المناسبات .

- صدر العدد الأول منها في يناير ١٩٧٥ .
- تعنى المجلة بنشر :

ـ البحوث والدراسات المتعلقة بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية .... الخ .

- مراجعات الكتب العربية والأجنبية المهتمة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية .

ـ تقارير عن أهم الندوات التي تعقد في داخل الكويت وخارجها بالإضافة إلى الببيلوجرافيا بالعربية والانجليزية .

- صدر عن المجلة :

أ ـ مجموعة من المنشورات المتخصصة .
ب ـ مجموعة من الاصدارات الخاصة المتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية .
ج ـ سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ .
د ـ عقد الندوات التي تهم المنطقة أو المساهمة فيها واصدارها في كتب .

المقـــر :
جامعة الكويت ـ الشويخ
مبنى مجلس النشر العلمي
هـاتف : ٤٨٣٣٧٠٥
٤٨٣٣٢١٥
بـدالـة : ٤٨٤٦٨٤٣/ ٤٠٦٦
٤٨٤١٥٣٨/ ٤٠٦٧
فاكس : ٤٨٣٣٧٠٥

الاشتراك السنوي :

أ ـ داخل الكـويت : ٣ د .ك للأفراد ـ ١٥ د .ك . للمؤسسات .
ب ـ الدول العربية : ٤ د .ك . للأفراد ـ ١٥ د .ك . للمؤسسات .
ج ـ الدول الأجنبية : ١٥ دولار للأفراد ـ ٦٠ دولار للمؤسسات .

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي :
ص .ب . : ١٣٠٧٣ ـ الخالدية ـ الكويت ـ الرمز البريدي ٧٢٤٥١

سلوك النمط (أ) في علاقته بالميول والاختيار المهني

هدى جعفر طاهر*

ركزت بعض من النظريات في مجال الاختيار والتوجيه المهني على علاقة الشخصية وأبعادها بالميول المهنية ثم بالاختيار المهني (Holland 1985)، وبينت أن الميول المهنية تتأثر بالسمات الشخصية التي يمتلكها الفرد. إلا أن الدراسات الميدانية التي حاولت دراسة العلاقة بين أبعاد الشخصية والميول المهنية لا تتجاوز بضع دراسات (انظر: Goh & Leong 1993; Weinrach & Srebalus 1990) وينطبق ذلك أيضاً على الدراسات الخاصة بالعلاقة بين الميول المهنية وسلوك النمط (أ)، التي تكاد تكون معدومة على صعيد الدراسات العربية في حدود علمنا. ولذلك فإن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو بحث سلوك النمط (أ) وعلاقته بالميول المهنية. وبما أن الميول المهنية انعكاس للسمات الشخصية، فيكون السؤال هنا كما يلي: هل يميل الأفراد من ذوي النمط (أ) إلى مهن معينة دون غيرها؟ وهل معرفة نمط شخصية الفرد يساعد في التنبؤ بالمجال الذي يمكن أن يلتحق به؟ وهل يمكن الاستفادة من ذلك في عملية التوجيه أو الاختيار المهني؟ تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن هذه الأسئلة.

كان أول من تطرق لوصف سلوك النمط (أ) طبيبان متخصصان في أمراض القلب هما «فريدمان، وروزنمان» (Friedman & Rosenman 1959). وقد ذكرا أن سلوك النمط (أ) يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمرض الشريان التاجي للقلب، وعرفا سلوك النمط (أ) بأنه: «يشير إلى أي شخص ينهمك بعدوانية في كفاح مرير ومستمر لإنجاز المزيد والمزيد في أقل وقت ممكن ولو كان ذلك على حساب أشياء أخرى أو أشخاص آخرين». (Friedman et al 1985).

يتميز سلوك النمط (أ) – تبعاً لعدد من الدراسات – بصفات منها: الشعور بضغط الوقت وإلحاحه (Friedman & Rosenman 1974)، والتنافس الشديد، والسعي لمزيد من التحديات (Smith & Brehm 1981)، ووضع معايير عالية للأداء – (Ward & Eisler 1987)،

(*) مدرس (Assistant Prof.)، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة الكويت
تم تمويل البحث من إدارة الأبحاث في جامعة الكويت – مشروع AP017

والرغبة في الانجاز (Wright 1988)، والتنبه الزائد، وسرعة الحديث، وتوتر عضلات الجبهة، والغضب، والعدوانية، ونفاد الصبر وعدم التأني، والشعور بالتململ وعدم الاستقرار (Harre & Lamb 1986)، والقيام بأنشطة عدة في وقت واحد (Wright 1988). كما أن ذوي النمط (أ) يفضلون العمل مستقلين (Dembroski & MacDougall 1978)، والعمل بجد ونشاط لساعات طويلة، وينتابهم الشعور بالضغط من كثرة الأعمال (Howard et al. 1977). إن الخصائص التي تميز سلوك النمط (أ) مثل الكفاح المستمر والعدوانية والميل إلى إنجاز أعمال كثيرة في وقت قصير قد تصبح سبب الشعور المزمن بالقلق وعدم الراحة، وهذا ما قد يؤدي إلى الإصابة بأمراض الشريان التاجي. في حين أن سلوم النمط (ب) على العكس تماماً، فهو متحرر من الشعور بإلحاح الزمن ومن عدم الصبر ويتصف بالتحرر من العدوان والعداء، والقدرة على الإسترخاء من دون الشعور بالذنب، والمشاركة في الأنشطة الرياضية والترويحية من دون الشعور بالحاجة إلى إثبات التفوق، كمايتصف الأشخاص أصحاب هذا النمط من السلوك بعدم ظهور الحاجة الملحة إلى الكشف عن الإنجازات أو مناقشة الأداء الذي قام به الفرد (عبدالخالق وآخرون 1992) وبالتالي ينخفض احتمال تعرضهم للإصابة بأمراض الشريان التاجي للقلب.

اختلفت الآراء في كون سلوك النمط (أ) سمة من السمات الشخصية أو أنه نمط سلوكي أو أنه أسلوب سلوكي. يرى بعض من الباحثين - كما أوضح يوسف (1994) - أن النمط (أ) نوع من السلوك الافتراضي، لأن مفاهيم الشخصية التقليدية لا تستوعب كل زملة الشخصية الملاحظة التي تسهم في مرض الشريان التاجي والذي يرتبط بالنمط (أ) (Friedman & Booth-Kewiey 1987)، ثم إن هناك علاقة متوسطة بين النمط (أ) وكل من النشاط والسيطرة والاندفاعية، فهذا يوضح أن النمط (أ) خاصية فريدة ومستقلة نسبياً عن جوانب أخرى من الشخصية. وفي ذلك يعتقد «رايت» (Wright 1988) أن سلوك النمط (أ) يمثل إضطرابا لم يسبق الكشف عنه بدلاً من أن يكون ببساطة شكلاً لم يسبق تحديده لاضطراب معروف سلفاً. في حين يرى عبدالخالق وزملاؤه (1992) أن مفهوم النمط يعلو ويرقى على مفهوم السمة[1] فهو - أي النمط (أ) - ارتباط متبادل بين سمات تشكل في مجموعها مفهوم النمط. فسلوك النمط (أ) هو نمط من أنماط الشخصية كالانبساط/ الانطواء، أو العصابية/ الاتزان. ويرى أيزنك (Eysenk) أن نظرية الأنماط تفترض توزيعاً ذا قمتين، فهي تصنف الأفراد - بشكل حاد - إلى جماعات منفصلة، في حين أن نظرية السمات تفترض أن هناك تدرجاً مستمراً في السمة يكون فيه معظم الأفراد في الوسط (الأنصاري 1996). وإذا أخذنا بنظرية الأنماط في هذا السياق فيمكن أن نفترض أن الأفراد يصنفون إما أنهم ينتمون للنمط (أ) أو النمط (ب) وليس بينهما. في حين يرى عدد من الباحثين أن نمط السلوك (أ) لا يُعد بعداً أو سمة شخصية في حد ذاته بل أسلوب سلوكي وإنفعالي مبالغ فيه، يستجيب به الأفراد الذين يمتلكون خصالاً معينة (Shmied & Lawler 1986).

علاقة سلوك النمط (أ) بسلوك الفرد في العمل:

حاول العديد من الدراسات التعرف إلى سلوك النمط (أ) في مجال العمل، وخلصت إلى أن الصفات التي يمتلكها أصحاب النمط (أ) تنعكس في أدائهم لأعمالهم. فالحرص والإصرار

على الاحتفاظ بالسيطرة من أهم ما يميز أصحاب النمط (أ)، (Glass 1977 Smith & Rhodewalt 1986)، فلديهم الرغبة في السيطرة على زمام الأمور في البيئة المحيطة بهم، والسيطرة على المهام حتى لو كان زملاؤهم الذين يؤدون العمل معهم على كفاءة عالية، فهم لا يمكنهم أن يفوضوا السلطة لأحد (Strube & Werner 1985) وهذا ما يبرر شكواهم من كثرة أعباء العمل التي يقومون بها مما يتناقض مع طبيعة المدير ومنصبه.

إن حاجة أصحاب النمط (أ) إلى السيطرة هي من العناصر الأساسية التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار لديهم (Strube & Werner 1985) وتدفعهم إلى البحث عن نتائج مباشرة وقصيرة المدى، وهذا ما يستخدم عادة بوصفه أساسا لمقارنة أدائهم مع غيرهم (Friedman & Rosenman 1974). أن الرغبة في السيطرة والحرص عليها، خصوصاً في المواقف الضاغطة تجعل ذوي النمط (أ) صعبي الانقياد، وشديدي المنافسة، وأحياناً عدوانيين. فهم يدركون البيئة المحيطة بهم بكونها ضاغطة أكثر مما يدركها أصحاب النمط (ب) (Rhodewalt & Nahavandi 1982)، لذا فهم يستجيبون للمواقف الغامضة والضاغطة استجابات أشد من استجابات أصحاب النمط (ب) (Howard et al. 1977)، كما أن تفسيرهم الشخصي لفشلهم في أداء أي مهمة يقومون بها يدفعهم إلى العمل بجد أكثر وبذل جهد أكبر، مما يضعهم تحت ضغط أكبر (Rhodewalt & Nahavandi 1982). إن سلوك النمط (أ) ينشأ من التفاعل بين الفرد والبيئة (Friedman & Rosenman 1974) خلال مواقف محددة، ويذكر «بويد» (Boyd 1984)، أن العوامل البيئية مهمة في ظهور سلوك النمط (أ) ونشأته، فبيئة العمل التي تولد سلوك النمط (أ) والتي تجعل الأفراد أكثر استعداداً للإحساس بضيق الوقت وكره البطء في أداء العمل والقيام بأداء أكثر من عمل في وقت واحد، تدفع أصحاب النمط (أ) إلى محاولة السيطرة على المواقف الضاغطة في بيئة العمل، وأحد طرق السيطرة على البيئة العمل هي الترقية مرات عدة ما يجعل الفرد يبدو الأفضل في نظر زملائه. إن أصحاب النمط (أ) يدركون بيئات العمل باعتبارها غير مستقرة ومتغيرة باستمرار (Nahavandi et al. 1992)، كما أنهم يسعون للتنويع في أداء المهام.

أن الشعور بضغط الوقت والحاحه - والتي هي من السمات التي تميز أصحاب النمط (أ) - تعكس أسلوب الاستجابة للتعامل مع الشعور بالتهديد والإحساس بالسيطرة على البيئة (Glass 1977). ثم إن إنجاز مهام كثيرة في وقت قصير، من وجهة نظر النمط (أ) يجعله شخصاً ناجحاً، وهذا النجاح قد يكون عاملاً يدعم الاستمرار بالشعور بضغط الوقت والحاحه. ويؤدي الشعور بضغط الوقت إلى ترجمة المعلومات التي يتلقاها الفرد إلى قرارات سريعة، ما ينتج عنه ضغط عقلي ومعرفي، وهذا الضغط كما أوضح «ستروفرت» (Streufert et al. 1965) قد يكون معوقاً أساسياً لاتخاذ القرارات المعقدة اللازمة للنجاح في الوظائف الإدارية في مستويات الإدارة العليا.

اهتم العديد من الدراسات بمعرفة علاقة النمط (أ) بأداء الفرد لعمله، ولكنها لم تخلص إلى نتائج محددة. فبعض من هذه الدراسات لم تكشف عن علاقة بين سلوك النمط (أ) والجودة في أداء العمل، فأصحاب النمط (أ) ليسوا أكفأ من أصحاب النمط (ب) في أداء العمل (Jamal 1985; Lee et al. 1988; Ward & Eisler 1987) على الرغم من أنهم

يحققون مكانة عالية في وظائفهم – (Byrne et al. 1989; Waldron 1978; Mettlin 1976).

وأثبتت دراسات أخرى أن أصحاب النمط (أ) أكثر جودة في أداء الأعمال (Helm-reich et al. 1988)، وأنهم يحققون نجاحاً عالياً (Boyd 1984; Wright 1988) وأوضح «تايلور» وآخرون (Taylor et al. 1984) أن ذوي النمط (أ) يحققون أداءً عالياً لأنهم يضعون أهدافاً عالية يسعون إلى تحقيقها.

إن الكفاءة في أداء العمل تعتمد على طبيعة العمل، فالأفراد ذوو النمط (أ) يتفوقون على ذوي النمط (ب) في الأعمال التي تشمل مهام متنوعة (Lee et al. 1988; Lee & Gillen 1989) وعندما يخلو العمل من التحدي فإن الجهد الذي يبذله أصحاب النمط (أ) في أداء العمل يكون ضئيلاً، أما عندما يحتوي العمل على تحد فإنهم يبذلون أقصى ما لديهم من طاقة (Fazio et al. 1981; Gastorf et al. 1980). كما أوضحت دراسة «جمال» (Jamal 1985) أن سلوك النمط (أ) لا يؤدي إلى تحسين الأداء وبخاصة بالنسبة للمهام التي تتطلب تعاوناً وصبراً وتركيزاً، فأصحاب النمط (ب) أكثر كفاءة في أداء مثل هذه الأعمال. بما أن أداء سلوك النمط (أ) يتأثر بطبيعة المهام فمن المفضل أن يقوم المسؤولون إما باختيار أصحاب النمط (أ) لأداء المهام التي تتناسب مع سماتهم الشخصية، أو أن يقوموا بتدريبهم على الصبر والتأني في أداء العمل، وعلى التخفيف من شعورهم بإلحاح الوقت وضغطه (Lee et al. 1988). وكشفت مجموعة أخرى من الدراسات أنه وعلى الرغم من أن أصحاب النمط (أ) يتسمون بالرغبة في الإنجاز والشعور بضغط الوقت والقيام بأنشطة عدة في آن واحد، فإن كمية العمل الذي ينجزونه ليست أكبر من كمية العمل الذي ينجزه أصحاب النمط (ب) (Lee & Gillen 1989; Jamal 1985)، في حين أن دراسات أخرى وجدت عكس ذلك. وبينت أن سلوك النمط (أ) يرتبط إيجابياً بكمية العمل المنجز. فكمية العمل الذي ينجزه أصحاب النمط (أ) أكبر من تلك التي ينجزها أصحاب النمط (ب) (Bluen et al. 1990; Byrne et al. 1989).

يرتبط سلوك النمط (أ) بمكانة العمل، فأصحاب النمط (أ)، يحققون مناصب مهنية عليا (Byrne et al. 1985; Chesney et al. 1980; Zyzanski 1978). والعلاقة بين سلوك النمط (أ) ومستوى الوظيفة مرتبطة بالوقت الذي يكرسه الفرد في العمل، فأصحاب النمط (أ) يحققون مكانة مهنية عالية لأنهم راغبون في تكريس وقت أكبر لعملهم (Byrne et al. 1989; Howard et al. 1977). وقد فسر «بيرن» وآخرون (Byrne et al. 1989) العلاقة بين سلوك النمط (أ) والمكانة المهنية التي يحققها أصحاب هذا النمط، بكون الفرد من النمط (أ) يحقق مكانة عالية في العمل، لأن المطالب المفروضة من العمل أو المنظمة تعكس أنماط السلوك والقيم الموروثة في سلوك النمط (أ). وهذا الانسجام بين الأسلوب الشخصي والتوقعات الوظيفية تسهل عملية الترقية في العمل. كما أن المكانة الوظيفية العالية يمكن أن تتحقق للأفراد من ذوي النمط (أ) لأنهم يبذلون جهداً كبيراً في أداء العمل، لذا فإن كفاحهم الفردي يؤدي إلى أن يحققوا مكانة مهنية عالية. وثمة تفسير آخر هو أن سلوك النمط (أ) يرتبط بالمكانة الوظيفية عن طريق التعليم، فأفراد النمط (أ) قد يكونون هم الأفضل تأهيلاً علمياً أو تدريباً لأداء العمل الذي اختاروه. ويذكر «شو» (Chew 1991)

أن نوع التعليم الذي يحصل عليه الفرد يحدد بشكل عام الاختيارات المهنية للفرد. وهذه الاختيارات المهنية قد تحتوي على نسبة عالية من سلوك النمط (أ). على الرغم من أن دراسة «هوارد» زملاؤه (Howard et al. 1977) لم تؤيد هذا الرأي فقد بينت أن مستوى التعليم غير مهم في الربط بين سلوك النمط (أ) والمكانة المهنية.

الميول المهنية: يعد موضوع الميول المهنية من الموضوعات التي حظيت بالاهتمام في الدراسات النفسية، وذلك مثل دراسات كل من: «سترونغ وهولاند Holland 1985; Strong 1943). فقد اهتم العديد من الباحثين بدراسة كيفية نشأة الميول، ومدى تأثيرها في اختيار الفرد لمجال دراسته أو عمله، ومدى نجاحه أو إنجازه، ومدى استقراره في عمله. فأغلب الدراسات التي اهتمت بالتعرف إلى العوامل التي تؤثر في اختيار الفرد لمهنته أخذت الميول المهنية في الاعتبار، لأنها تحدد الوجهة التي يتجه إليها الفرد (زيدان 1981). وينظر كل من سترونغ، وهولاند (Holland 1985; Strong 1943) إلى الميول بوصفها أحد المكونات المميزة للشخصية. ونرى أنه وعلى الرغم من أن الميول ليست العامل الوحيد الذي يؤثر في اختيار الفرد لنوع التعليم أو المهنة التي يتجه إليها فإنها عامل مهم يجب أخذه في الاعتبار. فقد وجد «سكارف» (Scharf 1970) أن الميول تعد من العوامل الأساسية في التنبؤ باختيار الفرد لعمله، وبمدى نجاحه في كل من الدراسة أو العمل. كذلك ذكر «سترونغ» (Strong 1943) أن الميول تعطينا معلومات إضافية لا يمكن أن تظهر عند تحليل قدرات الفرد واستعداداته، بحيث تؤثر معرفتنا بالميول في قرار الاختيار المهني.

يعرفً محمد ربيع (1994) الميل بأنه «شعور بالتفضيل لمناشط وأشياء أو أفكار معينة، بحيث يتجه إليها الفرد». أي أن الميل هو استجابة رضى، أو شعور بالاهتمام أو التفضيل لأنشطة أو أفكار أو أشياء معينة، بحيث يتجه الفرد إلى الانشغال بها. وتستخدم اختيارت الميول بكثرة في مجال التوجيه والإرشاد المهني؛ أي مساعدة الأفراد في اختيار نوع العمل الأكثر مناسبة وصلاحية لهم، كما تستخدم في العديد من منظمات الأعمال في مجال الاختيار وعند النقل أو الترقية. إن درجة الفرد على اختبار للميول لا تقيس الفرد أو تقيس العمل، وإنما تقيس التفاعل بين الفرد وبيئة العمل في موقف ما. ويرى «سوبر وكريتس» (Super & Crites 1962) و«سوبر، وبوهان» (Super & Bohn 1971) أن الدرجة التي يحصل عليها الفرد في اختبار للميول تعكس صورته عن ذاته.

ارتبط الاهتمام بدراسة الميول – وبخاصة في مجال اختيار الفرد لعمله – بفكرة مؤداها أن الأفراد يختارون الأعمال الأكثر ملاءمة لشخصياتهم، وأن الميول مكون أساسي من مكونات الشخصية. وقد اختلف الباحثون في كيفية تكوين الميول وتشكيلها. فالفريق الأول يعتقد أن الميول خصائص موروثة (انظر: Betsworth et al. 1994; Grotevant et al. 1977; Holland 1985; Roe 1956; Strong 1943). وأن للجينات الوراثية دوراً في تشكيل ميول الفرد، وأن العوامل الوراثية تسهم بنسبة تتراوح بين 45٪ و50٪ في تشكيل الميول المهنية (Moloney et al. 1991). في حين يرى الفريق الآخر، ومنهم «سوبر» (Super 1963) و(ربيع 1994) أن الميول أمور مكتسبة من خبرات الحياة، وأن

الإنسان خلال مراحل حياته المختلفة تعلم أن يحب ويفضل أشياء معينة، وأن يكره أو لا يفضل أشياء أو أنشطة أخرى. في حين أن «بتسورث» وآخرون (Betsworth et al. 1994) وجدوا أن العوامل الوراثية تسهم بمقدار 36٪ في تشكيل الميول وأن العوامل البيئية تسهم بمقدار 64٪. كما اختلف الباحثون في علاقة الشخصية بالميول المهنية وباختيار الفرد لعمله، فهل الميول محدد أساسي لاختيار الفرد لعمله؟ (Holland 1985) أم أن مفهوم الذات المهنية عند الفرد هو الذي يؤثر في اختيار الفرد لعمله (Super 1963)؟ وهل للشخصية – في الأساس – دور في اختيار الفرد لعمله؟ وهل التنشئة الاجتماعية وأسلوب الرعاية الوالدية يشكلان العامل الأساسي الذي يكوّن شخصية الفرد ويؤثر في نوع العمل الذي يتجه إليه؟ أم أن وجود الفرد في وظيفة معينة هو الذي يساعد على تكوين سمات شخصية معينة لديه؟ بمعنى هل امتلاك الفرد للسمات الشخصية سابق لاختياره لعمله (Costa et al. 1984; Goh & Leong 1993; Super & Bohn, 1971) أم لاحق للعمل؟ (Becker & Strauss 1956; Brim & Wheeler 1966) فمثلاً: هل الانطواء من السمات الشخصية ذات الميول العلمية؟ أم أنه يحدث نتيجة لشغل الوظائف العلمية؟ أم أن الشخصية لا دور لها في اختيار الفرد لعمله لأن الفرد ليس له دور – في الأصل – في اختياره عمله، وإنما يقبل ما هو متاح له في سوق العمل من الوظائف (Roberts 1986).

على الرغم من أهمية الميول في مجال اختيار التخصص الدراسي أو المهني فإنها ليست العامل الوحيد المحدد لمدى نجاح الفرد أو استمراره في عمله أو دراسته، ذلك إن قدرات الفرد وكفاءته تعتبر أكثر أهمية في تحديد مدى نجاحه وتقدمه، لأن الميول الموسيقية وحدها لا تخلق موسيقاراً، والميول الأدبية بمفردها لا تخلق أديباً، والميول العلمية الفطرية لا تخلق عالماً، بل لا بد أن تتحول هذه الاستعدادات والميول، بفعل التدريب والتعلم والممارسة في البيئة التي يعيش فيها الإنسان إلى قدرات ومهارات فاعلة، وعلى الرغم من وفرة الدراسات والبحوث التي إهتمت بالميول المهنية والعوامل التي تؤثر فيها، وكذلك وفرة الدراسات التي هدفت إلى فحص العلاقة بين سلوك النمط (أ) والأداء في العمل، فإننا لم نعثر على دراسة واحدة – في البلاد العربية على الاقل – تربط بين سلوك النمط (أ) وطبيعة الميول المهنية والاختيار المهني، عدا ما ذكره بعض من الباحثين من أن سلوك النمط (أ) يظهر بوضوح بين الأفراد الذي يحتلون مناصب عليا في الهرم الوظيفي (انظر Byrne1989; Chesney et al. 1980; Zyzanski 1978) .

إن اختيار مهنة ما، غالباً ما يعكس الحاجات الأساسية للشخص. ويمثل التوافق المهني أساساً في توافق الشخص العام مع الحياة. (أبو حطب وآخرون 1993) وذلك لأن الشخص عندما يختار مهنة فإنه وإلى حد بعيد يختار أساليب التوافق وأنماط الحياة والأدوار التي يشعر أنها قريبة إليه ومناسبة له. وبما أن سلوك النمط (أ) يتصف بالعديد من الصفات منها، التنافس الشديد، والتحدي، والرغبة في الانجاز، والغضب، والعدوانية، والسيطرة وعدم القدرة على تفويض السلطة (Strube & Werner 1985) كما أن هذا السلوك مرتبط بمكانة العمل، فأصحاب النمط (أ) يحققون مناصب عليا. (Byrne et al. 1985) وبالتالي فإن سلوك النمط (أ) أكثر انتشاراً بين الأفراد الذين يحققون مناصب عليا

أي مناصب فيها توجيه وقيادة للآخرين. ومن جانب آخر، فإن الأفراد الذين ينتمون إلى النمط المغامر أو التجاري يتسمون بالقدرة على قيادة الآخرين والتأثير فيهم، والرغبة في الإنجاز، والمجازفة، والثقة بالنفس، والنشاط، والاندفاع، والعنف والسيطرة والطموح، وينظرون إلى العالم من منظور السلطة والمكانة والمسؤولية. من هنا نرى أن هناك سمات مشتركة بين سلوك أصحاب النمط (أ) والأفراد من النمط المغامر أو التجاري - حسب تصنيف نظرية «هولاند» (Holland 1985). كما أن الأفراد من النمط المغامر يحتلون مناصب إدارية ومهنية عليها. ومن هنا يتبلور الهدف الأساسي لهذه الدراسة في فحص العلاقة بين سلوك النمط (أ) وطبيعة الميول المهنية والاختيار المهني. واعتماداً على ذلك تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:-

- ما الأعمال التي يميل إليها الأفراد من ذوي النمط (أ)؟ وتلك التي يختارها الأفراد من ذوي النمط (أ)؟ وما الفرق بين الذكور والإناث في سلوك النمط (أ)؟ والفرق بين الذكور والإناث في الميول المهنية وفي الأعمال التي يختارونها؟ وما الفرق بين الكويتيين وغير الكويتيين في سلوك النمط (أ)؟ وبالتالي، ما الفرق بين الكويتيين وغير الكويتيين في الميول المهنية وفي الأعمال التي يختارونها؟

وتقوم فروض الدراسة على: (1) هل يميل الأفراد من ذوي النمط (أ) إلى أعمال معينة دون الأخرى (مثلاً الأعمال المغامرة - التجارية)؟ (2) هل يختار الأفراد من ذوي النمط (أ) أعمال معينة دون الأخرى (مثلاً الأعمال المغامرة - التجارية)؟ (3) لا توجد فروق بين الذكور والإناث في سلوك النمط (أ) (4) لا توجد فروق بين الذكور والإناث في الميول والاختيار المهني. (5) لا توجد فروق بين الكويتيين وغير الكويتيين في سلوك النمط (أ) (6) لا توجد فروق بين الكويتيين وغير الكويتيين في الميول والاختيار المهني.

منهج الدراسة

العينة[2]: تكونت عينة البحث من 288 موظفاً وموظفة ممن وافقوا على المشاركة في البحث، ويعملون في وظائف مختلفة. ولم يقع الاختيار على وظائف معينة لإجراء البحث، لأن الهدف كان الحصول على وظائف متنوعة تنتمي إلى بيانات مهنية مختلفة وذلك لإجراء المقارنة وقسمت الوظائف التي يشغلها أفراد العينة أثناء إجراءات الدراسة إلى بيئات العمل المختلفة وفقاً لتصنيف «هولاند» لبيئات الأعمال (الحرفية، والبحثية، والفنية، والاجتماعية، والمغامرة، والتقليدية). وكانت نسبة تقل قليلاً عن النصف من أفراد العينة (44.7٪) يعملون حالياً في وظائف تنتمي إلى البيئة التقليدية ثم المغامرة «التجارية» (29.8٪)، تليها البيئة البحثية «العلمية» (13.8٪)، فالاجتماعية (8.4٪)، ثم الحرفية (1.8٪) وأخيراً البيئة الفنية (1.5٪).

تراوحت أعمار أفراد العينة بين 21 و56 سنة، وكان متوسط العمر 32.5 سنة (ع = 7.05 سنة). ويشكل الذكور نسبة 49.1٪ (ن = 141) من أفراد العينة، أما نسبة الإناث فكانت 50.9٪ (ن = 146) وحالة واحدة غير محددة الجنس 0.3٪. تركز عمل الذكور في

البنوك (12.7٪)، ووزارة الداخلية (12.0٪)، ثم وزارة الدفاع (9.1٪)، بينما تركز عمل الإناث وزارة التربية (13.8٪)، والبنوك (13.1٪)، ثم وزارة الداخلية (8.0٪).

كانت نسبة الكويتيين في العينة 77.3٪ (ن = 218) وغير الكويتيين 22.7٪ (ن = 64)، في حين كانت نسبة الأفراد الذين لم تحدد جنسيتهم 2.1٪ (ن 6). وشغلت أغلب عينة الكويتيين أعمال في وزارة الداخلية (19.3٪)، والبنوك (17,4٪). ثم وزارة التربية (13.7٪)، في حين أن عينة غير الكويتيين شغلت أعمال في البنوك ووزارة الدفاع (8.5٪)، ثم وزارة التربية (2.2٪).

تراوحت المؤهلات الحاصل عليها أفراد العينة بين الشهادة الأقل من الثانوية إلى المؤهل الأعلى من الشهادة الجامعية. فغالبية الأفراد وهي 67,4٪ يحملون المؤهل الجامعي (ن = 192) ثم الثانوية 21,7٪ (ن = 62)، فشهادة أقل من الثانوية 6,7٪ (ن = 19)، والأقلية وهي 4.2٪ (ن = 12) تحمل مؤهلاً أعلى من المؤهل الجامعي وهذا يتفق مع التوقعات حيث أن نسبة كبيرة من العاملين في الوظائف المختلفة في الدولة يحملون مؤهلات جامعية، وكانت نسبة 1٪ (ن = 3) من أفراد العينة غير محددة المؤهل. وتراوحت سنوات الخبرة لأفراد العينة في وظائفهم الحالية من شهر إلى 32 عاماً بمتوسط قدره 6.5 سنوات (ع = 5.5 سنوات)، في حين تراوحت مدة الخدمة الإجمالية بما فيها العمل الحالي من شهر إلى 35 عاماً بمتوسط قدره 9.6 سنة (ع = 6.9 سنوات).

أدوات البحث: أولا: استخبار «هولاند» للميول المهنية (Holland 1985) «استخبارات البحث الموجه نحو الذات» (Self- directed Search)، طبعة عام 1985. ويعد هذا المقياس من استخبارات الميول القليلة جداً. إن لم يكن هو الاستخبار الوحيد الذي اعتمد في بنائه على نظرية جيدة لعلاقة الشخصية بالميول، فهذا الاختيار صمم على أن أساس أن الاختبارات المهنية هي مؤشرات للشخصية (أبو حطب 1993). وقد إعتبر «هولاند» نظريته نظرية في الشخصية. وتقوم هذه النظرية على أن الميول المهنية أحد مظاهر الشخصية، وأن وصف الميول المهنية لفرد ما هي في الوقت نفسه وصف لشخصيته.

قسمت النظرية الشخصية تبعاً لوجهة نظر «هولاند» إلى ستة أنماط هي: الحرفي (أو الواقعي)، والبحثي (أو العلمي)، والفني، والاجتماعي، والمغامر (أو التجاري)، والتقليدي. كما قسمت بيئات العمل إلى ست بيئات تحمل مسميات أنماط الشخصية وهي: البيئة الواقعية أو الحرفية (ح)، العلمية أو البحثية (ب)، الفنية (ف)، الاجتماعية (أ)، التجارية أو المغامرة (م:)، و البيئة التقليدية(ت).

افترضت النظرية أن كل فرد يسعى للحصول على عمل يناسب نمط شخصيته، وعندما يتمكن الفرد من ذلك يصبح من المتوقع أن تتحقق مجموعة من النتائج الإيجابية منها الرضى عن العمل، والإستقرار فيه (Holland 1985). إن استخبار «البحث الموجه نحو الذات» يساعد في تحديد نمط شخصية الفرد، ويذكر «هولاند، ونافزجر» (Holland & Nafziger 1975) «أن الدرجة التي يحصل عليها الفرد في استخبار البحث الموجه نحو الذات تعتبر مقياساً للميول والشخصية والاستعدادات». ويتكون استخبار «البحث الموجه نحو الذات» من أربعة مقاييس رئيسة هي: مقياس الأنشطة، ومقياس الكفاءات، ومقياس

الوظائف، ومقياس تقدير الذات. ويحتوي كل مقياس على ستة مقاييس فرعية، تقيس كل منها بيئة عمل معينة (الحرفية، والبحثية، والفنية، والاجتماعية، والتجارية، والتقليدية). ومجمل بنود الاستخبار 228 بنداً. وقد قامت حسن (Hassan 1993) بتعريب المقياس وإعداده ليناسب البيئة الكويتية وكذلك التحقق من صدقه ، وقد عمدت إلى استخدام طريقة «مصفوفة السمات والطرق المتعددة» (Multitrait Multimethod Matrix) من وضع «كامبل، وفسك» (Campbell & Fiske 1959) وتقوم هذه الطريقة على حساب معاملات الارتباط بين المقاييس الفرعية التي يتكون منها الاستخبار، ثم تصنف كل المقاييس الفرعية التي توجد بينها ارتباطات دالة إحصائياً في عامل واحد يدل على بعد معين. وباستخدام هذه الطريقة تم حساب معاملات الصدق لاستخبار «البحث الموجه نحو الذات» على عينة من الموظفين والموظفات العاملين (182 من الكويتيين وغير الكويتيين). ويعملون في وظائف مختلفة (مدرس، رجل اطفاء، صيدلي، أمين صندوق في بنك، مسعف طبي، محاسب... وغير ذلك). وأظهرت معاملات الارتباط أن المقاييس الفرعية التي تقيس نمطاً معيناً من أنماط الشخصية ترتبط في ما بينها ارتباطاً مرتفعاً، في حين أن المقاييس الفرعية التي تقيس أنماطاً مختلفة كانت معاملات الارتباط بينها ضعيفة. والجدول (1) يبين معاملات صدق مقاييس استخبار «البحث الموجه نحو الذات» في صيغته العربية لكل نمط من أنماط الشخصية على حدة.

جدول (1)

معاملات صدق المقاييس الفرعية لاستخبار «البحث الموجه نحو الذات» في صيغته العربية من دراسة سابقة على عينة من الموظفين والموظفات الكويتيين وغير الكويتيين باستخدام طريقة «مصفوفة السمات والطرق المتعددة» (ن = 182) ((Hassan1993))

العوامل / المقاييس الفرعية	الحرفي	البحثي	الفني	الاجتماعي والمغامر	التقليدي
الحرفية					
الأنشطة	0.81	0.15	0.05-	0.18	0.17
الكفاءات	0.81	0.09	0.19	0.07	0.13
الوظائف	0.67	0.04	00	0.02-	0.18
تقديرات الذات	0.77	0.09	0.11	0.03-	0.05-
البحثية					
الأنشطة	0.20	0.79	0.05-	0.25	0.06
الكفاءات	0.08	0.84	0.03-	0.12	0.12
الوظائف	0.16	0.64	0.08	00	0.02
تقديرات الذات	0.03-	0.75	0.02-	0.10-	0.13

العوامل المقاييس الفرعية	الحرفي	البحثي	الفني	الاجتماعي والمغامر	التقليدي
الفنية					
الأنشطة	0.04	0.04-	0.83	0.21	0.12
الكفاءات	0.05	0.01	0.88	0.18	0.13
الوظائف	0.08	0.03	0.79	0.02	0.03
تقديرات الذات	0.15	0.05-	0.73	0.09	0.13-
الاجتماعية					
الأنشطة	0.17-	0.22	0.21	0.73	0.02-
الكفاءات	0.07	0.12	0.27	0,65	0.12-
الوظائف	0.09-	0.12	0.20	0.40	0.08
تقديرات الذات	0.19-	0.24	0.21	0.17	0.42-
المغامرة (التجارية)					
الأنشطة	0.26	0.07	0.03-	0.72	0.36
الكفاءات	0.16	0.02-	0.15	0.67	0.06
الوظائف	0.27	0.13-	0.20	0.17	0.35
تقديرات الذات	0.15	0.05	0.03-	0.31	0.12
التقليدية					
الأنشطة	0.10	0.16	0.03-	0.23	0.82
الكفاءات	0.05	0.22	0,21	00	0.70
الوظائف	0.08	0.09	00	0.17-	0.66
تقديرات الذات	0.04	0.05	0.11	0.04	0.26

أثبت العديد من الدراسات، منها دراسة «هنري وباردو» (Henry & Bardo 1987)، صحة فروض النظرية، كما بينت دراسة «مونت وموشنسكي» (Mount & Muchinsky 1978) صحة الفرض الأساسي في نظرية «هولاند» والقائل بأن الأفراد يميلون إلى أن يعملوا في وظائف تماثل نمط شخصياتهم. واهتمت مجموعة من الدراسات باختبار مدى صدق هذا الاستخبار، فقد قام «فتزمونس، وملنيشك» (Fitzsimmons & Melnychuk 1979) بتطبيق استخبار «البحث الموجه نحو الذات» على عينة من 200 تلميذ، وقد استخدما تحليل التباين فوجدا أن «نسبة – ف» لجميع المقاييس الفرعية المكونة للاستخبار ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001 عدا مقياس المغامرة (التجاري)، وكانت قيم نسبة «ف». كالتالي: النمط الواقعي (الحرفي) 56.00، النمط البحثي (العلمي) 19.24، النمط الفني 23.86، النمط الاجتماعي 14.19، النمط المغامر (التجاري) 1.74، النمط التقليدي 29.05.

بينت دراسات أخرى أن استخبار «البحث الموجه نحو الذات» يميز بكفاءة بين الأفراد الذي ينتمون إلى بيئات عمل مختلفة (انظر: Henry & Bardo 1987; Spokane & Walsh 1976; Ward & Walsh 1981) فقد ظهر أن الأفراد يحصلون على درجات مرتفعة في المقاييس التي تماثل بيئات أعمالهم أكثر من الدرجات التي يحصلون عليها من المقاييس الأخرى، فمثلاً الأفراد الذين يعلمون في البيئة المغامرة (التجارية) يميلون إلى أن يحصلوا على درجات مرتفعة في المقاييس الفرعية التي تقيس البيئة المغامرة (التجارية).. وهكذا.

ثانيا، مقياس سلوك النمط (أ) تأليف جمعة سيد يوسف (1994): يتكون هذا المقياس من 40 بنداً تقيس استجابة الفرد تجاه مواقف متعددة، وقد اعتمد مؤلف هذا المقياس في بنائه على عدد من المقاييس الموجودة في الدراسات السابقة وأهمها مسح النشاط لجنكيز (Jenkins Activity Survey, JAS) والمقابلة المقننة (Structured Interview SI)، وكذلك على بعض من الصفات التي ذكرت في الدراسات السابقة بأنها مميزة للأشخاص الذين يتصفون بالنمط (أ)، والصفات الأخرى المقابلة والتي تميز النمط (ب). وقد قام جمعة سيد يوسف بحساب معامل الثبات في دراستين منفصلتين. الدراسة الأولى استخدام فيها طريقة إعادة الاختبار، وشملت العينة 40 فرداً (20 ذكور، و20 إناث) من العاملين في مهن مختلفة. وصل معامل الثبات لعينة الذكور 0,92 والاناث 0.62 والعينة الكلية 0.68 وهي معقولة في ضوء عينة البحث، بينما بلغ معامل «ألفا» لكرونباخ 0.78، 0.75، 0.77 في كل من عينتي الذكور والاناث والعينة الكلية على التوالي (يوسف 1994)[3]. وفي الدراسة الثانية وصل معامل ثبات مقياس سلوك النمط (أ) باستخدام التجزئة النصفية إلى 0.88 لدى العينة المصرية (ن = 197) وإلى 0.84 لدى العينة السعودية (ن = 188). بينما وصل معامل الثبات باستخدام معامل «ألفا» للإتساق الداخلي لكرونباخ إلى 0.88 لدى العينة المصرية وإلى 0.87 لدى العينة السعودية (يوسف ومعتز 1996).

تم حساب معامل ثبات مقياس النمط (أ) على عينة الدراسة الحالية وبلغ معامل ثبات «ألفا» لكرونباخ 0,74، 0,65، 0,70 في كل من عينة الذكور (ن= 115) والاناث (125) والعينة الكلية (240) على التوالي. في ما بلغ معامل ثبات «ألفا» لكرونباخ 0.69 لكل من عينة الكويتيين (ن = 184) وغير الكويتيين (ن = 53)[4].

أسفر التحليل العاملي لبنود مقياس نمط السلوك (أ) باستخدام طريقة المكونات الأساسية عن أربعة عشر عاملاً استوعبت 57,2٪ من التباين الكلي ووصلت قيمة الجذر الكامن لكل عامل من هذه العوامل إلى ما يزيد عن واحد صحيح. ثم أديرت هذه العوامل تدويراً متعامداً بطريقة فاريماكس[5](Varimax). وبعد تطبيق اختبار «سكري» Scree test وتطبيق المعايير التي اقترحها أوفرول وكليت (Overall & Klett 1972) لاستبقاء العوامل وهي: – لكي يستبقي العامل لا بد أولاً: أن يتحدد بثلاثة تشبعات دالة، ثانياً: أن التشبع الدال هو 0,35 فاكثر، وعليه استبقى ثمانية عوامل من العوامل الأربعة عشر المستخلصة استوعبت (39.3٪) من التباين الكلي. ويبين الجدول (2) هذه العوامل.

جدول (2)
العوامل المستخلصة من التحليل العاملي ومضمونها وتشبعاتها
(ن = 240)

العامل الأول: «الدافعية المرتفعة للإنجاز» استوعب هذا العامل 9,3٪ من التباين الكلي وتشبعت به 12 بنداً

رقم البند	مضمون البند	التشبع
35	أشعر بأنني أحمل نفسي فوق طاقتها	0.507
18	أفخر بالإنجازات التي ترجع لقدرتي على العمل السريع	0.482
37	أشعر بأنني مسئول عن إسعاد الآخرين	0.448
31	أؤمن بشدة بالمثل القائل «الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك»	0.440
34	أقع في مشاكل كثيرة مع الآخرين بسبب الالتزام في العمل	0.422
15	أحاول أداء العديد من المهام في زمن أقل	0.419
20	أشعر بأن الأشياء لا بد أن تتم بسرعة وبدون تأجيل	0.417
23	لا أستطيع الاستمتاع بحياتي لانهماكي الشديد في العمل	0.415
14	أشعر بأنني مستغرق في العمل بدرجة لا ألحظ معها التغير فيما	0.404
25	حولي	0.395
32	لا أستطيع تأجيل أعمالي لليوم التالي	0.392
27	أحب دائماً أن تنفذ طلباتي دون تأخير	0.369
	أعتذر كثيرا عن المشاركة في المناسبات الاجتماعية لضيق وقتي	

العامل الثاني: «الشعور بضيق الوقت»، استوعب هذا العامل 6.0٪ من التباين الكلي وتشبعت به 6 بنود

رقم البند	مضمون البند	التشبع
33	اعتدت أن أتناول طعامي دون استعجال	0.482
23	لا أستطيع الاستمتاع بحياتي لانهماكي الشديد في العمل	0.409
27	اعتذر كثيراً عن المشاركة في المناسبات الاجتماعية لضيق وقتي	0.385
12	لا أستطيع أداء عملين في نفس الوقت	0.365
17	أبحث باستمرار عن الطرق الأكثر كفاءة في إنجاز المهام	0.447-
38	لا أحب أن أشرك معي في عملي شخصاً يتسم بالبطء	0.354-

العامل الثالث: «التنافس»، استوعب هذا العامل 4.7٪
من التباين الكلي وتشبعت به 4 بنود

رقم البند	مضمون البند	التشبع
30	أشعر دائماً بالرغبة في التفوق على الآخرين	0.539
13	أشعر بالتحدي عند منافسة أفراد آخرين يتصفون بنفس صفاتي	0.458
24	لا أهتم بالدخول في تنافس مع الآخرين	0.392
19	أهتم بإنجاز عدة أشياء أكثر من اهتمامي بأن أكون فرداً متميزاً	0.350-

العامل الرابع: «التسرع وعدم التاني» استوعب هذا العامل 4.3٪
من التباين الكلي وتشبعت به 5 بنود

رقم البند	مضمون البند	التشبع
3	لا أستطيع مواصلة التفكير في المشكلات التي تتعلق بعملي أثناء الاستماع لحديث شخص آخر	0.503
12	لا أستطيع أداء عملين في نفس الوقت	0.367
9	لا أستطيع أن أنتظر طويلاً في المطعم حتى أجد مكاناً خالياً	0.408-
36	أشعر بالقلق قبل المواعيد المهمة بوقت طويل	0,367-
14	أشعر بأنني مستغرق في العمل بدرجة لا ألحظ معها التغيير فيما حولي	0.350

العامل الخامس «التمركز حول الذات»، استوعب هذا العامل 4.1٪
من التباين الكلي وتشبعت به 4 بنود

رقم البند	مضمون البند	التشبع
24	لا أهتم بالدخول في تنافس مع الآخرين	0.429
8	أحاول دائماً توجيه الحديث مع الآخرين نحو موضوعات تخصني	0.414
6	لا يضايقني الانتظار في إشارة المرور لفترة طويلة	0.392-
9	لا أستطيع أن أنتظر طويلاً في مطعم حتى أجد مكاناً خالياً	0.369-

العامل السادس: «الانهماك في العمل»، استوعب هذا العامل 3.8٪
من التباين الكلي وتشبعت به 3 بنود

رقم البند	مضمون البند	التشبع
7	أتمسك بمواصلة العمل (أو الاستذكار) حتى في أيام العطلات	0.462
35	أشعر بأنني أحمل نفسي فوق طاقتها	0.411-
21	لا أشعر بالهم والضيق إذا لم أستطع إنجاز الأعمال المطلوبة مني	0.361-

العامل السابع: «الطموح»، استوعب هذا العامل 3.6٪ من التباين الكلي وتشبعت به 3 بنود

رقم البند	مضمون البند	التشبع
19	أهتم بإنجاز عدة أشياء أكثر من اهتمامي بأن أكون فرداً متميزاً	0.408
28	أراجع «أجندة المواعيد» باستمرار حتى لا أنسى المطلوب مني	0.370
11	يضايقني الأشخاص محدودي الطموح	0.457-

العامل الثامن: «الالتزام بالعمل». استوعب هذا العامل 3.5٪ من التباين الكلي وتشبعت به 3 بنود

رقم البند	مضمون البند	التشبع
2	استعجل الآخرين كي ينتهون مما يريدون قوله	0.434
39	أدخن بكثرة	0.367
14	أشعر بأنني مستغرق في العمل بدرجة لا ألحظ معها التغير فيما حولي	0.354-

إجراءات استخراج الدرجات: طبق استخبار «البحث الموجه نحو الذات» للميول المهنية، وحسبت ميول الأفراد المهنية (الميول المقاسة) على أساس أعلى ثلاث درجات حصل عليها كل فرد على بيئات الأعمال الستة وتم التعرف على المهنة الحالية التي يعمل فيها كل فرد من أفراد العينة بسؤال الفرد مباشرة عن عمله الحالي، ومن ثم استخدم «قاموس العناوين المهنية» (Dictionary of Occupational Titles, DOT) الصادر عن مؤسسة توظيف العمال الأميركية، والذي يصف ويصنف كل المهن والأعمال تقريباً في المجتمع الأميركي - باستثناء المهن العسكرية، وذلك للحصول على الرمز الخاص بكل مهنة. واستخدمت معادلة «آيكن» (Iachan 1984) للمقارنة بين الميول المهنية للأفراد (الميول المقاسة) مع وظائفهم الحالية التي يشغلونها لمعرفة مدى التزام الأفراد بميولهم المهنية عند اختيارهم لمهنهم (انظر جدول 3).

جدول (3)

معادلة Iachan (1984)

	النتيجة التي حصل عليها الفرد من استخبار «البحث الموجه نحو الذات» (الثلاثة رموز)[6]		
	الرمز الأول	الرمز الثاني	الرمز الثالث
رمز الوظيفة: الرمز الأول	22	10	4
الرمز الثاني	10	5	2
الرمز الثالث	4	2	1

ظروف جمع البيانات: تم توزيع الاستخبار بعد شرح كيفية تطبيقه على عينة البحث بشكل فردي.

النتائج[7]

باستخدام معادلة آيكن (Iachan 1984) جرت مقارنة الوظائف الحالية التي يشغلها أفراد العينة مع ميولهم كما يقيسها اختبارت الميول، وتبين أن 42.4٪ من أفراد العينة يعملون في وظائف تتصل بميولهم المهنية. وحسبت درجات الأفراد على مقياس سلوك النمط (أ). وإذا حصل الفرد على درجة أعلى من المتوسط بانحراف معياري واحد (أي حصل على 28 درجة على المقياس) يعد من ذوي النمط (أ). في حين أن من يحصل على درجة أقل من المتوسط بانحراف معياري واحد (أي على 17 درجة) يعتبر من أصحاب النمط (ب)، واعتمادا على هذا المحك فإن 17.8٪ (ن = 49) من أفراد العينة يعدون من ذوي النمط (أ) و15.9٪ (ن = 46) يعتبرون من ذوي النمط (ب). ولمعرفة علاقة نمط السلوك (أ) بالميول المهنية، حسبت معاملات الارتباط (بيرسون) بين البيئات المهنية المختلفة والدرجة الكلية على مقياس النمط (أ) للأفراد الذين حصلوا على درجة 28 فأكثر على مقياس النمط (أ) والجدول (4) يبين معاملات الارتباط هذه.

جدول (4)

معاملات الارتباط بين الدرجة على مقياس سلوك النمط (أ) والميول المهنية (ن = 49)

متغيرات الدراسة	النمط (أ)	ح	ب	ف	أ	م	ت
النمط (أ)	-						
البيئة الحرفية(ح)	205	-					
البيئة البحثية(ب)	114	504***	-				
البيئة الفنية(ف)	175	285*	126	-			
البيئة الاجتماعية(ج)	070	268	216	406**	-		
البيئة المغامرة (م)	151	337*	279	149	457***	-	
البيئة التقليدية (ت)	125	483***	496***	071	273	466***	-

* دال عند مستوى 0.05/ – ** دال عند مستوى 0.01/ – *** عند مستوى 0.001

– حذفت العلامات العشرية من هذا الجدول

يتضح من جدول (4) أن الدرجة الكلية على مقياس النمط (أ) لا ترتبط ارتباطاً دالاً إحصائياً بأية بيئة مهنية. وتؤيد معاملات الارتباط في جدول (4) الشكل السداسي الذي اقترحه هولاند لترتيب بيئات الأعمال (Holland 1985). فمعاملات الارتباط بين البيئات المتجاورة في الشكل السداسي أعلى منها بين البيئات غير المتجاورة، فمثلاً الارتباط بين البيئة الحرفية وكل من البيئة البحثية والتقليدية أعلى من الارتباط بين البيئة الحرفية

وبيئات العمل الأخرى غير المجاورة لها، وهذا صحيح لبيئات العمل الأخرى عدا الارتباط بين البيئة البحثية والتقليدية – غير المتجاورتين – والذي هو أعلى من الارتباط بين البيئة البحثية وبقية البيئات الأخرى المجاورة لها. كما استخدم معامل الارتباط لمعرفة تأثر سلوك النمط (أ) بعدد من العوامل مثل العمر، ومدة الخدمة في الوظيفة الحالية، ومدى التجانس بين الميول المهنية والوظيفة الحالية، ولم يظهر لأي من العوامل سابقة الذكر تأثير على سلوك النمط (أ) فقد كان معامل الارتباط بين الدرجة على مقياس نمط السلوك (أ) وكل من: العمر (ر = 0.004، غير دال إحصائياً)، ومدة الخدمة (ر = 0.013 غير دال إحصائياً)، والتجانس (ر = 0.048، غير دال إحصائياً).

في الخطوة التالية صنفت الأعمال التي يعمل فيها الأفراد حاليا حسب انتمائها إلى البيئات المهنية التي اقترحتها نظرية «هولاند» وذلك باستخدام قاموس الوظائف المهنية، وتمت المقارنة بين الأفراد من ذوي النمط (أ) ومن ذوي النمط (ب) في الأعمال المختلفة التي يقومون بها حالياً، وأظهر اختيار كا^2 أنه لا توجد فروق بين أصحاب النمط (أ) والنمط (ب) في المهن التي يشغلونها حاليا، حيث كلا المجموعتين تمركزت في البيئة التقليدية والمغامرة وأن قيمة كا^2 = 4.57، د ح = 5، وهو فرق غير دال إحصائياً.

من ناحية أخرى، تمت مقارنة الميول المهنية لذوي النمط (أ) وذوي النمط (ب) باستخدام اختبار (ت)، وقد ظهر أن الأفراد من ذوي النمط (أ) أكثر ميلاً للأعمال التي تنتمي للبيئة الفنية والمغامرة. فقد كان متوسط درجة الأفراد من ذوي النمط (أ) على البيئة الفنية (21.57) بينما بلغ المتوسط للنمط (ب) على هذه البيئة (15.69) وقيمة (ت = 2.79، دح = 93، وهذا دال إحصائياً عند 0.01). كما كان متوسط درجة الأفراد من ذوي النمط (أ) على البيئة المغامرة هو (29.69) وللأفراد من ذوي النمط (ب) (26.0) وقيمة (ت = 2.01، دح = 93، وهذا دال إحصائياً عند 0.05) (انظر جدول 5).

جدول (5)

المقارنة بين الأفراد من النمط (أ) (ن = 49) والنمط (ب) (ن = 46) في الميول المهنية

البيئة المهنية	متوسط النمط (أ)	متوسط النمط (ب)	د ح	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الحرفية	19.73	18.89	93	0.43	غير دال
البحثية	22.63	22.80	93	0.08	غير دال
الفنية	21.57	15.69	93	2.80	دال عند 0.01
الاجتماعية	29.06	28.60	93	0.26	غير دال
المغامرة	29.69	26.0	93	2.01	دال عند 0.05
التقليدية	27.28	26.21	93	0.59	غير دال

تمت المقارنة بين الأفراد من ذوي النمط (أ) والأفراد من ذوي النمط (ب) في مدى تجانس ميولهم المهنية مع عملهم الحالي، وقد بين اختبار «ت» أنه لا يوجد فرق بين

هاتين المجموعتين في مدى التجانس بين الميول المهنية والعمل الحالي، إذ كان متوسط الدرجة لأفراد النمط (أ) (16.27) وللنمط (ب) (14.13) وقيمة (ت = 1.29، دح = 89، وهو غير دال إحصائياً).

الفروق بين الذكور والإناث: أظهرت النتائج أن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في الميول المهنية، فالذكور أكثر ميلاً للأعمال الحرفية كا^2 = 50,6، د.ح = 10، دال إحصائياً عند 0.001)، والأعمال المغامرة «التجارية» كا^2 = 19.1، د.ح = 10، دال إحصائياً عند 0.05) في حين أن الإناث أظهرن ميلاً أكثر للأعمال الفنية (كا^2 = 36,1، د.ح = 10، دال إحصائياً عند 0.001) والأعمال الاجتماعية كا^2= 38.8، د.ح 10، دال إحصائياً 0.001). ولكن لم تظهر أي فروق بين الجنسين في الأعمال التقليدية والبحثية «العلمية». وعند استخدام معادلة آيكن (Iachan 1984) لم تظهر أي فروق بين الذكور والإناث في مدى التجانس بين ميولهم المهنية والوظيفة الحالية، إذ أن 39.8٪ من الذكور و44.8٪ من الإناث يشغلون حالياً وظائف تماثل ميولهم المهنية، وكانت قيمة كا^2 = 4.2، د. ح = 3، وهي غير دالة إحصائياً. كما لم تظهر فروق بين الذكور والإناث في سلوك النمط (أ). فقد كان متوسط درجة الذكور على مقياس النمط (أ) هو 22.8، ومتوسط الإناث 22.3 وقيمة (ت) = 0.78، د.ح = 285، وهي غير دالة إحصائياً.

الفروق بين الكويتيين وغير الكويتيين: أظهرت النتائج أن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين الكويتيين وغير الكويتيين في الميل تجاه بيئات العمل المختلفة، إذ أظهرت عينة غير الكويتيين ميلا أكثر تجاه البيئة البحثية، والفنية، والمغامرة، والتقليدية، فقد كان متوسط درجات الكويتيين على البيئة البحثية (22.11)، وغير الكويتيين (25.18) وقيمة (ت = 2.18، د.ح 107، دال عند 0.05). ومتوسط درجات العينة الكويتية على البيئة الفنية (16.88) ومتوسط درجات العينة غير الكويتية (20.92) وقيمة (ت = 2.68، د.ح = 89، دال عند 0.01). بينما كان متوسط درجات الكويتيين على البيئة المغامرة (26,55) وغير الكويتيين (29.20) وقيمة (ت = 2.18، د.ح = 104، دال عند 0.05). وكان متوسط درجات المجموعة الكويتية على البيئة التقليدية (25.44) وللمجموعة غير الكويتية (29.01) وقيمة (ت = 3.06، د.ح = 106، دال عند 0.01) وعند استخدام معادلة «آيكن» (Iachan 1984) لم تظهر فروق بين الكويتيين وغير الكويتيين في مدى تجانس ميولهم المهنية مع الوظائف الحالية التي يشغلونها، فقد كان 42.7٪ من الكويتيين و43.3٪ من غير الكويتيين في مهن تماثل ميولهم (قيمة كا^2= 3.8، د.ح = 3، وهي غير دالة إحصائياً). ولكن ظهرت فروق بين الكويتيين وغير الكويتيين في سلوك النمط (أ). فغير الكويتيين يتسمون بالسمات المميزة لسلوك النمط (أ) أكثر من الكويتيين. فقد كان متوسط درجة الكويتيين على مقياس النمط (أ) (22.2) ومتوسط درجة غير الكويتيين على المقياس نفسه (23.7) وقيمة (ت) = 2.17 د.ح = 108، وهي دالة إحصائياً عند مستوى 0.05.

مناقشة النتائج

أوضحت نتائج هذه الدراسة أن أقل من نصف عينة البحث (42.4٪) تعمل في مهن

تتصل بميولهم المهنية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج سابقة ظهر فيها أن (43.0٪) من أفراد العينة تعمل في وظائف تناسب ميولهم المهنية (Hassan 1993). وقد يرجع ذلك إلى أن الأفراد في المجتمع الكويتي لا يهتمون بانتقاء أعمالهم على أساس مدى قربها من ميولهم المهنية، وإنما يختارون ما هو متوفر لهم في سوق العمل، أو أنهم يختارون أعمالهم لأسباب أخرى غير تقاربها مع ميولهم، من أمثلتها ما يقدمه العمل من عائد مادي، ومن مكانة اجتماعية مناسبة لشاغليه، أو لأنه عمل مريح وبالتالي فإن ما يبذله الفرد من جهد في أدائه لا يكون كبيراً. لذا نرى أنه من المهم مساعدة الأفراد في التعرف على ميولهم المهنية وإنشاء خدمة التوجيه المهني لمساعدة ما يبحث عن عمل.

كما أظهرت النتائج أن هناك فروقاً بين الجنسين في الميول المهنية، فالذكور أكثر ميلاً إلى المهن الحرفية ثم المغامرة (التجارية). في حين أن الإناث أكثر ميلاً إلى الأعمال الفنية والاجتماعية، وهذا ما يتفق مع نتائج معظم الدراسات التي درست الفروق بين الجنسين في الميول المهنية، منها على سبيل المثال (صالح 1972: الشرقاوي 1982: عبدالحميد 1981).

كما بينت هذه الدراسة أنه لا توجد فروق بين الذكور والإناث في سلوك النمط (أ) وهذا يتعارض مع النتائج التي خلص إليها عدد من الدراسات، وذلك على الرغم من عدم اتساق هذه الدراسات في الكشف عن اتجاه الفروق بين الجنسين، فقد بين بعضها أن نمط السلوك (أ) أكثر انتشاراً بين الاناث منه بين الذكور (Chew 1991) في حين أظهر بعضها الآخر أن سلوك النمط (أ) يظهر بين الذكور أكثر من ظهوره بين الإناث (Waldron et al. 1977; Waldron 1978).

أظهرت عينة غير الكويتيين ميلاً واضحاً تجاه البيئة البحثية، والفنية، والمغامرة، والتقليدية أكثر مما أظهرت العينة الكويتية، وهذا قد يعني أن الميول المهنية لغير الكويتيين أكثر وضوحاً وتميزاً واستقراراً من الميول المهنية للكويتيين. كما ظهرت فروق بين الكويتيين وغيرهم في سلوك النمط (أ). فنسبة غير الكويتيين الذين يتسمون بسلوك النمط (أ) أكبر من نسبة الكويتيين، وقد يرجع ذلك إلى أن المواطن الكويتي لديه شعور بأنه يمتلك الوقت الكافي لأداء أعماله وأنشطته، وأنه لا ضرورة للدخول في التنافس مع الآخرين لأنه لا يوجد هناك تهديد لأمنه الوظيفي، في حين أن غير الكويتي يشعر بأنه في سباق مع الزمن، وأن أمنه الوظيفي مرتبط بمقدار ما يبذله من جهد وعمل. وهذا يثبت أن سلوك النمط (أ) سمة مكتسبة من طبيعة العمل والظروف المحيطة به والظروف العامة للشخص وليس سابقه على اختيار العمل.

إن السمات الشخصية لها أهمية في اختيار الأفراد لأعمالهم وبخاصة الميول بوصفها أحد المكونات المميزة للشخصية (زيدان 1981؛ Holland 1985). وقد بينت هذه الدراسة أن نمط السلوك (أ) له علاقة بالميول المهنية، فالأفراد من ذوي النمط (أ) أظهروا ميلاً أكبر للأعمال التي تنتمي للبيئة الفنية والمغامرة. وعلى الرغم من أن هاتين البيئتين لا توجدان متجاورتين في الشكل السداسي الذي اقترحه هولاند (Holland 1985)، بمعنى أنه لا يوجد تشابه كبير بين الخصائص المهنية التي تميز كلاً من البيئتين ومن ثم السمات

الشخصية التي يتسم بها العاملون في هاتين البيئتين: أي أن الافراد من ذوي النمط (أ) يميلون إلى أعمال مختلفة في طبيعتها المهنية وفي متطلباتها التي تفرضها على شاغليها. ولكن هناك صفات مشتركة بين كل من النمط الفني والمغامر «التجاري» وبين نمط السلوك (أ). فالنمط الفني يتسم، على سبيل المثال، بالتعقيد، والخيال، والاندفاع، وعدم التكيف، والاستقلالية، والمثالية، كما أن النمط المغامر «التجاري» يتسم بالتسلط، والنشاط، والثقة بالنفس، والطموح، والاندفاع، وامتلاك قدرات قيادية وخطابية. من ذلك يظهر أن الأفراد من ذوي النمط (أ) يمتلكون صفات تشبه الصفات التي تميز كلاً من النمط الفني والنمط المغامر، ومنها: النشاط، والاستقلالية، والانجاز، والسيطرة، والمنافسة. كما بين عدد من الدراسات أن أصحاب النمط (أ) يحصلون على مناصب مهنية عالية (Byrne et al. 1985; Chesney et al. 1980; Howard et al. 1977 وهذا ما يتسم به النمط المغامر (Holland 1985).

بينت إحدى نتائج هذا البحث أهمية أخذ نمط السلوك (أ) في الاعتبار عند الاختيار المهني للأفراد. فعند اختيار الأفراد للعمل في مهن تنتمي للبيئة الفنية أو المغامرة يفضل اختيارهم من ذوي النمط (أ). لأن هناك تشابهاً بين ما يمتلكه الافراد من ذوي النمط (أ) من سمات وما يحتاجه النجاح في العمل في هاتين البيئتين المهنيتين، فقد أثبتت الدراسات أن الاختلاف بين سلوك ذوي النمط (أ) وسلوك ذوي النمط (ب) في الكفاءة في أداء العمل يعتمد على طبيعة العمل الذي يقومون به. فالأفراد من ذوي النمط (أ) يتفوقون على ذوي النمط (ب) في الأعمال التي تشتمل على مهام متنوعة وبها مقدار من التحدي. (Fazio et al. 1981; Gastorf et al. 1980; Lee et al. 1988; Lee & Gillen 1989) . كما بينت إحدى الدراسات أن المصانع التي يشرف على إدارتها أفراد من ذوي النمط (أ) تحقق أرباحاً ونمواً في المبيعات أكثر من المصانع التي تدار من أفراد من النمط (ب) (Boyd 1984) وأن المدراء التنفيذيين من ذوي النمط (أ) من المحتمل أكثر أن يحققوا نجاحاً مهنياً في العمل مما يحتمل أن يحققه أصحاب النمط (ب) كما اقترح «لي» وزملاؤه (Lee et al. 1988) أنه بما أن أداء أصحاب النمط (أ) يتأثر بطبيعة المهام المناطة بهم فمن المفضل أن يقوم المسؤولون باختيار أصحاب النمط (أ) لأداء المهام التي تتناسب مع سماتهم الشخصية، واعتماداً على ذلك فإن السؤال المهم هنا هو: «هل الأفراد من ذوي النمط (أ) والذين يعملون في أعمال تنتمي للبيئة الفنية أو المغامرة «التجارية» أكثر نجاحاً في العمل وأكثر كفاءة من الأفراد من ذوي النمط (ب) والذين يعملون في نفس هذه البيئات»؟. تحتاج الأجابة عن هذا السؤال إلى دراسة مستقلة.

الهوامش

(1) السمة مجموعة من الافعال السلوكية المترابطة معاً، أو الميل إلى أفعال معينة (Eysenck & Eysenck 1985).

(2) استبعدت الحالات غير محددة الجنس أو الجنسية أو المؤهل من حساب النسب المئوية.

(3) لم يتطرق مؤلف المقياس إلى جنسية العينة التي تم تقنين المقياس عليها وإن كنا نظن انها عينة مصرية.

(4) تم استبعاد الحالات غير الكاملة أو غير المحددة.

(5) عندما استخدمت طريقة أوبلمن (Obliman) في التدوير المائل للعوامل نتجت نفس العوامل بنفس البنود والتشبعات.

(6) تستخدم معادلة «آيكن» (Iachan 1984) كالتالي:

1- الحصول على الرموز الثلاثة التي تمثل ميول الفرد المقاسة بعد تطبيق استخبار «البحث الموجه نحو الذات».

2- الحصول على الرموز الثلاثة التي تمثل الوظيفة الحالية، وذلك باستخدام قاموس العناوين المهنية (DOT).

3- باستخدام الجدول السابق تجري مقارنة كل رمز من الرموز التي حصل عليها الفرد في الخطوة الأولى مع كل رمز من الرموز التي حصل عليها الفرد في الخطوة الثانية، وحددت القيم المقابلة لها.

4- تُجمع القيم مع بعضها ثم تفسر النتيجة النهائية تبعاً للوصف المرفق مع المعادلة. فإذا حصل الفرد على:

أولاً: 26-28 يعني أن هناك تماثلاً كبيراً جداً بين ميول الفرد المقاسة ووظيفته الحالية.

ثانياً: 20-25 يعني أن هناك تماثلاً بين ميول الفرد المقاسة ووظيفته الحالية.

ثالثاً: 14-19 يعني أن هناك عدم تماثل بين ميول الفرد المقاسة ووظيفته الحالية.

رابعاً: صفر - 13 يعني أن هناك عدم تماثل كبير بين ميول الفرد المقاسة ووظيفته الحالية.

(7) عند تحليل البيانات استبعدت جمع الحالات غير المحددة أو غير الكاملة في جميع الجداول.

المصادر

صالح أحمد زكي

1972 الأسس النفسية للتعليم الثانوي. مكتبة دار النهضة العربية - القاهرة.

عبدالخالق أحمد، دويدار عبدالفتاح، النيال مايسة، كريم عادل.

1992 سلوك النمط (أ) وعلاقته بأبعاد الشخصية: دراسة عاملية. مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 20 العدد (4/3): 9-29.

زيدان السيد عبدالقادر

1981 دراسة استطلاعية حول الميول في مدرسة ثانوية. مجلة التوثيق التربوي لدول الخليج العربية، المجلد 3 (العدد 2): 10-30.

الشرقاوي أنور محمد

1982 دور الأساليب المعرفية في تحديد الميول المهنية لدى الشباب الكويتي من الجنسين: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية السنة الثامنة، العدد (31): 117-162.

الأنصاري بدر محمد

1996 الشخصية المستهدفة للإصابة بالسرطان (عرض نظري). مكتبة المنار الإسلامية - الكويت.

جابر عبدالحميد جابر

1981 الفروق بين الميول المهنية لعينات من طلاب وطالبات التعليم الاعدادي والثانوي والجامعي بالمجتمع القطري. بحوث ودراسات في الاتجاهات والميول النفسية. المجلد السابع، الجزء الثاني: 7-42.

يوسف جمعة سيد

1994 العلاقة بين نمط السلوك (أ) وبعض متغيرات الشخصية ذات الدلالة التشخيصية. مجلة علم النفس، السنة 8، العدد (32): 18-33.

يوسف جمعة سيد ومعتز سيد عبدالله

1996 دراسة ثقافية مقارنة بين مجموعتين من المصريين والسعوديين في أبعاد نمط السلوك (أ). مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة، مجلد (65) عدد (2) ابريل: 1-41.

أبو حطب فؤاد، عثمان سيد، صادق آمال

1993 التقويم النفسي ط 3. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

ربيع محمد شحاته

1994 قياس الشخصية. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

Becker, H.& Strauss, A.

1956 "Careers, Personality and Adult Socialization". American Journal of Sociology 62 (3): 253-263.

Betsworth, D.; Bouchard, T.; Copper, C.; Grotevant, H.; Hansen, J.; Scarr, S. & Weinberg, R.

1994 "Genetic and Environmental Influences on Vocational Interests Assessed using Adoptive and Biological Families and Twins Reared Apart and Together". Journal of Vocational Behavior 44 (3): 263-278.

Bluen, S.; Barling, J. & Burns, W.

1990 "Predicting Sales Performance, Job Satisfaction, and Depression by Using the Achievement Strivings and Impatience-Irritability Dimensions of Type A behavior". Journal of Applied Psychology 75 (2): 212-216.

Boyd, D.

1984 "Type A Behaviour, Financial Performance and Organizational Growth in Small Business Firms". Journal of Occupational Psychology 57 (2): 137-140.

Brim, O. G.; Wheeler, S.

1966 Socialization after childhood. New York: John Wiley & Sons.

Byrne, D. & Reinhart, M.

1989 "Work Characteristics, Occupational Achievement and the Type A Behaviour Pattern". Journal of Occupational Psychology 62 (2): 123-134.

Byrne, D.; Rosenman, R.; Schiller, E. & Chesney, M.

1985 "Consistency and Variation Among Instruments Purporting to Measure the Type A Behavior Pattern". Psychosomatic Medicine 47(3):242-261.

Campbell, D. & Fiske, D.

1959 "Covergent and Discriminant Validity by the Multimethod Matrix". Psychological Bulletin 56 (2): 81 - 105.

Chesney, M. & Rosenman, R.

1980 "Type A Behavior in the Work Setting". PP 187-212 In. C. Cooper & R. Payne eds., Current Concerns in occupational Stress. London: John Wiley & Sons.

Chew, I.

1991 "Type A Behaviour Pattern of Faculty Choice among Males and Females in Singapore". Stress Medicine 7 (4): 233-238.

Costa, P.; McCrae, R. & Holland, J.

1984 "Personality and Vocational Interests in an Adult Sample". Journal of Applied Psychology 69 (3): 390-400.

Dembroski, T. & MacDougall, J.

1978 "Stress Effects on Affiliation Preferences among Subjects Possessing the Type A Coronary-prone Behavior Pattern". Journal of Personality and Social Psychology. 36(1): 23-32.

Eysenk, H. & Eysenk, M.

1985 Personality and Individual Differences. New York: Plenum Press.

Fazio, R.; Copper, M.; Dayson, K. & Johnson, M.

1981 "Control and the Coronary-prone Behavior pattern A: Responses to Multiple Situation Demands". Personality and Social Psychology Bulletin 7 (1):97-102.

Fitzsimmons, G. & Melnychuk, D.

1979 "The Concurrent Validity of the Canadian Occupational Interest Inventory and the Self-Directed Search". Canadian Counsellor 13 (4): 219-224.

Friedman, M. & Rosenman, R.

1959 "Association of Specific Overt Behavior Pattern With Blood Cardiovascular Findings". Journal of the American Medical Association 169: 1286-1296.

Friedman, M. & Rosenman, R.

1974 Type A Behavior and your Heart. New York: Knopf.

Friedman, M. & Booth-Kewley, S.

1987 "Personaltiy, Type A Behavior & Coronary Heart Disease: The Role of Emotional Expression". Journal of Personality and Social Psychology 53 (4): 783-792.

Friedman, M; Hall, J & Harris, M.

1985 "Type A Behavior, Nonverbal Expressiveness Style and Health". Journal of Personality & Social Psychology 48 (5): 129-131.

Gastorf, J.; Suls, J. & Sanders, G.

1980 "Type A Coronary-Prone Behavior Pattern and Social Facilitation". Journal of Personality and Social Psychology 38 (5): 773-780.

Glass, D.

1977 "Behavior Pattern, Stress, & Coronary Disease". Hilsdale, N.J: Erlbaum.

Goh, D. & Leong, F.

1993 "The Relationship Between Holland's Theory of Vocational Interest & Eysenck's Model of Personality". Personality & Individual Differences 15 (5): 555-562.

Grotevant, H.; Scarr, S. & Weinberg, R.

1977 "Patterns of Interest similarity in Adoptive and Biological Families". Journal of Personaltiy and Social Psychology 35 (9): 667-676.

Harre, R. & Lamb, R.

1986 "The Dictionary of Physiological and Clincial Psychology. Oxford: Oxford Publishing Services.

Hassan, H.

1993 The Relationship Between Job Satisfaction and Vocational Interest. Testing Holland's theory in Kuwait. Unpublished Ph.D.

Henry, P. & Bardo, H.

1987 "Expressed Occupational Choice of Nontraditional Premedical Students as Measured by the Self-Directed Search: An Investigation of Holland's Theory". Psychological Reports 60 (2): 575-581.

Helmreich, R.; Spence, J. & Pred, R.

1988 "Making it withou losing it: Type A, Achievement Motivation, and Scientific Attainment Revisited". Personality and Social Psychology Bulletin 14 (3): 495-504.

Holland, J.

1985 "Making Vocational Choice: A Theory of Vocational Personalities and Work Environments. Englewood Cliffs, Prentice-Hall, New Jersey.

Holland, J. & Nafziger, D.

1975 "A Note on the Validity of the Self-Directed Search". Measurement and Evaluation in Guidance 7 (4): 259-262.

Howard, J.; Cunningham, D. & Rechnitzer, P.

1977 "Work Patterns Associated With Type A Behavior: A Managerial Population". Human Relation 30 (9): 825-836.

Iachan, R.

1984 "A Measure of Agreement for Use With the Holland Classification System". Journal of Vocational Behaviour 24 (2): 133-141.

Jamal, M.

1985 "Type A Behavior and Job Performance: Some Suggestive Findings". Journal of Human Stress Summer 11(2): 60-68.

Lee, C.; Earley, P. & Hanson, L.

1988 "Are Type A Better Performers?" Journal of Organizational Behavior 9 (3): 263-269.

Lee, C. & Gillen, D.

1989 "Relationship of Type A Behavior Pattern, Self-Efficacy Perceptions on Sales Performance". Journal of Organizational Behavior 10 (1) 75-81.

Mettlin, C.

1976 "Occupational Careers and the Prevention of Coronary-Prone Behavior". Social Science and Medicine 10 (7): 367-372.

Moloney, D.; Bouchard J. & Segal, N.

1991 "A Genetic and Environmental Analysis of the Vocational Interests of monozygotic and Dizygotic Twins Reared Apart". Journal of Vocational Behavior 39(1): 76-109.

Mount, M. & Muchinsky, P.

1978 "Person-Environment Congruencies and Employee Job Satisfaction: A Test of Holland's theory". Journal of Vocational Behavior 13 (1) 84-100.

Nahavandi, A.; Mizzi, P. & Malekzadeh, A.

1992 "Executives' Type A Personality as a Determinant of Environmental Perception and Firm Strategy". The Journal of Social Psychology 132 (1): 59-67.

Overall & Klett

1972 Applied Multivariate Statistics. McGraw Hill: New York.

Rhodewalt, F. & Nahavandi, A.

1982 "Reactions to perceived loss of Control: Self-Attributions and the Type A". Paper presented at the American psychological association annual meeting, August, Washington, D.C.

Roberts, K.

1986 The Sociology of Work Entry and Occupational Choice. PP 279-299 In A. Watts; D. Super & J. Kidd eds., Career Development in Britain. CRAC, Britain.

Roe, A.

1956 The Psychology of Occupations. New York: John Wiley & Sons.

Scharf, R.

1970 "Relative Importance of Interest and Ability in Vocational Decision - Making" Journal of Counseling Psychology 17(3): 258-262.

Shmied, L. & Lawler, K.

1986 "Hardiness, Type A Behavior and the Stress-Illness Relation in Working Women". Journal of Personality & Social Psychology 51(6):1218-1223.

Smith, T. & Brehm, S.

1981 "Cognitive Correlates of the Type A Coronary-prone Behavior Pattern". Motivation and Emotion 5 (3): 215-223.

Smith, T. & Rhodewalt, F.

1986 "On States, Traits, and Processes: A Transactional Alternative to the Individual Difference Assumptions in Type A Behavior and Physiological Reactivity". Journal of Research in Personality 20 (3): 229-251.

Spokane, A. & Walsh, W.

1978 "Occupational Level and Holland's Theory for employed Men and Women". Journal of Vocational Behavior 12 (2): 145-154.

Streufert, S. & Schroder, H.

1965 "Conceptual Structure, Environmental Complexity and Performance". Journal of Experimental Research in Personality 1 (2): 132-137.

Strong, E.

1943 Vocational Interests of Men and Women. Stanford University Press, Stanford.

Strube, M. & Werner, C.

1985 "Relinquishment of Control and the Type A Behavior Pattern". Journal of personality and Social Psychology 48 (3): 688-701.

Super, D. E. Starishevsky, R.; Matlin, N. & Jordaan, J.

1963 Career Development: Self-Concept Theory. NY: College Entrance Examination Board.

Super, D. & Bohn, M.

1971 Occupational Psychology. Tavistock, London.

Super, D. & Crites, J.

1962 Appraising Vocational Fitness. New York: Harper & Brothers.

Taylor, M.; Locke, E.; Lee, C. & Gist, M.

1984 Type A Behavior and Faculty Research Productivity: What are the Mechanisms?". Organizational Behavoir and Human Performance 34 (3): 402-418.

Waldron, I.

1978 "Type A Behaviour Pattern and Coronary Heart Disease in Men and Women". Social Science Medicine 12B: 167-170.

Waldron, I.; Zyzanski, S. & Shekelle, R.

1977 "The Coronary-Prone Behaviour Pattern in Employed Men and Women". Journal of Human Stress 3 (4): 2-18

Ward, C. & Eisler, R.

1987 "Type A Behavior, Achievement Striving, and a Dysfunctional Self-Evaluation System". Journal of Personality and Social Psychology 53 (2) 318-326.

Ward, C. & Walsh, W.

1981 "Concurrent Validity of Holland's Theory for Non-college Degree Black Women". Journal of Vocational Behavior 18 (3) 356-361.

Weinrach, S. & Srebalus, D.

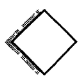
1990 "Holland's Theory of Careers". PP 37-67 In D. Brown, & L. Brooks eds., Career Choice and Development: Applying Contemporary Theories to Practice. San Francisco: Jossey-Bass.

Wright, L.

1988 "The Type A Behavior Pattern and Coronary Artery Disease: Question for the active Ingredients and the elusive Mechanism". American Psychologist 43(1): 2-14.

Zyzanski, S.

1978 Coronary-Prone Behavior Pattern and Coronary Heart-Disease. Epidemiological Evidence PP 25-41 In T. Dembroski et al. eds., Coronary - Prone Behavior. New York: Springer - Verlag.



الفكر العربي: الماضي، الحاضر، الآفاق

فيصل دراج *

لم يكن الحديثُ قبل عقود ثلاثة، عن الفكر العربي أمراً صعباً، لأنه كان واضحاً وشفافاً ومعروف البداية والنهاية، فمنذ بداية القرن كان هذا الفكر، في أشكاله المختلفة، مؤمناً الإيمان كله بانتصاره الأكيد. فالمفكر الحداثي الليبرالي اعتقد أن العالم العربي آخذ بالضرورة، بوسائل الحضارة الغربية ووصل إلى ما وصلت إليه، والمفكر الإسلامي آمن، من دون شك، بعودة الدولة الإسلامية المظفرة، والقومي لم يراوده الشك قط في أن مجد العروبة مستعاد، ولو بعد حين، والفكر الاشتراكي حلم بجنة فوق الأرض ومضمونة.

تميز هذا الفكر، في ألوانه المتعددة، بإيمانية عميقة، لأنه كان يتعامل مع رغباته الذاتية كوقائع حقيقة من دون أن يتأمل مدى الوهم ومدى الحقيقة. ولذلك كان على هذا «الفكر الرغبي»، الذي يستبدل بالواقع الرغبة، أن يضطرب ويتداعى، أو أن يضطرب ولا يحسن الوقوف بعد هزيمة حزيران(يونيو) عام 1967. وبسبب هذه الهزيمة انتقل الفكر العربي المستند إلى الحداثة أو المتمسك باصالته القديمة، من صيغة «الفكر الرغبي» إلى صيغة مغايرة هي: «الفكر الممزق»، الذي لا يعرف من أين يبدأ ولا يدرك إلى أين يسير. وكان بديهيا، في هذا السياق، أن تنعزل الكتابة عن الواقع، وأن يكتفي الفكر، غالباً، بمحاورة الكتب العربية والأجنبية، على مبعدة من الواقع العربي الفعلي، الذي يطرح أسئلة تتجاوز الكتب العربية والأجنبية في آن.

وإذا كان الفكر العربي قد اضطرب ذاتياً، بعد هزيمة 1967، فإن التحولات العالمية العميقة، التي أخذت بالتبلور منذ منتصف الثمانينات، زادته قلقاً وضياعاً، كما لو كان الزمن الذي انتسب إليه قد تهاوى وانطوى، ولذلك وجدنا أن المفكر المغربي محمد عابد الجابري يرى الفكر العربي الحديث عقيماً وقريباً من الصفر في كتابه «الخطاب العربي المعاصر»، مثلما سيرى اللبناني علي حرب في كتابه «أوهام النخبة». وبعد أكثر من عقد من الزمن، أن الفكر العربي الحديث كتلة من الأوهام، لا تفضي إلا الخيبة. مع ذلك، فإن الأمر بعيد عن هذا التبسيط المخل، الذي يطرد فكرة عربية قلقة بفكرة مستوردة لا تقل قلقاً. بمعنى آخر: إذا كانت التحولات العربية والعالمية تجعل من النقد الموضوعي مدخلاً

* مفكر من سورية، مستشار في المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، من أبرز مؤلفاته «الواقع والمثال» 1989.

أساسياً لتأمل الفكر العربي، فإن التأمل النقدي لا يرى في الفكر العربي خواء وصفراً مطلقاً، لأن نقدالصفر ينتهي إلى صفر آخر لا أكثر. ولهذا، فإن الحوار مع الفكر العربي، مهما كانت أوهامه وهزائمه، درب ضروري لبناء فكر عربي جديد محتمل. ولأن هذا الجديد يقع في دائرة الاحتمال، فإن الحوار معه يأخذ شكل الأسئلة المفتوحة، لا شكل الإجابات القاطعة.

والآن لندخل إلى الموضوع الذي نحن بصدده.

موضوع النقاش هنا، أو عنوانه، لا يخلو من الالتباس لأنه يدّعي الحديث عن تاريخ الفكر العربي كله، في الماضي والحاضر والمستقبل، وهو أمر مستحيل بالتأكيد، إلا لدى إنسان واهم وضعيف المحاكمة، لكن العنوان من ناحية ثانية، إيجابي، لأنه يسمح بإطلاق الأسئلة المتعددة أكثر مما يطالب بإجابات محددة وحصرية، الأمر الذي يجعله حواراً متعدد الوجوه وفي اتجاهات مختلفة.

وأول النقاط التي يتعامل معها الموضوع هو: الماضي، والماضي كلمة يختلف تأويلها باختلاف الغاية التي يقصدها التأويل. فإذا كان المقصود بالماضي هو التعرف على حقبة زمنية قديمة، جاءت وذهبت واستقرت في زمن تلاشى، فإن على الباحث أن يذهب إلى الماضي كي ينقب في الكتب عن المعلومات الدقيقة، وعن الأسباب التي أعطت ظواهر معينة في زمن معين وأملت تقوض وانهدام هذه الظواهر في زمن لاحق، وفي تصور كهذا يبدو الماضي زمناً مكتفياً بذاته ومعزولاً عن الزمن الحاضر الذي يدرسه، كما لو كان الهدف تحصيل معرفة أكاديمية باردة، تحتفل بالمعرفة من أجل المعرفة لا أكثر.

غير أن كلمة «الآفاق». التي يتضمنها الموضوع، توحي بشيء آخر، يفترض اتصالا، أو تواصلاً، بين الحاضر والماضي، ويرى أن العودة إلى الماضي لا تطلب لذاتها، بل من أجل حاضر يستعين بمعرفة الماضي كي يعرف وضعه كحاضر، أي كزمن مختلف عن الماضي. وفي حال كهذه، فإن السؤال الذي يطرح مباشرة هو التالي: إن كان الفكر يصل بين الحاضر والماضي، فهل المطلوب قراءة الحاضر من وجهة نظر الماضي، أم قلب المعادلة، أي قراءة الماضي من وجهة نظر الحاضر؟ لاشك أن على الفكر، إن أراد أن يكون تاريخيا، أن يأخذ بالجزء الثاني من السؤال، وأن يقوم، بالتالي، بقراءة الماضي من وجهة نظر الحاضر.

ومع أن الافتراض يبدو بديهيا، فإنه، رغم بداهته، يستند إلى أمرين، يقول أولهما: يقرأ الفكر الماضي من وجهة نظر الحاضر بسبب تراكم المعرفة، الذي تم إنجازه في الفترة الفاصلة بين الزمنين. ففي هذه الفترة تطورت، أو ولدت، علوم متعددة تتضمن علم التاريخ وعلم اللغة والانثربولوجيا وعلم النفس وطرق الإحصاء الرياضي...، أي تشكلت جملة معارف تسمح بقراءة للماضي تفوق وضوحاً وموضوعية معرفة الماضي عن ذاته... ولذلك فإن الوقائع التاريخية تبدو أكثر وضوحاً بعد ابتعادها، لا بسبب الانفعال والأوهام، بل بسبب تجدد المعرفة الإنسانية المستمر. وبهذا المعنى، فإن ماضي الفكر العربي لا يتضح بالركون إلى الموروث الكتابي العربي فقط، بل يفرض أيضا توسل المعارف الحديثة والمستجدة. وهذا ما يجعل الدعوة إلى قراءة ماضي الفكر العربي دعوة إلى الإقبال على المعارف الحديثة، قبل أن يكون تشبثاً بالماضي الثقافي وتمسكاً به.

وإضافة إلى المعارف المستجدة، التي تملي قراءة الماضي من وجهة نظر الحاضر، هناك وقائع عملية وأسباب حياتية مشخصة، وهنا يأتي الأمر الثاني الذي يمكن صياغته بالشكل التالي: تتحدد قراءة الماضي بالغايات العملية التي يقصدها الحاضر، كما لو كان الفكر القائم في الماضي يطلب كي يقوم بدور عملي في الإجابة عن أسئلة الحاضر. غير أن هذه النقطة لا تلبث أن تطرح أكثر من سؤال، مثل: هل الفكر العربي الماضي إيجابي كله، أم أنه يحتضن الإيجابي والسلبي والمظلم والمستنير؟ وهل يبقى هذا الفكر جزءاً من الماضي حين يندرج في الحاضر ويعملُ على تغييره؟ ألا تغيرُ المستجدات الاجتماعية الفكر القديم المستقدم إليها؟ وما هي سمات الحاضر الأساسية الذي يود أن يخاطب الموروث العربي؟

لا تحمل العودةُ إلى الماضي الكثير من المعنى إلا إذا وعت أن الموروث العربي لا يشكل كلاً واحداً متجانساً، بل اتجاهات مختلفة، تحتاج إلى النقد والتقويم والحوار، بشكل يؤدي إلى استلهام الإيجابي والتخلي عما لا يستطيع إضاءة الحاضر ومساعدته في الحصول على إجابات موافقة. ولعله من باب المغالطة الكبيرة أن يوضع ابن سينا والشيرازي والغزالي وابن عربي وابن تيمية في إطار واحد، بحجةِ المرجع الإسلامي الذي يرجعون إليه. أكثر من ذلك، إن تقدم المعرفة، كما تغير السياق الاجتماعي، يدفع الباحث إلى اتجاهات جديدة. وسواء قبلنا بالمناهج الغربية، أم قمنا برفضها، فإن في الحياة الفكرية الغربية ما يحمل إيحاءات كثيرة. فهذا الفكر الذي انتسب، غالباً، بفخار إلى الثورة الفرنسية، كثورة أوروبية حداثية بامتياز، لم يتقاعس، بحق أو من دونه، بتجريح هذه الثورة وهجائها، بمناسبة مرور قرنين عليها، مثلما أنه لم يخش، وبالمناسبة ذاتها، أن يدافع عن ميراث العصور الوسطى المسيحية، بعد أن كان قد رأى فيها، غالباً، مرآة للاضطهاد ومحاربة المعارف والتقدم العلمي. وبالتأكيد، فليس المطلوب مجاراة الغرب في البحث النظري، وهو امر لا يحمل الكثير من المعنى، على أية حال، بقدر ما أن المقصود التعامل مع الموروث الفكري العربي بأدوات نقدية، تبحث عما تقادم وانتهى. وتفتش عما لا يزال صالحاً.

غير أن البحث عن الصالح في الموروث الفكري يطرح، بدوره سؤالاً جديداً هو: هل تحتفظ أفكار الماضي بطبيعتها حين تستقدم إلى الحاضر وتندرج فيه؟ ألا تصبح جزءاً من الحاضر رغم انتسابها إلى الماضي؟ وهل يبقى الماضي ماضيا حين يشرح ويؤول بمفردات وبمفاهيم تنتمي إلى الحاضر؟ لقد قرأ طه حسين الشعر الجاهلي معتمدا على فلسفة ديكارت، وقام بعض النقاد العرب، لاحقاً بقراءة هذا الشعر بمعايير بنيوية، كما وضع المفكر الإسلامي السوري مصطفى السباعي، في نهاية الخمسينات، كتاباً بعنوان: «الاشتراكية والإسلام» ودرس المفكر اللبناني حسين مروة «التيارات المادية في الفلسفة الإسلامية»، واتكأ المفكر المغربي محمد عابد الجابري على المناهج البنيوية وهو يدرس «بنية الفكر العربي»... وفي الحالات جميعها، فإن هذا الفكر، الذي تحاوره مفاهيم ومصطلحات حديثة، لا يظل ماضياً كما كان، بل يتحوّل إلى جزء من ثقافة الحاضر، من دون أن يكون، بالضرورة، عنصراً إيجابياً فيها.

ينبغي التمييز، نظرياً وعملياً، بين مفهومين مختلفين هما: تسليف الحاضر وترهين الموروث. فالأول منهما يستحضر الفكر الماضي إلى الحاضر لاعتبارات إيديولوجية وذرائعية، من دون أن يتأمل احتياجات الحاضر العملية، ومن دون أن يلمس الفرق الشاسع بين الحاضر والماضي، كأن يطلب محمد عابد الجابري اشتقاق العلمانية من الإسلام، أو أن يطالب عادل حسين بعلم إسلامي جوهري متحرر من آثار العلوم الغربية في وجوهها كلها. وعلى الرغم من حرص الجابري على الخصوصية العربية وطموحه إلى استقلال الذات الثقافية العربية، فإن اقتراحه لا دقة فيه، لأن لفكرة العلمانية إشكالا خاصا بها، صادراً عن السياق الغربي الذي ولدت فيه. فقد تولد سؤال العلمانية في سياق الصراع بين البرجوازية الأوروبية الصاعدة في القرن السابع عشر والكهنوت الكنسي المتحالف مع النظام الإقطاعي، بينما جاءت الحداثة العربية، في قضاياها المختلفة، في إطار الصراع بين القوى الوطنية العربية والقوى الأجنبية المعوقة لطموحه. ولا يختلف الأمر كثيراً لدى المفكر المصري الذي يتطلع إلى استقلال شامل للشخصية الثقافية الإسلامية، يدفعه إلى توليد العلوم جميعها من الخطاب الإسلامي، ناسياً أن علوما معينة تتسم بالكونية ولا تحتاج إلى مرجع ديني.

وفي مقابل تسليف الحاضر، أي جعله تابعاً للماضي وخاضعا له، كما لو كان الماضي هو الزمن الحقيقي الوحيد، يقف مفهوم ترهين الموروث، الذي يفترض التعامل النقدي من ناحية، وإدراج الموروث، الذي تمّ نقده، في الحياة النظرية والعملية الحاضرة من ناحية ثانية. وعندها يتم تحويل الموروث إلى لحظة راهنة وإلى جزء عضوي من الثقافة الحديثة المعيشة، وهو الأمر الذي سعى إليه الفكر العربي النهضوي في بداية هذا القرن، كحال الشيخ محمد عبده وعبدالرحمن الكواكبي وأحمد أمين، بعد فترة لاحقة. وواقع الأمر، وبسبب التغيرات الفكرية والاجتماعية، فإن الماضي الفكري العربي يشكل قوة إيحائية وأخلاقية ملهمة أكثر مما يشكل مرجعاً فكرياً، بالمعنى المعرفي للكلمة، فمن الصعوبة بمكان اشتقاق العلوم الحديثة مثل علم الاجتماع وعلم النفس والنظريات الجمالية، ناهيك عن العلوم الطبيعية الدقيقة، من الموروث العربي، لا بسبب قصوره بل بسبب تبدل الأحوال والمعطيات، من دون أن يمنع ذلك تأمل الموروث والوقوف على دروسه. والمقصود بالقوة الإيحائية هو إعادة قراءة الحضارة الإسلامية التي شكّلت رافداً أساسياً من روافد الحضارة الإنسانية، والتي حققّت، ومنذ زمن طويل، صيغة: حوار الثقافات. فهذه الحضارة، التي اتخذت من الإسلام مرجعاً لها، ترجمت الفكر اليوناني وحاورته وفتحت نوافذ متعددة على الحضارة الهندية والفارسية. وبسبب هذا البعد الحواري، أي البعد الإنساني القائم على الاعتراف بالآخر، استطاعت أن تلعب دوراً محرضاً في النهضة الأوروبية في بداياتها الأولى.

في هذه الحدود، تبدو كلمة الماضي كلمة ساكنة، تقيم فاصلا بين الأزمنة، في حين تظهر كلمة التاريخ أكثر دقة، على اعتبار أن مفهوم التاريخ يدرس الأزمنة في تفاعلاتها المتبادلة. والتاريخ هذا، لا يصبح على ما هو عليه، إلا في علاقة القراءة المبدعة، التي تقرأ حاجات الحاضر، وتتكىء على هذه القراءة كي تقوم بقراءة الوقائع الماضية.

وبهذا المعنى، فإن التاريخ لا يقوم في الأزمنة، حاضرة كانت أو ماضية، بل في الوعي التاريخي الذي يدرك الفرق بين قضايا الأزمنة الماضية والأزمنة الحديثة، ويعي أولاً ما يستجد ويتبدل في الزمن الذي نعيش. أكثر من ذلك، إن وحدة العالم المتزايدة تفرض على الوعي العربي، إن أراد أن يكون تاريخياً، أن يعرف الفرق بين الأنا والآخر، سواء كان هذا الآخر أوروبياً أو آسيويا. لذلك، فمن السذاجة بمكان، الحديث عن رؤيا عربية خالصة، أو عن فكر عربي نقي، لأن الفكر العربي لا يستطيع أن يخلق أسئلته إلا في إطار مجتمع إنساني عالمي تتقلص فيه الحدود، يوماً بعد يوم.

ومع أن تعبير «الآخر» يبدو حديثاً، فإن العودة إلى التاريخ العربي، القديم منه والجديد، تظهر أن الفكر العربي لم يعرف الانغلاق أبداً، فلقد أفاد بقدر ما استفاد. ولعل العودة إلى القاموس اللغوي العربي، تكشف عن مفردات أجنبية كثيرة، ذات أصول فارسية أو يونانية أو لاتينية. والاستفادة اللغوية، في زمن الصعود السياسي العربي، لا تعني التبعية الثقافية، أو الغزو الثقافي، بلغة اليوم، بقدر ما تعني انفتاح العقول الإنسانية على بعضها بحثاً عن الحقيقة وسعياً وراء ما يسعف الإنسان على قضاء حاجاته. وبسبب ذلك، ينبغي التفريق بين التثاقف، أو الحوار الثقافي، وبين التبعية الثقافية. فبقدر ما يشير المصطلح الأول إلى جهد نحو الارتقاء وتحصيل المعارف الجديدة، فإن المصطلح الثاني يومىء إلى التقليد الأعمى والمحاكاة الشاردة. والأمر، في الحالين، يستدعي ما يمكن أن يدعى بـ: السلطة الثقافية، أي قوة تأثير ثقافة معينة على غيرها، وهي سلطة لا تنفصل عن سلطات أخرى متلاحمة معها، مثل السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية والسلطة المعرفية. ففي حال الضعف والتقوّض تنتشر التبعية الثقافية وتشتد أسبابها، بينما يتطلب الحوار الثقافي الفعال سلطة فاعلة في المستويات الاجتماعية المتعددة.

ولعل موضوع «الآخر» يدفع إلى إعادة قراءة الماضي العربي القريب، أي بدايات النهوض الفكري العربي، في منتصف القرن الماضي وبدايات هذا القرن. فقد استأنس المفكر المصري رفاعه الطهطاوي بفكر الفرنسي مونتيسكيو وقام بترجمته، وتأثر الشيخ محمد عبده بالفكر التطوري الإنكليزي المرتبط بداروين وسبنسر، مثلما نظر اللبناني أحمد فارس الشدياق إلى الأفكار الإصلاحية الإنكليزية والفرنسية، كما أعجب الفلسطيني خليل السكاكيني بأفكار الألماني نتيشه.... بل أن الفكر القومي العربي نظر منبهراً إلى أفكار هيرور وفيخته الألمانيين... فضلا عن التأليف المسرحي والروائي، الذي لم يكن ممكناً من دون الانفتاح على الثقافة الأوروبية.

يتجدد الفكر، كما أشرنا، في علاقته الفعلية بالحاجات العملية للمجتمع العربي، أي بانطلاقة من الوقائع المشخصة لا من الأفكار المجردة. ولذلك فإن مفهومي الأصالة والحداثة يحتاجان إلى الكثير من التحديد، قبل استعمالهما، طالما أن السؤال الجوهري يرتبط بالحاجة العملية لا بالهوية المجردة. فالإنسان العربي لا يدافع عن أصالته. إلا في مجتمع قوي يساوق التحولات العالمية ولا يلهث وراءها، ذلك أن الأصالة لا تردّ إلى اللغة والتقاليد والعقائد المتوارثة فقط، إنما ترد أولاً إلى الإبداع الاجتماعي والجماعي الذي يستطيع أن يدافع عنها. كما أن الحداثة لا تختصر بأي حال من الأحوال إلى استيراد

الكماليات وتقليد طرق الحياة التي يأخذ بها الآخر الأوروبي، إنما تتعين أولا بالاتقاء المدرسي والجامعي والعلمي والاقتصادي، الذي يحققه وينجزه المجتمع، ولهذا ينبغي التمييز بين التصور الزخرفي، أو الشكلي، للأصالة والتصور التاريخي لها. فهي في التصور الأول تحتضن الذهني والنفسي والروحي ولا تكترث بالاقتصادي والواقعي والمشخص، في حين أن التصور التاريخي للأصالة يشتقها من تطور المجتمع في مستوياته كلها.

يطرح موضوع الأصالة والحداثة موضوع الهوية العربية، التي تختلف دلالتها باختلاف الوعي الذي يتعامل معها. فالبعض يعتقد أن الهوية العربية منجزة وكاملة ومتحققة، لها لغة معينة ومرجع ديني واضح وتاريخ بين تنتمي إليه، أي أن لها من الصفات ما يميزها عن هوية أوروبية أو أميركية أو يابانية. غير أن هوية كهذه هي هوية ساكنة وصامتة وغير قابلة للتقدم، لأن الكامل، وبسبب كماله، لا يتطور ولا يحتاج إلى التطور. ولذلك فإن الاعتراف بالهوية العربية والتمسك بها والدفاع عنها يحتاج إلى نظر آخر، يراها كهوية دينامية متطورة ومتغيرة. وهذا النظر، الذي يدافع فعليا عن الهوية العربية، لا يراها مفردةً ومنعزلة عن غيرها، لأنه يقرأ الهويات الأخرى المغايرة قبل أن يقرأ هويته. وبفضل هذه القراءة، إن كانت صحيحة، فإنه يدرك نقاط القوة ونقاط الضعف في هويته، ويعمل من أجل تحصينها وترميمها، أي يتطلع إلى هوية فاعلة لا تقل قوة ونفوذا في الهويات المعاصرة الأخرى.

والسؤال الذي يُطرح مباشرة هنا هو: ما هي هوية الفكر العربي؟ والإجابة البسيطة ترد هذه الهوية إلى اللغة أو الدين أو التاريخ، أو إلى هذه العناصر مجتمعه. غير أنه يمكن رؤية الإجابة من زاوية أخرى، والقول: لا تتعرف هوية الفكر العربي بمراجعة الذاتية الخاصة به بل بفاعليته التاريخية في فتح أفق جديد للمجتمع العربي، أي بقدرته على شرح الواقع العربي اليوم، بعيداً عن الأوهام والأفكار الجاهزة. وإذا كانت الإجابة البسيطة تعين الفكر العربي بمجموعة من البديهيات المدرسية فإن الإجابة المفتوحة، أو القلقة، تضع هذا الفكر في إطار: التحدي والاستجابة، أي في إطار يجعله يواجه المشاكل ولا يهرب منها، كأن يسأل: ما شروط وإمكانيات السلام في المجتمع العربي؟ ما العلاقة بين المجتمع والسلطة، ومتى تكون السلطة قادرة على الدفاع عن المجتمع وتحقيق هويته؟ ما العناصر الضرورية لتحقيق أمن غذائي عربي؟ هل مصطلح الوحدة العربية ما زال صالحاً أم أنه من الضروري البحث عن مصطلح آخر أكثر واقعية؟ ما معنى الأمن القومي في عالم مضطرب ومتغير؟ ما العلاقة بين المناهج المدرسية والثورة المعلوماتية التي تكتسح العالم اليوم؟ هذه الأسئلة، وكثير غيرها، هي التي تحدد، في المستقبل، هوية الفكر العربي التاريخية، وتبرهن إن كان قادراً على مسايرة المتغيرات الدولية، أم أنه، كمجتمعه العربي، سيخرج من التاريخ، بلغة الاقتصادي المصري فوزي منصور. ولذلك فإن حديث الفكر القومي سابقاً عن هوية عربية منجزة، كما فعل الأرسوزي وقسطنطين الزريق الشاب والحصري، ليس دقيقاً تماماً، شأنه كشأن الكثير من الكتابات الدينية اليوم، التي تفصل بين الهوية الإسلامية والهويات الثقافية الإنسانية الأخرى فصلا كاملا، وهو ما فعله أيضا مثقف تنويري هو أنور عبدالملك في كتابه «ريح الشرق». حين أقام بين الشرق والغرب هوة سحيقة.

وإذا كان كل الحديث عن الماضي لا معنى له إلا في علاقته بالحاضر المعيش اليوم، فإن على الفكر، الذي ينتسب إلى هوية معينة، أو يفتش عنها، أن يسأل عن المسار الذي قطعه المجتمع العربي منذ بداية هذا القرن حتى اليوم، أي حتى نهاية هذا القرن الذي يتخلص، سريعاً، من سنواته الأخيرة. ولعل الرجوع إلى المشاريع الطموحة التي حلم بها الفكر العربي، قبل قرن من الزمن على الأقل، وتأمل المآل الذي انتهت إليه يفصح سريعا عن خيبة أمل واسعة، كما لو كان المجتمع العربي يتقهقر إلى الوراء عوضا عن أن يتقدم. فقد حلم الفكر العربي، الممتد من الطهطاوي إلى خالد محمد خالد، ومن ابن باديس إلى عبدالرحمن الشهبندر، ومن أمين الريحاني إلى جمال حمدان، بنهوض عربي في العلوم والثقافة والتعليم والتصنيع، إضافة إلى سوق عربية اقتصادية مشتركة، فضلاً عن الوحدة العربية وتحرير فلسطين... غير أن الواقع المشخص وصل إلى شيء آخر، وهذا يفرض أسئلة كثيرة منها: هل كان الفكر العربي واقعياً وهو يحلم بمجتمع عربي يساوق ويزامل المجتمع الأوروبي كما فعل طه حسين؟ وهل الوحدة العربية حلم طوباوي أم أن الواقع العربي، في اختلافاته وتمايزاته وتناقضاته، لا يسمح لها بالتحقق؟ ولماذا تدخل بعض المجتمعات العربية في أزمات مؤسفة وحزينة؟ إن هذه الأسئلة لا تعني بالضرورة إن الفكر العربي كان خائباً كله، مثلما أنها لا تعني أنه كان على صواب دائماً. وعلى هذا، فإن الحديث عن آفاق جديدة للفكر العربي يستلزم معاينة نزيهة لهذا الفكر في تاريخه القريب، من أجل التعرف على نقاط قوته، إن وجدت، وعلى نقاط هشاشته وضعفه. فقد دافع هذا الفكر عن التحرر الاجتماعي والتحرر الوطني والعدالة والمساواة وحق التعليم وتحرير المرأة والوحدة العربية... إلا أنه وهو يفعل ذلك كان يعتقد أن التاريخ يتقدم بشكل مطرد ومتتابع، بل أن حركة التاريخ هي حركة تقدمه المستمر، مثلما اعتقد أن المعرفة لوحدها هي ضامن الحقيقة، من دون تأمل إشكالية السلطة والمجتمع والحصار الخارجي. وقوة المعرفة هذه، التي أخذت شكل الإيمان المطلق، دافع عنها خير الدين التونسي وطه حسين ورئيف خوري وشبلي شميل ومهدي عامل وغيرهم.

«من أراد أن يخاطب المستقبل عليه أن يتعرف على الماضي». قول مأثور، ينطبق على جميع المجتمعات بقدر ما ينطبق على المجتمع والفكر العربيين، وبالتأكيد، فإن الإجابة لن تكون صحيحة، إذا رأت في الماضي القريب خيرا كاملاً أو شراً كاملا. فإذا كان الماضي شراً كله، فإن المستقبل يغدو مستحيلاً، لأنه لا يمكن لأي مشروع أن يبدأ من صفر مطلق. أما إذا كان الماضي خيراً كله، فمعنى ذلك أنه انتصر وأنه منتصر ولا ضرورة، بالتالي، لنقده أو تغييره، وهو قول فاسد يفضي إلى لاشيء.

ومن أجل منظور أكثر وضوحاً، يضيء لنا المستقبل الذي نبحث عنه، يمكن العودة إلى تاريخ آخر، تقدم وتطور حتى أصبح مسيطراً على المستوى العالمي، وهذا التاريخ هو التاريخ الأوروبي، فقد بدأ هذا التاريخ بالثورة البرجوازية، وتابع تقدمه إلى أن وصل إلى طور جديد، يدعى باللغة المسيطرة الآن بـ : العولمة، التي يحتفل بها البعض إلى درجة التصفيق، ويهرب منها بعض آخر كما لو كان وباء، مع العلم أن الأمر الحقيقي لا علاقة له بالتصفيق ولا بالهرب ووضع الرأس في الرمال.

إن العولمة طور موضوعي من أطوار التقدم الرأسمالي، الذي ولد منذ خمسة قرون تقريباً، فقد بدأ هذا التقدم بالثورة العلمية التي فتحت آفاقا جديدة في العلوم المختلفة. وما ساعد في هذا التقدم صعود برجوازية أوروبية مبدعة حولت نتائج العلم إلى قوة منتجة، مازجة، في ذلك، بين الثورة العلمية والثورة الصناعية. بل أن تحويل العلم إلى قوة منتجة، أي تطبيقه في صناعات مختلفة واستثماره المستمر في الصناعة، ساعد في تقدمه وفي تطور الصناعة في آن.

وهذا التفاعل المستمر بين العلم والصناعة أفضى بدوره إلى ثورة لاحقة، هي التي عرفت، بعد الحرب العالمية الثانية، باسم الثورة العلمية - التقنية، التي لعبت دوراً فاعلا في التقدم العسكري وغزو الفضاء.. وعن هذه الثورات مجتمعة، الثورة العلمية والثورة التقنية - العلمية، المشروطتين بالثورة الصناعية، صدرت الثورة المعلوماتية الراهنة، التي هي عنصر مسيطر في ظهور العولمة الجديدة.

في هذه الحدود، فإن العولمة واقع موضوعي له شروطه وأسبابه التي أدت إليه، شروط تتميز بتراكم المعرفة العلمية وأسباب قوامها السلطة الاقتصادية والصناعية. ومع أن العولمة تحيل على السياسة، كأن يتم الحديث عن سياسة أحادية القطب، أو عن صعود الشمال وتهميش الجنوب، فإنه لا يمكن تحديدُ معنى العولمة استنادا على العنصر السياسي، ذلك أنها مرتبطة بنهوض شامل عمره قرون عدة. وبسبب ذلك يجب التمييز بين امتلاك السلطة المعلوماتية واستيراد الأدوات والأجهزة العلمية. فكما أن البعض يعتقد أن العولمة مؤامرة شريرة، فإن بعضاً آخر يعتقد أن شراء الآلات الحاسبة برهانٌ على الدخول في عصر العولمة. وواقع الأمر أن شراء الآلات، معقدة كانت أو بسيطة، يدخل في التجارة أكثر مما يدخل في الإبداع العلمي، لأن الأخير يحتاج، كي يتحقق، إلى عناصر كثيرة، يتضافر فيها التقدم العلمي والتقدم الصناعي والاستعداد التقني، الذي يحيل على المعاهد والمؤسسات العلمية. وبالتأكيد، فإن هناك تفاعل وتبادل في المعلومات والإنجازات الإنسانية، من دون أن ينفي ذلك أن الكتاب العلمي يحتاج إلى عقل علمي كي يقرأه ويحسن التعامل معه، بقدر ما يحتاج إلى مدارس تأخذ بالمناهج العلمية، وتقيم علاقة وطيدة بين المنهج المدرسي واحتياجات الحياة، وبين التقدم العلمي والحقل الاقتصادي.

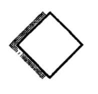
ومثلما ينبغي التمييز بين امتلاك السلطة المعلوماتية وشراء الأجهزة العلمية، ينبغي أيضاً إدراك المسافة بين رفض العولمة والرد عليها. فإذا كان الرفض هذا امراً لا معنى له، لأن العولمة قائمة وموضوعية في وجودها، فإن المطلوب هو البحث عن السبل التي تدفع بالفكر العربي إلى اللحاق بها، أو احتواء آثارها السلبية، أو المشاركة الإيجابية فيها. إن كان ذلك ممكناً، كما يعتقد البعض... السؤال الذي يطرح هنا هو: لماذا لم ينجز الفكر العربي الحديث ثوراته العلمية؟ وهل الماضي الأوروبي هو المستقبل الفكري العربي؟ وهل يستطيع هذا الفكر أن يلحق بفكر «الآخر»، أم أن عليه أن يختار طريقاً خاصاً به من دون أن يرى في «الآخر» نموذجاً ومثالاً؟

وواقع الأمر أنه لا يمكن التنبؤ بشيء كثير، وبخاصة إذا رجعنا إلى الأسئلة الفكرية

الأساسية التي كان يدور حولها الفكر العربي قبل قرن من الزمن، والتي لا يزال يحاورها حتى الآن. فقبل مائة عام، وفي مثل هذه الأيام، كان الفكر العربي يتأمل المواضيع التالية: العلم والإيمان، وموقف الإسلام من العلم العربي، هوية عربية أم هوية إسلامية، نظام سياسي يماثل الغرب أم نظام سياسي منبثق من التقاليد، الرجوع إلى التراث أم الإنطلاق من التراث، مواجهة الغرب بالهوية الدينية أم بالمعرفة الحديثة...؟ إن هذه الأسئلة التي طرحها الأفغاني والكواكبي ورشيد رضا ومحمد حسين هيكل وحسن البنا لا تزال قائمة ومستمرة، كما لو كان الفكر العربي غالبا يتقهقر عوضا عن أن يتقدم، أو كما لو كان المجتمع يدفع الفكر إلى التقهقر قبل أن يتقدم. ولذلك ظل الفكر العربي يراوح في مكانه مشدودا إلى زمنين أساسيين لا يساعدانه على الحركة الطليقة. فهو إما مشدود إلى الماضي، حالماً بمحاكاته واستعادته، وهو أمر مستحيل لأن التاريخ في حركة مستمرة ومتغيرة، أو أنه مشدود إلى النموذج الأوروبي، متطلعاً إلى تقليده والأخذ بمعاييره، وهو أمر مستحيل أيضاً، لأن الفكر الأوروبي اشتق أسئلته وإجاباته. من واقعه التاريخي الخاص به. وفي هذا الانجذاب إلى اتجاهين متعارضين، يظل الواقع العربي القائم مغيباً، أو مهمشاً، مع العلم أن إنتاج المعرفة لا يتحقق إلا انطلاقا من الأسئلة القائمة التي يعيشها الإنسان بشكل يومي. ولهذا، فإن التاريخ الحقيقي، من وجهة نظر المعرفة العلمية، هو الحاضر، الذي يتكثف فيه الماضي ويتخلق فيه المستقبل.

إن التمحور حول الزمن الراهن هو الذي يفتح للفكر العربي آفاقا جديدة، وخصوصا حين يسائل الفكر القضايا المشخصة ويحاور الأسئلة المحددة. فالماضي العربي الإسلامي، كما أشرنا، هو قوة إيحائية ومعنوية وإخلاقية لا أكثر، أما الحاضر الأوروبي فهو حاضر مختلف ومغاير للحاضر العربي الذي نعيش. ولعل الوقوف أمام هذا الحاضر العربي، في أسئلته الاقتصادية والسياسية والثقافية، هو الذي يحدد مستقبل الفكر والمجتمع العربيين، إما باتجاه التقدم والارتقاء، أو في اتجاه «الخروج من التاريخ». لأن إعادة الاعتبار إلى التاريخ تستلزم اعتبار الزمن الحاضر زمناً أساسياً، يستند إليه الفكر العربي وهو يقرأ ماضيه القريب والبعيد. ويعتمد عليه أيضاً وهو ينظر إلى «الآخر» الذي أنجز ثورات علمية ومعرفية وصناعية متعددة، قبل أن يصل إلى أرض جديدة، عنوانها: العولمة الجديدة.

إن الزمن التاريخي الحقيقي هو الحاضر، الذي إن كان مبدعاً، احتضن كلّ طاقة الماضي المبدعة، وارتكن إلى هذا الإبداع المزدوج للتوجه إلى المستقبل. فليس المستقبل أكثر من الأدوات والإمكانات والجهود التي نصرفها ونحن ذاهبون إلى أبوابه المحتملة.




مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

اجتماع

Measures of Quality and high Performance
Richard M. Hodgetts
American Management Association, New York, 1998, 119 Pages

مراجعة: محمود مصطفى كمال *

يعتبر هذا الكتاب نتاجاً لمجموعة من الملاحظات والدراسات والبرامج التدريبية التي قام بها ريتشارد هودجت أستاذ الإدارة الاستراتيجية في جامعة فلوريدا بميامي حول تقييم الإنجاز في كبرى المؤسسات والشركات الأميركية الإنتاجية والخدمية (مثال مؤسسة موتورولا Motorola وويستنغهاوس Westinghouse.

يتناول هذا الكتاب بصفة عامة مجموعة من الدروس المستفادة من عمليات التقييم والمقاييس التي استخدمت في هذا المجال، وتلك المقترحة والتي يمكن تعديلها وتكييفها لواقع دول أخرى. وقد استخدم المؤلف أسلوبي الملاحظة والمقابلة لتحديد الوضع في تلك المؤسسات والمداخل القديمة في التقييم والمداخل الجديدة المقترحة. ومن ناحية أخرى، حاول - في مرحلة متقدمة - أن يقدم صورة أوضح عن كيفية قيام الشركات الناجحة بإدارة أعمالها حتى تصل إلى موقع الشركات العالمية المتنافسة، وبالطبع لم يكن هدف هذه الشركات تقديم مقاييس للإنجاز وإنما تحسين الإنتاجية أو مخرجاتها.

يتناول عرضنا لهذا الكتاب القضايا الموضوعية والمنهجية(في القياس) لعملية تقييم الإنجاز والنوعية، وتحليلاً نقدياً لهذه القضايا ومُعالجة المؤلف لها.

يحتوي هذا الكتاب على بابين رئيسيين: الأول يتناول الاعتبارات الأساسية للإنجاز العالي في المؤسسات والشركات الكبرى والثاني يتناول الخطوات الإجرائية في قياس النوعية وإنجاز تلك المؤسسات والشركات.

وبينما يحتوي الباب الأول على فصلين يحتوي الباب الثاني على ستة فصول، ويقع الكتاب في مئتي وتسع عشرة صفحة.

الفصل الأول من الكتاب وتحت عنوان «مواجهة الحقائق» يعرض أفكاراً رئيسية تركز على أهمية استبدال الحقائق الجديدة بالخرافات القديمة، وتتصل هذه الفكرة بدرجة معرفة الأفراد وإدراكهم للنوعية ومحدداتها والتكلفة والإجراءات الفعالة وطبيعة هذه المعرفة. ويدعو المؤلف في هذا السياق إلى ضرورة تعرف الشركات والمؤسسات إلى رغبات المستهلك وكيفية تحسين الإنتاج والخدمات حتى يمكنها إضافة مزيد من القيمة

* أستاذ مساعد (.Associate Prof) قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنيا، جمهورية مصر العربية.

من دون زيادة السعر، مؤكداً على أهمية تحسين النوعية في السلع والخدمات يؤدي في النهاية إلى خفض التكلفة، إذ أن من شأن التنظيم أن يحقق سمعة جيدة، ومن ثم يصبح الطلب على تلك السلع والخدمات أكثر.

وينهي المؤلف الفصل الأول بطرح مجموعة من الأسئلة المتعمقة التي يوصي بتطبيقها على المؤسسات والشركات التي يعمل فيها القارىء، إذا ما كان في موقع يؤهله إلى ذلك. وهذه الأسئلة عبارة عن مقياس يحتوي على عشرة بدائل للاستجابة حول قضايا العمل والنوعية وتحسينها وتبني الأفكار الجديدة، مجموعة أخرى من الأسئلة المفتوحة حول القيم المرتبطة بإنتاجية السلع والخدمات والتدريب.

أما في الفصل الثاني، وعنوانه «تقييم الثقافات القديمة والإعداد لتغييرها»، فيركز المؤلف على فكرة محورية وهي أن ثقافة التنظيم تتكون من القيم التي توجه سلوكيات العاملين في هذا التنظيم، إلا أنه من الضروري معرفة متى وكيف يمكن إحداث التغيير في هذه الثقافة. ويحاول المؤلف الإجابة عن الأسئلة السابقة من خلال تحديد استراتيجية للتغيير، تقوم على ضرورة أن يبدأ التغيير الثقافي بالصياغة الدقيقة للمقاصد الإستراتيجية التي يبحث التنظيم عن تحقيقها، وعلى دعم هذا التغيير من خلال ميكانيزمات ملائمة، وبخاصة منها الاتصال، وتدعيم الإدارة العليا والتدريب والجزاءات المناسبة، على أن يتم التحقق من مدى مصداقية التغييرات الثقافية بأساليب دقيقة للقياس.

ثم تناول المؤلف نموذجاً أساسياً للتغيير الثقافي قدمته شركة موتورولا، يشمل الآمال والطموحات والمعلومات والثقافة الجديدة والمؤسسية، وطرح المؤلف أخيراً مجموعة من الأسئلة المفتوحة التي يمكن استخدامها لتقييم الثقافة التنظيمية القديمة والأساليب التي يمكن استخدامها لتحقيق التغيير المطلوب. وأكد في هذا المجال على أهمية استخدام المنهج المقارن.

خلاصة القول أن الباب الأول من الكتاب ركز على تناول التركيب العقلي والثقافي للتنظيم الذي يعتبر المقدمة الأساسية لفعالية التنظيم، وبالتالي مقدمة للباب الثاني الذي حمل عنوان «الخطوات الإجرائية لقياس النوعية وتحقيق الإنجاز العالي»، وهو الباب الذي يبدأ بالفصل الثالث: «المستهلك: بؤرة الاهتمام».

يركز هذا الفصل على قضايا محورها المستهلك للخدمة أو السلعة. ولعل هذا يعتبر من أبرز مداخل التقييم التي تعتمد على المستفيدين وتقديراتهم ومدى رضائهم عن هذه الخدمات أو تلك السلع وما يتحقق من تطوير. ومن أبرز القضايا الرئيسية لهذا الفصل، والتي تتمحور حول المستهلك بضرورة تحديد العوامل الرئيسية التي تحدد درجة المستهلك المتميز، وهي العوامل التي ترتبط بالأهداف العامة للتنظيم، وبمتطلبات سرعة الاستجابة إلى طلباته، والمساعدة في حل مشكلاته، واستكمال عملية الاتصال معه بدقة وسرعة وفعالية وإدراكه لمعرفة العاملين بما يقومون به بالفعل. أما القضية الثانية فتتمثل في القدرة على تحديد أشكال التغذية الارجاعية عن مدى رضا المستهلك عن الخدمات والسلع المتاحة.

أوضح المؤلف العديد من الإجراءات المنهجية المستخدمة، وبخاصة منها المسوح وأدواتها التي تستطلع رأي المستهلكين والحد الأدنى من درجة رضائهم والحد الأعلى

والعقبات أمام تحقيق هذا الرضا. وقدم المؤلف في هذا المجال نماذج تفصيلية للأساليب والأدوات المستخدمة في تحديد درجة الرضا العام والتدعيم المقدم من البائع والمستهلك بالتطبيق على شركة زيروكس Xerox. ومن ناحية أخرى، يعرض المؤلف أسلوباً تقييمياً جيداً، عبارة عن ملف أو صحيفة تحمل في طياتها تقييم المستهلك لخدمات الاتصال والإنتاج. ولعل هذا يقود إلى الفكرة التي يؤكد عليها وهي التحديد النهائي لقيمة المستهلك في ارتباطها بعملية الإنجاز النهائي للمؤسسة.

ينهي المؤلف الفصل الثالث بطرح مجموعة من الأسئلة المفتوحة التي تساعد التنظيمات الأخرى في تقييم علاقة المستهلك بها وتحديد رغباته ومن ثم استخدام المعرفة والمعلومات لتطوير استراتيجيات التحسين المطلوبة. ومن ناحية أخرى البحث عن انعكاس هذه الرغبات على أداء التنظيم وإنجازاته.

الفصل الرابع من الكتاب، وعنوانه: «تدريب العاملين وتطوير أدائهم»، يتناول العديد من الاعتبارات، أبرزها ضرورة توفير الموارد اللازمة لعمليات التدريب، مع التأكيد على وجود نمط معين من أنماط التدريب المطلوب لعالم التنافسية، ويؤكد المؤلف في هذا المجال على أن يكون التدريب إجبارياً ومستمراً، لأن هذا يؤدي، من وجهة نظره، إلى مزيد من التطوير وإيجاد حالة من التنافس المستمر، كما يرى وجوب تطوير أدوات التدريب وبرامجه، ومراجعة هذه الأدوات وتقييمها والنتائج المترتبة على برامج التدريب المختلفة.

وتعرَّض المؤلف في ثنايا هذا الفصل إلى بعض من مداخل التدريب والخطوات الإجرائية لتنفيذ هذه المداخل، ثم انتقل إلى عرض مجموعة من الأسئلة المرتبطة بفعالية التدريب سواء من حيث معدلات التدريب المطلوبة أم نوعيته وأنماطه وأساليب قياس التدريب ومعدلاته.

الفصل الخامس حمل عنوان: «قياس النتائج الواقعية»: ينطلق هذا الفصل من فكرة محورية وهي قياس النتائج الرئيسية المرتبطة بالممارسة العملية. ومن ثم يتجه المؤلف إلى تحديد أبعاد تقييم الخدمة للمستهلك ومعايير الكفاءة ودرجة رضا كل من المستهلك والموظف، وذلك في ضوء طبيعة العمل بالشركات والمؤسسات ويؤكد المؤلف على مسلك اتخاذ القرار، وبخاصة النتائج المرتبطة بالمخرجات المعيارية في ظل النوعية والكم ومعدلات الخطأ، والمقاييس المرتبطة بتوقيت الخدمة وشكاوي المستهلك، وجمع البيانات بشكل منظم وتقييم تلك البيانات. ويوضح أن هذا يتطلب تحديد التغذية الارجاعية واستخدام محتواها لتحديد الاحتياجات المطلوب مقابلتها.. ومن الجدير بالذكر أن هذه التغذية تأتي سواء من خلال المستهلك أو الموظف، وتتركز على مؤشرات الرضا وفعالية الإدارة وتفاعل جماعة العمل.

وتحت عنوان «تقييم أداء الموظفين وإنجازهم»: يأتي الفصل السادس من الكتاب، وفيه يؤكد المؤلف على فكرة أساسية، وهي أن الهدف الأساسي للشركات والمؤسسات ذات المستوى العالمي يجب أن يتجه نحو تحقيق العمل الفريقي، وهذا يعني إزالة الحواجز بين الوحدات إلا أن ذلك لا يعني ضياع مبدأ الاستقلالية. وقد ظهر ذلك في شركة زيروكس.

يتناول هذا الفصل بعدين أساسيين وأهمية التقدير الدقيق المحايد لإنجاز العاملين من خلال التباين الهابط والصاعد معا.. وبالطبع يتجه التيار الهابط «التقليدي» إلى قيام المديرين بتقييم العاملين معهم وتحديد ما يرونه ضرورياً لتحسين مستوياتهم المهارية، والأساليب المستخدمة لتحقيق هذا التحسين. كما يحدد المديرون أنماط التدريب والجرعات اللازمة لهؤلاء العاملين. ومن ناحية أخرى، تتزايد باستمرار أهمية أشكال التقييم من أسفل إلى أعلى (التيار الصاعد) وهي الأشكال التي تزود المديرين بتغذية إرجاعية حول نظرة هؤلاء العاملين إليهم، وتحديد مدى فائدة برامج التدريب لكل من الطرفين، وامتداد تلك التغذية لتغطي مجالات إدارة الموارد البشرية ودرجة الثقة والعمل الفريقي والقيم التنظيمية.

عملية كاملة للإمكانات والطاقات الكامنة في داخل كل فرد. وهذا يعني أهمية تحديد المجالات التي يمكن أن تنفجر فيها طاقات كل فرد والبحث عن استراتيجية لتنفيذ ذلك.

ويتناول المؤلف بعدا جديدا في تقييم عناصر الإدارة الوسطى يرتكز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية. وتتضمن هذه الأبعاد الاتصال بالسوق، والنتائج الموجهة والعمل الفريقي الموجه ودعم العاملين والاتصال المفتوح. ويقدم المؤلف في هذا الفصل تحليلا لما أطلق عليه القيادة الاستراتيجية والقيادة التنظيمية وإدارة الذات والآخرين. وينتقل من كل هذا إلى وضع مجموعة من الأسئلة يمكن من خلالها تقييم الانجاز التنظيمي في هذه الأبعاد السابقة، وربط عملية التقييم بمستقبل نمو الموظفين.

في الفصل السابع وعنوانه إدراك الإنجاز ونظام الجزاء، يوضح المؤلف أن الاستراتيجيات الدقيقة للإنجاز والجزاءات تساعد وبدرجة كبيرة في تحسين النوعية وخفض التكاليف وزيادة مشاركة السوق. إلا أن التحدي الأكبر للمؤسسات والشركات هو إمكانية البقاء في وضع تنافسي مع الشركات والمؤسسات الأخرى. ومن الملاحظ أن معظم الشركات المتنافسة تقوم على أنساق للمكافآت وإدراك الدور. ولهذه الأنساق أبعاد تتمثل في القابلية للانتشار بين الآخرين، والتحيز الشديد للمستهلك، والعمل الفريقي وتحديد نتائج العمل والدعم المستمر والثبات والاستمرارية.

ويتناول المؤلف في الفصل(السابع) نسق المكافآت والتقدير الذي يتناسب مع التنظيمات ذات المستوى العالمي في الإنتاج من خلال التأكيد على تطوير نظام، لإدراك الإنجاز وذلك من خلال خطابات الاستحقاق وشهادات التقدير وتقديمَ صورة كاملة عن أصحاب الإنجاز العالمي، كما يؤكد على إعداد وتصميم برنامج المكافآت المادية المتكررة والدورية كما حدث في شركتي زيروكس Xerox وزايتيك Zytec. ومن ثم ينتقل المؤلف إلى عرض مجموعة من الأسئلة التي يمكن تطبيقها على التنظيمات الأخرى لتقدير مدى وجود هذه الأنساق ودرجة رضا الموظفين عنها.

أخيرا، وفي الفصل الثامن: «نحو عمل متطور مستمر»، يتناول المؤلف أهمية البعد الخاص بعمليات الابداع والابتكار وتطوير الأساليب الفنية الفعالة ذات العلامة الدولية، من جهة أخرى يؤكد على أهمية مواجهة الخرافات والتركيز على الحقائق. ولتحقيق هذا يركز المؤلف على أهمية البحث عن الطرق اللازمة للابتكار الخاص بالإجراءات الجزئية في

العمل والتي تشكل الكل بعد ذلك، كما يركز على أهمية التطوير المستمر الذي يعتمد على الفكر الحديث المتجدد واستبعاد القوالب الجاهزة في العمل.

وأخيرا انتقل المؤلف إلى تناول صحيفة لتقييم الإنجاز في ضوء الأبعاد السابقة تحتوي على تحديد درجة رضا المستهلك، الموارد اللازمة والتوجيهات القيمية الفعالة الموجهة لعملية الابتكار والإبداع.

تبرز القراءة التحليلية لفصول هذا الكتاب جملة ملاحظات أولها أن هذا الكتاب يتميز بأنه يعكس خبرات وملاحظات واقعية لخبير عالمي في مجال النوعية والإنجاز الكبير واستشاريا ومصمماً للعديد من البرامج التدريبية لكبرى الشركات الأميركية العالمية. ويمكن للقارىء المتخصص أن يقوم بتكييف وتعديل الدروس والملاحظات الواردة في هذا الكتاب في مجال تقييم الإنجاز والنوعية وتطبيقها على التنظيم الذي يعمل به. ومن ناحية أخرى فإنه يركز على أحدث التطورات في مجال النوعية إذ أنه يعكس خبرات آتية من خلال 360 عملية تقييم. والنظرة الشمولية للكتاب وقضاياه تعكس تكامل فصول الكتاب بعضها مع البعض الآخر من حيث القضايا الموضوعية وأساليب القياس.

يدخل هذا الكتاب في ضوء التحليل النظري لدراسات التنظيم تحت مدخل التنظيم وتحليل الأنساق.. فهو يقدم تحليلاً نسقيا يعتمد على تحليل العلاقة بين مدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية، ويتمثل الوسيط الأساسي في عملية القياس.

من الناحية المنهجية فإن العديد من المقاييس التي طرحها المؤلف تعتمد في الاستجابة عليها على متصل يحتوي على عشر استجابات إتجاهية ومن المعروف أن هذا يتطلب درجة عالية من الوعي والقدرة على تحديد الفرد لموقفه. ولا يتوافر ذلك بالتحديد في كثير من البلدان النامية، إلا أن ذلك يمكن التغلب عليه بتعديل عدد هذه الاستجابات لتصل إلى ثلاث استجابات في بعض الحالات فقط.

على الطرف الآخر اهتم المؤلف باستخدام المنهج المقارن لإجراء المقارنات في عملية التقييم بين العديد من الشركات العملاقة، ومن ناحية أخرى تتميز بعض فصول هذا الكتاب باستخدام الرسوم البيانية التي تتناول عرض استجابات عينة المستهلكين في عدد من الشركات إزاء الخدمات والسلع والتدعيم الفني وغيرها. أما من حيث التوجه فيبرز هذا الكتاب البعد الديموقراطي في ممارسة السلطة في التنظيمات البيروقراطية والشركات، إذ أنه يعرض عدة أساليب خاصة الأسلوب المتبادل (الهابط والصاعد) في عمليات التقييم والذي يأخذ في اعتباره المداخل المتعددة بما في ذلك تقييم المستهلك وتقييم الموظف في المستويات الدنيا لأداء المديرين والخدمات والسلع التي تقدمها المؤسسات والشركات.

ومن ناحية أخرى يتميز هذا الكتاب بالتوجه نحو المستقبل حيث يأخذ في اعتباره ما هو حادث في العالم الآن من سيادة النزعة التنافسية العالمية، ولعل هذا الموقف سوف يتزايد بعد تطبيق اتفاقية الجات وعدم قدرة المؤسسات والشركات على الاستمرار إلا إذا كانت قادرة على المنافسة العالمية.

كما يكشف هذا الكتاب عن توجه جدير بالاهتمام وهو التأكيد على أهمية البعد الثقافي في عملية التقييم بما في ذلك الفكر الابتكاري وانساق الاتصال والمعلوماتية والنقد الموضوعي.

اقتصاد

Economic Development in the GCC:
the Blessing and the Curse of Oil
Askari, H.; Nowshirvani, V. and Jaber, M.
Contemporary Studies in Economic and Financial Analysis, Vol.81.,
Greenwich, Connecticut: JAI press, 1997. XV + 189 pages.
Thornton, Robert J. and. Richard Aronson, J (eds.)

مراجعة يوسف حسن جواد محمد*

يُعتبر هذا الكتاب مرجعاً مُهماً للمُتابعين والمعنيين باقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة في ما يتعلّق بأوضاعها الحالية والتحديات الجسيمة التي تواجهها في سعيها لبناء مستقبل مشرق. وبُناءً على ما سبق، فإن المسؤولين في دول مجلس التعاون مدعون لقراءة هذا الكتاب واستيعاب مدلولاته العميقة والخطيرة. فالمؤلفون يستعرضون بأسلوب سلس ومُختصر نجاحات وإخفاقات حكومات دول المجلس في محاولاتها لنقل هذه المجتمعات والاقتصادات من أوضاعها البدائية المُختلفة إلى حالة التطور والرُقي. وتُشير التحليلات الإحصائية المتأنية للبيانات المُتاحة إلى وجود بعض من التطورات الإيجابية وبخاصة في قطاع الخدمات العامة والاجتماعية، إلا أنه – وعلى الرغم من هذه النجاحات المحدودة – تبقى النتائج المبنية على تحليل اقتصادي رصين تُشير إلى أن حكومات هذه الدول عجزت عن استغلال الثروة النفطية التي تراكمت خلال عقد السبعينات في تحويل هذه الاقتصادات ووضعها على مسار التنمية المستديمة.

يتوصّل المؤلفون إلى نتيجة مفادها أن الأداء المتواضع لحكومات هذه الدول يمكن إرجاعه إلى السياسات الاقتصادية المُتعارضة التي تم تبنيها خلال الأعوام المُنصرمة. ويؤكد المؤلفون أن غالبية هذه السياسات لم تكن مبنية على تحليلات اقتصادية رشيدة، بل كانت نتاج أوضاع سياسية مُعينة، وخُلاصة هذه الدراسة أن دول مجلس التعاون الخليجي أضحت في وضع اقتصادي حرج، وبالتالي، يتوجب على حكوماتها إتخاذ قرارات صعبة ومصيرية لضمان عدم تحول نعمة الثروة النفطية إلى لعنة تؤرّق الأجيال الحالية والمستقبلية.

يبدأ الفصل الأول من الكتاب بمُقدمة عن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تظهر من خلاله ضخامة اعتماد هذه الدول على الإيرادات النفطية والتغيرات التي أحدثتها الثروة النفطية في بنية هذه المُجتمعات. فالمراجعة السريعة لبيانات العقدين الماضيين

* أستاذ (Professor) قسم الاقتصاد، كلية العلوم الادارية، جامعة الكويت.

تُبيِّن أن هذه الدول لم تتمكن من المُحافظة على المستويات القياسية للدخل الفردي التي تحققت لها خلال عقد السبعينات، بسبب التعديلات في أسعار النفط. فالدول الحديثة التصنيع مثل هونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية استطاعت تقليص الفارق بينها وبين الدول النفطية، بل وأصبح بعضها في وضع اقتصادي أفضل. ولا يخفى على أحد أن من أهم أسباب التراجع في مستوى الدخل الفردي في الدول النفطية هو الانخفاض الشديد في أسعار النفط جعل سعره الحقيقي في حقبة التسعينات أقل منه في عام 1975. إلاّ أن هناك أسباباً أخرى لتدهور أوضاع الدول النفطية ألا وهي فشلها في تنويع اقتصاداتها بعيداً عن النفط، وكذلك السياسات الاقتصادية المُتعارضة التي تسببت في خلق هياكل اقتصادية مُشوهة. فالقطاع العام أصبح مُهيمناً على النشاط الاقتصادي، في حين تحول القطاع الخاص إلى قطاع هامشي يعتمد على الإنفاق العام والدعم الحكومي. ويُضاف إلى ذلك أن سياسات التوظيف أدت إلى خلق مشاكل عميقة في هيكل العمالة ما زاد من اعتماد الدولة على العمالة الأجنبية. ولا شك أن من نتائج هذه السياسات غير المدروسة ظهور العجز الهيكلي وعجز الميزانية العامة. ويختتم المؤلفون المقدمة بتحديد أهداف الدراسة بأربعة محاور هي: تحليل الطبيعة الهيكلية لاقتصادات دول مجلس التعاون وفهم تبعات السياسة الاقتصادية، ومراجعة السجل الاقتصادي لهذه الدول خلال العقدين المنصرمين، وتقييم الإدارة الاقتصادية في هذه الدول بناءً على أدائها الاقتصادي والاعتبارات الهيكلية، واقتراح توجهات جديدة للسياسات الاقتصاية على المستوى الكلي والقطاعي فضلاً عن استكشاف الفوائد الممكنة من التكامل الاقتصادي بين هذه الدول.

في الفصل الثاني نجد المؤلفين يستندون لنموذج اقتصادي ديناميكي يُمثِّل اقتصاداً يعتمد على مورد ناضب لاستنباط القرارات الاقتصادية الرشيدة التي يجب أن تحكم سلوكيات الادخار والاستثمار في تلك الدول. ويستنتج المؤلفون بُناءً على النموذج المُستخدم أن الاقتصادات التي تعتمد بصفة رئيسة على موارد ناضبة يجب أن تتميز بارتفاع مُعدلي الادخار والاستثمار، وذلك للتعويض عن استنزاف المورد الناضب، وأن عدم تحقق ذلك سوف يؤدي بالضرورة إلى انخفاض مستوى المعيشة مستقبلاً، واعتماداً على عدد من الفرضيات، يتوصَّل المؤلفون إلى تقديرات لمُعدلي الادخار والاستثمار اللذين ينبغي تحققهما في دول مجلس التعاون للتعويض عن استنزاف مواردها النفطية. وبمراجعة البيانات الفعلية لهذه الدول يتضّح أن مُعدَّل الادخار الأمثل لا يتحقق في غالبية هذه الدول ما يجعلها عُرضة لتدهور مستوى المعيشة فيها مستقبلاً. وبناءً على ما سبق يقترح الكتاب مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية التي من شأنها تصحيح الأوضاع القائمة فيها وذلك من خلال تعديل هيكل الصادرات وتنويع قاعدتها الإنتاجية، بالإضافة إلى تبني سياسات ضريبية مناسبة وتعديل أسعار الصرف.

في الفصل الثالث ينتقل المؤلفون إلى موضوع دور الدولة في النشاط الاقتصادي وأهمية القطاع العام. وبعد سرد مُختصر لوظائف القطاع العام واختلاف الدور الذي يلعبه هذا القطاع في الاقتصادات المُختلفة يُلاحظ المؤلفون ضخامة دور القطاع العام في دول مجلس التعاون بالمقارنة مع الدول الأخرى، وذلك لاعتبارات تتعلق بدورها في جباية

الإيرادات النفطية وتوزيعها بأشكال مختلفة على مواطنيها. وقد تسبَّب هذا الدور المهيمن للقطاع العام على اقتصادات هذه الدول في خلق تشوهات هيكلية عدة، أهمها تهميش دور القطاع الخاص واعتماده الكبير على القطاع العام. في ما يتعلّق بأوضاع القطاع العام، يلاحظ تعرض هذه الدول خلال السنوات الماضية لمشكلة عجز الميزانية وبخاصة في المملكة العربية السعودية. وبشكل عام يمكن القول بأن أنماط الإنفاق الحكومي في هذه الدول لا تتفق مع تلك المتوقعة من الاقتصادات المعتمدة على الموارد الناضبة، وخصوصاً أن قاعدة إيراداتها تعتمد أساساً على الموارد النفطية. ويستخلص المؤلفون من هذه التحليلات نتائج مهمة تتعلّق بالتمويل الخارجي وخدمة الديون في هذه الدول.

أما في ما يتعلّق بأوضاع القطاع الخاص وشدة اعتماده على السياسات الحكومية فإنها مُوضَّحة في الفصل الرابع. وفي هذا الجزء يتم التعامل مع موضوع الدعم الحكومي بشكل مُفصَّل مع التركيز على آثار هذه السياسة الاقتصادية. وكذلك تتم الإشارة إلى السياسات الجديدة المُتعلِّقة بالقطاع الخاص مثل إصلاح أوضاع الأسواق المالية والخصخصة.

يتناول الفصل الخامس من الكتاب أوضاع أسواق العمل، فيُقدِّم المؤلفون سرداً مُختصراً للأوضاع الحالية والسياسات الحكومية المُتعلِّقة بأسواق العمل، وأخيراً التوجهات الحديثة الرامية إلى تعديل الأوضاع القائمة. أما الفصل السادس فيشتمل على تحليل مُختصر لأوضاع السكان والموارد البيئية وفيه يتم تناول النقاط الهامة في كل موضوع. ويستحوذ موضوع نُدرة الموارد المائية على جزء مهم من هذا الفصل نظراً لأهمية هذا المورد في المنطقة وتتم الإشارة إلى السياسات التي يجب إتباعها للتقليل من حدة الأوضاع القائمة.

يتضمن الفصل السابع تحليلاً مُركَّزاً لموضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي، ويتناول المؤلفون موضوع المنافع المُتوقعة من قيام قدر أكبر من التنسيق والتكامل بين مجموعة دول الخليج العربية.

وفي الفصل الثامن والأخير يُقدِّم المؤلفون مُلخصاً للأوضاع الحالية في دول مجلس التعاون وما يتوقع أن يحمله المستقبل لهذه الدول. ويُقدِّم المؤلفون قائمة بالخطوات والقرارات التي أن تتخدها هذه الدول بأسرع وقت ممكن وأخرى على مدى زمني أطول بهدف ضمان تعديل أوضاعها الاقتصادية وتمكين اقتصاداتها من السير في درب التنمية الاقتصادية المُستديمة.

أخيراً، يستعرض المؤلفون في خاتمة الكتاب بعض التطورات الحديثة في دول مجلس التعاون خاصة فيما يتعلّق بالإصلاح الاقتصادي وسياسات الدعم وأخيراً خصخصة مؤسسات القطاع العام.

وتجدر الإشارة إلى أن الكتاب يحتوي على مقدار كبير من البيانات في الملاحق الإحصائية. ولا شك أن هذه البيانات التي يُمكن تحديثها بجهد ضئيل قد تكون ذات فائدة كبيرة للباحثين الذين يفضلون استخدام الأدوات الاقتصادية القياسية.

سياسة

الحرس الثوري الإيراني - نشاته وتكوينه ودوره

كينيث كاتزمان*
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 1996، 264 صفحة
ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
مراجعة: عبدالله سهر**

يقع كتاب كينيث كاتزمان «الحرس الثوري نشأته وتكوينه ودوره» في 264 صفحة، وترجمه إلى العربية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وكان الإصدار الأول باللغة الإنجليزية في عام 1993.

يتكون الكتاب من سبعة فصول إلى جانب المقدمة التي أوجز فيها المؤلف أهمية دور الحرس الثوري في سياسة إيران الداخلية والخارجية. كما عرض طريقته في جمع المعلومات والأسئلة الأساسية التي يود الإجابة عنها.

في الفصل الأول يتحدث المؤلف عن الأدبيات التي تناولت المؤسسات الثورية بشكل عام، في محاولة لعرض الأطر النظرية التي تعالج هذه المؤسسات وكيفية التحولات التي تمر بها. ويقارن المؤلف الحرس الثوري الإيراني بالجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي في الصين والجيش الثوري الفرنسي، في محاولة لفهم أنماط التشابه والاختلاف بين تلك الجيوش التي أعقبت ثورات عظمى شهد لها التاريخ السياسي، مع الحرس الثوري الإيراني. ويبين كاتزمان أن لدور الحرس الثوري شأناً كبيراً في العديد من الأصعدة السياسية، كالأمن الداخلي والخارجي، الاقتصاد، والشرعية السياسية للقادة الإيرانيين. ولتأكيد هذا الدور، قامت مؤسسة الحرس الثوري بتكريس استقلاليتها للضغط على متخذي القرار في اتجاه الأيديولوجية التي يتبناها الحرس. كما يؤكد المؤلف أن مؤسسة الحرس الثوري تمتاز بالترابط الوثيق بين أجهزتها ما يجعلها أكثر صلابة وقوة من الأحزاب السياسية التي قد تفككها الخلافات السياسية. ومع صلابة مؤسسة الحرس الثوري فإنها تمتاز بالمرونة السياسية والتكيف مع الأحداث السياسية، الأمر الذي أدى إلى استمرارها على الرغم من الانتكاسات السياسية والعسكرية التي حفت بإيران خلال حربها مع العراق.

---

* عمل كاتزمان كمحلل استخباراتي في شؤون الخليج وقام بإعداد تحليل لعملية صنع السياسة الأميركية في الشرق الأوسط لصالح هيئة أبحاث الكونغرس.

** مدرس (Assistant Prof.) قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

وفي الفصل الثاني يراجع كاتزمان خلفيات الحياة السياسية في إيران والتي دعت إلى تشكيل النواة الأولى للحرس الثوري، ويُرجع بداية نشأة الحرس إلى منظمة «خلق» اليسارية إبان حكم الشاه، والتي انشق عنها في ما بعد عدد من قياداتها ليشكّلوا منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية ومنظمة الأمم الإسلامية، بسبب تبني منظمة «خلق» للفكر الماركسي. وقد تبوأت هذه القيادات الجديدة مراكز رئيسية في الحرس الثوري بعد نجاح الثورة، من أمثال عباس دزدزاني الذي تولى منصبا قياديا في الحرس لفترة وجيزة عام 1980 وبهزاد نبوي وزير الصناعات الثقيلة بين 81 و1989، ومحسن رضائي قائد الحرس الثوري السابق وجواد منصوري أول قائد غير رسمي للحرس وعلي شمخاني الذي كان قائدا للحرس ثم وزيرا ثم قيادة البحرية الإيرانية وحاليا وزيرا للدفاع. ويضيف كاتزمان أن هؤلاء وغيرهم، ممن ارتبطوا بالمنظمات الثورية المذكورة خلال عهد الشاه ثم تحولوا إلى قياديين في الحرس الثوري، يعتبرون أصحاب الفضل في تكوين النواة الأولى لهذه المؤسسة.

وبعد المقدمة التاريخية لتشكيل الحرس الثوري، ينتقل المؤلف (الفصل الثالث) للحديث عن مرونة الحرس الثوري وطريقة تكيفه مع التقلبات السياسية التي عصفت بإيران خلال السنوات الأولى من الثورة والحرب مع العراق. ويقول إن سبب مرونة الحرس في التكيف مع هذه الانتكاسات، سواء كانت على جبهات الحرب مع العراق أو تلك التي أودت بحياة الكثيرين من القيادات السياسية في الداخل، يرجع أساسا إلى التمسك بالأيديولوجية التي صنعتها الثورة وظهور الحرس كالمدافع والحامي عن مبادئها. ولذلك فقد قاومت مؤسسة الحرس أي نوع من التبعية للقيادات المدنية وبخاصة قيادة بني صدر الذي أطاحه الحرس لاحقا، حسب رأي المؤلف. كما تكمن مرونة الحرس الثوري في قدرته على استجلاب قطاعات شعبية متنوعة ومتعددة بين صفوفه، وبرمجتها لصالح الولاء لمبادىء الثورة. والموضوع المثير الذي يتعرض له كاتزمان في هذا الفصل هو النزاع الذي نشب بين حرس الثورة وأول رئيس لإيران، أبو الحسن بني صدر. وعلى الرغم من إثارته لهذا الموضوع وتوجيهه اللوم إلى الحرس في إزاحة بني صدر، إلا أن المؤلف لم يعط الأهمية ذاتها لمحاولات بني صدر تفتيت قوة الحرس، عبر حجب وصول الأسلحة القتالية اللازمة إليه، والتي انتهت بانتكاسات عسكرية كبيرة على مسرح العمليات مع العراق، الأمر الذي جعل قيادات الحرس تلجأ بالشكوى إلى الإمام الخميني الذي أدرك خطورة الموقف فأخذ على عاتقه جدية النظر في دور بني صدر كرئيس لدولة تواجه حربا ضروسا، وحاجتها إلى جيش يحمل سلاح القتال وسلاح الأيديولوجية معا من أجل الدفاع، ليس عن الحدود فقط وإنما عن شرعية الدولة.

يتناول المؤلف الهيكل التنظيمي للحرس والمهمات الرئيسية التي يقوم بها داخليا وخارجيا (الفصل الرابع)، فيقوم بشرح العديد من الدوائر التنظيمية، مثل جهاز الأمن الداخلي وجهاز التصنيع الحربي وجهاز تصدير الثورة، وهيكلية التشكيلات العسكرية مثل سلاح الجو وسلاح البحرية، فضلا عن أكاديميات التعلم والتأهيل. ويعتبر هذا الجزء من الكتاب، وكذلك الفصل الخامس، من أهم الأجزاء لاحتوائها على المادة الأساسية التي يريد المؤلف تقديمها في هذه الدراسة، والتي سيكون لنا وقفة معها في مرحلة التقييم لاحقا. ويبدو أن المؤلف ليجد نفسه واقعا في شرك الكثير من الأخطاء البسيطة مثل اعتبار

الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين إحدى فصائل الائتلاف الذي يكون المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي يترأسه السيد محمد باقر الحكيم!!

وفي الفصل الخامس يتعرض المؤلف للإجابة عن سؤالين محوريين: إلى أي حد يمكن اعتبار مؤسسة الحرس الثوري مؤسسة مستقلة عن السيطرة والسلطة المدنية؟ إلى أي حد يستطيع الحرس تسيير أموره الداخلية من دون أن يتعرض للتدخل السياسي من الخارج؟ ويصل الكاتب في إجابته عن السؤال الأول إلى الاقتناع والتسليم باستقلالية مؤسسة الحرس الثوري. ويبدو أن تسليمه هذا نابع من تقصيه لمراكز القيادة في الحرس، والتي فقدها بعض أصحابها لأنهم لم يكونوا مقبولين لدى المتنفذين في داخل المؤسسة، بينما استطاع البعض الآخر الاستمرار لأنهم لم يكونوا مقبولين لدى المتنفذين في داخل المؤسسة، بينما استطاع البعض الآخر الاستمرار لأنهم كانوا من ضمن المؤسسين، مثل محسن رضائي الذي تمكن بإرادته الذاتية من أن يعين نوابه ورؤساء التشكيلات المختلفة من دون الرضوخ لتدخلات السلطة المدنية السياسية. وفي معرض إجابته عن السؤال الثاني، يكاد المؤلف يجزم بأن الحرس قادر على تسيير أموره بالاعتماد على قدراته الذاتية، بل إن الحرس استطاع أن يؤثر في القطاعات والمؤسسات السياسية الأخرى في إيران من خلال تعيين بعض من رموزه في مناصب رئيسية في الدولة، مثل وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي ووزارة الدفاع ووزارة الإرشاد الإسلامي، فضلا عن المؤسسات المدنية الأخرى، مثل مؤسسة جهاد البناء ومؤسسة المستضعفين.

ويبحث كاتزمان مسألة التحزب داخل الحرس وأثرها على تماسكه الداخلي، محاولا الإجابة عن تساؤل جديد حول ما إذا كانت مؤسسة الحرس الثوري منظمة محترفة أم سياسية؟ (الفصل السادس) وبعد استعراض طويل ومكرر لما قاله، تقريباً، في الفصول السابقة، ولكن بطريقة مختلفة، يتوصل المؤلف إلى نتيجة مؤداها أنه وعلى الرغم من تماسك الحرس الثوري الداخلي، وصموده أمام تيارات التحزب التي أصابته بين فترة وأخرى، إلا أن هذه المؤسسة ليست محترفة بل مسيسة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاحتراف المؤسسي يعني الخضوع للسلطة المدنية وعدم التدخل بالسياسة، وأن جميع الأعمال والقرارات المناطة بها يجب أن تكون قائمة على أسس موضوعية بحتة وبعيدة عن التأثيرات والانفعالات العقائدية. وبطبيعة الحال، فإن مثل هذا التعريف يمثل وجهة نظر واحدة في ماهية الحرفنة في إطار الحكم البراغماتي – العلماني الغربي. فالموضوعية من واقع هذا الإطار محصورة بدقته العقلانية السياسية (Political Rationality) التي تحتسب من خلال تعظيم المصلحة المادية فقط (Maximization of Interest). وبالتالي، فهي لا تولي أي اهتمام لمعايير معنوية أخرى، قد ترتبط بالثقافة أو بالأيديولوجية. وفي الواقع، فإن معياري العقلانية السياسية وتعظيم المصلحة يرجعان أصلاً إلى عقلية السوق الرأسمالية التي قامت على أكتاف أنظمة الحكم في الغرب. والسؤال الجدير بالطرح هو ما إذا كانت هذه المعايير، سواء في سياقها المباشر أو المبطن، تفيد في تقييم مؤسسات دول العالم الثالث أم لا؟ وبطبيعة الحال فإن المؤلف لم يتعرض إلى هذا السؤال وذلك لأحد

السببين التاليين أو لكلاهما معاً. يتلخص السبب الأول في كون المعيار المستخدم لقياس الحرفنة المؤسسية صحيح ولا يقبل النقاش، انطلاقاً من الشعور العام الذي ينتاب العديد من الكتاب الغربيين المهتمين بشؤون الشرق، والعالم الإسلامي تحديداً، والقائم على بديهية سيادة الثقافة الفكرية الغربية (Cultural Hegemony). أما السبب الآخر فيبدو أن الباحث انطلق من نتائج محددة سلفا بل، وقبل كتابة البحث (سيناقش ذلك في الجزء الثاني). وبالتالي، فإن إقحام تعريفات ومعايير أخرى للحرفنة المؤسسية من شأنه أن يضعف الوصول إلى مثل تلك النتائج، هذا إن كان الباحث بالفعل لديه القدرة والوقت اللازمين لاحتواء الأدبيات الخاصة بمواضيع الحرفنة في المؤسسات العسكرية. فعلى الرغم من اعتقاد الباحث بأن الحرس الثوري قد صمد في وجه التحزبات إلا أنه لم يقل لنا كيف لا يوجد تحزب ذو درجة عالية في قيادات الحرس، وفي الوقت نفسه تستطيع هذه المؤسسة أن تضغط على متخذي القرار والسلطة المدنية؟! فمن هو قائد هذه المؤسسة الفعلي إذا كانت قياداته منفصلة عن تيارات وفصائل القوى في إيران؟ ومن يسيِّر الحرس الثوري إذا كان أفراده وقيادته لا يسمعون للسلطة المدنية ولا المرجعية الدينية، كما يقول الكاتب؟ فهل يعقل، إذن، أن يكون الحرس مؤسسة قائمة على أساس «التغذية الذاتية» وإن قياداتها تخلق في مصنع داخلي بعيدا عن السوق السياسي المحلي في إيران؟ وإذا سلمنا بهذه الفرضية، فمن هؤلاء الأشخاص الذين يصنعون تلك الخلطة السحرية ويديرون مصنع الحرس؟ إذ لا بد أن يكون هناك من يدير ويقود، إلا إذا سلم الباحث بوجود ما يسميه بعض «الأصوليين المتخلفين والمشعوذين» بالأيدي الخفية ونظرية المؤامرة. ولهذا السبب أورد الباحث الفصل السابع ليضفي صبغة أكاديمية على هذه الأسئلة والاحتمالات التي لم يثرها مباشرة ولكنه، بالتأكيد، قد شعر بها. ففي الفصل الأخير يورد المؤلف استنتاجات واحتمالات قد تكون – في تقديري – قد حددت سلفا أيضا.

في الفصل الأخير من كتابه يعارض كينيث كاتزمان نظريات كل من كاثارين تشورلي وجونثان أولمان وماكس فيبر القائلة بأن المؤسسات الثورية تتحول إلى مؤسسات محترفة مع مرور الزمن، إذ يتقلص فيها الحماس الثوري لتحل مكانه العقلانية والاحترافية والموضوعية، وهو بذلك لم يفرض المعايير الغربية في تقييمه وحسب، بل إنه اعتبرها سارية المفعول إلى ما لا نهاية. ويخرج المؤلف بنتيجة لطيفة جدا تقول إنه وعلى الرغم من تحول الحرس إلى مؤسسة متكاملة التنظيم ومتجانسة في الإدارة إلا أنها لم ولن تتغير إلى مؤسسة محترفة! وقد توصل إلى هذه النتيجة من واقع اتفاقه مع المعايير التي حددها المفكر السياسي صامويل هنتغتون للمؤسسة الحديثة. وتنطوي المؤسسة الحديثة على عناصر المرونة، قابلية التكيف، الاستقلالية، والتعقيد والتماسك الداخلي. ولكن المؤلف يعتقد أنه، وبفعل سيطرة الأيديولوجية المتشددة والتسيس، لم تستطع مؤسسة الحرس الثوري أن تتحول إلى الحرفنة. ولم يستطع المؤلف أن يحدد بالضبط من هو المسيطر على هذه المؤسسة، إذ أنه يقول إنها تعارض قيادة رفسنجاني وحاولت اغتياله مرات عدة، ولا تسمع لرئيس الدولة حينذاك وهو السيد علي خامنائي ولا

للعسكريين ولا حتى للإمام الخميني نفسه، فقد عارضته مرات عدة، على حد تعبيره. ويعود السبب في عدم قدرة المؤلف على تحديد الجهة المسيطرة على الحرس - في تقديري - إلى التناقضات الكثيرة التي وقع في شراكها خلال تحليلاته وتخريجاته التي كانت أساسا خاضعة وأسيرة للنهاية التي حددها سلفا، والقائمة على قوالب وتصورات جامدة تجاه إيران بأنها دولة رجعية راديكالية لا يمكن للغرب، وبالتالي المجتمع الدولي، أن يتعامل معها، ولا يمكن ترويض قادتها وسياستها لأن الحرس الثوري هو الذي يدير دفة الحكم، ولأن الذي يسيطر على هذه المؤسسة «أفراد بلا وجوه». وبذلك، فإن كاتزمان يقترب من غير أن يشعر من نظرية المؤامرة التي طالما سخر منها المثقفون الغربيون على اعتبار أن الذين يؤمنون بها هم من المتخلفين في الشرق، ممن لا يتمتعون بإدراك عميق للظواهر الدولية المعقدة ويسعون دائماً إلى استخدام أسباب مبسطة لتفسيرها. ولعل الكاتب أراد إثبات نتيجته المذكورة من خلال مقارنة الحرس بالجيش الثوري الفرنسي والجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي والتي يقول عنها إنها تحولت إلى مؤسسات محترفة في زمن قصير، إلا أن الحرس الإيراني لم يكن له هذا القدر. ويصل المؤلف إلى نتيجة أخرى مستخلصة من النتيجة الأولى وهي أن الحرس سوف يكبح جماح أية محاولة يقوم بها المدنيون تجاه البراغماتية أو الوسطية والاعتدال، وإذا حاول أحد السياسيين المدنيين فعل ذلك فإنه سوف يبعد عن المسرح السياسي، كما كان مصير بني صدر الرئيس الإيراني الأول. ويشدد على هذه النتيجة بالقول إنه حتى لو تغيرت الأوضاع السياسية في إيران نحو الاعتدال فإن مؤسسة الحرس لا يمكن أن تغير من سياساتها الراديكالية المتشددة وبرامجها الثورية لحساب المصلحة السياسية والعسكرية. ومن هذا المنطلق، فإن الاحتمال الوحيد الذي خرج به كاتزمان هو أن الحرس سوف ينقلب على السلطة إذا ما حاول السياسيون المدنيون عدم الانصياع لسيطرة قادته وبرامجهم الثورية.

تنقسم الكتب في عالم السياسة إلى أربعة أنواع تقريباً، فمنها الإعلامية ومنها الأكاديمية ومنها الكتب المعلوماتية، والنوع الأخير مزيج من النواحي الإعلامية والجوانب المعلوماتية. ويمتاز النوع الأول بطابعه الإعلامي - السياسي (Political Propaganda) ويكتب بأسلوب صحفي بحت، لتحقيق مصالح سياسية في الواقع العملي. ويقوم النوع الثاني، الأكاديمي، على أسس علمية واضحة للبحث العلمي، من حيث إنه يبدأ بفرضيات مجردة تقريباً من الحكم المتحيز ومتابعتها بخطوات، لتأييد أو تفنيد هذه الفرضيات من خلال اختبارات الإعتمادية (Reliability) والتحقق (Validity)، ويختتم بنتائج منسجمة مع جسد التحليل لتلك الفرضيات. ويركز الصنف الثالث من الكتب، في سياقه، على معلومات ووثائق وحقائق تقدم للقارىء. أما النوع الأخير، وهو الأخطر، فيتم خلاله توظيف المعلومات لغايات سياسية، علاوة على كتابتها بأسلوب صمغي مبسط ليتم تداوله حتى بين عوام الناس. وبحسب تقديري فإن كتاب كاتزمان يقع في خانة النوع الأخير. وسبب اعتقادي هذا يرتكز في الأساس على دراستي للكتاب، ليس من خلال ما جاء في صفحات مضمونه فقط بل من واقع المصادر والوثائق التي قدمها المؤلف واعتمد عليها بصورة قطعية في تحليلاته ونتائجه، من بداية الكتاب حتى نهايته. وعلى الرغم من إشارة المؤلف إلى عدم استطاعته

الاعتماد على بعض من المراجع، ومنها مصادر منظمة مجاهدي خلق المعارضة كونها منحازة، إلا أنه يأخذ بالبعض منها وكأنها مسلمات. فعلى سبيل المثال، يقول في صفحة 12 عن مصادر المعلومات التي تقدمها فصائل المعارضة الإيرانية في المنفى:

> «وبشكل عام، فإنه من الأفضل عدم الاعتماد على هذه المصادر المقيمة في المنفى، ما لم يتم تأكيد رواياتها عن أحداث معينة من مصادر مستقلة، بخاصة عندما تشمل معلومات المنفيين تفسيرات للأحداث الجارية مفيدة لهم، أو لها علاقة بمنظماتهم. ومع ذلك، ليس من الحكمة رفض الأخذ بروايات الجهات الموجودة في المنفى، لأنها تساعد في تفسير التقارير الواردة من داخل إيران وإلقاء مزيد من الضوء عليها، ما يسهم في تحليل الأحداث والوقائع. ولقد اعترفت الحكومة الإيرانية - بشكل غير مباشر - بالكثير من روايات الجهات المنفية حول المظاهرات أو القلاقل التي حدثت داخل إيران».

وللتدليل على تطابق هذه الروايات مع اعترافات الحكومة، يورد المؤلف في الهامش مصدراً للمعارضة الإيرانية المتواجدة في العراق ويطابقه بتصريح أحد السياسيين الرسميين في إيران، وكأن الأخير قد اعترف بوقوع بعض من التظاهرات. ولكن الحقيقة أن تصريح السياسي الإيراني الرسمي لم يؤكد رواية المعارضة بل كان يسخر منها. ولعل عدم تدقيق الكاتب في ذلك التصريح قاده إلى الاعتقاد بأن هذا التطابق سوف يبرر بعد ذلك استخدامه بصورة متكررة لمصادر المعارضة الإيرانية طوال فصول الكتاب.

إذا كان الاستناد على مصادر المعارضة الإيرانية يخدش جانب الموضوعية في الكتاب، فإن الطامة الكبرى في مصداقية كاتزمان تقع في اعتماده الكبير على المصادر الصحفية الغربية، خاصة في ما يتعلق بالمعلومات المهمة، من قبيل القيام بعمليات الاغتيالات داخل إيران التي ينفذها الحرس ضد القادة المدنيين وممارسة الإرهاب في الخارج وتزويد الإرهابيين الدوليين بالأسلحة والمبالغ الباهظة والعمليات السرية واختلاف الحرس مع قيادات الجيش والتمرد عليها... الخ. ومن هذه الأمثلة يذكر المؤلف: تظاهرات مجموعة من الحرس في أحد شوارع طهران عام 1987 داعية الامام الخميني للصفح عن صدام ووقف الحرب، وإن هذه المجموعة كانت مدعومة من رفسنجاني وخامنائي ومصدره في ذلك صحيفة واشنطن بوست الأميركية، وأن الحرس ينظمون حملة لنهب السفارتين السعودية والكويتية في طهران ومصدره كذلك الواشنطن بوست، وأن العديد من التقارير تفيد بأن الحرس موّل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لتفجير طائرة ركاب أميركية ومصدره هو مجلة U.S. News، وأن الحرس الثوري اعتدى على جواد لاريجاني سفير إيران بالأمم المتحدة فور وصوله إلى إيران بالضرب لأنه لم يكن متماشياً مع مبادىء الثورة الإسلامية، ومصدره الواشنطن بوست، وأن هناك وجوداً للجنة اسمها لجنة الحرب على الشيطان وهي مناطة بتنفيذ الأنشطة السرية في العالم ومصدره الصحفي أموس بيرلموتر Amose Perlmutter الكاتب في صحيفة وول ستريت جورنال في مقاله الشهير «استراتيجية الاحتواء لحرب الجهاد الإسلامية المنشورة

بتاريخ 14/10/1983». ومن الأمثلة أيضاً، اعتماد المؤلف على الصحافية Robin Wright حوالي 21 مرة. ورايت هذه كاتبة في مجلة نيويورك ثم تحولت إلى صحيفة كريستيان ساينس مونيتر وهي معروفة بمقالاتها المنحازة والمتطرفة، وقيام المؤلف بالنقل عن إحدى الصحف، التي وصفها بالصحيفة العربية المرموقة واقتبس منها أربع إشارات، خبراً مفاده أن هناك محاولات قام بها الحرس الثوري لاغتيال رفسنجاني. وعندما تبحث عن اسم هذه الصحيفة في الهوامش تجدها Kuwait Times ويعود هذا الخبر إلى مرحلة ما قبل الغزو العراقي للكويت.

إن الإشارات السابقة لم تكن أمثلة مبعثرة بل نمط عام امتاز به الكاتب على النحو التالي: اعتمد على صحيفة الواشنطن بوست حوالي 95 مرة، واعتمد على نيويورك تايمز حوالي 65 مرة، وعلى كريستيان ساينس مونيتور حوالي 26 مرة، وعلى نيويوركر حوالي 17 مرة، فيما بلغ مجموع الاستعانة بالصحف السابقة ومصادر المعارضة المعروفة بتحيزها أكثر من 300 إشارة من واقع 815 هامشا على امتداد صفحات الكتاب، بينما لم تشكل المصادر الأخرى، سواء منها الرسمية من إيران أو من الكتب العلمية المتخصصة، أية مواد أساسية ونوعية، على الرغم من كثرتها*. فعلى سبيل المثال، يعتمد المؤلف على صحيفة كيهان الإيرانية في خبر أوردته عن نقل قائد عسكري أو تعيين قائد للحرس الثوري أو قيام الحرس بهجوم على جبهة القتال مع العراق. والكاتب مع هذه الأخبار قد لا يحتاج في واقع الأمر إلى مصادر توثيقية إذ أنه عمد إلى إقحام المصادر الرسمية الإيرانية من باب إلقاء حجة الموازنة لإدراك الكاتب بالمشكلة الأساسية لمصادره بل وحتى من الناحية الكمية، فبينما نجد أن المؤلف يعتمد على الواشنطن بوست 95 مرة فإن مجموع المصادر عن النظريات التي تتناول المؤسسات العسكرية والأدبيات المختصة في إيران والشرق الأوسط والحرب الإيرانية العراقية والثورات وأنواع الجيش لا تتعدى 97 مرجعاً. وفي الحقيقة، فإن عملية الاعتماد على مصادر تفتقر إلى المصداقية العلمية والأصول الأساسية للبحث العلمي لا يقتصر تأثيرها على تجاوز العناصر الأساسية والضرورية للنشر العلمي وحسب، بل إنها قادت المؤلف للوقوع في الكثير من الأخطاء والتناقضات. ومن الأمثلة على ذلك: (1) اعتباره لما يسمى «بالجبهة الإسلامية لتحرير البحرين» أحد فصائل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي يترأسه السيد محمد باقر الحكيم. (2) اعتباره رفسنجاني وخامنئي معتدلين وإنهما يريدان ترميم العلاقة مع الغرب، بينما تقول الصحف الغربية الآن بأنهما متشددان يعملان ضد السيد خاتمي الرئيس الحالي لإيران في محاولاته الرامية لإعادة العلاقة مع الغرب. (3) يقول المؤلف إن الحرس الثوري مؤسسة راديكالية متشددة تعارض الوسطيين وأية مبادرات لإطلاق الرهائن الغربيين في لبنان، وتعارض وقف الحرب مع العراق وأي تقارب أو محادثات مع الغرب. ولقد ساهم الحرس في إحباط جميع المحاولات في هذا الاتجاه، لتلك العمليات. ولكنه في صفحات أخرى يقول إن الحرس شارك في المحادثات مع الأميركيين في قضية الأسلحة وإن سبب إعدام هاشمي يعود لكونه فضح الحرس لضلوعهم في

---

* تبين في دراسة علمية أن 75% من الأخبار الواردة في الواشنطن بوست والنيويورك تايمز مأخوذة من مصادر حكومية رسمية. راجع: Leon Sigal. The Organization Politics of News Mareing.

الاتصالات الأميركية – الإيرانية. فلم نعرف من الكاتب ماذا يقصد، فإما أن تكون مؤسسة الحرس متشددة أو براغماتية لأنه لا يمكن أن تكون الاثنين معا في الوقت نفسه. (4) في إحدى الإشارات يعتقد المؤلف أن الحرس لا ينصاع إلا لأوامر ولي الفقيه في عهد الإمام الخميني، بينما يقول في صفحات أخرى أنه وعلى الرغم من أوامر الخميني للحرس بعدم التدخل في السياسة إلا أن الحرس لم ينصع لتلك الأوامر.

هناك الكثير من هذه التناقضات الواضحة في طيات الكتاب جعلت محتواه مفرغا من العرض الموضوعي والواقعي. بل حتى مقارنته للحرس الإيراني مع الجيوش التي ولدتها الثورات العالمية لم تكن على مستوى من الوضوح والعمق والتغطية والتحليل، لذلك أتت متشابهاته واختلافاته سطحية جدا قياسا بالأدبيات التي تناولت هذه الجيوش. فمن المعروف لذوي الاختصاص في هذا المجال أن هناك اختلافاً كبيراً بين الجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني الذي تحول إلى مؤسسة عسكرية بعد نجاح الثورة الصينية. وهذا الاختلاف بحسب بعض الأدبيات المتخصصة الحديثة يرتكز على كون الجيش الأحمر قد تم تسييسه لذلك لم يقمع التمرد الذي قاده يلتسين بعد الانقلاب الذي قاده بعض من العسكر ضد غورباتشوف، بينما الجيش الصيني قمع تمرد الطلبة الصينيين لأنه كان بعيدا عن السياسة وقريبا من الحرفنة العسكرية. بيد أن المؤلف اعتبر المؤسستين محترفتين وبعيدتين عن خوض غمار السياسة العليا لحكومتيهما، وهذا خطأ فادح يدركه المتخصصون في هذا المجال. ولعل سبب هذا الخطأ ينبع من كون الكاتب لم يعر اهتماما لدراسة حركة هذه الجيوش وفعالية تكوينها الحرفي – السياسي، لأن ذلك يحتاج من الوقت والجهد الشيء الكثير، وقد لا يؤدي في النهاية إلى النتيجة المحددة سلفا.

على الرغم من كمية المعلومات الضخمة الواردة في الكتاب ومحاولة الكاتب تشريح مؤسسة الحرس الثوري وذكر الأسماء المعنية وحصرها، والتمكن من تصنيف تشكيلات الحرس، وعلى الرغم من وجود عناصر متنفذة في صفوف الحرس والتي تعمل ضمن الإطار السياسي الذي تخطه السلطة السياسية المدنية، بل ولا ترضى بالتغيير السياسي الذي تود السلطة المدنية تفعيله، إلا أن كل ذلك لا يجعل من كتاب كاتزمان، حسب تقديري ووفقا للأصول العلمية المتبعة، كتابا أكاديميا. ولعل هذا النوع من الكتب يتناغم مع ما تفرضه مراكز الأبحاث والمراكز العلمية التي تحاول أن تعطي تبريرا علميا للسياسة الأميركية، بالتحديد تجاه إيران، والتي تصور إيران بلداً تحكمه سلطة يستحيل التعامل معها، وتجعل أي محاولة للغرب في هذا الاتجاه تعتبر عقيمة. ومن المؤسف جدا أن تطغى مثل هذه الأدبيات وتقدم باعتبار أنها محاولات علمية جادة، في حين إنها مجرد مواد إعلامية مبرمجة لا تتورع عن استقاء معلومات عن إيران من مصادر غير موثوق فيها، حتى لو كانت وكالة الأنباء العراقية عندما كان سعير الحرب الإيرانية العراقية لا يزال مشتعلاً، كما قام بذلك المؤلف.

أخيراً، فإن السؤال الجدير بالطرح هنا هو: ماذا لو ألف مثقف عربي أو مسلم كتاباً عن إسرائيل من واقع الصحف العربية فهل يقبل للنشر، أو هل يكون له الحظ بالترجمة والدعاية كالحظ الذي ناله كتاب كاتزمان؟

المشروع «الشرق أوسطي»

أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته

ماجد كيّالي
مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، 1998، 176 صفحة
مراجعة: عبدالحميد بدر الدين*

ثلاث محاولات تعرض لها الوطن العربي خلال القرن العشرين استهدفت ترتيب الخارطة الجغرافية - السياسية وفق مصالح الدول الكبرى. جرت المحاولات الأولى بعد الحرب العالمية الأولى وانحسار النفوذ العثماني، مع تجزئة المنطقة العربية إلى مناطق نفوذ، وإخضاعها للنفوذ الاستعماري، وإجهاض الحركة التحررية النهضوية العربية بعد أن أصيبت بخيبة أمل جراء اعتمادها على حلفاء أوروبيين اهتموا بمصالحهم دون أدنى اعتبار لمصالح شعوب المنطقة.

أما المحاولة الثانية فجرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مع حصول الدول العربية على استقلالها السياسي، ولكن ضمن علاقات سيطرة إمبريالية تحول دون إمكانية تحقيق الاستقلال التام. وقد ظلت الدول العربية أسيرة علاقات الهيمنة والتبعية وتعرضت لحالة التجزئة التي صاحبت الصياغة الجديدة للخارطة ونتج عنها اغتصاب فلسطين وإعلان قيام الدولة الاسرائيلية في 15 مايو (أيار) عام 1948، بكل ما ترتب على ذلك من وقوف في وجه محاولات النهوض والتكامل العربيين.

المرة الثالثة التي تعرض فيها العالم العربي لمحاولة صياغة أوضاعه، بدأت عقب انتهاء الحرب الباردة، وهي بدورها تستهدف تعميق حالة التجزئة والتبعية القائمة، ولكن على أسس جديدة تتلاءم مع المصالح الناشئة على صعيد العلاقات الدولية وتتناسب مع التبدلات في عوامل امتلاك القوة ومسارات العولمة.

وفي هذه المرة يجري تجاوز إرادة أهل المنطقة، وتجاهل التطورات المجتمعية والسياسية والاقتصادية فيها لتتلاءم مع مصالح القوى الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية، وهي تشكل بالنسبة لإسرائيل فرصة لترسيخ استقرارها وتعزيز دورها في المنطقة، فضلا عن تركيا التي تحاول استعادة نفوذها وتعميق دورها الاقليمي في المنطقة.

في كتاب المشروع «الشرق أوسطي» أبعاده، مرتكزاته، تناقضاته يقدم المؤلف تعريفا للنظام الإقليمي، فيراه تجمعا لعدد من الدول ضمن اقليم جغرافي معين، وهو نظام

* باحث أول، وكالة الأنباء الكويتية.

لا قومي ترتبط دوله بشبكة مصالح متبادلة وبشبكة أكبر من علاقات الاعتماد المتبادل التي يصعب الفكاك منها. ويعرِّف النظام الشرق أوسطى بأنه يعتمد على قاعدة جغرافية تسمح بنشوء أطر فرعية ضمن الوعاء الأكبر، يضم شعوبا وقوميات مختلفة. ويهدف النظام الشرق أوسطي - حسب المؤلف - إلى طمس الهويات الموجودة (الهوية العربية والهوية الإسلامية) ليسمح بدخول اسرائيل، مغلفاً بشعارات السلام، ويتعاطى مع المنطقة كخليط إثنى ويغلب عليه الطابع السياسي بالرغم من الحديث عنه كمشروع اقتصادي.

كما يرى أن عوامل اقتصادية وجغرافية وسياسية وبشرية وحضارية اجتمعت معا لتضفي اهتماما أكبر بالمنطقة العربية، الأمر الذي أعطى للعامل الخارجي دوره في صياغة الأوضاع في المنطقة العربية، وكان الترابط عضويا بين السياسات الاستراتيجية للدول الكبرى والمشروع الصهيوني، وكلها تنطلق من سياسة التجزئة وتعتمد شعار «فرق تسد». ويرى هنا أنه حتى عملية التجميع الثالثة «المشروع الشرق أوسطي»، لا تتناقض في جوهرها مع أهداف التجزئة، لأنها فعليا ترمي إلى فصل المغرب العربي عن المشرق، وإلى دمج إسرائيل في المنطقة العربية وصوغ هوية ثقافية مركبة ومصطنعة في الخليط الشرق أوسطي المخطط له أن يضم تركيا وقبرص وربما دولا آسيوية في مراحل تالية.

وبعد أن يورد المؤلف عددا من الأمثلة والمعطيات لتأكيد استنتاجه، يرصد العوامل المحركة للمشروع الشرق أوسطي، وهي تغير السياسة الدولية وانتهاء الحرب الباردة وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي الجديد، والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتحولات القيمية في المجتمعات العربية نتيجة التفكك وانحسار المشروع النهضوي، وتعثر المسار الديموقراطي، وضعف العلاقات البينية وتداعيات حرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من توترات بين أقطار الوطن العربي. كذلك، الثورة الصناعية الثالثة في مجالات الفضاء والمعلوماتية والعقول الإلكترونية والهندسة الوراثية وتأثيرها في بناء القوة والسلطة في العالم بحيث باتت الولايات المتحدة العملاق الاقتصادي الذي لا ينافس، ومسارات العولمة بكل ما نتج عنها من ترابط وتبادل اقتصادي وحتى في العادات الاستهلاكية، وعملية التسوية في المنطقة، كلها ساهمت في الدفع باتجاه إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي.

ويعرض المؤلف لخطوط وملامح النظام التي باتت واضحة بالنسبة لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، بينما عربيا، ومن خلال المشاركات في القمم الاقتصادية الثلاث (المغرب وعمان والقاهرة) ثم مؤتمر الدوحة، لم تقدم دولة باستثناء مصر ورقة عمل توضح تصوراتها للنظام المقترح. وبشكل عام لا يوجد لدى الدول العربية تصور واضح لمرحلة ما بعد السلام، ولم تتعامل مع المشروع الشرط أوسطي باعتباره مشروعا متكاملاً، والأكثر من ذلك أن الخلافات العربية- العربية والتناقضات المحيطة بالمشروع، ساهمت كلها في غياب التصور الاستراتيجي العربي المشترك الذي طرح من آلياته المصرف الاقليمي، والمجلس الاقليمي للسياحة، والأمانة التنفيذية للقمة الاقتصادية، ومجموعة العمل الإقليمية، ومجلس رجال الأعمال وغرفة التجارة الإقليمية.

ويقول المؤلف أن مرتكزات النظام الشرق أوسطي، هي إقامة مناطق للتجارة الحرة ومراكز اقليمية للتنمية تكون اسرائيل القاسم المشترك فيها جميعا بشكل متدرج وخلال

فترة تقدر بعشر سنوات. كذلك يرتكز النظام على تعزيز دور القطاع الخاص، وعلى التقسيم الدولي والتقسيم الاقليمي للعمل والإبقاء على دور متميز لإسرائيل في النظام الجديد.

إلا أن المؤلف يرتأي بعد هذا العرض أن يبدو أكثر بعدا عما يتمناه المتحمسون له، ويعود ذلك إلى جملة من التناقضات والإشكاليات، يعرضها المؤلف ليخلص منها إلى نفي قدرة إسرائيل على الهيمنة الاقتصادية لتدني قدرتها على تلبية حاجات السوق العربية، وللمنافسة الشديدة التي ستواجه سلعها من السلع الأميركية واليابانية والأوروبية الموجودة في هذه السوق فعلا، ولكون الهيمنة في النهاية ستكون في أيدي الشركات متعددة الجنسية والشركات الأميركية بصفة خاصة.

ويوضح المؤلف في شرح استنتاجه أن اسرائيل عموما لا تعول كثيرا على علاقاتها الاقتصادية الاقليمية لأنها ترى أنها أكثر ارتباطاً بالغرب في هذا المجال، وتراهن بالتالي على تعزيز دورها السياسي والوظيفي وعلى العوائد السياسية والثقافية من خلال الاندماج في النظام الجديد. ويقول إن هناك جملة من الاشكاليات الأخرى تواجه النظام كالتناقض بين المسارات العالمية والمسارات الاقليمية والقومية، ومخاطر اندماج هيكلية اقتصادية غير قادرة في النظام الرأسمالي العالمي القادر، ويقدم في هذا المجال أمثلة معززة بالأرقام، ينتهي منها إلى التأكيد أنه حتى اسرائيل غير متحمسة للمشروع. لكونها تعاني انقساما داخلياً في الموقف من الحل السلمي، يتمثل في التناقض الكبير بين الحزبين الرئيسين، العمل والليكود، وتكون إسرائيل قد صاغت اقتصادها على أساس علاقات مع دول خارج الاقليم (الولايات المتحدة خصوصا) واعتمدت على المساعدات الأميركية التي تراوحت بين 1500 و1800 دولار للفرد سنويا. وهذا الاعتماد على الخارج من حيث العون المادي والتقني هو من أهم سمات الاقتصاد الاسرائيلي، ما يضع تل أبيب أمام أزمة يصعب حلها. بل إن إسرائيل تعاني أزمة في التعاطي مع المشروع بسبب نزوعه إلى مسايرة اتجاهات الخصخصة وإعادة الهيكلة وتحرير التجارة وتقليص دور الدولة وما تقدمه من خدمات وهي تشكل مخاطر على جاذبية إسرائيل بالنسبة إلى المستوطنين والمهاجرين الجدد. والنزعة السابقة تتناقض مع نزعة محافظة ترى ضرورة محافظة إسرائيل على نظامها الاقتصادي المحكوم بلوائح صارمة تضطلع فيه الدولة بدور كبير في إعادة توزيع الدخل القومي، ويضمن دعمها لمنتجاتها.

يرى المؤلف أن إسرائيل تفضل إقامة مناطق للتجارة الحرة بدلا من السوق المشتركة، وتريد استمرار تفوقها العسكري والسياسي والحفاظ على «دوامة الديمقراطية» التي ترى أنها نجحت في إقامتها.

أما التناقض الآخر ويتجسد في رؤية إسرائيل لنفسها ولدورها كمشروع دولة ليهود العالم وللحركة الصهيونية، وبين متطلبات السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة الأميركية. وللأسباب المذكورة سابقا ولضعف الموارد المالية اللازمة للاستثمار في المشروع وتمويله، وللخلافات السياسية والخلاف على الأفضليات بين المشروعات - يقول المؤلف - تعثر المشروع الشرق أوسطي، بالرغم من النجاحات السياسية والاقتصادية والثقافية التي حققها ونجاح إسرائيل في علاقاتها الثنائية مع الدول العربية وخرقها للحصار الاقتصادي

وإقامة المشروعات المشتركة وأين كان من الضروري عدم المبالغة في حجم النجاحات.

في ختام دراسته يؤكد المؤلف أن مشروع النظام الشرق أوسطي أميركي أساسا، وامتداد لمشروعات طرحت من قبل للهيمنة على المنطقة، وهو مشروع سياسي اقتصادي. أمني - ثقافي متكامل لاعادة صياغة عملية التجزئة على أسس جديدة معاصرة والتقليل من شأن الهوية العربية، وهو مرتبط بعملية التطبيع والتسوية بين العرب وإسرائيل ليقلل من أهمية العناصر لمشكلة الصراع بين الطرفين (الأرض - الحدود - المياه - القدس - اللاجئون) وإلغاء مكانتها المركزية في العقل العربي، وهو مشروع لا يأخذ في اعتباره الأولويات العربية بل ويلحق اجحافا بالعرب، ويضع إسرائيل أمام تناقضات عديدة ويدفعها إلى مراجعة منطلقاتها الأساسية ومنطلقات الحركة الصهيونية. إنه باختصار مشروع يحمل بذور انكفائه كونه مشرعا سياسيا مفروضا من الخارج كغيره من المشروعات التي فرضت في السابق وثبت فشلها لأنه لا يعبر عن الحاجات الأساسية لشعوب المنطقة.

جهد المؤلف واضح، في عدد المراجع التي استند إليها والتي بلغت حوالي المائة وخمسين بين مرجع وكتاب ومقال ودراسة وبيان، إلا أن هناك مجموعة من الملاحظات، منها: الإشكالية التي وقع فيها المؤلف والمتعلقة بالموقف العربي من المشروع، إذ أنه ارتأى معاداته للمصالح العربية وللهوية العربية ولفكرة القومية العربية، ولكنه لم يعرض لكل عوامل القوة المتوافرة لدى الأمة العربية حتى في حالة كمونها، مثل القوة البشرية والرافضة بطبيعتها للمشاريع المفروضة من الخارج، والامكانيات الاقتصادية الكبيرة، والموارد الطبيعية الهائلة. لقد اكتفى المؤلف بالتعرض للحالة العربية في سلبيتها.

هناك كذلك الإشكالية الإسرائيلية، إذ بالرغم من أن المشروع حسب الكاتب يهدد الدور الإسرائيلي، إلا أنه يشكل جزءاً من الرؤية المستقبلية لحزب العمل. وحتى الليكود لم يتخذ موقف الرفض للمشروع. ولعله من المهم هنا التأكيد على قدرة الأحزاب الإسرائيلية، والمتمرسة بتداول السلطة، على تطوير دور إسرائيل ومهماتها في المنطقة سواء كان هذا الدور يتعلق بالمشروع الصهيوني أو بعلاقة الأخير بالدول الكبرى أو بالدولة المهيمنة.

الموقف الذي اتخذه المؤلف منذ البداية بالعداء للمشروع ورفضه مما قد يجعل موضوعية البحث مثار تساؤل. وكان الأولى أن يتم طرح كل وجهات النظر مؤيدة للمشروع ورافضة له، ومصالح القوى المختلفة، ثم نصل إلى النتيجة التي تم رصدها في الختام دون الحاجة إلى استهلاك البحث بنفس التوجه.

إذا كان المشروع الشرق أوسطي ليس قدر الأفكاك منه، فإنه من الواضح وكما يفهم من البحث أن العولمة لافكاك منها، وبالتالي هناك حاجة لقراءة مسارات المسلك العربي المفترض إزاء هذه العولمة والتي قد تتخذ في بعض الحالات شكل التجميع وخلق الكيانات الكبيرة، وفي حالات أخرى شكل التجزئة ولكن هي القدر المحتوم كما تبين من توجهات المؤلف.

خامساً: الاستناد إلى أرقام واحصاءات أفضلها يعود إلى العام 1990 بالرغم من سهولة الحصول على معلومات أحدث عبر شبكات المعلومات.

عموما الملاحظات السريعة السابقة لا تقلل من قيمة الكتاب وجديته والجهد الرائع المبذول فيه والفوائد الجمة التي تعود على قارئه بل ودارسه.

المياه في المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية

شريف الموسى
الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت 1998
مراجعة: هاشمية علي رسلان*

لا يبدو التفاوض الفلسطيني – الاسرائيلي الحالي منفصلاً عن الحساب التاريخي الاستراتيجي للأمن المائي في اسرائيل. ولذلك فإن التعقيدات التي تتخلل عمليات التفاوض كبيرة وكثيرة إلى درجة يظهر معها «السلام الفلسطيني – الاسرائيلي» بعيد المنال، لا بل مستحيلاً من وجوه عدة. ويبحث الموسى – الباحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية في Washington, D.C. واحد أبرز المستشارين لمجموعة الأرض والمياه في الوفد الفلسطيني خلال محادثات واشنطن – في عمق هذا الحقل انطلاقاً من معرفته بالموضوع المائي كخبير مختص، ومن موقعه في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي. ففي كتابه الصادر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، يعرض الموسى في قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية المسائل المتعلقة بالمياه والتي تتطلب التوصل إلى اتفاق في شأنها، كما يتضمن وصفاً لمصادر المياه ومعالمها المميزة. وكيفية إستغلالها في الوقت الحاضر. ويفترض المؤلف في دراسته هذه، ان الحل العادل للصراع الفلسطيني – الاسرائيلي بشأن المياه ضرورة لا غنى عنها للوصول إلى سلام دائم.

يبين الموسى ان دراسته تعتمد على افتراضين: الأول أساسي، وهو ان نتائج مفاوضات الحل الدائم لن تتضرر أو تجهض بسبب ترتيبات تم التوصل إليها في الفترة المرحلية، كما تم التعهد بها في اتفاق اعلان المبادئ (المادة 405) وتم تكرار هذا التعهد في الإتفاقين اللاحقين. أما الافتراض الثاني، فهو ان الحدود بين اسرائيل وكل من الضفة الغربية وقطاع غزة ستعود إلى ما كانت عليه عشية حرب حزيران (يونيو) 1967.

السمة المميزة لرؤية الموسى في معالجته للأمن المائي في المفاوضات هي الواقعية العلمية. وهذا شيء بديهي وضروري، ليس لأن المؤلف كان عضواً في الوفد الفلسطيني المفاوض فحسب، وإنما بوصفه خبيراً واكاديمياً بارزاً يُرجَع إليه في هذا الشأن. ولذلك سنجده يؤكد ان التوزيع العادل لحقوق المياه من المصادر المشتركة بين الطرفين، وطريقة ادارتهما المشتركة، هما القضيتان المحوريتان في مفاوضات الحل الدائم. ويضيف ان «التوزيع العادل للمياه هو مطلب أساسي للفلسطينيين، منذ البدايات

* باحثة اجتماعية، لبنان.

الأولى لعملية السلام. فإسرائيل عند احتلالها الضفة الغربية سنة 1967، أخذت على عاتقها ادارة مصادر المياه الفلسطينية، وقامت بتغيير القوانين التي كانت سارية المفعول آنذاك، وفرضت قيوداً على منح رخص حفر آبار المياه وضخها، وطبقت هذه القيود بقبضة حديدية، الأمر الذي أدى إلى إبقاء المستوى المنخفض للتزود بالمياه على ما كان عليه في سنة 1967.

من الموضوعات ذات الأهمية التي جرى التطرق إليها في دراسة الموسى، تزويد غزة بالمياه. إذ تتوقع الدراسات ان يواجه هذا القطاع الفلسطيني نقصاً حاداً، وقضية تعويض الفلسطينيين عن الأضرار التي لحقت بهم في السابق، وتهديد قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى مصادر المياه نتيجة سياسات إسرائيل في سلب الأراضي وتزويد المستعمرات بالمياه، كما ستتم مناقشة الاجراءات التي يمكن اتخاذها لزيادة كميات المياه. ويمكن البحث في ذلك ليس بين الطرفين فقط، بل أيضاً في اللجنة الاسرائيلية الأميركية - الفلسطينية التي تم تشكيلها سنة 1995، لتعالج العديد من الموضوعات ومنها استخراج المياه.

غير ان هذه الدراسة لن تبحث - كما يقول المؤلف - في موضوعات أخرى مهمة، منها: المياه الاقليمية لقطاع غزة أو في البحر الميت الذي يقع ربعه الشمالي الغربي في الضفة الغربية، والمطالب الفلسطينية في ما سمي حديثاً «الجولان الفلسطيني» والذي يفترض انه يتكون من المناطق المحصورة داخل المناطق المنزوعة السلاح والتي كانت ضمن أراضي فلسطين الانتداب البريطاني واخذتها سورية في حرب 1948 وتطالب بها الآن كجزء من الأراضي السورية، كما ان هناك ست قرى فلسطينية أخرجت منها القوات الاسرائيلية سكانها سنة 1951 وهي تقع داخل المنطقة المنزوعة السلاح المحاذية لنهر الأردن وبحيرة طبرية، والتي تقع داخلها أيضاً ينابيع المياه المعدنية الحارة. وعلى الرغم من ان هذه المطالبة بالمناطق المذكورة تشمل موضوع المياه فإنه يجب ان يتم البحث فيها خلال المفاوضات بشأن الحدود.

ما رؤية المؤلف لتسوية الأمن المائي؟ قد لا يتيسر في المدى المنظور ان تجد قضية المياه تسوية مرضية بين الفلسطينيين والاسرائيليين. ففي تقدير الكثيرين من الخبراء ان معالجة قضية بهذا الحجم ستؤجل حتى الطور الأخير من عملية السلام بين الفريقين، مع ما تحمله الأطوار السابقة من تراكمات ومعوقات قد تجعل من هذه القضية جزءاً من المأزق المفتوح على مستوى المنطقة ككل. وثمة قناعة لدى الفريق الفلسطيني على الخصوص مفادها ان أي توزيع للثروة المائية الفلسطينية في المستقبل لن تكون لمصلحته. ويعلل ذلك بالقول ان المطلوب من محادثات الوضع النهائي بشان المياه، وبحسب ما جاء في الاتفاقات المرحلية، هو تحقيق التسوية لمسألتين أساسيتين: التوزيع العادل لحقوق المياه في المصادر المشتركة بين الطرفين، والادارة المشتركة لهذه المصادر، ومعلوم ان مصادر المياه التي ستدخل حسابات الاستخدام العادل هي تلك المصادر الواقعة داخل حدود فلسطين الانتداب! كما تشمل جزءاً من مياه حوض نهر الأردن التي تم تخصيصها للضفة الغربية ولإسرائيل سنة 1955، ضمن خطة جونستون

التي رعتها أميركا. ولقد بسطت اسرائيل، تمشياً مع توسعها الاقليمي، سيطرتها على هذه المصادر، وتصرفت كأنها صاحبة السيادة المطلقة. وقامت باستغلالها.

نتيجة السيطرة الاسرائيلية، فإن توزيع المياه في الوقت الحاضر غير متوازن بصورة كبيرة وهو في مصلحة إسرائيل حتى بعد اعطاء الفلسطينيين «الكميات الاضافية» التي ذكرت في اتفاقية طابا، ونتيجة هذا التوزيع غير المتساوي فقد بقي تزويد الفلسطينيين بالمياه دون المستوى المطلوب، كما انه متقطع. وهناك عدد كبير من البيوت لا تصلها المياه الجارية، ونتيجة أخرى هي الفجوة المائية الصارخة بين الجانبين في القطاعات كافة: المنزلية وري المحاصيل والصناعة.

ويرى المؤلف ان السؤال عن المخارج المتوخاة أو الممكنة بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية، سيظل مطروحاً. إذ فضلاً عن مأزق توزيع الحقوق والادارة المشتركة للمياه هناك عدد من القضايا التي يجب ان تعالج أما بطريقة مباشرة في مفاوضات الحل النهائي: المياه لقطاع غزة والربط بين الأرض والمياه والتعويضات المالية المتعلقة بالمياه والتي يجب ان تدفع للفلسطينيين. ويجب ان يقوّم الفلسطينيون أفضل الخيارات المطروحة أمامهم لتزويد غزة بالمياه (تحلية مياه البحر، الحصول على مياه من الضفة الغربية أو من اسرائيل، أو على تركيبة مشتركة من هذه المصادر) وان يقدروا التعويضات المالية المطلوبة والتبعات المائية من جراء استيلاء اسرائيل على الأرض (مع العلم ان المياه يجب ان تكون السبب الرئيسي في عدم تنازل الفلسطينيين عن الأرض). أما القضية الأخيرة فهي مياه المستعمرات (...) هناك حوافز لدى الطرفين على التوصل إلى اتفاق. فالتشابه بين موقعيهما بالنسبة إلى المياه (اسرائيل على الأردن العلوي والضفة الغربية على الخزانات المشتركة) هو أحد هذه الحوافز. ان ضمان اعطاء الفلسطينيين حصة عادلة من الخزانات فسيحفزهم على العناية بها. وهذا مطلب اسرائيلي أساسي. كما يمكن ان تأتي الحوافز من أطراف ثالثة تقوم بدور الوسيط او تقوم بتقديم المساعدات المالية والفنية لزيادة كميات المياه، ويمكن ان تصبح اللجنة الاسرائيلية - الفلسطينية الاميركية المشتركة أداة لمثل هذه الوساطة.

التحكيم في رأي مؤلف «المياه في المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية» سيكون النافذة الأخيرة لتسوية الوضع المائي، وخصوصاً إذا فشلت المحادثات المباشرة والوساطة. وبالنسبة إلى الفلسطينيين، فإن التوصل إلى حل عادل هو أمرٌ ضروري. أما بالنسبة إلى الاسرائيليين فهو أمرٌ يُقدر عليه بالنسبة إلى الفلسطينيين سيكون ذلك قلباً لعملية تاريخية من فقدِ المصادر والأملاك.. أما بالنسبة إلى الاسرائيليين فإنه يقدّم فرصة لتوظيف قدراتهم الاقتصادية والتكنولوجية المتقدمة على حل النزاع بشأن المياه ودعماً للسلام الذي ظلت اسرائيل تؤكد انها تسعى له مدة طويلة.

البحث الذي يقدمه الموسى عن المياه يغري بقراءة متأنية، ليس من جانب النخب العربية المهمومة بوضع استراتيجيات متكافئة للسلام وحسب، وإنما أساساً، وبالدرجة الأولى، من جانب الحكومات العربية المعنية، وعلى الأخص منها سوريا ولبنان والأردن والسلطة الفلسطينية.

Economics

The Mideast market Mediterranean partnership and Arab economic integration

*Jamil Tahir**

The experience of economic cooperation and integration among Arab countries since the establishment of the Arab League in 1945, has proved to be a failure. In light of recent international and regional developments, the new economic arrangements promoting regional cooperation based on geographic rather than political criteria started to appear in the region. Even though the Mideast market and Mediterranean partnerships have similar visions regarding collective security and the need for a new regional system, they differ in identity and outlook. While Israel is considered the core of the Mideast Market, the European Union is the pillar of the Mediterranean Partnership.

The purpose of this study is to evaluate the probable effects of the Mideast market and Mediterranean partnership on Arab economic integration, and to determine the importance of such effects. The study is divided into three main parts. The first is an analytical review of the economic integration experience among Arab countries and the consequences of their failure. The second part analyzes the nature and mechanism of the new regional arrangements, i.e. the Mideast market and Mediterranean partnership. The third part analyzes the ramifications and repercussions of such arrangements on economic integration in Arab countries.

---

* Senior Economist, Arab Planning Institute, Kuwait.

Journal of the Social Sciences

Vol. 26 - No. 4 - Winter 1998 - P.P. 17 - 44.

Political Science

The Moroccan Islamic movement and 1997 legislative elections.

*Hasan Oranfal**

This paper explains the underlying factors behind the participation of the Islamic Movement in the 1997 Moroccan legislative elections. Considering that the Islamists were not allowed to participate in previous elections, the study seeks to determine whether it represents a political effort to integrate the Islamic movement. To do so, the author has attempted to analyze the discourse of the Islamists during the election campaign. He has focused on the characteristics of Islamist candidates, as well as on the factors that contributed to the success of some of them. Ultimately, the paper seeks to explain the Islamists' success by reference to certain contemporary political theories which maintain that voters no longer give their preference to specific parties in elections, but that the personality factor plays a greater role in the choice of representatives.

* Associate professor, faculty of letters, University Chouaib Doukkah, El Jadida, Morocco.

Journal of the Social Sciences
Vol. 26 - No. 4 - Winter 1998 - P.P. 45 - 64.

Sociology

psychosocial problems: An Islamic perspective

Ibrahim A. Ragab[*]

The purpose of this study is to partially apply a formal methodology for the Islamization of knowledge to the study of a specific social science subject area. It begins with a definition of the Islamization of Knowledge according to current usage, and explicates the major elements of a systematic methodology for the Islamization of the social sciences in some detail. It then attempts to apply that methodology to the study of one social area (psychosocial problems). The stage is set with a brief account of the Islamic perspective on human nature, which is clearly shown to contrast distinctly with the corresponding view which emanates from the prevailing positivist/ empiricist paradigm. On the basis of that discussion of human nature, an attempt is made to describe the nature of personal, "psychosocial" problems and their etiology from an Islamic perspective. It is shown that there can be no real explanation of these problems that ignores the spiritual factors, i.e. relationship between man and God. An attempt is then made to describe appropriate intervention strategies designed to help alleviate such problems within the Islamic perspective.

* Professor, International Islamic University, Malaysia.

Journal of the Social Sciences

Vol. 26 - No. 4 - Winter 1998 - P.P. 65 - 86.

Sociology

Dissertations and Methodological Problems in Arab Universities: A Case Study

Saud D. al-Duhayan[*]
Abdllah H. al-Dolaimi[**]

This study examines a major difficulty that usually faces graduate students in the process of preparing their dissertations, namely, the correct statement and definition of their research problem. A random sample of twenty Master of Arts dissertations submitted to the Department of Social Studies at King Saud University was subjected to content analysis. It was found that while 80% of the students made a successful statement of their research problem, only 25% had phrased it properly. The main obstacles students faced included (1) the inability to distinguish between stating and formulating the research problem, (2) difficulty in stating and defining the research problem irrespective and independent of the methodology used, (3) ignorance of the theoretical implications of the statement of the problem, and finally (4) mistaking the "description" of the research problem for its formulation.

* Associate professor, Dept. of Social Studies, College of Arts, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.

** Assistant professor, Dept. of Social Studies, College of Arts, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences

Vol. 26 - No. 4 - Winter 1998 - P.P. 88 - 109.

Psychology

Relationship between the type A behavior pattern and vocational Interest and job choice

*Huda J. Hasan**

This study explores the relationship between the type A behavior pattern and vocational interest and job choice. The sample consisted of 288 male and female, Kuwaiti and non-Kuwaiti employees in various occupations. The two instruments used were: the Self-Directed Search (Holland 1985) as a measure of vocational interest, and the Type A Behavior Pattern Scale (Jomna 1994). The results show that individuals with a type A behavior pattern tend to be more interested in arts and enterprising jobs than type B individuals. It is therefore important to consider the type of behavior pattern when doing job selection or career counseling.

* Assistant Professor, Dept. of Psychology, Faculty of Arts, Kuwait University.

Journal of the Social Sciences

Vol. 26 - No. 4 - Winter 1998 - P.P. 111 - 136.

شروط النشر العامة

تشترط سياسة المجلة أن يكون البحث مباشراً وأن يتضمن ما هو مفيد لفكرته وأن لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين كما تشترط ألا يبدأ البحث وعلى الأخص الأبحاث التحليلية والنظرية والنوعية Qualitative بصورة تقليدية وفق نمط: مقدمة، فرضيات، أهمية البحث، منهجية البحث، الدراسات السابقة.. الخ.

ومن الضروري أن يكتب الباحث «مقدمة واضحة» تعرف ببحثه، وطبيعة الموضوع والأسئلة أو الفروض التي يتعامل معها، كما تتضمن المقدمة منهجية البحث. أما بالنسبة للأدبيات السابقة فلا بد من جعلها مفتاحاً مختصراً ضمن المقدمة ويوضح بها الباحث إن كان يعتمد على نظرية أو أخرى أو اتجاه أو آخر. وبإمكان الباحث أن يشير إلى بعض الدراسات المهمة ضمن سياق النص وفي الهوامش عند الضرورة أما بالنسبة للجداول فيجب ألا تزيد عن ثلاثة جداول للبحث الواحد. ويفضل أن يضمن الباحث ما تعرضه الجداول من خلال النص عبر الشرح والتعليق والتحليل والمقارنة.

وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة من نمط مراجعة للدراسات الصادرة في اللغة العربية والانكليزية أو أية لغة أخرى عن النزاعات أو الاجتماع السياسي أو نظرية الخصخصة وممارستها أو حالة حقل العلوم السياسية أو الاقتصاد أو الانثروبولوجيا أو الجغرافيا السياسية في البلاد العربية... وهكذا. وبمعنى آخر الدراسات التي تركز على مراجعة حقل شامل وتوضيح نواقص واتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العلمي (الامبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فستلتزم المجلة بالتقليد المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على عرض مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة. ويليها قسم عن المنهج (الطريقة)، والتي يجب أن تحتوي على العينة، أدوات الدراسة، اجراءات البحث. ثم يستكمل البحث باتجاه النتائج، والمناقشة. تدعوكم المجلة في هذه الحال لاختصار الجداول، ووضع الجداول الضرورية فقط، وان لا تزيد عن متوسط خمسة ويجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

وبشكل عام تتطلع المجلة لأبحاث تخلو من التكرار الممل والأطناب، تتمتع بلغة منسابة وبتداخل بين الأفكار والفقرات والموضوعات، أي تقرأ من قبل الأساتذة، فضلاً عن الطلبة والمثقفين وجميع المهتمين بالشأن العام، مما يجعل المجلة في سياستها الجديدة تنحاز للأبحاث التي تتمتع بقيمة عامة، بالاضافة إلى قيمتها العلمية. وتحتفظ المجلة لنفسها بإضفاء نسبة من التحرير على الصيغة النهائية للبحث لتسهيل قراءته، ولكن دون المساس بفكر الباحث وجوهر أسلوبه.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث، والتعليق على الدراسات المنشورة فيها. كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية. وتستقبل المجلة أيضاً مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة الستة. كذلك ترحب بمراجعات كتب لها طابع شمولي، كأن تتم مراجعة لأربعة أو خمسة كتب حديثة تعالج نفس الموضوع من جوانب مختلفة. هذا النمط من المراجعة يكتب على شكل مقال فيه تقييم متداخل للكتب موضحاً نقاط قوتها، ونقاط ضعفها. وعلى المؤلفين والناشرين الذين يسعون لمراجعة كتبهم ارسال نسخة من الكتاب إلى قسم مراجعات الكتب على عنوان المجلة.

شروط النشر التفصيلية

تشترط المجلة أن لا يزيد البحث المرسل مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين. ويجب أن يرفق مع كل بحث صفحة مستقلة عليها العنوان والاسم والتعريف بالباحث، وصفحة مستقلة أخرى عبارة عن ملخص للبحث (Abstract). كما يجب إرسال سيرة ذاتية مختصرة مع البحث. وعلى الباحث أن يوضح إن كان البحث قدم إلى مؤتمر ما، إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما. ومن الضروري عدم تسليم الأبحاث لأية دورية أخرى في الوقت نفسه.

مراجعات الكتب:

الهدف منها إعطاء فكرة عن الكتاب المراجع وتأمين تقييم يساعد القارئ على معرفة أهم الأفكار والإضافات والمسائل التي يعالجها. لهذا لا تشترط المجلة أن تشمل المراجعة سرد لكل فصل من فصول الكتاب،، ولكن تشترط استعراض أهم الأفكار ونقاط القوة والضعف مع بعض الأمثلة مع الفصول العديدة فيه. لهذا تسعى المجلة لمراجعات تتميز بالمقدرة على العرض لا السرد وبالمقدرة على التقييم عوضاً عن المدح أو الذم. إذ من الضروري أن تكون المراجعة قادرة على التقاط جوهر الكتاب وأهم ابعاده. كما تطلب المجلة من المراجعين تقييماً إضافياً فنياً يتعلق بسلاسة اللغة والأسلوب ومدى خلو الكتاب من الأخطاء المطبعية، وإن كان هناك نواقص تقنية أخرى، ويشترط أن تقع المراجعة الواحدة في 4-6 صفحات مطبوعة مسافتين.

أما بالنسبة لمراجعة عدة كتب (2-5 كتب) بشكل جماعي فالهدف منها هو تقديم تقييم لاتجاهات المعرفة وفق الاصدارات الحديثة في أحد الحقول أو الموضوعات. وقد يكون الموضوع التسوية السلمية، أو الاقتصاد الإسلامي أو الكويتي، أو الارهاب، أو الاتجاهات الجديدة في علم النفس وهكذا... والمتصدر لهذا النمط من المراجعة يجب أن يكون متخصصاً متابعاً للإصدارات الدائمة المتعلقة بالموضوع، وهذا يعطيه المقدرة على التقييم والتحليل والإضافة. وتقع على المراجعة مسؤولية إلتقاط الموضوعات الرئيسية

والفرعية التي جعلته بالأساس يضع مجموعة الكتب المراجعة في سلة واحدة وبالتالي العمل على مقارنتها ببعضها والتقاط جوهرها وتقييم مدى مقدرتها على عرض موضوعاتها من حيث الإضافة والفائدة. إن هذا النمط من المراجعة لا يتم لكل كتاب على حدة، بل يكون تقييماً مقارناً فيه تداخل وترابط وفق المضمون ووفق إضافة كل كتاب ومواقع إلتقاء وإختلاف كل كتاب عن الآخر. لهذا يترك للمراجع حرية التركيز على المواضيع المتضمنة في كل كتاب، وحرية التركيز بنسب متفاوتة على الكتب المعروضة، ويترك له في الوقت نفسه حرية إعطاء رأيه وتقييمه في إطار الموضوعية. ويجب أن لا تزيد المراجعة الواحدة عن 10-15 صفحة مطبوعة مسافتين.

التقارير:

الهدف منها إعطاء فكرة عن المؤتمر المنعقد (وتشترط المجلة أن يكون ضمن حقول المجلة الستة)، إذ يجب أن ينجح التقرير في تأمين تقييم يساعد القارئ على معرفة أهم الأسئلة والنقاشات التي تعرض لها المؤتمر، وبالتالي أهم الإتجاهات التي برزت فيه، لهذا لا نشترط أن يكون التقرير عبارة عن سرد لكل ما دار في المؤتمر أو صف لأسماء المشاركين دون إختزال وفق الأهمية والإضافة والإتجاه. لهذا فما نطلبه هو تقرير يوضح أهم الإنجازات والفوائد، كما يبين مستوى الأبحاث وعلى الأخص أهم الأبحاث، ويوضح إن كان المؤتمر قد حقق أهدافه أم أخفق في تحقيقها، والأسباب المؤدية لهذا النجاح أو الإخفاق، ويجب أن لا يزيد التقرير الواحد عن 4-6 صفحات مطبوعة مسافتين.

المصادر والهوامش:

أولاً: يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلاً (ابن خلدون 1960) و(القوصي ومذكور 1970) و(Smith 1970) و(Smith & Jones 1975) أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون 1980) و(Jones et al 1980) أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي 1973؛ مذكور 1987) و(Smith 1974; Roger 1981) وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي 1964 أ، 1964ب) و(Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون 1972 ، 164) و(Jones 1977, 58-59). وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969; 75)، بحالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي 1977)، وعندما يتضمن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوس، مثلاً وفق العلي وسمحان (1980, 52) فإن المجازفة بإجراء هذه التجارب...

ثانياً: تذكر المقالات أو الدراسات أو المعلومات الواردة بالصحف ضمن متن البحث:

- إن كانت دراسة تعامل مثل المراجع الأخرى مع ذكر المؤلف والتاريخ بما فيه اليوم والشهر بالإضافة إلى الصفحة. وتوضع المعلومات الشاملة في المصادر النهائية.
- إن كانت خبر صحفي أو معلومات صحفية، يذكر في النص ما يوضح أنها ليست دراسة.

مثلاً:

1 - وفق مراسل الحياة في القاهرة (أحمد العلي 1996/5/12)، فإن أحداث العنف ارتبطت بالأزمة الاقتصادية.

2 - وفق بيير سالينجر مراسل CBS السابق، سقطت طائرة التي دبليو أي من جراء عمل غير مقصود قام به الجيش الاميركي (وكالة الأنباء الفرنسية 1996/11/10).

3 - أكد الرئيس ريغان بأن العقوبات سوف تستمر على جنوب أفريقيا، وذلك نظراً لطبيعة الممارسات تجاه الأقلية السوداء (Face the Nation, CBS 6/8/29).

4 - وقد وقعت تجاوزات على الحدود دفعت بالأزمة بين الدولتين إلى حالة جديدة مما أثر سلباً على الأداء الاقتصادي لكلا البلدين (New Tork Times, 1/1/96, 18-19).

تذكر المعلومات الشاملة لكل مصدر في لائحة المراجع النهائية.

ثالثاً: مصادر لا تذكر كمراجع في نهاية الدراسة مثل رسائل خاصة مرسلة للباحث أو المقابلات:

1 - أكد Spieth رئيس مركز ألف باء للدراسات بأن القبيلة لاتزال وحدة رئيسية متصاعدة الدور في المجتمع العربي (Andrew spieth, Letter to the auther 1/6/1995).

2 - وفق الجبيلي رئيس تحرير مجلة سياسات فإن العائلة لا تزال وحدة مؤثرة في النشاط الاقتصادي الخاص (الجبيلي، رسالة للباحث 95/6/1).

3 - ولقد وقعت كما يؤكد عيسى عبدالقادر أستاذ الأدب المقارن في جامعة سين صاد عزلة بين الباحث وصانع القرار في مجالات عديدة (مقابلة تلفونية مع الباحث 96/4/1).

4 - وقد بذلت محاولات عدة للتوفيق بين صانع القرار والباحث السياسي (عبدالقادر، مقابلة مع الباحث 96/4/1).

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش (Footnotes) إلى أقصى حد وإختصارها على التعليقات الفردية التي يجب أن تظهر في نهاية البحث. ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتاباً، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً.

المراجع:

توضع جميع المراجع والمصادر المستخدمة ضمن البحث في نهايته وتكتب بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلاً:

أبو زهرة، محمد

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة، القاهرة: دار الفكر العربي.

الخطيب، عمر

1985 «الإنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي». مجلة العلوم الإجتماعية (4) 13 شتاء: 169 - 223.

هدسون، مايكل

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات». ص 17 - 36 في هـ شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

Hirshi, T.

1983 "Crime & the Family". PP 53-69 in J Wilson ed. Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary studies.

Kalmuss, D.

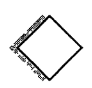
1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion". Journal of Marriage & the Family 46 (2) February: 11-19.

Quinnety, R.

1979 Criminololgy. Boston: Little Brown & Company.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية، وشاملة على البحث قبل إجازته للنشر.





رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدّول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة الحقوق. جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دوريّة علميَّة محكّمة تتضمّن مجموعة من الرّسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلميَّة لكليّة الآداب

- تنشر الأبحاث والدراسات الأصيلة باللغتين العربيَّة والإنجليزيَّة شريطة أن لا يقلّ حجم البحث عن ٤٠ صفحة وأن لا يزيد على ١٣٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليّات على أعضاء هيئة التدريس بكليّة الآداب بل يشمل غيرهم من الباحثين في المعاهد والجامعات الأخرى.
- يُرفق بكلّ بحث ملخصٌ له باللغة العربيّة وآخَرُ بالإنجليزيّة لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة
- يُمنح المؤلّف ٥٠ نسخة مجّاناً.

الاشتراكات :

داخل الكويت : للأفراد ٣ د.ك للمؤسّسات ١٥ د.ك — ثمن الرسالة للأفراد ٥٠٠ فلس

خارج الكويت ١٥ دولاراً أمريكياً ٦٠ دولاراً أمريكياً — ثمن المجلد السنويّ للأفراد ٦ د.ك

تُوجّه المراسلات إلى :

رئيس هيئة تحرير حوليّات كليّة الآداب/ص.ب: ١٧٣٧٠ - الخالديّة

رمز بريدي 72454: هاتف/فاكس : ٤٨١٠٣١٩

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyāt Kulliyyat al-ādāb

E-mail: aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw



أسسها : أحمد مشاري العدواني
رئيس التحرير : د. محمد الرميحي
مستشار التحرير : د. منصور بو خمسين

تصدر عن :
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب ـ الكويت

دعــوة

ترحب المجلة كل الترحيب بإسهام كل مثقف عربي وكل قارىء ومتابع لآفاق الفكر العالمي في إغنائها ودعم رسالتها الثقافية وتدعوهم لتزويد المجلة:

● بكل بحث يترجمونه للنشر عن أي لغة أجنبية.

يشترط في البحوث المترجمة:

أولا: ان تكون مما نشر في الدوريات العالمية خلال الأشهر الستة الأخيرة من تاريخ الإرسال للمجلة في الحد الأقصى.

ثانيا: ان تكون مما يدخل ضمن خطة المجلة في المستوى الفكري والعلمي الرفيع.

● يرسل البحث المترجم بنصه الأجنبي الكامل في نسخة المجلة التي نشرته مع صورة الصفحة الأولى للمجلة التي تحمل التاريخ والفهرس.

● يرجى الملاحظة: لن تتمكن المجلة من النظر في أي بحث قد يرسل من دون الأصل للون.

● تدفع المجلة مكافأة عن المقالات المترجمة التي تقبلها للنشر بمعدل ١٥ دينارا كويتيا عن كل ١٠٠٠ كلمة (او ما يعادلها) من الأصل الأجنبي، فإن تكرر وصول البحث المترجم من اكثر من جهة دفعت المكافأة للترجمة الاكثر جودة وصحة.

المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية



مجلة الدراسات الدبلوماسية

دورية علمية محكمة متخصصة تصدر عن معهد الدراسات الدبلوماسية
التابع لوزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية

- تنشر البحوث والدراسات العلمية والوثائق والتقارير وعرض الكتب ذات الصلة بالقضايا الإقليمية والدولية في كافة المجالات السياسية والقانونية والأقتصادية والتاريخية والجغرافية والإجتماعية والأعلامية طبقاً لقواعد النشر في المجلة.
- تقبل البحوث والدراسات المكتوبة باللغة العربية والانحلىزية وفى حالة البحث المكتوب باللغة الإنجليزية لابد من كتابة ملخص له باللغة العربية.

الاشتراكات

حكومية غير مخصصة للبيع

تهدى إلى سفارات خادم الحرمين الشريفين في الخارج والسفارات المعتمدة لدى المملكة والوزارات والمؤسسات التعليمية والهيئات الدولية والمكتبات داخل المملكة وخارجها.

المراسلات

توجه جميع المراسلات الى رئيس هيئة التحرير على العنوان التالي:
ص.ب ٥١٩٨٨ الرياض ١١٥٥٣
المملكة العربية السعودية
تلفون ٤٠١٨٨٨١ – فاكس ٠١/٤٠١٨٨٦٤

شؤون اجتماعية



مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بالدراسات الانسانية

رئيس التحرير : الدكتور عبد الخالق عبد الله

* تنشر البحوث والدراسات في شتى فروع العلوم الانسانية والتي تتوفر فيها الاصالة والمنهجية العلمية.
* تعطى الاولوية مرحلياً للبحوث والدراسات حول مجتمع الامارات لسد النقص في هذا المجال.
* تخصص زاوية لمناقشة الآراء والافكار التي تتناول قضايا فكرية وثقافية واجتماعية معاصرة وترحب بمساهمة الاكاديميين والمثقفين في اختصاصات العلوم الانسانية كافة.

مواعيد الصدور

مارس (ربيع) - يونيو (صيف) - سبتمبر (خريف) -ديسمبر (شتاء)

الاشتراك السنوي

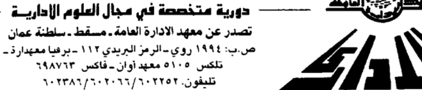
للأفراد سنوياً :

في الامارات	٤٠ درهماً
في الوطن العربي	١٥ دولاراً
في الخارج	٢٠ دولاراً
للمؤسسات سنوياً	
في الامارات	١٠٠ درهم
في الخارج	٤٠ دولاراً

تصدر عن جمعية الاجتماعيين

المراسلات توجه الي رئيس التحرير

ص.ب: ٢٧٤٥ هاتف: ٥٤٨١٦١ فاكس: ٥٢٢٢٦٧ الشارقة - دولة الامارات العربية المتحدة

دورية متخصصة في مجال العلوم الادارية

تصدر عن معهد الادارة العامة - مسقط - سلطنة عمان

ص.ب: ١٩٩٤ روي - الرمز البريدي ١١٢ - برقيا معهدارة -
تلكس ٥١٠٥ معهد أوان - فاكس ٦٩٨٧٦٣
تليفون. ٦٠٢٢٥٢/٦٠٢٠٦٦/٦٠٢٣٨٦

الأهـــــداف

- نشر الثقافة والوعي الإداريين بين العاملين في مجالات الخدمة المدنية ودعم سبل الاتصال والتفاهم الإداري.
- عرض المشاكل الادارية المعاصرة وتحليلها وبيان أنجح الحلول لها واستظهار تجارب الدول الأخرى واجراء ما يلزم في ذلك من دراسات مقارنة.
- تعميق الاتصال والتبادل الثقافي في مجال الادارة بين المعهد ومعاهد الإدارة الأخرى والمؤسسات المماثلة في الدول العربية والأجنبية.

شروط النشر

- أن يكون العمل العلمي ذو علاقة وثيقة بمجالات التنمية الادارية مع الالتزام بالموضوعية والمنهج العلمي
- أن تكون مادة البحث أصلية ولم يسبق نشرها من قبل أو تقديمها الى أية جهة أخرى.
- أن تكون المادة العلمية مطبوعة على الآلة الكاتبة، وأن تكون من نسختين
- أن تراعي الأصول العلمية المتبعة في اثبات مصادر المعلومات وتوثيقها
- تخضع جميع الأعمال العلمية المقدمة للنشر للتقييم العلمي حسب الأصول المتعارف عليها
- يحق لهيئة التحرير ادخال التعديلات المناسبة على الأعمال العلمية التي تم تقييمها وقبولها في ضوء شروط النشر المعلنة.
- تصرف مكافأة رمزية لكل عمل علمي يتم نشره في الدورية

عـزيـزي القــارىء ...

* تعرف على قضايا التنمية الإدارية من خلال الإشتراك في دورية «الإداري»

قسيمة الاشتراك

الاشتراك السنوي :

للأفراد: ٨ ريالات عُمانية .

للمؤسسات والجهات الحكومية: ٢٠ ريالا عُمانيا .

الاســم : ____________________

العنوان : ____________________

الإشتراكات : تعنون باسم مديرة التحرير

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political and Human Geography, Political Science, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on origiinal research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, Electronic online & CD-ROM; Historical Abstracts and America: History and Life; International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts.

1997 Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 6 K.D, three years 8 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 40 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $110 , three years $150.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, 13055 Kuwait

Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),

Fax: (00965) - 4836026

E-mail: JSS@Kucø1. Kuniv. Edu. Kw

Visit our web site

http://Kucø1. KUNIV. EDU. KW/~JSS



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES



Kuwait University, Council of Academic Pub.
Vol. 26 - No. 4 - Winter 1998